



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

### Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

### About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



Princeton University Library



32101 073506162









## ١٤١ فهرست كفاية المنتهى شرح كفاية المبتدى من علم الصرف للامام البركوي

٢٩ وجه مغايرة عين الابواب قياسية وبيان	٧ اشياء السبعة المستعملة في ابتداء الكتب
دوام الابواب * وشرط باب قطع	٨ بحث البسطة وما يرد الاشياء الى اصلها
٣٠ بيان الشاذ واقسامه	٩ البحث المتعلق بلفظة الجلالة
٣١ معنى الحسن في اللفظ والعرف	١٠ بحث الحمد * والرب * والعالمين
٣٢ وجه حصر الرباعي المجرد باب واحد *	١١ ومبحث الصلاة * والسلام
٢٣ مزيد الرباعي المجرد ومزيد الثلاثي المجرد	١٢ مبحث الال ومعناه * وتعريف
والفرق بين المزيد والملحق	علم التصريف
٣٤ بيان اجمال ابواب الزيدات	١٣ بيان الاشتقاق وتعريفه وتقسيمه
٣٥ ملحقات الرباعي المجرد	١٣ اركان الاشتقاق وهي اربعة
٣٦ الفرق بين الملحق والملحق به واختلاف	١٤ استعمال الكلمة لازما ومنعيا
البصريين والكوفيين في باب زلزل	١٤ الاصل في بناء الفعل ونسبة الثلاثي
مضاعف الرباعي المجرد	١٦ بيان السالم وتعريفه
٣٧ ابواب الخماسي مزيد الثلاثي	١٦ اعتبار خلو الكلمة من الهززة والتضعيف
٣٨ والفرق بين المفاعلة والتفاعل وبطلان	في السلامة
ما اشتهر في دعاء الوضوء * والاعتراض	١٧ بيان حروف العلة
الوارد على باب احزاب عوى وبيان ترجيح	١٧ الفرق بين السالم عند النحاة وعند
مقتضى الاعلال على مقتضى الادغام	الصرفين * واقسام الثمانية
حين اجتماعهما	١٨ معنى المهور والمضاعف
٣٩ بيان ملحقات باب تدحرج	١٩ معنى القفب واقسامه المحتملة
٤٠ تحقيق معاني نجومرب	٢٠ تقسيم الكلمة الى الاربعة * واقسام الفعل
٤١ ابواب السداسي مزيد الثلاثي	٢١ اقسام الصفة * والاسم * وبيان جمع الفعلة
٤٢ سبب ترجيح مقتضى الادغام على مقتضى	٢٢ بيان الوضع
الاعلال * وملحق باب احرنجم	٢٢ الاصل في الاشتقاق عند البصريين الاسم
٤٣ وجه عدم الحكم بالحاق استخراج احرنجم	وعند الكوفيين الفعل ودلائلهم واجوبتهم
مع الحكم باقتضاس ملحق اقشعر	٢٥ باب الصحيح * واصل كلمة اول
٤٤ فصل في الافعال	٢٦ طريق مقابلة الموزونات
٤٥ بيان الزمان عند المتكلمين والحكماء *	٢٦ الفرق بين الاول والاولى والاوسط والاخر وبين
وتصريف الماضي على ثلاثة عشر وجها	الفاء والعين واللام * ووجه تخصيص
٤٦ وجه انحصار التكلم بصيغتين	مادة الفعل بالوزن
٤٧ سبب بناء الماضي وبنيوه على الفتح	٢٧ وجه التمييز بقوله بابا بعد قوله احد
٤٨ بيان القرار عن توالي اربع الحركات	واربعون * واصل سنة * ووجه انحصار
* وجوازه في مثل غزناورمتا	ابواب الثلاثي بالسنة
	٢٨ المراد من موزونات الابواب

p. after 4p.

(RECAP)

2267  
.5

926  
outs)

- ٥٠ علامة معلوم الماضي \* وبيان همزة  
الوصل والقطع والغرض من همزة الوصل
- ٥١ علامة مجهول الماضي
- ٥٢ مطلب بحث المضارع
- ٥٤ الاختلاف في ان المضارع حقيقة في الحال  
ومجاز في الاستقبال او بالعكس او مشترك  
بينهما
- ٥٥ وجه تعيين حروف اتين لامثلة المضارع
- ٥٦ اشتراك صيغة التثنية بين الغائبة والمخاطب  
والمخاطبة
- ٥٧ وجه سقوط الهمزة الزائدة في المضارع  
من الافعال
- ٥٧ علامة معلوم المضارع
- ٥٨ علامة مجهول المضارع
- ٥٩ الاختلاف في ياء تضرين بين الجمهور  
والاخفش \* وسبب كون المضارع معربا  
بالنون في التثنية والجمع والمخاطبة
- ٦٠ سبب كسر النون في التثنية وقبحها  
في الجمع \* وحروف الناصبة
- ٦١ بيان كلمة الجوازم \* سبب سقوط آخر  
المتمل علامة للجزم
- ٦٢ بيان الامر \* وبيان النهي \* وبيان  
انزلام الامر ولاء النهي
- ٦٣ سبب كسر لام الامر \* حذف لام الامر  
عن معلوم امر الحاضر
- ٦٤ زيادة الهمزة بعد حذف لام الامر \* سقوط  
الهمزة عند الوصل من اللفظ فقط
- ٦٥ ابقاء الامر بعد حذف حرف المضارعة  
على حاله \* حذف همزة المضارع لثلاث مجتمعات  
همزان في المتكلم
- ٦٦ فعل التعجب فهو ما وضع لانشاء التعجب
- ٦٨ فصل في الصفات \* واما اسم الفاعل
- ٦٩ بيان معنى الحدوث \* وطريق اشتقاقه
- ٧٠ وبيان اسم المفعول فهو اسم مشتق  
من مجهول المضارع لمن وقع عليه الفعل
- ٧١ مبالغة الفاعل واوزان المعامعة لاسم الفاعل
- ٧٢ صيغة الفاعل والمفعول من المزيادات \*  
وعدم مجئ التكلم والمخاطب والغيبة  
في غير الفعل
- ٧٣ صفة المشبهة
- ٧٤ فهو اسم مشتق من فعل لازم بمعنى الثبوت  
التحقيق في ان وضع الصفة المشبهة على  
الاطلاق \* واوزانها
- ٧٥ تصريف الصفة المشبهة
- ٧٦ افعال التفضيل فهو اسم مشتق من يفعل
- ٧٧ شروط بناء افعال التفضيل
- ٧٨ قياس بناء افعال التفضيل وطريق اشتقاقه
- ٧٩ فصل في المصادر \* الاصل في مصدر الثلاثي
- ٨١ الضابطة الكلية في اوزان المصادر
- القياسية من المزيادات
- ٨٢ مجئ مصدر غير الثلاثي على خلاف القياس
- ٨٣ بيان مصدر الميمي فهو ما دل على حدث فقط  
بهم زائدة في اوله
- ٨٣ قياس المصدر الميمي من المثال المحذوف  
قاؤه في المستقبل
- ٨٣ بناء المرة \* وبناء النوع
- ٨٦ تصريف بناء المرة والنوع \* ومبالغة  
المصدر \* فصل في الاسماء
- ٨٨ شروط الجمع بالواو والياء مع النون
- ٨٩ اسم الالة فهو اسم مشتق من يفعل
- ٩١ اسم الفعل فهو اسم على فعال دال على  
معنى امر المخاطب المعلوم
- ٩١ فعال المبني على اربعة انواع
- ٩٢ شروط بناء اسم الفعل \* والاحكام  
المختصة بالافعال والتفعل والتفاع
- ٩٢ في الاحكام المختصة بباب الافعال والتفعل

القسم الاول من الادغام نوعان	١١٥	والتفاعل	
عدم جواز الادغام في باب التفعيل والتفعل	١١٦	٩٥ حروف الصفرية ووجوه الاربعة	
* النوع الثاني من واجب الادغام		في مثل اصطر و اضطرب	
جواز اجتماع الساكنين على حده	١١٧	٩٦ متى كان فاء افعل دالا او ذا لا و زيا *	
بيان مخارج الحروف	١١٩	وبيان المجهورة والمهموسة * والصور	
الفرق بين المضاعف والمدغم	١٢٠	الثلاثة في مثل ادمع * وجواز الوجهين	
بيان جائز الادغام	١٢١	في مثل ادمع	
جواز الادغام والاطهار في مثل لم يمد	١٢٢	٩٧ وجه وجوب الادغام في ادمع وقوته	
تمتع الادغام ما سكن فيه الثاني بسبب اتصال الضمير	١٢٤	في اذكر وضعفه في ازجر * متى كان فاء	
الباب الرابع في المثال * بيان عدم جواز	١٢٥	افعل ثاء اوسينا اوشينا	
الابتداء بالسكن * وبيان حرف العلة		٩٨ حكم عين افعل	
والهين والمد والفرق بينهما		٩٩ بيان حقيقة الادغام	
عدم وجود الالف اصالة في الفعل	١٢٦	١٠٠ سبب وجوب الادغام في مثل مدوشد	
والاسم المتمكن * وجه تسمية المثال		وعدمه في مثل اكتب مع اجتماع التلين فيها	
عدم مجئ المثال من الباب الاول * واجتماع	١٢٧	١٠١ الاحكام المختصة باب التفاعل والتفاعل	
المثال مع مهموز العين		والتفعل وملحقاته	
حذف واو المثال في المضارع	١٢٨	١٠٣ الباب الثاني في المهموز	
شروط حذف الواو في مثل صفة *	١٣٠	١٠٤ عدم تخفيف الهزمة اذا كانت مبتدأ بها *	
واعلال المثال بالقلب * اذا اجتمع		وتخفيف الهزمة بطريق القلب	
الواوان في ابتداء كلمة واحدة وجب		١٠٥ تخفيف الهزمة بالحذف بعد النقل *	
قلب اوليهما همزة		وجوب تخفيفها في مثل يرى	
١٣١ بيان المصدر الميمي من المثال الواوي		١٠٦ شروط وجوب التخفيف في مثل يرى *	
حكم المثال الياقي * وبناء الافعال من المثال	١٣٣	وبين بين المشهور	
الباب الخامس في الاجوف	١٣٤	١٠٧ تخفيف الهزمة بالقلب والادغام	
الاجوف الياقي لا يجئ من يفعل بضم العين	١٣٥	١٠٨ احوال الصور اتسع في المهموز	
ولا الواوي من يفعل بالكسر * لانية		١٠٩ بين بين القير المشهور * والفرق بينه وبين	
التسع التي لا يجري فيها اعلال من الاجوف		المشهور * حكم الهزتين اذا اجتمعا	
عدم اعلال افعال منه عدم اعلال مصدر	١٣٦	في كلمة واحدة	
الاجوف وبناء المرة والنوع		١١٠ اجتماع همزة الوصل مع همزة المهموز	
عدم اعلال مبالغة المصدر واسم الالة	١٣٧	١١١ وجوب تخفيف الهزمة بقلب الثانية ياء	
واسم الفعل من الاجوف		اذا تحرر كذا	
اعلال باب الافعال والافعال والانفعال	١٣٨	١١٣ الباب الثالث في المضاعف * دعائم الابواب	
		١١٤ واقسام الادغام ثلاثة * معنى الادغام	

١٥٨ النوع الرابع لاعلال الناقص بطريق السلب  
١٥٩ النوع الخامس لاعلال الناقص بطريق تبديل ضمة ما قبلهما كسرة  
١٦٠ النوع السادس لاعلال الناقص بطريق الاسقاط  
١٦١ النوع السابع لاعلال الناقص بطريق الادغام \* الناقص المجتمع مع الميموز  
١٦٢ بقاء امر الحاضر من الرؤية على حرف واحد  
١٦٤ بيان الناقص الحكمي \* اجمال طرق السبعة لاعلال الناقص  
١٦٥ الباب السابع في اللفيف  
١٦٦ اللفيف المفروق يحمى من ثلاثة ابواب \* وحكم فاءه ولامه  
١٦٧ اجتماع الواو مع الباء مع سبعة احديهما ساكنة  
١٦٨ والاختلاف في اصل حيي  
١٧٠ حكم لام لفيف المقرون حكم لام الناقص \* الفرق بين اسم الزمان من الناقص واللفيف  
١٧١ مطلب الخاتمة \* احوال نوني التأكيد  
١٧٢ سبب الفصل نون جمع المؤنث وتون التأكيد بالالف الزائدة وسبب حذف نون الارباع بعد دخول نون التأكيد من المستقبل  
١٧٣ تأثر نوني التأكيد في مدخوليهما  
١٧٤ اعادة عين الاجوف بعد دخول نوني التأكيد  
١٧٥ دخول نوني التأكيد على الناقص واللفيف

والاستفعال من الاجوف  
١٣٩ عدم اعلال ماضى التفعيل والمفاعلة والتفعل والتفاعل من الاجوف  
١٣٩ عدم اعلال الافعال والافعال من الاجوف  
١٣٩ اعلال الاجوف على خمسة انواع وتعريف الاعلال وطرقه والفرض منه النوع الاول لاعلال الاجوف بقلب عينه الفا  
١٤٠ وشروط القلب سبعة  
١٤١ اعلال الماضى المتصل بالضمير المتحرك من الاجوف  
١٤٢ الطريقان في اعلال مثل قلت \* والنوع الثانى لاعلال الاجوف  
١٤٤ الفرق بين المقام يفتح الميم وضمها  
١٤٥ حلة سقوط عين الاجوف في المجزومات  
١٤٥ تعويض التاء عن المحذوف في آخر مصدر الافعال والاستفعال من الاجوف  
١٤٦ الاختلاف بين الاخفش وسيويه في حذف واو المفعول الاجوف  
١٤٧ محامكات الاختلاف بينهما \* النوع الثالث لاعلال الاجوف في مثل قائل وكائل  
١٤٩ النوع الرابع لاعلال الاجوف \* النوع الخامس \* ولغتان اخريان في مثل قيل  
١٥٠ الباب السادس في الناقص  
١٥١ الابنية التي لاتعمل من الناقص  
١٥٣ اعلال الناقص على سبعة انواع وما برد الكلمة الى اصلها  
١٥٤ النوع الثانى لاعلال الناقص  
١٥٥ عدم جواز اجتماع الاعلال في كلمة واحدة من جنس واحد ترجيح مقتضى الاعلال على مقتضى الادغام حين اجتماع النوع الثالث لاعلال الناقص بطريق القلب



كفاية المنتهى في شرح كفاية المبتدى من علم الصرف للامام  
البركوى رحمه الله

---

انجمن تفتيش ومعاينه اعضاءى گرامندن فضيلتو سليمان سرى افندى طرفندن تأليف اولنان  
اشبو كتاب مطبعة عامريه ترك واهدا اولتمشدر

---

معارف نظارت جليله سنك (۷۷۱) نومرو و (۲۸) شعبان (۱۳۱۲)  
و (۱۱) شباط (۱۳۱۰) تاريخلى رخصتنامه سيله  
طبع اولتمشدر



صدور عظامدن ارامل وایتام رئیس سماحتلو قصیده جی زاده السید سلیمان سری  
افندی حضرتلرینک تقریض بلیغلریدر

باسمه سبحانه وتعالی شانه عماشانه

نحمده حدأ یلیق بکبریائه \* ونصلی علی افضل انبیائه \* وعلی حاة الدین واولیائه \* وبعد \* فلما سرحت  
طرف الطرف فی مسرح ذلك الشرح حرفاً بحرف ألفيته مجوعاً جلعماً معاودر الا معابل دیباچالم تنسیج  
علی منواله فکم ید من والہ تحلی به رسالة الکفایة من الصرف للعالم العامل الربانی والتحریر المدقق  
الصمدانی الشهیر بین العامة بالامام البرکوی نورالله مضجعه واسکنه بحبوحة جنانه بحث لاتعارض  
مسائله ولا ینقض دلالة ولا ینع مقدماته \* فهو من غیاهب الشکوک والاوہام نجاة وسائر الشروح دونه  
بضاعة مزجاة \* فله در مؤلف اجاد فی مؤلفه غلیة الاجادة ومصنف افاد فی مصنفه نهاية الافادة \* وهو  
الاریب الادیب النجیب الاوحدی المولی المحقق الوزعی سلیمان سری افندی ایچ الی شکرالله سعيه  
واحسنه رعيه \* وانه ما فی نفسه وجمل یومه خیرا من امسه

استانبول پایه لولرندن اوقاف هلمون مجلس اداره رئیس فضیلتلو السید محمد عطف  
بک افندی حضرتلرینک تقریض بلیغلریدر

( بسم الله الرحمن الرحيم )

یا من صرف قلوبنا نحو اقتطاف اثمار العلوم العربية \* وجمل افعالنا سالمة عن الاعتلالات المخالفة لقیاس  
الشريعة النبویة \* فتح لنا ابواب هدايتك الکافیة \* وهب لنا کفایة من عنايتك الشافیة \* حتی نحمدک  
حدأ تصح به نواقص الافعال \* ويتضاعف به ثواب الاعمال \* ونصلی ونسلم علی نبیک المفرد من بین جمع  
المرسلین والمخاطب بکلمة ( وما ارسلناک الا رجة للعالمین ) وعلی آله واصحابه الذین ادعوا لجام الاسلام  
فی افواء الانام \* اما بعد \* فلما تأملت ریاض هذا الکتاب بامعان الانظار \* وتلذذت باستشمام روائح  
ازهاره التي هی نتائج الافکار \* وهو المنسوب الی الاخ الفاضل اللیب \* والاستاذ الکامل الاریب \*  
السابق فی مضمار العلوم والمعارف \* والحائز لافنان اللطائف \* مولانا سلیمان السری اکرمه الله تعالی  
بلطفه الخفی والجلی \* وجدتها مزينة باشجار التحقیق \* وجارية فیها انهار التدقیق \* يوجد فیها المقصود  
من اثمار التصریف \* فی کل غدو ورواح \* وترتاح بلفیقات اغصان اشجارها ارواح الکملة من غیر حاجة  
الی مراح \* فله دره حیث انبت فیها ملخفی من اسرار العربية \* وادع فی زهراتها ما اودع من فواخ  
روائح الادبیة \* جعل الله جنان جنانه محفوفة بازهار التوفیق \* ولا زال منبع فضله مورداً لعطشان  
العالم الذین یردون من کل فج عمیق \* والحمد لله اولاً وآخراً \* والصلوة علی سید المرسلین  
طراً وعلی آله الکرام الی قیام الساعة وساعة القیام

صدور عظامدن مجلس مشايخ ناظرى وانجمن تدقيق مؤلفات شرعية رئيسى سماحتلو  
السيد حاجى توفيق افندى حضرتلرينك تقرىض بليغلريدر

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الواجب الوجود\* المنزه عن الاشكال والحدود\* والصلوة والسلام على محمد صاحب الآيات  
الينيات\* والسر السارى فى جميع الاسماء والصفات\* وعلى آله واصحابه لهم الفضل والدرجات العاليات  
\* وبعد\* فاقى لما نظرت فى هذه المجلة المسماة (بكفاية المنتهى على كفاية المبتدى) المنسوبة الى الفاضل  
الزكى والتحرير الوفى محمود زمانه ومحسود أو انه المتخلى بالخلية الناجية\* المتجلى بالمعارف النامية\* الشيخ  
سليمان السرى قدس الله اسراره\* وكثر رزقه وطول اعماره\* وجدت كتابا كريما فيه آيات بينات  
من الفضائل\* ومؤلفا عظيما بتحقيقات مدققات بالبراهين والدلائل\* تستاق نفوس الافاضل لحسن مراها  
الوسيم\* واذا روح نسيم فيها تراح انقاسهم بشم ذلك النسيم\* جمع فيها فرائد المعانى الجليلة وفوائد المباني  
الجليلة واودع فيها ما اودع من نفائس الافكار وجواهر الابكار كأنها احسن كوكب درى فى السماء  
نور على نور يهدى بنورها الطلاب الى ما يشاء فصل فيها كل شىء تفصيلا جعل الله سعيه مشكورا

صدور عظامدن درس وكيلى سماحتلو احد عاصم افندى حضرتلرينك  
تقرىض بليغلريدر

لما سرحت الطرف فى افنان هذه الاوراق ألفتها وارادة فى الايضاح على انها تعطى كل ذى  
حق حقه فلله در الجامع حيث وشم فى البيان بما لا بد منه للاصاغر والاكابر  
وفى الزوايا خفايا وفى الرجال بقايا فلتله فليعمل العاملون

اجله علماء عظام واغزة مشايخ كرامدان حاجي بشير اغا دركاه شرقي پوست نشيني رشادتو  
عبدالله افندي حضر نرينك تقريض بيلغريد

### بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لك اللهم . مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو ادراك حقايق كفاية المبتدى في البداية وشكرا لك  
اللهم حول اللسان حول لساننا الى صواب المنطق والبيان الذي يفصح عن دقائق كفاية المنتهى في النهاية  
ونصلي على من الذي نوره مصدر الانوار والموجودات \* وجهه مدينة العلم ومنبع الفيوضات واسماؤه  
انهر العاوم والرفان وخاقه الشريفة القرآن وعلى آله واصحابه الذين تخلقوا باخلاقه النبوية وتنوروا  
بانواره المعصومية رضى عنهم رب البرية \* وبعد \* لما جرت على يمين كفاية المبتدى فلك الانظار \* وضاعت في قعرها  
غواص الافكار \* ووجدت مجرى لسبعة انهار كل منها بطوى على مباحث ومسائل لا يدركه السائل الا بوسائل  
لامامة البركوى وعلى شرحها المسمى (بكفاية المنتهى) الذي هو كالبحر لا يصل السباح الى مأخذ درره ولا ينتهى  
يا ليت ان يؤخذ منه الاؤلؤ والمرجان كأنه يأخذ منه بدانس ولا جان لانه با كورة الخواطر وقادورة المفاحر  
فحق ان يقال فيه كم ترك الاوائل الاواخر نرجوه من الله ان ينفع به الاذكياء ويفطن به الاغبياء حتى يتم منه  
الفقراء والاغنياء وهو للعالم الزكي البارع والفطين الامي المتبارع المسمى بسليمان سرى وفقه الله في الجهر  
والسر رأياه اقوى وسيلة لاستكناها واوفى منزلة لاشبائها فترجوان يكون مغنيا عن غيره لاشتماله  
على نكاة الدرر في غوره وروحا للمراح ووضحا لا يحتاج الى الايضاح والرسوخ فيه هو عين الفلاح  
ومن داوى به الامراض يشفيه عن العلال والاعراض وهو لا يحتاج الى شافية ابن الحاجب لصعوبة الوصول  
اليها من كثرة الحواجب فقال لسان حالنا في تصديق مقالنا بعد نشر المنشور ونشر المنشور نظما وزونا ووزنا  
منظوما ترغيبا للطالبين وتشويقا للراغبين (نظم) شرح على متن الصراط المستقيم \* لا بد من مرعاه عن حجم  
حتى ينال الظل والروضات \* والخور والذات في الجنات \* شرح مصدر الطالب الزكي \* يسهل الوصول على  
النبي \* يحال العقدة من اللسان \* يفقه الاقوال بالبيان \* في فن صرف صارف اللغات \* الى اشتقاق جارب الهيات \* باب  
لكل العلم والفنون \* يخاص الجاهل عن جنون \* شارحه الدرر \* فلان للطلاب قد ابره \* نرجو  
من الله الشكور القادر ان يشكر الله بهذا الزبر \* ولنا والاباء والاجداد النشرين العلم في البلاد والمؤمنين  
ودومنا الامة \* الله نرجوه منه كشف النمة \* آيين ختم للدعاء والنظم \* والحمد لله \* وسلك في الختم  
الداعي الحقير عبد الله فيض الانصارى الموشى جرى هذا المقال على اللسان باستانبول في جوار السلطان  
بايزيد ولي تفي عنه الرب البارى في سنة ثلثمائة بعد الالف من هجرة من له الشرف



## شرح الكفاية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حامدا لمن كان كفاية في البداية والنهاية بتصرف اقوالنا من لفيف المثال والنقصان \* ومصليا على من  
بعث هداية في البغاية والغواية بتجميع اجوف اعمالنا من ادغام همزات الشيطان \* ومرتضيا لمن صار عناية  
في الوقاية والحماية باعلاء اصل واحد الى امثلة مختلفة لتحصيل النجاة من شرار الطغيان \* وبعد \* فلما عدا زمان  
غروس اشجار الاعمار \* وبدأ وان انكشف ازهار الافكار \* ودنى تجلى جبال عروس الاثمار \* غلا عيون  
الخواطر غليان البحور والانهار \* مصادفا لزمان من ملك ازمة العدل والاحسان بما ربهها واعاد شموس  
العلوم والعرفان بعد الافول من مغاربها \* واحي دوارس المدارس بعد الانداس بمطالبها \* وبذل في ذلك  
جهدا يشهد به كل اناس بمشاربها وافاض عليها ماء الحياة فطفق يفور بعد ان غار او كاد يفور \* ملك ملك  
رقاب الامم بالهمم وخليفة زين الخلافة بالكرم \* كرم العالم بل عالم الكرم مبسوط الطافه لجميع الامم \*  
حارث بذور سرور الدارين \* وارث بدور نور الحرمين \* تزهت في عصره رياض العلوم وتبسمت \*  
وتغرد بلا بلها على افنان الفنون وترنمت \* حيث غرس الاراضي الموات اشجار الحياة فأظهرت  
دررا \* وانشأ في بحار المعارف الجوارى المنشآت فارتعت غررا \* خليفة كاسمه الممدوح جيد \* سر الخلافة  
جدا فيه مزيد \* محب العلماء ومرب الفضلاء مركز دوائر الصلحاء السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله  
( عبد الحميد خان ) ايد الله سرير سلطته مدا ميديا \* وصير رماح شوكته سدا سديدا \* وجعل اعداد  
عمره واقباله عن حد الاحصاء امدا بعيدا \* وجيع ايام شوكته عيدا سعيدا \* حيث شيد اساس دوائر  
الفنون والعلوم \* وايد اصول اقتطاف نتائج العقول والفهوم \* بمن هو مجمع بحرى المنقول والمعقول ومنبع  
نهري الفروع والاصول \* افضل افخم الوزراء واعلم اعظم الوكلاء مازال موفقا لاجراء امور العباد  
على وفق ما يراد بل فوق ما يعتاد الوزير المنفخم والدستور المكرم ناظر المعارف العمومية السيد احمد  
زهدي پاشا وفقه الله في الدارين لما يشاء \* اللهم اجعل سلسلة انسابه باقية الى يوم الجزاء وفضلاء الاقطار  
وعلماء الامصار والاعصار \* سارعوا بتشمير ساق الاقتدار الى اظهار بضائع صنائع الافكار \* وانشار



الرسائل والاسفار \* حتى امتلئت خزائن كتب الآثار فخالج ببالى الكليل وفؤادى العليل  
 من كؤوس هذه الانهار \* والاعتراف من كنوز هذه الاسرار \* وكان يعوقنى عن ذلك ملاحظة  
 من عدم الاقتدار \* فاذا سمعت ها تفانادى ان قد \* جاء سليمان نملة يوم العرض \* بنصف  
 فيها \* ترغمت بفصيح القول واعتذرت \* ان الهدايا بقدر مهديها \* وانا مشغول بمذاكرة المخلصين  
 من بحال لا اجد فيه وقتا انام لاسيما بمن متين كانه كوكب درى يوقد من شجرة العرفان اولوحة  
 توجد من الواح البيان آفاقها مقصورة بالواقيت والمرجان \* وسطوح أوراقها مركوزة بدرر  
 السطور \* وسطور سطوحها مكنوزة بغير كواهر الزهور \* اسس بنيانها على سبعة انهار \* مسبوقة  
 بفجر منها تلك الانهار \* ولومازج البحر قطرة منها زالت ملوحته \* وصفي كدورته بالاشتهار \* فكيف  
 لانها فانها منسوبة الى من هو في زمانه ابن مالك بل هو امام همام افضل المحققين وقدة المدققين غرة  
 الدين بالاقتدار \* عونه موقوف على اللهيف وغوثه مصروف للضعيف يتابع الفصاحة تنفجر من  
 انبعاثه وربيع البلاغة تضحك عن فواصله حقيق بأن يقال في شأنه ان طلبت كريما في جوده تموت قبل وجوده  
 او ادبيا في اخلاقه تقوت ولم تلاقه آثار \* بنم الاسحار على صفحات الاشجار اطيب من وأن الورد في الايام  
 وابهج من نور البدر في الظلام بل هي ملح الارض اذا فسدت وعمارة الدنيا حين خربت ولذا اجتمعت الاهواء  
 المتفرقة على محبتها والفت الاراء المتشعبة على مودتها ومن محاسنه انه يوجز فلا يخل ويطنب فلا يمل واذا عبر  
 خبروا اذا انشئ وشئ واذا اوجزا عجز تاهت به الايام وباهت في عيئه الاقلام العريف بالامام البركوى  
 بين الخواص والعوام افاض الله سبحانه على الانام فلا يجرم اشتاق قلبي حول اشجارها وساق ميلي  
 نحو انهارها راجيا باستشام ازهارها ولكن لم اصل دليلا يقيد بحقايقها ورسلا يفيد بدقايقها وان جدت  
 بالوصول لم الاق سوى الملل سئلى ان اكون دليلا لمن جاء بعدى من الاخوان \* على قدر ما وقفت عليه  
 من نكاة افكار ذوى البصائر والعرفان \* بفكر الفاتر ونظر القاصر مستفيضا من فيوضات الملك القادر بتدارك  
 مجموعة موسومة (بكفاية المستهى على كفاية المبتدى) التزاما فيها بما هو ايسر من الطرائق واحترازا عما هو  
 اعسر من الزوائد وادراجا بما هو اهم نفعا واعم جعا من الفوائدكى يسهل فهمه ويم نفعه فباشرت بضبط  
 ما طلعت عليه من تنبيهات الثقات وتوجيهات الثقات في صورة حاصرة بجميع الاحتمالات حين التدريس  
 على قدر من مقدمات تلك الآيات فلت بمطف عاطف بالفاعلى ما حاولته من الدلائل المسبوقة من آثار  
 الكلمة المهرة فأجانبى القلم بان قدا نقضى الوطر في هذه الحالات ولكن ساق السائق السابق غنان العناية  
 الى جانب الاتمام حتى ثمال عناية من نال من حظ هذا المقام فان وقع في حيز القبول كما هو المأمول فهو من  
 لطفهم العيم وعرفهم القديم وان اعرض عنه فن نكد الجد السقيم وان عطفوا اليه طرف عين عاد عينا  
 بلامين والاصار ترابا ولو تبرا بلاشين ونسأل الله بلطفه القديم وكرمه العيم الانتفاع بها كما انتفع بأصلها  
 ومن خلص الاخوان عدم التجاوز عما يطلعون عليه من خطأ النسيان وغلط الانسان فانهما مرفوعان  
 من امة من هو حبيب الملك المنان كما نقل عن باعث اللطف والاحسان لكونهما من خصائص الانسان معترفا  
 بقلة البضاعة ونذرة الصناعة لاسيما في مثل هذا الميدان ولذا يعترض من لم يتصف بالانصاف وهو خير  
 الاوصاف بأنه في كون الاشتغال لمثله بمثله من الفظاعة ومن الله الهادى الموفق الهداية والتوفيق  
 وهو نعم المولى ونعم الرقيق \* لما كان من دأب المصنفين ان يذكروا في ابتداء كتبهم سبعة اشياء ثلاثة منها

واجبة الاستعمال وهي البسملة والحمدلة والصلوة واربعة منها جائزة الاستعمال وهي اسم الكتاب وفنه وتعداد فصوله وتبيين الغرض منه ولكن المراد من الوجوب ههنا الوجوب العادى فلا يردانه لو كانت تلك الثلاثة واجبة الاستعمال يلزم كون من ترك واحدا منها وان هضمنا نفسه مستحقا للذم والعقاب لان هذا من احكام الوجوب الشرعى الذى هو استحقاق الفاعل للمدح والثواب والتارك للذم والعقاب كالصلوة والزكاة والحج لان احكام الوجوب العقلى الذى هو اضطرار الفاعل فى الفعل مطلقا بحيث لا يمكن من الترك بناء على استلزامه محالا كاستعمال الالة عند ارادة ما لا يمكن حصوله الا بها ولا من احكام الوجوب العادى ايضا وهو ما انفقوا عليه واجتمعوا على فعله او تركه فيفعلون او يتركون دائما وكثيرا كما هو المقصود ههنا فصدر الفاضل المصنف المتصف بأحسن الوصف بما هو واجب الاستعمال فقال ( بسم الله الرحمن الرحيم ) جريا على تلك العادة السنية والطريقة العلية واقتداء لما تجلى عليه الكتاب المبين وامثالنا بانطق به سيد المرسلين بقوله كل امرئ ذى بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتر رواه ابو داود وابن ماجه عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنهم اجمعين وبقوله عليه السلام اول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبت كتابا فاكتبوها واوله وهي مفتاح كل كتاب انزل كابين فى ضوء الانوار شرح المنار واتباعا بما جرى عليه السلف الصالحون الاسم مأخوذ من السمو بضم السين والميم وتشديد الواو مصدر سمو سمو كملاطو علو اللفظ ومعنى ولا بد من كون المشتق منه لفظا دال على معنى مغاير لمعنى المشتق على ما سيجى \* فى بحث الاشتقاق واما الاصل فى حق الاعلال فلا يلزم ان يكون لفظا دال على معنى مستعمل فيه ولذا يقال اصل اسم سمو بكسر السين اوضمه وسكون الميم مع انه ليس بمستعمل ولاله معنى ومن لم يفهم هذه الدقيقة قال فى قولهم مأخوذ من السمو بكسر السين وسكون الميم على ما فى منافع الاختيار هذا عند البصريين لكون جمعه على اسماء وجمع الجمع على الاسامى كالمصابيح كفى القاموس وتصغيره سمو ومصدره تسمية ومضارعه يسمى ومرته سمو فان هذه الكلمات مما يرد الكلمات الى اصولها على ما سيجى \* فى باب الناقص فأصله عندهم سمو بكسر السين اوضمه وسكون الميم مثل جل جمعه احوال كفعل جمعه افعال وناقص واوى فمحذوف آخره لالهة لانه لعل قياسية بل لمجرد التخفيف لكثرة الاستعمال ولذا دار الاعراب على آخر ما بقى بعد الحذف رفعا ونصبا وجرا لتكون المحذوف على غير القياس فى حكم المعدوم فيكون ما بقى بعد الحذف محلا للاعراب ثم اجتلبت همزة الوصل ليكون الابتداء لان السين اسكنت بعد حذف الواو تعادلا لان الواو لما حذفت بقى حرفان الاول متحرك والثانى ساكن ولما جرى الاعراب على الثانى وجب تسكين الاول المتحرك ليحصل الاعتدال اذ بدوران الحركة الاعرابية على آخر ما بقى حصل الثقله فتسكين الاول يحصل الخفة فتكون معادلة للثقله الحاصلة فى الثانى فصار اسم ثم بوصل الباء الجارة وازافة اللفظة الجلالة كان بسم الله واما عند الكوفيين فقال واوى مأخوذ من الوسم معنى العلامة لوضع ما يعلم به المسمى فأصله عندهم وسم فمحذوف الواو مشاكلة لمضارعه فبقى اوله ساكنا فاجتلبت همزة الوصل ليكون الابتداء فصارا سما فبالجر والازافة صار باسم الله فذهب البصريين من حيث اللفظ اصم وافصح لما صر من ورود جمعه على الاسماء والاسامى دون الالوسام وغيره مما ذكر آنفا ومذهب الكوفيين من جهة المعنى اقوى لكونه به معنى العلامة لان الاسم انما يوضع لما يعلم به المسمى وهذا معنى العلامة اى الوسم وثمرة الخلاف بينهما على ما بينه بعض الفضلاء انه على تقدير كونه من السمو بمعنى العلو والارتفاع يلزم ان يكون علوه اى اسمه تعالى ثابتا فى الازل لابتأثير الخلق فيه وعلى تقدير كونه من الوسم يلزم عكسه فتدبر \* فان قلت لم لم يقل بالله مع ان المراد من الاسم ههنا هو لفظة الله \* قلت انما لم يقل هكذا فرقا بين البين واليتين ( الله ) اعلم ان اسماء

الله تعالى كلها مشتقة بالاتفاق اللفظة الله فانها اختلف فيها بأنها علم او اسم اوصفة ومشتقة او غير مشتقة \* فعند الخليل واحد ومن تبعهما وعندها كثير الاصولين والفقهاء انها علم لذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الكمالية ليست بمشتقة لانها لو كانت مشتقة لكانت كلية فلا يكون قولنا لا اله الا الله مفيد للتوحيد \* ويحاج بان افادته التوحيد لو وضعه لها في العرف الشرعي فلا ينافي كونه كلياً بالوضع الاعلى ولانه ورد في القرآن \* هل تعلم له سميّا \* فان هذا الاستفهام للانكار اى لا يطلق اسمه تعالى على احد غيره تعالى \* وقال بعضهم الاظهر انها ووصف في الاصل لكنها لما غلب استعمالها على الذات الواجب الوجود المعبود بالحق ولم يستعمل في غيره تعالى صارت كالعلم له تعالى لا العلم الموضوع لانه انما يوضع لشيء بملاحظة جميع مشخصاته وهي لا تتصور في حقه تعالى \* والجواب ان كان الواضع هو الله تعالى كما هو المخالف فذاته معلوم له تعالى بجميع مشخصاته فلا اشكال وان كان غيره تعالى فالعلم بصفاته يكفي في ملاحظة الموضوع له \* وقال بعضهم انها مشتقة لكنهم اختلفوا في اشتقاقها فقال فرقة منهم انها مشتقة من الاله الالهة مهموز الفاء اى عبد عباد بمعنى المعبود بالحق \* وقال بعضهم انها مشتقة منه كذلك بمعنى سكن اليه لان الارواح سكن الى معرفته والقلوب تطمئن وقال بعضهم بمعنى فزع وقال الاخر من الاله الفصيل اذا ولع بأمة فعلى كلها اصلها اله فحذفت الهمزة على غير القياس فلذا عوض عنها الف واللام لان ما حذف قياساً في حكم الميثب فلا يعوض عنه شيء لعدم جواز اجتماع العوض والمعوض عنه ولهذا يصح ان يقال يا الله بالقطع لتمحّض اللام لمجرد العوض لثلاثي جمع اذ اتين للتعريف منها ومن حرف النداء فصار له فاجتمع حرفان من جنس واحد اوليهما ساكنة والثانية متحركة فادغمت الاولى في الثانية فصار الله فيكون التزام الادغام قياساً لسقوط الهمزة على غير القياس وهو في حكم المعلوم كما سبق بخلاف حذفها مع نقل حركتها الى اللام قياساً اذ يكون التزام الادغام حينئذ على غير قياس لكون المحذوف قياساً في حكم الميثب فلا يكون اللان المتجانسان مجتمعين في كلمة واحدة من كل وجه لكون الهمزة المقدرة فاصلة بينهما هذا عند العلامة الزمخشري والفرقة الثانية على انها مشتقة من وله في الشيء اذا تحير فيه وتخطب بعقله مثال واوى لان العقول تحيرت في معرفة ذاته العليا اذ كل ما يتخيله الانسان ويتصوره فهو على خلافه فعلى هذا اصله ولاه قلبت الواو همزة لاستتقال الكسرة عليها فصار الاله ثم فعل به ما فعل آ نفا فصار الله \* وقال الفرقة الثالثة انها مشتقة من لاه يلوه بمعنى احتجب ومعنى كونه تعالى محتجباً انه تعالى بكنه صمدانيته محتجب عن العقول والادراك لانه محجوب لان المحجوب مقهور وهو حال العبد والله تعالى قاهر فوق عبادته \* او منه ايضا لكنه بمعنى الارتفاع لكونه تعالى مرتفعاً عن مشابهة الممكنات ومناسبة المحدثات لان الواجب الوجود والكمال لذاته ليس الالهو فحينئذ اصله لاه فزيد الف واللام ثم ادغم للام فصار الله \* ولما كانت اللفظة الجلالة دالة على الالهية الدالة على العظمة والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة توهم انه تعالى متصف بصفة الجلال دون الجلال فذكر بعدها ما يدل على الجلال متعدد اى الرحمن والرحيم ليدل على انه رتبة تعالى مسبوقة على غضبه فلا يرد بأن ذكر الرحمن الرحيم بعد ذكر لفظه الجلالة مستدرك لانها اسم لذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الكمالية فعلى هذا تفيد معناها (الرحمن الرحيم) المشهور انهما صفتان مشبهتان من رحم بالكسر بعد جعله لازماً بالنقل الى رحم بالضم فلا يرد ان الصفة المشبهة لا تبنى الا من اللازم والرجة من رحم بالكسر متعد مثل رحم الله فلا نا قبل والتحقيق انهما مبالغة لتاسم الفاعل ومعناها واحد اى ذو الرحمة الكثيرة وهي في اللغة رقة القلب \* فان قلت ان معنى رقة القلب تأثره عن حال الغير فعلى هذا لا يصح اطلاقهم على الله تعالى لانه تعالى منزّه عن

القلب فضلاً عن تأثره قلت اطلاقهما على الله تعالى باعتبار الغايات المترتبة على المبادئ وهى الاحسان يعنى مجاز مرسل بذكر السبب وارادة المسبب لان من رزق قلبه فقيراً يعين ويحسن اليه فالعناية والاحسان مسبتان مترتبان على الرحمة التى هى السبب لان اسماءه تعالى واوصافه انما تؤخذان باعتبار الغايات التى هى الافعال دون المبادئ التى هى الانفعال : وقيل قدم الرحمن على الرحيم لكون الرحمن ابلغ من الرحيم لدلالة زيادة الحرف على زيادة المعنى ولذا يقال يا رحمن الدنيا لعموم المؤمنين والكافرين ورحيم الآخرة لخصوصه بالمؤمنين \* او يقال رحن الدنيا والآخرة بعموم الرحمن بهما ورحيم الآخرة مختصاً بها فقط او للترقى من الأدنى الى الأعلى لان نعم الدنيا دنية لزوالها والآخرة سنية لبقائها ودوامها اولتقدم الدنيا فى الحال يعنى ان الرحمة المدلول عليها بالرحن موجودة فى الدنيا والرحمة المدلول عليها بالرحيم موجودة فى الآخرة والدنيا مقدمة على الآخرة فالرحمة الموجودة فيها ايضا مقدمة على الرحمة الموجودة فى الآخرة لاستزمام تقدم الظرف تقدم المظروف بلاشبهة فلاشك ان اللفظ الدال على ما هو المقدم مقدم على الدال على ما هو المؤخر وهو الرحيم لكن ينتقض بما ورد عنه عليه السلام فى الدعاء يا رحيم الدنيا ورحن الآخرة فتأمل \* ولما عمل بما ورد فى حق البسملة شرع بالعمل فى الحمدلة فقال (الحمد لله) اداء لحق شئ مما وجب عليه من شكر نعمائه التى موفيقته لتأليف هذه الرسالة اثر من آثارها وامثالاً بقوله عليه السلام كل امرئ بال لم يبدأ بالحمدلة فهو اجزم مروياً عن ابي داود عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنهم واما وقع من التعارض بين حديثي الابتداء ظاهراً فمدفوع بأن يحمل الابتداء فى حديث البسملة على الحقيقى وفى الحمدلة على الاضافى او العرفى الممتد الى المقصود لان الابتداء بمعنى التصدير اى جعل الشئ فى صدر الشئ على ثلاثة اقسام الاول الابتدائى الحقيقى وهو جعل شئ فى اول شئ بالنسبة الى جميع ما سواه كالابتداء بالبسملة ههنا والثانى الاضافى وهو جعل الشئ فى صدر الشئ بالنسبة الى بعض ما عدا كالابتداء بالحمدلة والثالث العرفى وهو جعل الشئ فى الصدر الممتد الى المقصود على ما هو الشائع والحمد اصله حدث جدا او احد جدا فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه ثم عدل من النصب الى الرفع ليدل على الدوام والثبات فادخل الالف واللام عليه للجنس والاستغراق فسقط التنوين لكونهما صدين لدلالة الالف واللام على التعريف والتنوين على التذكير فصار الحمد وهو فى اللغة الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتجليل قصداً مطلقاً وفى الاصطلاح فعل ينبى عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً وهذا معنى الشكر لغة وهو فى الاصطلاح صرف العبد جيع ما نعم الله الى ما خلق له فورد الحمد اخص لانه هو اللسان وحده ومتعلقه اعم يعنى النعمة وغيره ما ورد الشكر اعم يعنى اللسان والجوارح والاعتقاد ومتعلقه اخص لانه هو النعمة لكن العموم والخصوص بينهما من وجه كما بين فى مثل هذا المقام (رب العالمين) اى مالكم ومبلغهم الى الكمال شيئاً فشيئاً حينئذ فحينئذ لان الرب فى الاصل مصدر من رب رب فهو رب بمعنى رب رب تربية ابدلت الباء الثانية والثالثة ياء للثقل التضعيف مع تعذر الادغام كافى تقضى البازى فيكون بمعنى التربية وهى تبليغ الشئ الى كماله آناً فآناً شيئاً فشيئاً فالمصدر اسم معنى لا يصح اطلاقه على الذات حقيقة الا لقصده المبالغة مثل رجل عدل اى عادل فيكون الوصف له تعالى به مبنياً على المبالغة على ما قاله الفاضل الكرماني فى العجائب ويحى بمعنى المالك والمصلح والسيد والمعبود فان حمل على المالك يعنى الموجودات وان حمل على المصلح خرجت الاعراض لانها لا تقبل الاصلاح بل يصلح بها وان حمل على السيد يختص بالعلاء وان حمل على المعبود يختص بالمكففين وهذا اخص المحامل والاول اعما وهو المراد ههنا كما اشارنا اليه والعالمين جمع العالم وهو اسم لما يعا به كاخاتم اسم لما يختم به والقالب اسم لما يقاب به ثم كثر استعماله فيما يعا به الصانع وهو ما

سواه تعالى من الجواهر والاعراض لداتهما على وجوده تعالى كدلالة البناء على الباني والدخان على النار اصله علم بفتح اللام بمعنى العلامة اى ما يعلم به الشئ فاشبع قحمة اللام فصار علم وانما جمعه مع اصاله الافراد في العالم ومع ان اللام التعريف يفيد الشمول القليل والكثير لا يوضح شموله على ماتحته من الاجناس المختلفة \* فان قيل ان الجمع بالواو والياء مع النون مشروط بكونه صفة للعقلاء او في حكمها وهو اعلام العقلاء والعالم اسم ليس بصفة فضلا عن كونه صفة للعقلاء \* قلت ان العالم اسم كاعرفته لكنه يشابه الصفات من حيث كونه موضوعا للذات مع ملاحظة معنى قائم به وهو كونه بحيث يعلم به الصانع او تغليبها للعقلاء على غيرهم لشرفهم وفضلهم بالعلم والعقل \* وان العالم اسم لذوى العلم من الملائكة والانس والجن وعالم كل منها ولا يقال علم زيد وعالم عمرو ونحوها واطلاقه على غيرهم من الحيوانات والجمادات على طريق الاستتباع \* ولما كان اجل النعم الواصلة الى العباد هودين الاسلام لكونه سببا لنيل النعيم الدائم بل لسعادة الدارين وذلك بتوسط النبي عليه السلام صار الدعاء له عليه السلام عقيب الشئ عليه تعالى اهم فقال (و الصلوة والسلام) اظهارا لنعم النبي عليه السلام بهدايته الى الصراط المستقيم وامثالا لحديث النبي عليه السلام مرويا عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه وهو قوله عليه السلام من صلى على مرة واحدة صلى الله تعالى عليه عشر صلوات وحط عنه عشر خطيئات ورفع له عشر درجات كما في الجامع الصغير للسبوطى \* واختلفوا فيها فقال بعضهم انها مصدر من صلى يصلى تصلية من باب التفعيل على غير قياس لان قياس مصدره تصلية وهى مفعولة لم تسمع ويؤيده ما في القاموس صلى صلوة لا تصلية دعاء لكن يردده ما انشده الثعلب بيت \* تركت القيان وعزف القيان \* وارمنت تصلية وابتهالا \* قال والتصلية من الصلوة والابتهال من الدعاء وكذا ذكر الزوزنى التصلية في مصادرهم وقال بعضهم انها اسم مصدر وفي القهستاني الصلوة اسم من التصلية وكلاهما مستعملان بخلاف الصلوة بمعنى اداء الاركان فان مصدره اعنى التصلية لم يستعمل كما ذكره الجوهرى فظهر منه ان في محجورية التصلية اختلافا كما ان في مصدرية الصلوة اختلافا كما في الرد المحتار وفي انوار التنزيل الصلوة على زنة فعلة بالفتح فانقلب واوها الفاتح كرها وانفتاح ما قبلها وكتبت بالواو على لفظ المفخم الا اذا اضيفت او ثبتت فتكتب بالالف فيقال صلاتك او صلاتان وفي نتائج الافكار على متن المصنف رحمه الله تعالى المسمى بالاظهار الصلوة في اللغة الدعاء او التعظيم تنوع بالاضافة الى محلها على ثلاثة انواع تنوع الجنس بالفصول ولذا قيل الصلوة من الله تعالى الرحمة اى الاحسان او ارادة الاحسان لاستحالة معناها الذى هو ورقة القلب على الرب سبحانه وتعالى كما سبق تفصيله ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت في عرف الشرع من احد المعنيين الى العبادة مخصوصة لتضمنها اياه لكن المراد ههنا المعنى الاول المتنوع على الانواع الثلاثة \* والسلام اسم من التسليم اى جعله الله تعالى آمنا وسالما من جميع المكروه (على محمد) فان قلت قد عرفت آنفا ان الصلوة بمعنى الدعاء وهو اذا استعمل بعلى يكون للمسرة وباللام للمنفعة فكيف يصح استعماله بعلى ههنا قلت ان الصلوة ههنا متضمنة بمعنى نازلة تقديره الصلوة نازلة على محمد وان هذا الاستعمال مختص بلفظ الدعاء ولذا قال الله تعالى \* ان الله وملائكة يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما \* لكن الاصح ان على ههنا مستعمل بمعنى اللام لان الاول مستلزم للتقدير والاصل عدمه والثاني للتخصيص والاصل عموم وهكذا يقال في مثل هذا المقام فتأمل \* ومحمد اسم مفعول من التحميد في الاصل يقال لمن كثر خصاله الحميدة واخلاقه الجميلة لكون بنائه للتكثير ثم جعل علما لافضل المخلوقات لكثرة خصاله الحميدة كما اخبرها الله تعالى بقوله وانك لعلى خلق

عظيم وكذا وما ارسلناك الا رجة للعالمين (والله) وهو جمع في المعنى مفرد في اللفظ واختلف في اصله قال صاحب الكشاف اصله اهل لان تصغيره اهيل قلبت الهاء هزة لتقاربهما مخرجا كما قلبت الهمزة هاء في هراق اصله اراق فصار اهل ثم قلبت الهمزة الثانية الفالسكونها وانفتاح ما قبلها فصار آل هذا عند البصريين \* وقال الكسائي اصله اهل بهمزتين قلبت الثانية الفالما صرفصار ما صار وقيل اصله اول لان الانسان يؤل الى اهله قلبت الواو الفالتحر كها وانفتاح ما قبلها فصار آل فاخترما شئت ولك الخيار \* وهو يطلق بالاشتراك اللفظي على ثلاثة معان احدها الجند والاتباع نحو آل فرعون وثانيها النفس نحو آل موسى وآل هرون اى انفسهما وثالثها اهل البيت خاصة نحو آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وفي الجامع انه يطلق على اثني عشر معنى كما في القاموس لكن قال بعضهم منهم فخر الاسلام آل الرسول عليه السلام من هو على دينه وملته في عصره وفي سائر الاعصار الى يوم القيامة سواء كان له نسب له عليه السلام او لم يكن ومن لم يكن على دينه وملته فليس من آل الله تعالى في ابن نوح عليه السلام انه ليس من اهلك \* اما نادى ربه وقال \* ان ابني من اهلي \* فنفى كونه من اهل نوح عليه السلام مع انه ابنه خلق من مائه لعدم اتباعه لدين ابيه نوح عليه السلام فتأمل ٣ وقال بعضهم انه مختص بالاشراف فان قلت فعلى هذا فكيف يصح ان يقال آل فرعون قلت اطلاقه عليه باعتبار الشرف الدنيوى فقط او على سبيل التهكم والاستهزاء وايضا خص بالعتلاء فلا يقال آل الاسلام وآل الاستانبول وفي الكليات ان الآل عرفاهم المؤمنون من هذه الامة او الفقهاء العالمون فلا يقال على المقلدين وآل النبي عليه السلام من جهة النسب اولاد على وعقل والعباس ومن جهة الدين كل مؤمن تقي كذا اجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الآل قوله (اجمعين) جمع اجمع يؤكدها الواحد والجمع باختلاف الصيغ مثل اخذ المال اجمع واشترت الجارية جماء وجاءني القوم اجمعون والنساء جمع وههنا تأكيد لدفع توهم النجوم بذكر الكل وارادة الجزء (وبعد) اى بعد الفراغ عن البسمة والحمدلة والصلوة (ف) اقول او اعلم (ان كل كلمة) اى اللفظ الموضوع لمعنى مفرد من الاسم والفعل دون الحرف لانه لا يبحث عنه في هذا الفن خصوصا في هذا الكتاب على ما استطاع عليه من تقييده بقوله الاشتقاقية فان هذا الفن علم التصريف وهو يطلق على معنيين احدهما ما يبحث فيه عن الموزونات النوعية اعنى الامثلة المختلفة باعتبار اشتقاقها من اصل واحد ويسمى علم الاشتقاق ويعرف بأنه علم بتحويل اصل واحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الابناء وثانيهما ما يبحث فيه عن القواعد الوزنية للوصول الى المعانى الموزونية ويسمى علم الاوزان ويعرف بأنه علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب والمراد بابنية الكلم هى الالفاظ باعتبار حر وفعال وحركاتها وسكناتها الموضوع لها باعتبار كونها مادة للكلمة وبالاحوال العوارض التى تلحقها لذاتها اما الحاجة معنوية وهى افادتها المعنى المقصود والبحث عنها هو المقصود الاصلى بالنسبة الى اللفظية ككونها تنية او جمعا او مضغرا او منسوب او مصدرا او ماضيا او غيرها من المشتقات واما الحاجة لفظية كتخفيف الهمزة والاعلال والادغام والامالة وكونها مقصورة او ممدودة الى غير ذلك من المغيرات وتلك الاحوال سواء كانت حاجة معنوية او لفظية تسمى مغيرات قياسية ومعرضاتها اعنى ابنية الكلم تسمى موضوعة نوعية فظهر من هذا ان البحث في علم الصرف مقصور على شيئين الموضوعات النوعية والمغيرات القياسية وعلم منه ايضا ان لا يبحث عن الحرف فيه لانه لا يجرى فيه شئ من هذه الاحكام المذكورة فان قلت ان الحرف ايضا يجرى فيه الاشتقاق مثل سوف ولوليت ولايت من سوف ولولا ولا قلت سمجى جوابه



فربما ان شاء الله تعالى في بيان الاشتقاق ولما كانت الاولى اعنى الموضوعات النوعية مستلزمة لبعض انواع الثانية ومدار المعرفة بعضها الاخر فانا انما عرفنا ان كال وقال وقام مغير كيل وقول وقوم لعلنا بان البناء الموضوع بالنوع لماضى الثلاثى متحرك العين ولسهولة معرقها للمبتدى بخلاف الثانية يقتصر عليها فى الرسائل كافي الامثلة المختلفة وايضا لما كانت تلك الاولى متنوعة باعتبار الاشتقاق على نوعين اشتقاقية وهى ما يبدل اما على حدث فقط كنصر مصدر او مع غيره مثل نصر بنصر فاصرو وغيرهما من المشتقات وغير اشتقاقية وهى ما لا يبدل على ذلك مثل المصغر والمنسوب والاول اعنى المشتق لكونه اكثر عددا واستعمالا وفائدة خصصه فى هذه المجلة المجلة ولذا قيد الكلمة بقوله ( اشتقاقية ) اى منسوبة الى الاشتقاق سواء كانت مشتقا منها او مشتقة فخرج ما ذكر من المصغر والمنسوب لتركهما كليهما تسهيلا للمبتدى مع كثرة التغير فيها والاشتقاق فى اللغة اخذ شق الشيء فبنائه للاتخاذ مثل اشوى فلان اى اتخذ الشوى واختبز اى اخذ الخبز وفى الاصطلاح من المشترك اللفظى بين العلمى والعملى اما العلمى فهو ان تعرف بين اللفظين تناسب فى اللفظ والمعنى بتغيير ما والمراد بالمعنى احدى مدلولاته الثلاثة مطابقتها او تضمينها او التزاميا واما العلمى فهو رد لفظ الى لفظ آخر بتغيير ما مع التنااسب بينهما فى اللفظ والمعنى ايضا وكل منهما على ثلاثة اقسام فى المشهور الاول صغير وهو ان يكون بينهما تناسب فى الحروف والترتيب كاشتقاق نصر بنصر فاصر منصور من النصر عند البصريين او من نصر ماضيا عند الكوفيين على ما سيحى تفصيله ان شاء الله تعالى علما وعلماء والثانى كبير وهو ان يكون بينهما تناسب فى الحروف فقط مع المعنى دون الترتيب علما وعلماء ايضا كاشتقاق جذب بتقديم الباء من الجذب بتأخيرها فان كليهما بمعنى واحد الثالث اكبر وهو ان يكون بينهما تناسب فى الخارج كذلك كاشتقاق نطق بالعين فى الوسط من النطق بالهاء فيه والنطق صوت الغراب والنطق صوت الحمار يقال نطق الغراب اذا صاح من باب علم وضرب ونطق الحمار ايضا اذا صاح من ذينك البابين وقال بعضهم انه اربعة اقسام اصغر صغير كبيرا كبيرا الثلاثة الاول ماسبق والرابع اعنى الاكبر تغليب اللفظ المركب من الحروف الى انقلاب بانه الحتملة مثلا اللفظ المركب من الكاف واللام والميم يقبل ستة انقلابات مثل كلم كل ملك مكل ملك لكم والاشتقاق باعتبار المشتق منه قيمان اما محقق ان كان من مصدر محقق كالا مثله السابقة واما مقدر ان كان من مصدر مقدر مثل اشتقاق آخر اسم فاعل وآخر اسم تفضيل فانهما من آخر يا آخر آخر اى بمعنى التأخر ولم يثبت هذا الثلاثى من العرب ولم يسمع بل قدر ثبوته بالاقتضاء وباعتبار المأخذ ايضا قيمان فان كان مأخذه مفردا فاشتقاقه غير منموت كاشتقاق ضرب من الضرب وبشرط فيه حفظ حروف الاصول بتمامها لفظا او حكما وان يكون المشتق مستعملا فلذا يقال ان الداخلة مشتق من دخل يدخل ولم يقل من الدخول للاشارة الى ان حروف الاصول الدال والحاء واللام والواو ليست منها وانها محفوظة بتمامها فالمراد انه مشتق من مصدر دخل يدخل على مذهب المنصور هكذا فى الحواشى الشريفة على الكشف وان كان المأخذ مركبا وكلاما فاشتقاق منموت وذلك بأن يؤخذ من الكلام بعض حروفه دون البعض ويرتب منه كلمة ويحصل المشتق ليفيد التكلم بالكلام وحكاية ذلك يأتى من باب دحرج كاشتقاق بسملة وحجلة وصلولة وسجلمة ونحوها من بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلوة والسلام وسبحان الله والحمد لله والاله الخ والاشتقاق لا بدله من اركان يحصل منها وهى اربعة المشتق والمشتق منه والمناسبة بينهما فى اللفظ والمعنى ومغايرة ماثم اختلف فى ان الاشتقاق هل يجرى فى الاعيان كما يجرى فى الاحداث ام لا فاجوزه بعضهم مثل تحجر واستحجر ونجسم وتحجر من الحجر والجسم والجوهر لا يشترك المشتق والمشتق منه فى اللفظ والمعنى مع الزيادة

فان معنى تحجر مثلا صار كالخجر ولم يجوز بعضهم واختلف ايضا في انه هل يجري في الحرف ام لا  
فجوز بعضهم مثل سوف فلانا اى قلت له سوف افعله وكذا سألتك حاجة فلو ليتنى اى قلت لى لولا وكذا  
لا ليتنى اى قلت لى لا فان هذه الكلمات مشتقات من سوف ولولا ولا وبعضهم لم يجوزوا لان  
الصرفين اتفقوا على ان الاصل في الاشتقاق المصدر وهم البصريون والفاعل الماضى وهم الكوفيون  
على ماسيجي التصريح من المصنف رحمه الله مع التفصيل بأدلة الطرفين منا قريبا ان شاء الله تعالى ولا قائل  
بالثالث هذا ما وعدته آنفا في جواب السؤال بجران الاشتقاق في الحرف واسارة الى هذا  
خصصنا الكلمة فيما سبق بالاسم والفعل دون الحرف بسبب تقييدها بالاشتقاقية هذا \* ثم اعلم ان الموضوعه  
النوعية باعتبار المادة قسمان لانها (ان تجرد) اى خلا (ماضيه) لاغيره من المشتقاق كالمضارع  
والمصدر وغيرها لانه لا يصلح ان يكون معياراً لعدم التجرد عن الزوائد فالضمير راجع الى الكلمة  
والتذكير باعتبار المضاف اى ماضى كل كلمة وقيل باعتبار كونها لفظا او فعلا او اسما او مشتقا او مستقانه  
لانها هي المقصوده ولفظ كل مجرد احاطة الافراد (المفرد) لا تثنيه ولا جمعه لما ذكر (المذكر) لا المؤنث  
لان فيه علامة التأنيث وهي من الزوائد (الغائب) لا المخاطب ولا المتكلم مطلقا لعدم تجردها عن علامة  
الخطاب والتكلم (عن حرف زائد) عليه سواء للالحاق او للتضعيف او غيرهما (يسمى) ذلك القسم من الكلمة  
في اصطلاح الصرفين (مجردا) لتجرده عن الزيادة (و) كذا يسمى (اصليا) لكون جميع حروفه اصليا  
مثل نصر ودرج وكذا سائر مشتقاتهما باعتبارهما مثل ينصرون واصرون ويدرجون ومدحرج وان اشتمل  
عليها من الياء والالف والميم لانه لو سئل ان مدحرج او ينصهر هل هما مجردان ام مزيدان يقال انهما  
من المجرد لكون ماضيهما مجردين (وان) لم يتجرد ذلك الماضى عنه بل (اشتمل عليه) اى على حرف  
زائد (يسمى) ذلك القسم منها (مزيدافيه) اسم مفعول من الزيادة من باب ضرب تستعمل متعدية  
ولازمة اما متعدية فمثل زاد الله خيرا كما قال الشاعر \* يزيدك وجهه حسناء اذا ما زدتَه نظراً \* وكذا في قوله تعالى  
\* زادتَه ايماناً \* متعدية الى مفعولين واما لازمة فمثل زاد الشئ \* يزيد زيد او زيادة لان لغته واحدة تجبى متعدية  
ولازمة من باب واحد كما فيما نحن فيه وقد تجبى من بابين من احدهما متعدية ومن الاخر لازمة مثل الحزن بضم  
الحاء مصدر من باب نصر يقال حزنه الامر حزنا اذا جعله حزينا والحزن بالفتحين ايضا مصدر يقال حزن  
الرجل حزنا اذا صار حزينا من باب علم فن الاول قوله تعالى \* لا يحزنهم الفزع الاكبر \* ومن الثانى قوله تعالى \*  
ولا هم يحزنون وكذا في الحديث الشريف من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتبها حرمها في الآخرة وفي الحديث  
الاخر من ضيع سنتى حرمت عليه شفاعتى فان حرمها في الاول من باب نصر متعد وحرمت في الثانى من باب علم  
لازم وما نحن فيه لازم ولذا اتى في اسم المفعول بحرف الجر وهو فيه لان اسم المفعول مشتق من المجهول وهو  
لا يحبى من اللازم ابواسطة حرف الجر لاقتضاء المجهول اقامة المفعول مقام الفاعل المتروك على ماسيجي  
في بحثه فأصله مزيد ونقل حركة الياء الى الزاى لكونها حرفا صحيحا ساكنا في ما قبل الياء المتحركة كما اجتماع  
ساكنان من الياء او المفعول ثم حذفت الياء فصار مزود ثم بدلت ضمة الزاى كسرة لتدل على الياء المحذوفة  
فقلبت او المفعول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مزيدا فمدت الياء على حالها لسكونها وتجانس حركة  
ما قبلها فصار مزيدا ثم اوصل بى مع الضمير لما ذكره فصار مزيدافيه (و) ايضا يسمى ذلك القسم (ذا زيادة)  
لتصاحبه حرفا زائدا على الاصل مثل اخرج وتدرج بزيادة الهمة في الاول والتاء في الثانى (والمجرد)  
المذكور من انكلمة ايضا قسمان اما ثلاثى اورباعى لان حروف الاصول للفعل لا يكون اقل من الثلاثة ولا

أكثر من الأربعة أما عدم كونه أقل من الثلاثة فالأن الأصل في كل فعل أن يكون على ثلاثة أحرف حرف  
يبدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل به بين المبتدأ به وبين الموقوف عليه اذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركا  
تعدز الابتداء بالسكن ويجب أيضا أن يكون الموقوف عليه ساكنا لأنه لا يوقف على الحركة في عرفهم  
فلما تنافيا في الصفة من الحركة والسكون كرهوا مقارنتهما ففصلا بينهما حرف \* فأن قلت لا يدفع  
المنافاة بهذا المتوسط فانه حرف أيضا لا يخلو عن الحركة والسكون فأن كان ساكنا ينافي المتحرك وأن  
متحركا ينافي الساكن فالتنافي باق قلت نعم لكنه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط  
لم يجب واحد منهما بخصوصه فلم يتحقق التنافي وأما عدم كونه أكثر من الأربعة فلكثرة استعمال الفعل مع  
ثقله معنله لدلالته على الحدث وزمانه وكذا لفظه لاقتضائه الفاعل أبدا وكذا المفعول والغاية والمكان  
والزمان في البعض ولانه فرع الاسم ولوجوز الريادة على الأربعة لزم مساواة الفرع على الأصل ولأن  
الغرض من الزيادة على الثلاثة التوسع في الكلام وهو حاصل بالرباعي ولانه يتصل به الضمير المرفوع فيصير  
كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله فيكون الخامس منه كالسداسي في الاسم وهو غير جائز ثلاثيتهم انه كثنان  
لما مر من الأصل المذكور فظهر من هذا البيان أن المجرد قسمان ثلاثي ورباعي لا غير فأراد المصنف رحمه الله  
تعالى رجة واسعة بينهما فقال ( أن كان ماضيه المفرد المذكر الغائب ) فائدة القبودات بالماضي والمفرد  
والمذكر والغائب ظاهرة مما سبق ( على ثلاثة أحرف يسمى ) ذلك القسم منه ( ثلاثيا ) أي منسوب إلى  
الثلاث بالضم وهو من الأعداد التوزيعية التي تدل على التكرار فيكون المعنى منسوب إلى ثلاث ثلاث  
بفتح الراء وهو غير صحيح اجيب بأنه مجاز مرسل بعلاقة الاطلاق والتقييد والكلية والجزئية لأن معنى  
ثلاث هو الثلاثة المقيدة بثلثها ويحتمل أن يكون حقيقة لكونه اسمًا للكلمات متعددة ركبت من الحروف  
الثلاثة لالكل واحد منهما ويحتمل أن يكون مجرد اصطلاح ونسبة لفظية كالكرسي ولا مشاحة  
في الاصطلاح أو انه منسوب إلى الثلاث بالضم من غير اعتبار التكرار على مذهب سيويه فلا يخالف ولا يحكم  
بالشذوذ أقول بعون الله تعالى انه منسوب إلى ثلاثة من الأعداد الأصلية اسمًا للثلاث لما ريد نسبته إليه زيد  
في آخره ياء مشددة بعد حذف التاء لكون النسبة مغيرة ثم بدل فتحه التاء الثانية كسرة ليصح بناء الياء  
ثم بدلت فتحه التاء الأولى ضمة لتدل على نقله من الاسمية إلى الوصفية فصار ثلاثيا وهكذا رباعيا وخماسيا  
وسداسيا ( مجردا ) أي يسمى ذلك القسم منه ثلاثيا مجردا لتجرده عن الزوائد فجردا صفة لثلاثيا فان قلت  
انه اسم مفعول من التجريد وهو أن ينزع من أمر ذي صفة أمر آخر مماثل له وذلك يقتضي سبقة وجود الزيادة  
قبل التجريد مع أن الثلاثي ما كان حروفه الأصلية على ثلاثة أحرف بحيث لازية فيدفع كيف يصح كونه  
صفة به قلت أن التجريد ههنا بمعنى التجرد والخلو أي ثلاثيا متجردا وخاليا عن الزيادة وهو لا يقتضي ذلك  
أو مبنى على تنزيل الامكان منزلة الوجود كما قيل فلان ضيق في البئر وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر  
جسم الفيل وكذا الحال في الرباعي المجرد مثل نصر وقدر وكتب فانها عبارة عن ثلاثة أحرف كلها أصلية  
وكذا فروع هذه الكلمات من المضارع واسم الفاعل والمفعول فتأمل هذا القسم الأول من المجرد فأراد  
بيان القسم الثاني من المجرد فقال ( وأن كان ) ذلك الماضي ( على أربعة أحرف ) جميعها أصلية ( يسمى )  
ذلك القسم منه في الاصطلاح ( رباعيا مجردا ) لما ذكر في الثلاثي ولما قضى الوطر في القسم المجرد أراد بيان  
القسم المشتغل على الزوائد فقال ( والمزديفيه ) أيضا قسمان لانه ( أن زيد فيه ) أي في المزيد فيه حرف  
أو حرفان أو ثلاثة أحرف ( على الثلاثي ) المجرد ( يسمى ) ذلك القسم أيضا ( مزيد الثلاثي ) بطريق

الاضافة اما تسميته مزيدا فلا شتماله على حرف زائد واما مزيد الثلاثي فلو قوع الزيادة على الثلاثي (و) يسمى (ثلاثيا مزيدا فيه) بتركيب الوصفى ترادفاله مثل اكرم وانكسر واستخرج وغيرها (وان زيد) ذلك الزائد (فيه) اى فى ذلك المزيدي (على الرباعى) المجرد (يسمى) هذا القسم منه (مزيدا الرباعى) لما ذكر فى مزيد الثلاثي (و) كذا (رباعيا مزيدا فيه) ايضا لكون الزيادة فى هذا القسم على الرباعى مثل تدرج واقشعر واحرنجم \* ولما فرغ من تقسيم الكلمة الاشتقاقية باعتبار مادتها الاصلية اصاله وزيادة شرع فى تقسيمها ايضا باعتبار سلامتها وغيروسلامتها فقال (كل) واحد (من هذه الاربعة) المذكورة من الثلاثي المجرد والمزيدي (الرباعى) المجرد والمزيدي (ينقسم الى قسمين لانه (ان سلمت حروفه الاصول) التى تقابل الفاء والعين واللام فى الوزن وانما قيد الحروف بالاصول ليخرج عن حد السالم مثل مست وظلت بحذف احد حرفى التضعيف فانه غير سالم لوجود التضعيف فى الاصل وكذا مثل بع وقل وامثالهما وليدخل مثل اكرم وقاتل واحر واعشوشب مع وجود الهمزة والالف والتضعيف والواو لكونها غير اصلية لان الزائد لم يخرج الفعل عن كونه سالما لان السالم ماسم من الاعلال والتغير فان سلمت اصوله المتغيرة (عن الهمزة) بأن لم يكن حرف من حروفه الاصلية همزة (و) كذا من (التضعيف وهو) اى التضعيف فى اصطلاحهم عبارة عن (كون العين واللام) اى الحرف المقابل بهما من الاصول فى الوزن هذا فى الثلاثي المجرد او الفاء مع اللام الاولى والعين مع اللام الثانية فى الرباعى المجرد (من جنس واحد) مثل مد وغض مشددة وزلزل على قول \* فیدخل فيه مثل تمطى وتقضى البازى وامليت لان اصلهن تمطط وتقضض واملت من المبط والقضض والملا \* واعلم ان اعتبار خلو الكلمة منهما فى السلامة مع انهما حرفان صحيحان فليترتب اكثر احكام المعتل من الحذف والابدال عليهما لان الهمزة تخفف بخمسة طرائق اما بالقلب او الحذف او يجعلها بين بين او بالادغام او بالتسكين على ما سيجى \* من المصنف رحمه الله تعالى فى بحث الهموز \* فتخفيفها بالقلب واوا اذا كانت ساكنة وما قبلها مضموما مثل او من اوياء اذا كانت ساكنة وما قبلها مكسورا مثل ايمان والفا اذا كان ما قبلها مفتوحا مثل آمن \* واما بالحذف ففيما كانت متحركة وما قبلها ساكنة باعطاء حركتها الى ما قبلها ثم الحذف للالتقاء مثل وسل القرية ومسلة اذا صلحهما واسئل القرية ومسلة وكذا غيرهما من الطرق الخمس وكذلك التضعيف يخفف اما بالقلب كما فى امليت وتمطى وتقضى وكذا فى الرباعى المجرد تلفيت فى تلففت ودهديت فى دهدهت وصهصيت فى صهصهت او بالحذف كما فى مست وظلت كقوله تعالى فظلمت تفكهمون كما قال السيد السند قدس سره فى شرح الزنجاني \* اعلم ان الحرف الصحيح فى المضاعف يلحقه التنبيه من الابدال والحذف والاسكان كاللحق بحرف العلة فى المعتلات اما الابدال الملحق بالمضاعف فكقولهم امليت بمعنى امليت فان قيل لم الحق الابدال به فافانته فاذا الحق فلم يخص باللام الثانية واذا خص باللام الثانية فلم يخص بالياء قلنا اما الابدال فلدفع ثقل التضعيف واما تخصيص اللام الثانية بالابدال فلان الثقل انما نشأ منه فهو احرى بالابدال ولكون الثانية لام الفعل وهو محل التغير والعوارض والحذف والابدال نوع من التغير فالآخر اولى به واما تخصيص الابدال بالياء فلكونها اقرب الحروف الى اللام فى المخرج واما الحذف الملحق بالمضاعف فتحومست وظلت واحست فان اصلهن مستت وظلت واحست فتحذف منها احدى حرفى التضعيف لانه اجتمع لثلاثان فى كل واحد منها ولم يمكن الادغام لسكون مثل الثانى بواسطة اتصال الضمير وهو اصيل فالادغام تمتع فحذف احدهما للتخفيف لان الحذف يفيد التخفيف كما ان الادغام يفيد هذا وانما قدمهما على حرف العلة لكون كل منهما حرفا صحيحا فى نفسهما او مشابها له فى التصرف وقلة

التغير (و) كذا ان سلمت من (حروف العلة وهى الواو والالف والياء) ويصل لهذه التثنية حروف  
 اللين ايضا اذا كانت ساكنة مثل قول وبيع مصدرين وحروف المد ايضا اذا كانت ساكنة متجانسة حركة  
 ما قبلها مثل قيل ويغزو فكل حرف اللين والمد حرف علة دون العكس لان المتحرك حرف علة ايضا  
 مثل وعد ويسر وكذا كل حرف مد حرف لين دون العكس والالف لا تكون اصلا في الفعل والاسم  
 المتمكن بل يوجد اما زائدة كالف ناصر او مقبلة عن حرف مثل قال وقال وآمن على ما سيجي من المصنف  
 رحمه الله تعالى في الباب الرابع \* انما سميت هذه الحروف بالعلة لان العليل لا يتلفظ الا بها عند الانين نحو واى  
 ولهذا اضافوا هذه الحروف بالعلة لان من عاينهم ان يضافوا شيئا الى شئ لا دنى ملازمة والاحسن  
 في الوجه ما نقله الاطوى من الحاشية وهو انما يسمى هذه الحروف علة لكثرة تغيراتها من نقص او زيادة  
 او قلب او ابدال كما ان العلة ايضا تارة تنقص وتارة تبدل بالصحة وتارة بعلة اخرى ولان هذه الحروف  
 توجد في جميع انواع الكلمة اما في الاسم فمثل مالى وثوب وبیت وفي الافعال فمثل قال ويقول ويكيل  
 وفي الحرف فمثل ما ولو وكى وكذلك العلة توجد في جميع انواع المخلوقات (يسمى) كل واحد منها  
 في اصطلاح ارباب هذا الفن (سالما) لسلامة حروف الاصول مما ذكر (وصحيفا) اى يسمى ايضا صحيفا  
 لعدم تغيرها \* وانما اخصصنا التسمية باصطلاح ارباب هذا الفن لان السالم عند النحويين ماسم آخره مطلقا  
 عن حرف العلة فقط سواء وجدت في غير الآخر اولا والمهموز والتضعيف ايضا داخلان في السالم  
 فيكون بينهما عموما وخصوصا من وجه باعتبارين \* الاول بالنسبة الى السالم والثاني الى غيره اما الاول  
 فضرب مثلا سالم عندهما واسلنقى سالم عند البصريين فقط ووعد سالم عند النحويين فقط واما الثاني فرمى  
 غير سالم عندهما ويسر ووعد غير سالم عند البصريين واسلنقى غير سالم عند النحويين فقط \* وقد يفرق  
 بين الصحيح والسالم بأن الصحيح ما ليس احدا صوله حرف علة وان وجد فيه الهزة والتضعيف فيكون  
 السالم اخص مطلقا اذ كل سالم صحيح دون العكس لكن تفسير المصنف رحمه الله تعالى بقوله وصحيفا  
 يوحى الى عدم الفرق بينهما عنده وفوله فى الآتى سالما دون التعقيب بالصحيح يشعر الفرق فيكون في قوله  
 فى السابق واللاحق اشارة الى المذهبين او الثاني من قبيل الاكتفاء اعتمادا على استئزام الاخص بالاعم  
 (والا) اى وان لم تسلم تلك الحروف الاصول عن المذكورات (يسمى) كل واحد منها (غير سالم)  
 لعدم السلامة منها مثل وعد وقال وغزا واخذ ومدو وسوس واتصل واتسرو ونحوها (ف) اذا ضرب  
 الاثنين اعنى السالم وغير السالم بالاربعة من مجرد الثلاثى والرابعى ومزبد بهما يكون (المجموع) لمحصل  
 (ثمانية) اقسام (يسمى) تلك الثمانية عندهم (اقساما ثمانية) لانها اما (ثلاثى مجرد) مثل نصر فانه ثلاثى  
 لكونه على ثلاثة احرف ومجرد لكون جميع حروفه اصلية اى خالية عن الزيادة لما ذكره سالم لكونه خاليا  
 عن الهزة والتضعيف والدة واما (ثلاثى مجرد غير سالم) مثل قال فانه من ثلاثى مجرد لما ذكره لكنه  
 غير سالم لكونه اجوف وان كان عند النحاة سالما واما (ثلاثى مزبد فيه سالم) مثل اخرج واعشوب  
 واجلوز واجرفان اصولهن خرج وعشب وجلذ وجر والكل ثلاثى مجرد سالم وما زيد فيه ايضا  
 سالم واما (ثلاثى مزبد فيه غير سالم) مثل اقام واتصل واستوعد فان اصلهن قوم واقوم اجوفا ووصل  
 ووعد مثالين واما (رابعى مجرد سالم) مثل درج فانه رابعى لكونه على اربعة احرف اصول ومجرد  
 لجرده عن الزيادة وسالم لسلامته عن المذكورات واما (رابعى مجرد غير سالم) مثل وسوس فانه رابعى  
 مجرد لاسم وغير سالم لكونه مضاعفا ومعتلا \* اما (رابعى مزبد فيه سالم) مثل تدحبر لكونه اصله

دخرج رباعيا مجردا سالما واشتم على الزيادة واما ( رباعى مزيد فيه غير سالم ) مثل توسوس فان اصله وسوس مضاعف ومعتل وزيد عليه فاء ( ف ) اذ علمت هذا ظهر لك ان ( كل كلمة ) اشتقاقية اسماء كانت او فعلا او صفة او مصدرا او مشتقاتها ( لا تخلو من احد هذه الاقسام الثمانية ) المذكورة فانها لو دخلت من الغيرات لتدخل في السالم والافنى غير السالم ولا واسطة بينهما حتى دخلت فيها ( ولا يجتمع اثنان منها ) اى من تلك الاقسام الثمانية ( في كلمة ) واحدة لان كلا منها ضد للآخر والضدان لا يجتمعان فاما كان سالما لا يكون غير سالم وكذا ما كان مجردا لا يكون مزيدا وبالعكس \* ولما فرغ من بيان تقسيم الكلمة الاشتقاقية باعتبار مادتها الاصلية واعتبار سلامتها وغير سلامتها اراد تقسيم غير السالم فقال ( ثم ) اى بعدما اى بعدما علمت انقسام الكلمة بالاعتبارات المذكورة اعلم ان ( غير السالم ) منها وهو ما لم يسلم بحروفه الاصول عن الهمزة والتضعيف والعلّة بأن يكون احد اصوله او اكثرها منها ( ان كان احد ) حروف ( اصوله ) اى اصول غير السالم سواء كان فاء او عينا او لاما ( همزة يسمى ) هذا القسم عندهم ( مهموزا ) وهو في اللغة اسم مفعول من همز يهمز همزة فهو هامز ومهموز \* والهمزة معان عصر الشيء بيده يقال همزت الشيء يدي من باب نصر وضرب وكذا همزة اذا كسره اوضغطه وهمزة اذا انخسه وهمزة اذا دفعه وهمزة اذا ضربه وهمزة اذا عاضه وبمعنى اراد الهمزة في الكلام يقال همزت الكلام فانهمز والمراد ههنا هذا المعنى الاخير وهو ثلاثة اقسام مهموز الفاء مثل اخذ ومهموز العين مثل سأل ومهموز اللام مثل قرأ \* ثم اعلم ان الهمزة لا تقع في الفعل اكثر من واحدة لشدتها وتقلها ومن ثم يعرض عليها ما يعرض على حروف العلّة من التغيرات كالقلب والحذف والاسكان للتخفيف على ما سيجي في بابها ولذا عدّها بعضهم من حروف العلّة والافالهمزة من حرف الصحيح في نفسها على ما بين في محله ( وان كان عينه ) اى عين فعل غير السالم ( ولامه ) اى لام فعله ( من جنس واحد يسمى ) ذلك القسم منه ( مضاعفا ) وهو اسم مفعول من ضاعف بضاعف وله في الاصطلاح معنيان الاول اعم وهو ان يجتمع الحرفان المتماثلان او المتقاربان في كلمة او كلمتين والثاني اخص وهو ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى مثل مد فان اصله مددفعينه ولامه من جنس واحد وهو الدال \* فان قلت ان الدال مماثل للدال لا يجانس فكيف يصح ان يقال انهما من جنس واحد لان المتجانسين والمتماثلين والتقاربين كل منها غير الاخر لان المتماثلين هما المتحدان مخرجا وصفة كالدال مع الدال كاهنا والمتجانسين هما المتقاربان في المخرج الكلى او في الصفة كالدال والسين مخرجا وكالتاء والتاء المتقاربين صفة كاقال المرعشى في الجهد قلت التعبير عن التماثلين بالتجانسين مبنى على اصطلاح الصرفيين ولا مشاحة في الاصطلاح او مبنى على المسامحة ( وان كان احد اصوله ) اى احد اصول غير السالم سواء كان فاء او لاما او كليهما او الكل ( حرف علّة يسمى ) ذلك القسم منه ( معتلا ) اسم فاعل من اعتل اى مريض بمعنى ذى مرض وتغيير مثل والسماء منفطر او اسم مفعول منه وعلى هذا فان كان ذلك الاحد من الاصول ( فاء ) اى حرفا مقابلا بالفاء في الوزن ( يسمى ) ذلك المعتل ( مثالا ) لمماثلة ماضيه بالصحيح في عدم الاعلال او في تحمّل الحركات مثل وعد بفتح الواو معلوما ووعد بالضم مجهولا ووعد بالكسر مصدرا كعلم ( ومعتل الفاء ) اى يسمى معتل الفاء ايضا لكون فاء حرف علّة مثل وعد ويسر ( وان كان ) ذلك الاحد من الاصول ( عينا ) اى حرفا مقابلا بالعين في الوزن ( يسمى ) ذلك القسم من المعتل ( اجوف ) لوقوع العلّة وسطه الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان لا رالجوف من الشيء وسطه مثل قال وكال ويقال له



ايضا ذو الثلاثة لصيرورته على ثلاثة احرف في المتكلم مثل قلت وسمت على ما قال الفاضل الزنجاني وهو المشهور وسيجيء التفصيل في باب ان شاء الله تعالى ( و ) كذلك يسمى ذلك ( معتل العين ) لكون عينه اى المقابل اليها في الوزن حرف علة ( وان كان ) ذلك الاحد ( لاما ) اى حرفا مقابلا بلام الفعل ( يسمى ناقصا ) لنقصانه في الاخر اما حركة كافي حالة الرفع مثل يفز وورمى ويخشى او حرفا كافي حالة الجرم نحو لم يفز ولم يرم ولم يخش فتأمل ( و ) يسمى ( معتل اللام ) ايضا لكون العلة مقابلة باللام في الوزن وكذا يقال دو الاربعة لكون ماضيه على اربعة احرف في المتكلم والخطاب مثل فزوت لكن هذا مبني على جعل الضمير المرفوع المتصل بالفعل جزءا منه لشدة الاتصال لفظا ومعنى وحكما على ما سيجيى تفصيله في بيان عدم جواز اجتماع اربع الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ان شاء الله تعالى ( وان كان الاثنان من اصوله ) اى من اصول المعتل سواء كان الفاء مع العين واللام مع اللام او الفاء مع اللام ( حرفي علة يسمى ) ذلك القسم ( لقيفا ) اى ملفوفا فعيل بمعنى المفعول بمعنى المجتمع لاجتماع حرفي العلة فيه اذ يقال للمجتمعين من قبائل شتى لقيفا كافي قوله تعالى \* وجئنا بكم لقيفا اى مجتمعين ومخططين او لانضمام حرفي العلة بالحرف الصحيح بمعنى الملفوف ايضا ومنه القفاة وقيل انه مأخوذ من الف بمعنى الخلط فسمى به لاختلاط حرف العلة بالحرف الصحيح فتأمل \* وهو قيمان مقرون وهو ما كان فاؤه وعينه او عينه ولامه او الكل حرف علة فالاحتمال العقلي يقتضى ان يكون انواع المقرون ستة عشر نوعا لانه اما ان يكون عينه واو او لامه ياء مثل طوى \* او عينه ولامه واو ياء مثل قوى \* او ياء ياء مثل جى وهذه الثلاثة توجد في الاسماء والافعال \* وفاؤه وعينه ولامه واوات مثل وواسم واو \* او ياء ياء مثل يى اسم ياء ولا يوجدان في غيرهما \* او فاؤه واو وعينه ياء مثل ويل \* او بالعكس مثل يوم وهما لا يوجدان في الافعال فالاول اسم للكلمة العذاب والثاني اسم للزمان \* او كلاهما واو ان مثل اول على مذهب من قال اصله وول \* او ياء \* مثل يى \* او العين ياء واللام واو مثل مى \* او الفاء والعين واو ان واللام ياء مثل ووى \* او الفاء واللام واو والعين ياء مثل وى \* او بالعكس مثل يى \* او الفاء والعين واللام واو مثل يى وو \* او بالعكس مثل وى \* او الفاء والعين ياء واللام واو مثل يى فالثمانية الاخر احتمالى عقلي صرف لا وجود لها \* ومفروق وهو ما كان فاؤه ولامه واو ياء ياء او الفاء واو العقلي يقتضى ان يكون اربعة اقسام لانه اما ان يكون فاؤه ولامه واو ياء ياء او الفاء واو واللام ياء او بالعكس فالاول والرابع لم يوجد في كلامهم وكذا الثاني الايدى بمعنى انهم والمستعمل هو الثالث مثل وى يى ولى يلى فيكون مجموع الاحتمال العقلي مفروقا ومقرونا عشرون فتأمل قطع الله عليك ولما كان هذا اقساما لغير السالم اعتبر فيه وجود الهمزة والتضعيف وحرف العلة ( فصار المجموع ) المحصل ( ستة ) اقسام وجه الانحصار اليها ان الاصول اما ان يوجد فيها حرف العلة او الهمزة ام لا فان وجد حرف العلة فاما تعددا او واحدا فالاول لقيف والثاني اما ان يكون فاؤه والمثال او عيناه او الاحرف او لاماه او الياص وما يوجد به الهمزة فهو المهور وما لا يوجد فيه احدهما فاما ان يكون عينه ولامه من جنس واحد او لا فالاول مضاعف والثاني السالم وهو ايسر مما نحن فيه فيصير المجموع ستة ( فبالضم السالم ) وهو ما سلم اصوله عن الهمزة والتضعيف والعلة الى تلك الاقسام الستة ( بصير ) مجموع الاقسام ( سبعة تسمى ) تلك السبعة عند الصرفيين ( اقسام سبعة ) لكونه سبعة اقسام في التعداد الاول منها ( صحيح ) مثل نصر وقاتل واجروا عشوش واجلوز ودرج والثاني ( مهموز ) مثل

مروسان وفرا والثالث ( مضاعف ) مثل مدلم بمد مدس وظلت وامليت ومست والرابع ( متكرر )  
نحو وعدو يسر والخامس ( الاجوف ) مثل قال وكال والسادس ( ناقص ) مثل غزا ورعى والسابع  
( لفيف ) مثل وقى وطوى ويجمعها هذا البيت \* صححست ومثالست ومضاعف \* لفيف وناقص ومهموز  
واجوف \* ( وكل ) واحد من ( كلمة ) اشتقاقية ( لا يخلو ايضا ) اى كما لا يخلو من الاقسام الثمانية  
كذلك لا يخلو ( من هذه الاقسام : السماء عندهم بالاقسام ( السبعة ) ) كما ذكر آتفا من وجه الانحصار  
( ولكن ) الفرق بينهما ( يجوز اجتماع اثنين منها ) اى من المذكورة من غير السالم ( فى كلمة ) واحدة  
لان السالم لا يجتمع بأحد منها للتيان بينهما فالمضاعف مثلاً يجتمع مع مهموز الفاء مثل ام وكذا المثال مع مهموز  
العين مثل وأر ومع مهموز اللام مثل وعاء ومع المضاعف مثل ود وكذا المهموز مع الاجوف مثل اب  
ومهموز العين مع الناقص مثل رأى والفيف المفعول مثل وأى وكذا مهموز الفاء مع الفيف المقرون مثل  
اوى \* فيقال مهموز الفاء المضاعف فى الاول ومثل الفاء المهموز العين او اللام فى الثانى والثالث وهكذا  
وتقدم احد الاسمين على الآخر فى التعبير جائز \* ولما اراد تقسيم الكلمة باعتبار الصيغة فقال ( ثم ) اى بعدما  
علمت انقسامات الكلمة بالاعتبارات المذكورة الى الاقسام السبوقه فاعلم ايضا ( ان الكلمة ) الاشتقاقية  
انما ظهر موقع المضمر لسبق المرجع تنبها الى المغايرة الاعتبارية بين تقسيماتها ( اربعة انواع ) النوع  
الاول منها ( فعل ) وهو بكسر الفاء اسم للحدث وبالفتح مصدر فعل يفعل من باب فتح وكذا فى القاموس  
الفعل بالكسر حركة الانسان او كناية عن كل عمل متعمد وبالفتح مصدر فعل كنع وفى الاصطلاح  
مادل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة من الماضى والحال والمستقبل مثل فعل يفعل وغيرهما  
من المشتقات والنوع الثانى من الانواع الاربعة للكلمة ( صفة ) وهو فى الاصل مصدر وصفت الشئ  
اذا ذكرته بمعان فيه اصله وصف حذف الواو ومشاكله للمضارع فحرك الصاد بالكسربةاء على اصاله  
الكسرة فى تحريك الساكن ليكن الابتداء وزيد فى آخره تاء عوضا عن الواو المحذوفة فصار صفة  
وفى الاصطلاح عبارة عن كل امر زائد على الذات يفهم فى ضمن فهم الذات ثبوتاً او سلباً لكن المراد ههنا  
الصفة الصرفية المشتقة من الفعل والاسم المبهم المأخوذ مع بعض الصفات والنوع الثالث ( مصدر )  
وهو فى اللغة اسم مكان من صدر بصدر مثل كتب يكتب اى موضع الصدور ويحتمل ان يكون  
مصدراً مميانه بمعنى الصدور او الصادر او المصدور منه على اختلاف ستطلع عليه ان شاء الله تعالى  
وفى الاصطلاح هو الاسم الذى اشتق منه الفعل عند البصريين او الذى اشتق من الفعل عند الكوفيين  
لكن المراد منه ههنا ما يطلق عليه لفظ المصدر لشموله على الارباع الخمسة للمصدر والرابع ( اسم )  
وهو فى اللغة اما مأخوذ من السمو بمعنى العلو والارتفاع او من الوسم بمعنى العلامة وقد سبق  
تفصيله فى البسملة وفى الاصطلاح مادل على معنى مستقل فى نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة  
( والفعل ) الاصطلاحى ( خمسة ) اقسام على مقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى الاول ( ماضى ) وهو  
فى اللغة اسم فاعل من مضى بمعنى من باب ضرب بمعنى السابق وفى الاصطلاح مادل بصيغته على زمان قبل  
زمان اخبارك مثل كتب الى كتبنا معلوماً ومجهولاً والثانى ( مضارع ) وهو اسم فاعل من المضارعة بمعنى  
المشابهة لمشابهة باسم الفاعل لفظاً ومعنى واستعمالاً \* اما لفظاً فلما اوزنتم فى الحركات والسكنات مثل ضارب  
وبضرب ومدحرج ويدحرج \* واما معنى فلما تدنهما الشيوع والخصوص \* واما استعمالاً فلما وقع كل منهما  
صفة للنكرة مثل رجل ضارب او يضرب ولدخول لام الابتداء عليهما مثل ان زيدا اضارب او يضرب

سجى التفصيل في بحنه ارشده لله تعالى وفي الاصطلاح ما زيد فيه حرف من حروف تيرزائد على ما مضى بقصد المضارعة مثل يكتب الى نكتب معلوما او مجهولا الثالث ( امر ) غائبا كان او حاضرا وهو ما يطلب به الفعل من الفاعل الغائب او الحاضر فالاول والاول والثاني والثاني مثل يكتب الى يكتبين واكتب الى اكتبين والرابع ( نهى ) غائبا كان او حاضرا ايضا وهو ما يطلب به ترك الفعل عن الفاعل كذلك مثل لا يكتب ولا تكتب معلوما او مجهولا والخامس ( فعل التجب ) وهو ما وضع لانشاء التجب والتجب افعال النفس عند ادراك الامور الغريبة مثل ما كتبه واكتب به الى ما كتبنا واكتب بنا ولم يجعل المجدين والنبيين اقساما مستقلة لدخوليهما في المضارع لانه لا يعتبر تغير الاوخر في علم الصرف بل هو بحث نحوى وكذا تغير المعنى لانه عارض بالحروف ولو اعتبر التغير في المعاني كثير مثل ان وكى واذن ناصبات وان وغيرها جازمة فيكون الاقسام كثيرة مع ان تقليل الاقسام لازم لتسهيل الضبط ولكن لما غير الامر والنهى من الاخبار الى الانشاء وهذا التغير عظيم مع كثرة استعمالهما لكونهما مناطى التكليف ومع امتزاج حرفيهما فلا يوجدان في غيرهما ولا يفارقانهما لم يرض ادخالهما فيه ايضا بل جعلهما قسما مستقلا على ما بين في محله ( والصفة اربعة ) الاول ( اسم الفاعل ) لما علمت ان المرام من الصفة ههنا الصفة الصرفية بمعنى ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها وهو اسم مشتق من معلوم المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث مثل كاتب الى كاتب والثاني ( اسم مفعول ) وهو ما اشتق من مجهول المضارع لمن وقع عليه الفعل مثل مكتوب الى مكاتب والثالث ( صفة مشبهة ) وهى ما اشتق من فعل لازم بمعنى الثبوت وصيغتها سماعية كثيرة الا وزن افعل فانه قياس مثل اجر واعور والبلج والرابع ( اسم تفضيل ) وهو ما اشتق من يفعل لازادة على الغير مثل اكتب الى كتب ( والمصدر ) قد سبق تعريفه ( خمسة ) اقسام الاول ( مصدر مؤكد غير ميمى ) وهو ما دل على حدث فقط بغير ميم زائدة في اوله مثل كتابة والثاني ( مصدر ميمى ) وهو ما دل على حدث فقط بميم زائدة في اوله مثل مكتب والثالث ( بناء مرة ) وهو ما دل على حدث وكتبته مثل كسبة والرابع ( بناء نوع ) وهو ما دل على حدث وكيفيته مثل كسبة بكسر الكاف والخامس ( مبالغة مصدر ) وهو ما دل على كثرة الحدث مثل تكتتاب وكتبتى بمعنى كثير الكتابة ( والاسم اربعة ) اقسام الاول ( اسم مكان ) وهو اسم مشتق من يفعل لمكان وقع فيه الفعل مثل مكتب الى مكاتب والثاني ( اسم زمان ) وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل مثل مكتب الى مكاتب ايضا والثالث ( اسم آلة ) وهو اسم مشتق من يفعل للالة مثل مكتب بكسر الميم الى مكاتب والرابع ( اسم فعل ) وهو اسم على وزن فعال بمعنى الامر المخاطب المعلوم مع المبالغة ولا يبنى الا من الثلاثى المجرد المتصرف التام مثل زال بمعنى انزل ( ف ) على هذا التفصيل يكون ( المجموع ثمانية عشر ) مثالا ( يسمى ) ذلك المجموع عندهم ( امثلة مختلفة ) الامثلة جمع المثال وهو المصدر من المماثلة بمعنى المشابهة او الهيئة والصيغة للشيء وفي العرف الذى يذكر لا يوضح القاعدة الكلية وابطالها الى فهم المستفيدين لكن المراد ههنا مواد الكلمة من حيث يلاحظ معها الهيئة التى تعرض لها من الحركات والسكنات بتقديم بعضها على بعض وتأخير عنه \* واعلم ان الجمع قسمان جمع قلة وهو الذى يستعمل فيما دون العشرة وجمع الكثرة وهو الذى يستعمل فيما فوق العشرة يعنى ان الاول يطلق على الثلاثة الى العشرة من غير قرينة ولا يطلق على ما فوق العشرة بدون القرينة بخلاف الثانى فانه يستعمل ايضا فيما دون العشرة الى الثلاثة وكذا فيما فوقها الى ما لا نهاية له بلا بنة على ما قاله صاحب الترجيح \* واو زان القلة على ما ذهب اليه الجمهور ستة افعال افعله فعلة

وكل جمع صحيح مذكرا كان او مؤنثا مثل فاعلون فاعلات وزاد الفراء فعلة بالفتحات وبعضهم فعلاء بكسر العين كالاستحياء والكوفيون فعلاء بمضم الفاء وكسرها كالظرفاء والنعماء والجمع الكثرة ماعدا هذه الاوزان فان قلت ان الامثلة جمع القلة على وزن افعله وقد علمت انها تستعمل فيما تحت العشرة والمذكور ههنا زائد على العشرة فيكون المقام مقام الكثرة لا القلة فأت كل منهما يستعمل في موضع الآخر عند القرينة وانما أت بالقلة في موضع الكثرة ههنا لنفسه بأن يقال ان المعلوم المستفاد من هذه الرسالة قليلة بالنسبة الى سائر الكتب \* والمختلفة ضد المتفقة والمطرده أى مغايرة كل منها بالآخرى في الهيئة وان كان مفصدا ومطردا في المادة الاصلية وهى ( ماضى مضارع امر نهى فعل تعجب اسم فاعل اسم مفعول صفة مشبهة افعال تفضيل مصدره مؤكد غير مسمى مصدر بناء مرة بناء نوع مبالغة مصدر اسم مكان اسم آلة اسم فعل ) قد سبق تعريف كل منها مع امثلتها من أنفا وسيجيئ تفصيل كل منها ايضا ان شاء الله تعالى ( ف ) ظهر من هذا التفصيل والتعداد والتكرار ان ( كل كلمة ) اشتقاقية مطلقة ( لا يتخلو من احدها الاقسام الثمانية عشرة ) كما يتخلو من الاقسام الثمانية والسبعة المذكورتين قبل هذا ( ولا يجتمع اثنان منها ) أى من تلك الثمانية عشرة ( فى كلمة ) واحدة منها ايضا و ( واحدة منها ) أى من تلك الثمانية عشرة هذا ابتداء الكلام ( اصل ) خبر لقوله واحدة وهو اسفل الشئ \* وبطلق على الراجح بالنسبة الى المرجوح وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات وعلى الدليل بالنسبة الى المدلول وعلى المحتاج اليه كما يقال الاصل فى الحيوان الغذاء وعلى ما هو الاولى كما يقال الاصل فى الانسان هو العلم أى الاولى والاخرى بالانسان هو العلم دون الجهل وعلى ما يبنى عليه الغير وهو المراد ههنا لان الفروقات تبنى على الاصول ( فى الاشتقاق ) قد سبق تفصيل الاشتقاق منالكن المراد من الاشتقاق ههنا هو الصغير فقط ( والوضع ) وهونعين اللفظ بازاء المعنى وقد يعرف بتخصيص شئ بشئ متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الثانى كالضرب مثلا فانه متى اطلق او احس فهم منه الحدث المخصوص \* وهو على نوعين الاول شخصى سماعى وهو تعيين لفظ معين بنفسه ومادته وصورته الجزئيتين للدلالة على معنى كنصر مصدر فان مادته مع صورته المخصوصة دالة على الحدث لا لمقابل الحدث المخصوص وهو النصرة وليست المادة مستقلة فى الدلالة بل بشرط الصورة أى الهيئة على ان يكون تلك الهيئة شطرا على رأى او شطرا على رأى آخر والادلل عليه كل من الصورة الجزئية المأخوذة منها مثل صن وصرن وورصن فان كلامها مركب من مادة التون والصاد والراء ولا يدل على ذلك الحدث غير ما كان على صورة نصر بتقديم النون ثم الصاد ثم الراء فعلم منه انه موضوع بمادته وهيئته معا وبمادته بشرط الهيئة \* والعلم الباحث منه يسمى علم الافة فهو علم يبحث فيه عن احوال جواهر المفردات من حيث معانيها الاصلية \* والثانى نوعى وقياسى وهو تعيين صورة كلية مفردة او مع جزئياتها من المادة زئذ مأخوذة بالنوع بشرائط مخصوصة للدلالة على معنى فالاول كضرب فان صورته الكلية فى الفعل تدل على الزمان الماضى والثانى كضرب فان صورته مع الميم الزائدة فى اوله والواو بعده في الصفات تدل على من وقع عليه الحدث وهذا هو المراد ههنا فالعلم الباحث من هذا النوع يسمى علم الضرب لكن ليس مقصورا عليه بل يبحث فيه ايضا عن المغيرات القياسية كاسبق مفصلا منا البحث عن الموضوعات النوعية والمغيرات القياسية ( وبقاياها ) أى غير الواحدة من الاقسام الثمانية عشر ( مأخوذ ومشتق منها ) أى من هذه الواحدة ( وذلك الواحد ) الذى هو الاصل فى الاشتقاق والوضع ( المصدر المؤكد ) لابتداء الامة ولا النوع ولا المبالغة ( غير المسمى ) لا المصدر المسمى هذا ( عند الصريين ) من الصريين وهم الامام

مصدر مسمى

لخليل وسيبويه وبوتس والاحفش ومن تبعهم كما قيل في محله \* ردلائهم على اصاله دللت المصدر كثيرة  
اما اولاً فلان المصدر انما يدل على حدث فقط وهو الواحد والفعل يدل على الشئين وهو الحدث والزمان  
ولاشبهة ان الواحد قبل المتعدد وكذا ما يدل على الواحد اعني المصدر قبل ما يدل على المتعدد اعني الفعل  
اجاب عن هذا الكوفيون بأنه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدماً واعتبار وضعه متأخراً  
مع ان البحث عن هذا ويمكن الرد من جانب البصريين بأن تقدم المصدر على الفعل بحسب المفهوم  
يستلزم تقدمه عليه بحسب الوضع ايضاً ليوافق الوضع بالطبع \* واما ثانياً فلان المصدر اسم لصديق  
تعريفه عليه يستقل بنفسه في الافادة لكون التركيب من الاسمين مفيداً مثل زيد انسان والفعل ليس  
كذلك مثل ضرب ضرب بدون الاسم لانه محتاج الى الاسم في الافادة ولا شك ان المحتاج اليه مقدم  
واصل للمحتاج ويحاج عنه ايضاً من جانب الكوفيين بأن الاصل في الافادة عند التركيب لا يستلزم التقدم  
في الوضع والكلام فيه ويمكن الرد ايضاً بأن الكلمات انما توضع لاجل الافادة ولو وضع الافعال  
اولاً بدون الافادة يكون لغواً فحينئذ يكون الافادة مستلزماً للوضع فيكون الاسم مقدماً في الوضع  
\* واما ثالثاً فلانه انما يقال له مصدر لان الاقسام الباقية تصدر عنه فان معنى المصدر الموضع الذي يصدر  
عنه الابل فان الضرب مثلاً انما يسمى بالمصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من المشتقات اما  
بالذات كما في الماضي او بواسطة كما في غيره فان المضارع مشتق من الماضي وهو من المصدر فيكون المضارع  
ايضاً مشتقاً من المصدر بواسطة الماضي وقس عليه غيره فيحاج عنه ايضاً بأن باب المجاز مفتوح فلم  
لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدراً ميمياً بمعنى الصدور او الصادر كالمجاز بمعنى الجائر او بمعنى مصدرية  
كضرب الامر فعلى هذا يكون هذا الدليل دليلاً لمذهب الكوفيين ويرد ايضاً بأن المتبادر من اطلاق  
اللفظ معناه الحقيقي مهما امكن الحقيقة لا يصر الى المجاز لانه لا داعي اليه ههنا \* واما رابعاً فلان كل فرع  
يصاغ من اصل ينبغي ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج  
والخاتم من الفضة فان معنى الباب في الاول والخاتمة في الثاني زائد على الاصل اعني الساج والفضة  
وهكذا حال الفعل لانه فيه معنى المصدر وهو الحدث مع الزيادة وهو احد الازمنة الثلاثة الذي هو الغرض  
من وضع الفعل لانه يحصل نسبة الضرب الى الضارب كزيد مثلاً في قولك زيد ضرب لكنهم طلبوا  
بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر اي الحدث باعتبار  
الهيئة شرطاً او شرطاً وبصيفته على الزمان ويسمى هذا الدليل عندهم حجة قوية لكن يعارضها  
ما يقال من ان تجرد الفعل الماضي الثلاثي المفرد المذكور الغائب عن الزائد دائماً واشتمال المصدر على  
الزيادة كثيراً مثل دخول وكتابة ومجدة بزيادة الواو في الاول والالف والتاء في الثاني والميم مع التاء  
في الثالث مع ان ماضى هذه المصادر دخل وكتب وحدهم فيكون في لفظ المصدر ما في لفظ الفعل مع  
زيادة ومع ان الاشتقاق صفة اللفظ على ما عرفت من تعريفه علماً وعملاً فاعتبار حال اللفظ في التجرد  
والزيادة اولى من اعتبار حال المعنى فيكون الفعل الماضي المفرد الغائب اصلاً في الاشتقاق والوضع  
لتقدمه لكونه مجرداً وهو مقدم على الزائد لا محالة وهو ما ذهب اليه الكوفيون في البيت شعري ما سبب تسمية  
هذه الحجة بالحجة القوية عند البصريين (و) ذلك الواحد الذي هو الاصل في الاشتقاق والوضع  
(الفعل الماضي) لا مصدر كما قاله البصريون ولا المضارع ولا الامر ولا النهي فان هذه المذكورات  
مشتقة من الماضي مطلقاً (المفرد المذكور الغائب) قائدة هذه القبوات غير خفية على من له مسكة

من الدراية ( عند الكوفيين ) من الصرفين وهم الا مامان المبرد والكسائي ومن تبعهما من القراء  
 والتعلب وغيرهما وتمسكهم في كون ذلك الماضى اصلا في الاشتقاق والوضع ان المصدر يمثل باعلال  
 الفعل ويصح بصحته بمعنى ان اجري الاعلال في الفعل كذلك يجرى في المصدر والا فلا ترى انك تقول  
 قام معنلا في الفعل وكذا في المصدر قيام معنلا بقلب الواو ياء لاعلاله في الفعل بالقلب الفاو تقول ايضا قاوم  
 في الفعل بلا اعلال وكذا في المصدر مقاومة انما لم يعل فيه لعدم الاعلال في الفعل الماضى فيصح بصحته فيكون  
 اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر فداريته فيه تدل على اصاله الفعل للمصدر وأجيب عنه بأن اعلال المصدر  
 باعلال الفعل يحوز ان يكون طلبا للمشكلة اى الموافقة والاطراد في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ  
 والمعنى لا للمدارية التى تدل على اصالته في الاشتقاق لانه قد يعمل كل منهما بدون اعلال الاخر مثل رعى معنلا  
 وربما من غير اعلال في المصدر واعشوشب من غير اعلال في الماضى واعشيشا با معنلا في المصدر ولهم  
 ادلة اخرى لكنها لاتسمن ولا تغنى من جوع والعمدة ماسبق معارضا للحجة القوية للبصريين وقال  
 بعضهم ان الحق ههنا ان النزاع بينهما لفظى لان اصاله المصدر عند البصريين باعتبار المفهوم اعنى  
 الحدث لكونه جنسا عاريا عن القيود احق بالاصالة ولا يشكره الكوفيون ايضا واصالة الماضى عند  
 الكوفيين باعتبار الوزن فان ما وضع له اولا الماضى ثم المضارع ثم المصدر فاعتبر متأخرا لعدم اطراده  
 ولا يشكره البصريون ايضا فحينئذ لاتزاع بين الفريقين حقيقة فتأمل ( فهذه ) التقسيمات التى فصلت  
 ( تقسيمات ) للكلمة المذكورة بالاقتدارات المختلفة حال كونها على ( ثلاث ) اقسام وهى الاقسام  
 الثمانية والسبعة والثمانية عشرة ( متداخلة ) بعضها في بعض آخر من غير منافاة فاذا سئل بأن كتب  
 مثلا بنأى شئ تقع من الاقسام الثمانية والسبعة والثمانية عشرة يجاب بأنه ثلاثى مجرد سالم من الاقسام  
 الثمانية وصحيح من السبعة وماض من الثمانية عشرة وكذا اذا سئل ان وسوس أى شئ يقع من هذه  
 الثلاثة يجاب بأنه رباعى مجرد غير سالم من الثمانية ومضاعف معتل من السبعة وماض من الثمانية عشرة  
 وهكذا غيرهما مجردا او مزيدا ( لابد ) اى لازم البتة ( من معرفتها ) اى معرفة تلك التقسيمات الثلاث  
 ( لمن يريد تحصيل ) علم ( الصرف ) قد سبق تعريفه مفصلا في بيان الكلمة الاشتقاقية للمناسبة فمن اراد  
 فليراجع اليه ومن ثمرة التحصيل به ( حتى اذا ورد عليه ) اى اذا ورد من جانب السائل على ان من اراد  
 التحصيل بأن يقال ان هذا الشئ اى ( كلمة ) هى من الاقسام المذكورة ( يعرف ) ذلك المريد المخاطب بالسؤال  
 ( نها ) اى تلك الكلمة الواردة عليه من جانب السائل ( من أى قسم من الاقسام الثمانية ) بأن يقول نها من الثلاثى  
 المجرد السالم ان كانت منه او المجرد الغير السالم ان كان منه ايضا او من الثلاثى المزيدي فيه الغير السالم ان كان  
 منه او من السالم ان كانت منه او من الرباعى المجرد السالم او من غير السالم او من غير الرباعى المزيدي فيه السالم او من  
 غيره فأى منها كانت تلك الكلمة الواردة عليه ( ومن أى قسم ) هى ايضا ( من الاقسام السبعة ) بأن يقول  
 انها من الصحيح او المهور او المضاعف او المثال او الاجوف او الناقص او الفيف من أى منها كانت  
 ( ومن أى قسم من الاقسام الثمانية عشر ) السماء بالأمثلة المختلفة ايضا فيكون ذلك المريد على بصيرة  
 في تحصيله فيزداد سعيه جدا ونشاطا ولا يكون سعيه عبثا وضلالا ولما كان البحث في علم الصرف على  
 ماسبق موفوفا على الشئين الموضوعين النوعية القياسية بالاصالة والمغيرات القياسية التى هى الاقسام  
 الستة المذكورة وكانت الاولى مستلزمة ومتضمنة لهذه ناسب ذكر الاول مندرجا فيها تلك الستة والاقسام  
 الثمانية عشر ليسهل البحث عن الثانى اى المغيرات القياسية في غير السالم الذى هو مقسم لتلك الستة ولزم

( ايضا )

صل لكل من السبعة بامستقلا فقال ( فكسرت ) اى جعلت وجفت ( هذ الكتاب ) المسمى  
ببندى مشتملا ومحتويا ( على سبعة ابواب ) مفصلا فيها تلك الاقسام \* والابواب جمع باب اصله  
ب قلبت الواو الفاتحة كها وافتتاح ما قبلها ويحى جمعه على آوبة ايضا كأقولة وتصغيره بوب  
واسم لدخل لمن دخل ومخرج لمن خرج وفى الاصطلاح يستعمل فيما يتوصل به الى المطلوب وقد  
يرعده بأنه نوع من المسائل التى يشتمل عليها الكتاب له نوع انقطاع عما قبله اعنى معنى النوع وهو المراد ههنا  
على قوله عليه السلام من خرج يطلب بابا من العلم اى نوعا \* والغرض من تقريظ الكتاب بالابواب والفصول  
لانواع والرصد والمقصد ونحوها تنشيط لقلوب كآاله صاحب الكشف انما بواب المصنفون فى كل  
من كتبه على ابواب موشحة الصدور بالتراجم لان القارى اذا ختم بابا من الكتاب ثم شرع بالاخر كان  
يشط له ويزبد شوقه على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله لانه يوجب الملل  
ولهذا كان القرآن العظيم الشان اسوارا واجزاء وعشورا واحزابا ( اذكر ) انا على صيغة المضارع  
المتكلم من الذكر بكسر الذا لامن الذكر بالضم لانه قلى ( فى كل ) واحد ( منها ) اى من تلك الابواب  
السبعة ( ما جاء منه ) اى من كل منها ( من الاقسام الثمانية والاقسام الثمانية عشر ان شاء الله تعالى ) هذا  
التعليق بمشية لله تعالى مربوط بقوله اذكر اى اذكر ان شاء الله تعالى \* ولما اراد تعدد الابواب اجالا تسهيلا  
للضبط وتشفيقا لطالب فقال ( الباب الاول ) من تلك الابواب المكسور عليها الكتاب كائن ( فى ) بيان  
بناء ( الصحيح ) الباب الثانى فى المهور الباب الثالث فى المضاعف الباب الرابع فى المثال الباب الخامس  
فى الاجوف الباب السادس فى الناقص الباب السابع فى اللفيف ( قد سبق ) بيان كل منها اجالا وسجى  
تصيلاتها ان شاء الله تعالى ولمّا فرغ من التعداد الاجالى شرع فى التفصيل موافقا للترتيب ما ذكر اجالا فقال  
( الباب الاول ) من تلك الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب \* اعلم ان الاول فى لفه ضد الآخر  
وفى الاصطلاح اسم للفرد السابق على الغير الغير المسبوق بالغير واختلفوا فى وزنه بأنه على وزن افعلام  
فوعلى فذهب البصريون الى انه افعّل لمجئى اولى فى مؤنثه واول بضم الهمزة وقح الواو المخففة فى جمعه  
المؤنث فحكموا فى كون وزنه افعّل بالاشتقاق فعندهم الزائد هو الالف \* ثم اختلفوا ايضا على ثلاثة اقوال  
الاول قول الجمهور منهم وهم على انه من تركيب وول لكن لم يستعمل هذا التركيب الا فى اول ومتصرفاته  
ولذا قال فى انوار التنزيل لافعل الاول لاجتماع الواوين واليه ذهب سيويه فعلى هذا اصله اوول فاجتمع  
فيه حرفان متجانسان اوليهما ساكنة فادغمت فى الثانية للتخفيف فصار اول \* والثانى مذهب البعض  
من البصريين وهوانه من وأل يفتح الواو وسكون الهمزة معتل الفاء مهمز العين يقال وأل يثول ولاو ولا  
من باب ضرب بمعنى نجالان النجاة فى السبق فعلى هذا اصله اوأل فمخففت الهمزة التى هى عينه بأن بدلت  
واو فاجتمع الواوان اوليهما ساكنة فادغمت فى الثانية فصار اول \* والثالث قول البعض الاخر منهم ايضا  
وهوانه من اول مهموز الفاء ومعتل العين يقال آل يثول ولاى رجوع لان كل شىء يرجع الى اوله فعلى هذا  
اصله اوول قلبت الهمزة الثانية التى هى فاؤه واو لتخفيف على خلاف القياس لان القياس فى تخفيفها  
القلب القابا أن نقلت حركتها الى الواو الساكنة فى الاول ثم حذفها وانما ذهب هؤلاء الى هذا لاستبعادهم  
كون الفاء والعين من جنس واحد لعدم مجيئه فى الافعال ولذا اتفقوا على ان اللفيف المقرون ما كان عينه  
ولامه حرفى علة كما سبق فى بحثه والصحيح هو المذهب الاول وهو مذهب الجمهور لموافقته بالقياس هذا  
عند البصريين \* واما الكوفيون فذهبوا الى ان وزنه فوعلى لان الواو تزداد كثيرا فى مثل هذا الوزن

بكوه من الجهر وكوتر من الدثر فحكموا بغلبة الزيادة لابل اشتقاق كاحلم البصري به كما عرفت  
الكوفيون ايضا اختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انه من وأل بمعنى النجاة لأم في المذهب  
من البصريين فزيدت الواو فصار وأل بكوه فقلبت الهمزة الى موضع الفاء والفاء الى موضع الهمزة  
اوول فادغمت فصار اول ه والثاني انه من اول فزيدت الواو فصار اوول فادغمت فصار اول ه والثالث  
انه من تركيب وول فزيدت الواو فصار وول فقلبت الواو الاولى همزة فصار اوول فادغمت فصارت  
اول هذا التحيص مافي الحاشية الجديدة على عصام الفريدة ولما كان المقصود الاصل في الصرف البصري  
عن احوال الابنية وكانت ابنية الصحيح تستحق بالتقديم لسلامتها عن التغيرات الكثيرة وكونها مقبولة  
عليها الغير هاو لكون حفظها سهلا عند المبتدى وللإشارة الى ان التعليم من الاسهل الى الاصعب انفع قدم  
ابنية الصحيح على غيرها فقال ( في الصحيح ) اي بيان بناء الصحيح وقال بعضهم في وجه التقديم انما قدمه  
لانه اراد الاخراج من البين لان مراده ههنا البحث عن الاعلال والادغام وهما يجريان في غيره فيكون  
ذكره ههنا استطرادا بالنشكف اضداده به خذ ما صفا دع ما كدر ولكل وجهة هو موليها فاستبق السلامة  
ولما توقف البحث عنه على تصويره اجالا اراد تعريفه فقال ( وهو ) اي الصحيح عند الصرفيين ( ما ) كلمة  
اشتقاقية لانها هي المقسم ( سلمت حروفه ) والضمير راجع الى ما باعتبار لفظه ( الاصلية ) لا الزائدة  
فخرج بهذا القيد مثل مست وظلت بمحذف احد حرفي التضعيف فانها غير سالين لوجود التضعيف  
فان اصلها مست وظللت وكذا مثل قل وبع وغيرهما ودخل فيه مثل اكرم واحر واعشوشب  
واقنس ( التي تقابل بالفاء والعين واللام ) في الوزن سواء كان اللام ثانيا كما في فعل في الرباعي  
المجرد والمراد بالمقابلة الموازنة وطريقها ان تقابل بحرف من الكلمة الموزونة في الوزن بالفاء والعين  
واللام مطلقا مثلا اذا قيل ان نصر على وزن فعل فالتون من نصر مقابل بالفاء من فعل والصاد بالعين  
والراء باللام ولذا يقال بالتون من نصر فاه الفعل والصاد عينه والراء لامة وكذا دخرج على وزن فعل  
فالدال من دخرج مقابل بالفاء من فعل والحاء بالعين والراء باللام الاولى والجيم باللام الثانية وجمجرش  
على وزن فعلل فعبر عن الجيم بالفاء وعن الحاء بالعين وعن الميم باللام الاولى وعن الراء باللام الثانية وعن  
الشين باللام الثالثة لكن مخصوص بالاسماء واما يعبر عن الحرف الاول من الكلمة بالفاء وعن الثاني بالعين  
وعن الثالث باللام وعما زاد باللام الثانية والثالثة تسمية لها بأسماء مقابلها وعن الزوائد بلفظها المتبدل  
من ناء الفعل وتفعّل وتفاعل على ما سيجي احكامهن مستقلة من المصنف رحمه الله تعالى فانه يعبر عنه بالفاء  
لا بما تلفظه في الحال يقال وزن ادمع افتعل لافعل بالدال بدل التاء وكذا ادثروا ذكر واثقل فان وزن  
ادثر تفعّل ووزن اذ كر افتعل ووزن اثاقل تفاعل لافعل بتشديد الفاء والعين في الاول وتشديد الفاء  
فقط في الثاني واثقل ايضا في الثالث واعلم ان الفرق بين الفاء وبين الاول عموم من وجه لصدقهما على نون  
نصر وصدق الاول فقط على همزة اكرم وصدق الفاء فقط على خاء استخرج وكذا بين الوسط والعين  
لصدقهما على صاد نصر وصدق الوسط فقط على خاء استخرج وصدق العين فقط على راءه وكذا بين  
الآخر واللام الفعل لصدقهما على راء نصر وصدق الآخر فقط على نون فاصرون وصدق لام الفعل على  
راءه وكذا بين الاول وعين الفعل لصدقهما على عين عدة وصاد صفة وافتراهما ظاهر وكذا بين لام  
الفعل لصدقهما على همزة اشياء على قول من قال انه في تقدير شيئا كافي شروح الشافية واعلم انما تقابل  
بالفاء والعين واللام لان الميزان الفارق بين الاصلية والزائد وكذا بين السالم وغير السالم هو الم ك



من هذه الحروف في هذا الاصطلاح ويعبرون عنه بالوزن فان قلت لم خصصوا هذه بالوزن قلت  
لاشتمالها على الخارج الكلية اعني الحلق والوسط والشفة لان الفاء شفوى والعين حلقى واللام بينهما  
وسطى \* فان قلت ان علم كذلك مشتمل عليه فاجبه تخصيص الاول به قلت ان الاول اعني فعل لكونه اهم  
يشمل جميع الافعال مثل فعل الكرم والضرب والنصرة ونحوها دون الثاني \* فان قلت ان كل ذلك اعم  
يشمل اليه قلت استعمال فعل كثير مع انه من باب قحح عينه مفتوح وعمل من باب علم عينه مكسور وهو ثقيل  
والكثرة توجب الخفة وهي في فعل لكونه مفتوح العين هذا فاحفظه \* فظهر من هذا التفصيل ان القرض  
من هذا الوزن ضبط الاصول والزوائد ويقال له وزن التصريفي لاوزن التصغيري الذي يراد به ضبط  
الحركات والسكنات لاضبط الاصول والزوائد ويقال لهذا الوزن العروضي يقال ان مساجد على وزن  
فعال ومصابيح على وزن فعاليل دون مفاعل ومفاعيل كما يقال هكذا في التصريفي \* (من حروف العلة)  
وهي الواو والياء والالف قد سبق منا وجه تسمية هذه الحروف بالعلة وكذا الفرق بين العلة واللين والمد  
فمن اراد فليراجع اليه اولي صبر الى باب الرابع وكذا من (الهجرة والتضعيف) مثل اخذ وسأل وقرأ ومد  
ووسوس وفيه اشارة الى عدم الفرق بين الصحيح والسالم فتدبر (لا بد) اي لازم البتة (اولا) اي قبل  
الشروع في المقصود الذي هو بيان احوال الاقسام السبعة التي كسر عليها الكتاب لمن يريد تحصيل  
الصرف (من معرفة الابواب) اي الاوزان النوعية المخصوصة بالكلمات العربية لكونها سماعية  
لا يجوز استعمال كل كلمة من احدها بالقياس الى الاخر الا اذا سمع استعماله من يابه وكذا نقل كلمة من باب  
الى باب آخر بدون السماع من اهلها مع ان سماع عين الماضي والمضارع في الثلاثي المجرد واجب لعدم  
جريان القياس فيه فلزم بيانها قبله لكونها مابه التوصل الى المقصود فقال (وهي) اي تلك الابواب  
(احد واربعون) بمقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى بالاستقراء (بابا) ائما ذكره مفردا بعد ربط احد  
واربعون الى الضمير الراجع الى الابواب لدفع الابهام الناشئ من قاعدة كون الضمير عين المرجع والمرجع  
ههنا الابواب وهو جمع باب يحتمل استعماله بطريق الجمعية او بطريق الانفراد فان اعتبر طريق الجمعية  
يلزم ان يكون الابواب مائة وعشرين وثلاثة اوازيد منها فان اقل الجمع عند العربية ثلاثة فاذا ضرب  
الثلاثة المستفادة من جمعية الابواب بأحد واربعين هكذا  $41 : 3 = 123$  يكون المجموع ثلاثة  
وعشرين مائة بابا هذا مبني على اعتبار اقل مرتبة الجمع ولو اعتبر الزيادة زاد الحاصل الى غير النهاية واذا  
اعتبر بطريق الانفراد يكون المجموع احدى واربعين فاندفع ذلك الابهام بقوله بان مفردا بأنه معتبر على سبيل  
الانفراد لان الاعداد تتبع بمفردات العدودات (سنة) اي ستة ابواب من احد واربعين وهي اسم  
من الاعداد الاصلية اصله سدس بدليل مجئ جمعه على اسداس قلبت السين الثانية تاء لتقربيهما في صفة  
المهموسية فصارت سدس ثم بدل الدال بالهاء ايضا لتقريبه مخارجهما فصارت ست فادغمت الاولى في الثانية  
لكونهما من جنس واحد مع سكون الاولى فصارت وزيد في آخره تاء العدودية فصارت ستة (لثلاثي المجرد)  
قد سبق منا الاقوال المتعلقة بالثلاثي المجرد في المقدمة من اراد فليراجع اليها \* فان قلت ان مقتضى العقل  
كون ابواب الثلاثي ستة وتسعين واربعة آلاف بل اربعة وثمانين وثلثمائة وستة عشرة الفاعلى تقدير  
اعتبار حال حرف المضارع لان تعدد الابواب باختلاف حال الكلمة من الحركة والسكون فالثلاثي  
مركب من ثلاثة احرف وكل منها اما متحرك اوساكن والحركة ثلاثة فحة وكسرة وضمة فيكون  
لكل حرف منها اربعة احوال اما ساكن او مفتوح او مكسور او مضموم فاذا ضرب اربعة احوال

من الفاء بالاربعة من العين هكذا  $٤ : ٤ = ١٦$  يحصل ستة عشر حالا واذا ضرب اربعة احوال الفاء في الماضي بذلك المحصول اعني الستة عشرا ايضا هكذا  $٤ : ١٦ = ٦٤$  يحصل اربعة وستون حالا ههنا في جانب الماضي وكذا في جانب المضارع اربعة وستون فاذا ضرب احدهما بالآخر اعني حال الماضي بحال المضارع هكذا  $٦٤ : ٦٤ = ٤٠٩٦$  يكون المجموع المحصل ستة وتسعين واربعة آلاف واذا ضرب اربعة احوال حرف المضارع في جانب المضارع على تقدير الاعتبار بذلك المحصل هكذا  $٤٠٩٦ : ٤ = ١٦٣٨٤$  يكون المجموع المحصل اربعة وثمانين وثلاثمائة وستة عشر الفا فاوجه الحصر الى الستة قلت اعتبار الفاء واللام ساقطان اما الفاء فلانه مفتوح في الماضي ايدا لتعذر الابتداء بالسكون ولاستئصال الضمة والكسرة وفي المضارع ساكن ايضا لليلزم اربع حركات متواليات في كلمة واحدة وتعين الفاء بالسكون لقربه ممازمه ذلك التوالي وهو حرف المضارعة \* واما اللام ففي الماضي مفتوح وجوبا عند التجرد عن الضمائر المتصلة وفي المضارع مرفوع ايضا عند التجرد عن النواصب والجوازم واوسلم فلا اعتبار بحال الآخر لكونه محل التغير وسكون العين ايضا ساقط اما في الماضي فلدفع الالتباس بالمصدر عند الوقف ولانه لو كان ساكنا لا يوجد الفرق بين الابواب لان الفارق بينهما انما هو حركة العين ويمكن ان يقال لثلايلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمائر اليه لكن هذا الوجه لا يخلو عن الدور \* واما في المضارع فلدفع التقاء الساكنين ايضا فان الفاء فيه ساكن لما مر وحال حرف المضارعة غير معتبر لكونه زائدا فلم يبق مجال بالتعدد الاحركة العين فيها والحركة ثلاثة كما سبق آتفا فاذا اعتبر كل واحدة منها في الماضي يحصل ثلاثة ابناء \* وكذا في المضارع ثلاثة ابناء فاذا ضرب الثلاثة بالثلاثة يكون المجموع تسعة مثلا اذا كان عين الماضي مفتوحا فعين مضارعه اما مضموم فهو الباب الاول او مكسور فهو الباب الثاني او مفتوح فهو الباب الرابع في هذا الكتاب \* وان كان عين الماضي مكسورا فعين مضارعه اما مفتوح فهو الباب الثالث او مضموم وهو الساقط لثلايلزم الخروج من الكسرة الى الضمة او مكسور فهو الباب السادس \* وان كان عين الماضي مضموما فعين مضارعه ايضا اما مضموم فهو الباب الخامس او مفتوح او مكسور وهما ساقطان لثلايلزم النزول من الضمة الى الكسرة وكذا الفتحة بعد الضمة ثقيل فاذا سقط الثلاثة من التسعة يبقى الستة وهو المطلوب (وهو) اي الثلاثي المجرد مطلقا في اصطلاح الصرفيين (ما) كلمة اشتقاقية او بناء (كان ماضيه المفرد) لاثنين ولاجمعه لعدم خلوها من الزوائد (المذكر) لا المؤنث لما مر (الغائب) دون التكلم والخطاب لعدم خلوها ايضا من علامة التكلم والخطاب مشتملا ومقصورا (على ثلاثة احرف) اصول وهو الاصل في الفعل لما مر في بحث الكلمة الاشتقاقية \* انما قدم الثلاثي على الرباعي ايوافق الوضع بالطبع لكون الثلاثة مقدما على الاربعة طبعا (الاول) اي الباب الاول من الابواب الستة بقرينة المقسم (فعل يفعل) اي مجموع موزونيهما وما يشتق منهما وما يشتقان منه معلوما او مجهولا انما اكنى بالاول لكون الامتياز بين الابواب به والمراد بموزونيهما ما كان على هيئتهما من غير تدخل اللغتين مشاركين في الاصول كما قاله المصنف رحمه الله تعالى في الامعان فلا يرد عليه ان الباب الاول عبارة عن مجموع كلمات منصرفة خالية عن ماض معلوم مضموم العين او مكسورها ومضارع معلوم مفتوح العين او مكسورها وما يشتق منها وما يشتقان منه ومجهولهما وكان كل منهما مشاركا للآخر في الاصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع مضموم العين من غير تدخل اللغتين فبان الباب الاول بقوله

من أجل غير صحيح \* قيل والتوجيه الاصوب ان يجعل مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا في البواقي فلا يحتاج الى التكلف المذكور ( يفتح العين في الماضي وضمها في الغابر ) والغابر من الغبور وهو من الاضداد يطلق على الماضي والمضارع والمراد ههنا الثاني بقرينة المقابلة للماضي وقدم هذا الباب لكثرة لغاته ومعانيه ولكون عين مضارعه مضموما وعين الثاني مكسورا والضم اقوى منه ولكون الضم علويا والكسر سفليا والعلوى اشرف ولقصد التدرج في النزول من العلوى الى السفلى الذي هو الاصل لخفته فهو احق بالتقديم وبنائه للتعدية غالبا ( نحو نصر ينصر ) فلان فلانا وقد يكون لازما نحو خرج يخرج فلان ( و ) الباب ( الثاني ) من تلك الابواب ( فعل يفعل ) تذكرا مسبقا في الاول ( يفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ) قدمه على الثالث لكثرة لغاته ايضا واستعماله حتى نقل من التعلب انه اذا اشكل عليك فعل ولم تدر من أى باب هو فاحله على فعل بالكسر فانه اصل الابواب فتأمل وبناء هذا الباب ايضا يكون للتعدية غالبا ( نحو ضرب يضرب ) زيدا عمروا وقد يكون لازما مثل جلس يجلس زيد ( و ) الباب ( الثالث ) منها ( فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ) قدمه على الرابع لكون هذه الثلاثة واقعة على القياس المقابل بالشاذ فلا يضرب سماعيته في نفسه وذلك القياس مخالفة حركة عين الماضي بحركة عين المضارع لتدل تلك المغايرة على المغايرة بينهما في المعنى اذ الماضي يدل على الزمان السابق والمضارع على اللاحق فاذا تغاير بينهما في اللفظ يكون لفظهما موافقا لمعناهما في المغايرة بينهما فيهما ولان هذه المغايرة هي الميزان الفارق بين الابواب اولكون هذه الثلاثة من دمايم الابواب والدمايم جمع دعامه وهي عود البيت اى اصوله \* انماسمى هذه الثلاثة بدمايم الابواب لهذا الاختلاف في حركة عينيهما لدلالة هذا الاختلاف على اصلية هذه الابواب للامر ومن قدم الرابع على الثالث اعني باب فتح على باب علم نظرا الى المناسبة في كون عين ماضيه مفتوحا كالاول والثاني ولكل وجهة هو موليها خذ ما صفا دع ما كدر وبناء هذا الباب ايضا للتعدية غالبا ( نحو علم يعلم ) زيد عمروا فاضلا وقد يكون لازما نحو وجل زيد ( و ) الباب ( الرابع ) فعل يفعل بفتح العين فيهما ( اى في الماضي والمضارع قدمه لعلوية الفتح وخفته وبنائه ايضا للتعدية غالبا ( نحو فتح يفتح ) زيد الباب وقد يكون لازما نحو ذهب زيد ( و شرط فيه ) اى في هذا الباب ان يكون ( عينه اولامه ) قيل ولم يشترط كون فائه لان التعريف انما يكون في العين واللام ولان المتكلم قوى في الابتداء ولزوال ثقل الفاء بسكونه في المضارع ( حرفا من حروف الخلق ) لانه قد عرفت آتقان القياس ان يكون بين الماضي والمضارع مغايرة في حركة عينيهما للامر وهي مفقودة ههنا فالعدول عن ذلك لا يكون الا لتعذر فاذا كان عينه اولامه احدا من هذه الحروف يتعذر ذلك القياس فان هذه الحروف ثقيلة لخروجها من اقصى الحلق والضم والكسر ايضا ثقلان فلو جعلا اجتماع الثقيلان فجى \* بالفتح في الماضي والمضارع ليكون خفة الفتح في مقابلة ثقله هذه الحروف فيحصل الاعتدال وقد يعكس الاعتبار بأن يقال ان الباب بالفتح فيهما اخف كمال الخفة فلا يكون معادلا لآخواته من سائر الابواب فلذا اشترط كون هذه الحروف الثقيلة فيهما ليحصل التعادل فالخصل ان ما يأتي من هذا الباب لا يكون الا في عينه اولامه حرف من هذه الحروف فليس كل ما كان في عينه اولامه احد من هذه الحروف يحى \* من هذا الباب فلا يرد بأبى يأتى لانه شاذ ولذا استثناء المصنف رحمه الله تعالى بقوله الآتى الا ماشد نحو ابى يأتى وكذا قلى بقلى وبقي يبقى وفنى بفنى فلفغات طى غير فصيحة وانقصح ان قلى بقلى من باب ضرب يضرب فعين

مضارعه مكسورة وكذا بقى بقى وفى معنى من باب علم فعين ماضيه مامكسورة لكن قبلة طى قد فرأ  
 من كسرة عين المضارع فى الاول ومن كسرة عين الماضى فى الاخيرين الى الفتحه طلبا للتحفة كما فرأ من كل  
 كسرة قبل ياء مفتوحة الى الفتحه ثم قلبوا الياء الفا وقالوا فى بنى على صيغة المجهول بنى وكذا ركن  
 ركن قائم من اللغات المتداخلة يعنى ان ركن بركن بمعنى مال يميل كنصر بنصر لغة وركن يركن كعلم يعلم  
 لغته فيه ايضا فأخذ الماضى من الاول والمضارع من الثانى فلا يقال ان دخل يدخل من باب نصر ونحت  
 يفتح وتفتح ينفتح من باب علم ورجع ورجع وصح يصح وفرح وفرح من باب ضرب وبعد من باب حس  
 مع ان فى كل منها حرف من حروف الحلق فكيف يصح هذا الشرط لان كل ما كان فيه احده من هذه الحروف  
 لا يلزم ان يكون هذا الباب كما اثبتنا اليه آنفا لان من القاعدة المقررة ان وجود الشرط لا يستلزم وجود  
 المشروط فوجود حرف الحلق فى هذه الكلمات لا يقتضى ان يكون كل منها من هذا الباب كالوضوء  
 للصلاة فان وجود الوضوء لا يستلزم وجود الصلوة لوجوده بدونها والا فلا يكون شرطا بل يكون  
 ركنا وعللة لان وجود العللة يستلزم وجود المعلول ( وهى ) اى حروف الحلق ( ستة ) قبل سبعة  
 سابعا الالف لكن الجمهور لم يقولوا به قال المرعى فى جهد المقال ان قلت قد وقع فى بعض الرسائل  
 ان اقصى الحلق يقسم الى ثلاثة مواضع يخرج من ثالثها الالف المدية قلت ماذا كروا فيها من الاقسام  
 صحيح لكن جعل الموضوع الثالث يخرج الالف المدية مجاز وانما هو مبدأ صوته والجمهور لما يقولوا  
 بهذا المجاز بل جعلوا يخرج حروف المد جوف الحلق والقم سلكنا مسلكهم انتهى ( الهمزة والهاء )  
 هما من اقصى الحلق ( والعين والحاء ) المهملتان من اوسطها ( والغين والخاء ) المهملتان من ابتداء  
 الحلق \* وانما ذكر على هذا الترتيب ثلثا يفصل بين المهملتين بالمعنيين وبالعكس او لوافق ترتيب  
 الخارج اوليكون على الجمع بأن يكون الوقف فى كل اثنين منها على الهمزة انما سميت بحروف الحلق  
 لخروجهن من الحلق كما ظهر من البيان فكل ما عينه فى الماضى والمضارع مفتوح لابد فى عينه اولامه  
 من احد هذه الحروف ( الاما شذ نحو أبى أبى ) لانه قد جاء فى افصح المقاله الابليس ابى واستكبر \*  
 فى الماضى بفتح العين وكذا قوله تعالى وبأبى الله الا ان يتم نوره \* فى المضارع بالفتح ايضا مع ان ما جاء  
 بفتح العين فيهما مشروط بأن يكون عينه اولامه احدا من حروف الحلق وهو مفقود فيه  
 والقياس وجودها \* فان قلت ان ابى أبى كيف يكون شاذا لان لامه حرف حلق اذ الالف من حروف  
 الحلق ولذا فتح عينه قلت قد عرفت آنفا انها ليست منها على مذهب الجمهور والقياس مذهبها ولو سلم  
 انها منها لكن لا يجب ان يكون الفتح لاجلها والابلز الدور لان وجود الالف موقوف على فتح العين  
 لانها فى الاصل ياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها يلزم الدور لتوقف الفتح على  
 الالف وهى على الفتح وهو الباطل وما قيل ههنا من ان ابى أبى بمعنى امتنع وهو فرع منع وفيه  
 حرف حلق فحمل عليه فضعف لان وجود حرف الحلق فى لفظ معنى الكلمة لا يوجب نقل تلك الكلمة  
 على اللسان حتى يضطر الى ان يحمل على فرعه ويقع لاجله ولما توجه الاشكال على ظاهر قوله و ابى  
 بأبى شاذ بأن يقال انه كيف يكون شاذا وهو قد ورد فى افصح الكلام وبلغ النظام بقوله تعالى الابليس  
 ابى واستكبره فى الماضى وبأبى الله الا ان يتم نوره \* فى المضارع اراد ان يحاب عنه بأن يقال ان كونه شاذا مطلقا  
 لا بنافى وقوعه فى افصح الكلام لان المراد من ( الشاذ ) ههنا ( ما جاء على خلاف القياس ) وهو  
 بهذا المعنى لا بنافى للفصاحة بل المنافى اليها ما جاء على خلاف القياس والاستعمال معا لان الشاذ

لائحة اقسام\* الاول ما جاء مخالفا للقياس دون الاستعمال كاهنا وكذا مثل القود والضيد ومحمود  
ب الواو والياء الفاء\* والثاني ما جاء مخالفا للاستعمال دون القياس مثل ضرب يضرب بضم العين  
فيهما في المضارع وكسرها او ضمهما في الماضي لان استعماله بالفتح في الماضي والكسر في المضارع فيكون  
مخالفا للاستعمال دون القياس لانه هو المخالفة في حركة العين بين الماضي والمضارع وهي موجودة  
ههنا وهذا ان القسمين مقبولان لابنائى وقوعهما في الكلام الفصح فتأمل\* والثالث ما جاء مخالفا  
للقياس والاستعمال معانيل قول ببع ماضيين بلا قلب الواو والياء الفاء\* وكذا الحمد لله اعلى الاجل بلادغام  
وكذا دخول لام التعريف على الفعل كقوله ويستخرج اليربوع من نافقائه\* وجمره بالشيعة يتقصم وهذا  
القسم مردود وما نحن فيه اعنى ابى من القسم الاول لانه وان كان مخالفا للقياس لكنه موافق للاستعمال  
وهو الشاذ الثابت عن الواضع وهو في حكم المستنبات فكأنه قبل القياس في هذا هكذا الا في هذه الصورة  
فمخالفة الثابت عن الواضع للقياس لابنائى للفصاحة والبلاغة اذ المخالفة المنافية لها عند اهل البلاغة  
هي المخالفة التي لم تثبت من الواضع فاحفظه فانه سينفع في مواضع شتى ( و ) الباب (الخامس) منها  
( فعل يفعل بضم العين فيهما ) اى في الماضي والمضارع فان قلت قد سبق آتقان القياس ان يكون حركة  
عين الماضي مخالفة لحركة عين المضارع وهي غير متحققة ههنا ايضا فيلزم ان يكون هذا الباب شاذا  
لمخالفته لذلك القياس قلت وان كان استعمال هذا الباب مخالفا لذلك القياس لكنه موافق لقياس  
آخر لان الضم ههنا جبر لقصان شئ من معنى التعدية وهو ايضا قياس فيكون موافقا لهذا القياس  
كاهو موافق للاستعمال فلا يكون شاذا ولذا قدمه على الباب السادس مع ان بناءه يحى متعديا ولازما  
لكونه مبني على الشذوذ ماسنيه ان شاء الله تعالى وبناء هذا الباب ليس الا لازما ( نحو حسن يحسن )  
زيد لكون هذا مختصا بأفعال الطبايع والتعوت وهي الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي  
جبل عليها الانسان من غير دخل منه فيها كالحسن والقبح من الطبايع وكذا الصغر والكبر ونحوهما  
والحسن له معنيان\* الاول انه عبارة عن تناسب الاعضاء على ما ينبغي وهو بهذا المعنى خلق لا يمكن  
استحصاله بالكسب هذا هو المشهور وكذا هو المراد ههنا ولا يكون له تعلق بفهم صدر عنه فلا  
يفتضى متعلقا سوى الفاعل لكن فيه نظر على ما سمعته من بعض الكرجية من انهم يربون اولادهم  
في حال الصباوة نطافها واصابعها واعناقها بالقلب فعلى هذا يلزم ان يمكن استحصاله بالكسب\* والثاني  
ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين البشرة ونحوهما بالعالجة كاهو عادة اهل هذه البلدة  
اعنى الاستانبول ( و ) الباب ( السادس ) منها ( فعل يفعل بكسر العين فيهما ) ولذا حكموا بأن هذا  
الباب مبني على الشذوذ لكونه مخالفا للقياس المذكور وهو المغايرة المذكورة بين حركة عينيهما  
وبناؤه يكون متعديا غالبا ( نحو حسب بحسب ) زيدعمرافاضلا وقد يكون لازما نحو ومق زيد ويحى  
هذا بالكسر في الماضي كما في قوله تعالى\* ام حسب الذين يعملون السيئات\* وبالفتح في المضارع كما في قوله  
تعالى\* يحسبون الاحزاب\* ونحسبهم ايقاظا ( وهذا الباب ) المكسور عينه فيهما ( لا يحى\* بالاصالة )  
من الصحيح وغيره ( الا ) يحى\* ( من المعتل الفاء ) ومن غيره بالفرعية والتبعية وما جاء اصالة من المعتل  
الفاء ( نحو ومق عقى ) بكسر العين فيهما بمعنى الكون عاشقا ( و ) كذا ( ورث يرث ) بمعنى الوراثة  
( وولى يلى ) ايضا بمعنى اعقب وكذا وثى يثى ثقة بمعنى لاعتمد ووفق يوفق ثقة بمعنى المناسبة  
وورع يورع رعة بمعنى الزهد وورع يورع رمة بمعنى التفتيح . . . ما فرغ من بيان احد قسمي الاصل

وتعدد ابوابه فشرع في قسمه الآخر فقال ( و ) باب ( واحد ) من تلك الابواب الاحد والاربعين موضوع ( للرابعي المجرد ) عن الزوائد \* فان قلت فما وجه الحصر في الواحد والاحتمال العقلي مطلقا يقتضي ان يكون خمسة وستين الف وخمسمائة وست وثلاثين باب باعتبار الحركات والسكون في الفاء والعين واللامين اذ يتصور في كل منها اربعة احوال اما ساكن او مفتوح او مضموم او مكسور فاذا ضرب اربعة احوال من الفاء بالاربعة من العين في الماضي هكذا  $4 \times 4 = 16$  يحصل ستة عشر احتمالا واذا ضرب ذلك المحصل بأربعة احوال اللام الاولى هكذا  $16 \times 4 = 64$  يحصل اربعة وستون حالا واذا ضرب ايضا ذلك المحصل بحال اللام الثانية هكذا  $64 \times 4 = 256$  يحصل ستة وخسون ومائتان صورة هذا في جانب الماضي وكذا في جانب المضارع مثل هذا فاذا ضرب الحاصلين بالآخر هكذا  $256 \times 256 = 65536$  يكون المجموع المحصل خمسة وستين الف وخمسمائة وست وثلاثين ولو اعتبر حال حرف المضارعة لبلغ الحاصل الى  $144 \times 262$  اثنا وستين والفين واربعة واربعين ومائة احتمالا قلت نعم الان الفاء في الماضي لا يكون الامتو حاكما سبق في وجه انحصار الثلاثي وكذا اللام الثانية لكونه مبنيا على الفتح ولا يمكن سكون اللام الاولى لالتقاء الساكنين في نحو دحرجت ودحرجن ولا احتمال للحركات الا بالفتح لخفتها ونقل الكلمة ولا احتمال ايضا لما عدا سكون العين لثلا يلزم توالي اربع حركات في كلمة واحدة ولا اعتبار بحال حرف المضارعة لكونها زائدة فلم يبق للتعدد محل ولا مجال فانه انما يكون باختلاف الحركات كما فصل فيما سبق والفعل لكونه ثقيلًا لما مر مرارا لم يجوزوا زيادة حروفه على الثلاثة بالاتزام كون الحركة قمتة لخفتها هذا ( وهو ) اي الرابعي المجرد في الاصطلاحهم سالما كان او غير سالم ( ما ) اي كلمة اشتقاقية مطلقا او بناء ( كان ماضيه المفرد المذكور الغائب ) قائدة القيودات ظاهرة مما سبق ( على اربعة احرف اصول ) انما يقيد بقوله اصول لثلاثي ليشمل التعريف على مثل اكرم وحوقل بما كان احد حروفه الاربعة زائدا فان قلت لم لم يقيد به في تعريف الثلاثي المجرد قلت لعدم الاحتياج اليه فيه اذ لا احتمال فيه بأن يكون احد اصوله زائدا ما فصل منافي بيان الاصل في بناء الفعل وكذا لا يحتمل ان يكون زائدا على الاربعة في الفعل اصولا لما فيه ايضا ( وهو ) اي ما كان ماضيه المذكور على اربعة احرف اصول باب ( فعلل ) انما لم يذكر وزن المضارع وكذا موزونه وكذا مصدرهما لعدم الاحتياج اليهما المحصول الفرق بينهما عن الغير بالماضي فقط بخلاف الثلاثي المجرد وبناء هذا الباب يحث متعبدا ( نحو دحرج ) زيد الحجز ولذا جاء المجهول في قوله تعالى وزخرفت الارض \* وقوله تعالى \* واذا بعث ما في القبور \* وغيرهما ولازم ما نحو درج زيد ( وثلاثة ) اي ثلاثة ابواب من احد واربعين ( للرابعي الزيد فيه ) انما قدم على مزيد الثلاثي ايضا لثلاثي يلزم الفصل بين الاصول والفروع في الموضوعين لان الفصل الواحد خير من الفصلين وان مزيد قليل ومزيد الثلاثي كثير والقليل مقدم على الكثير ( وهو ) اي الرابعي الزيد فيه ( ما ) اي بناء وكلمة اشتقاقية ( زاد ) اي وقع الزيادة لانه يكون لازما ومتعبدا كما سبق في ابتداء الكتاب مفصلا وههنا لازم ( في ماضيه المفرد المذكور الغائب ) وقائدة القيودات ايضا غير خفية ( على الرابعي المجرد ) وهو على نوعين بحسب الزيادة الواقعة فيه لان تلك الزيادة اما ( حرف ) واحد وهو النوع الاول وهو خاسي ( او حرفان ) وهو النوع لثاني منهما وهو سداسي ولم يزد ثلاثة احرف مع ان المحصل قابلية الى الاربعة لكون الاصول اربعة احرف لعدم حود ائمة لفعل زائدة على ستة احرف لثلاثي خرج الكلمة عن حد

الاعتدال وثلاثا يتوهم انها كلمتان في صورة التركيب ( وهو ) اى المزيد على الرباعى المجرد وزن ( تفعّل ) وهو النوع الاول ملابسا ( بزيادة التاء ) المفتوحة في محل قريب ( في اوله نحو تدرج ) فان اصله دحرج والتاء زائدة \* اما قدم هذا النوع لكون زائده واحدا وهو مقدم على الاثنين طبعاف يكون الوضع موافقا للطبع وبنائوه لمطاوعة فعل نحو دحرجت الحجر فدرج ( و ) وزن ( افعل ) وهو من النوع الثانى اعنى السداسى المزيد على الرباعى ( بزيادة الهزمة ) المكسورة ( في اوله ) ايضا ( و ) بزيادة ( النون بعد العين ) اى بين العين واللام الاولى وبنائوه ايضا لمطاوعة فعل نحو اخرجتم يقال خرجت الابل فخرجتم اذا رددتها فارث بعضها على بعض ويقال ايضا خرجم القوم اذا ازدحوا وقال الفراء المخرج العدد الكثير يقال اخرجتم العدد الكثير كذا في كتب اللغة على ما بين في شروح البناء ومن هذا الباب ايسناس و ايلنلال اصلهما اوسنوس واولنول من اوسواس والولول قلبت الواو الاولى فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ونقلت حركت الواو الثانية الى ما قبلها ثم قلبت الفاتحة كما في الاصل وافتتاح ما قبلها الان ( و ) وزن ( افعل ) بسكون الفاء وفتح العين واللام الاولى مخففة والاخيرة مشددة ملابسا ( بزيادة الهزمة ) ايضا ( في اوله وتكرير اللام مع الادغام ) التكرير والتكرار ذكر الشئ بعد مرة اخرى يقال كررت الشئ تكريرا او تكرارا بفتح التاء مصدر وبكسرهما اسم على ما في مختار الصحاح فعلى هذا يكون الزائد هو الثانى \* والادغام في اللغة الادخال والاختفاء يقال ادغمت الحجام في الفرس اى ادخلته فيه وكذا ادغمت الكتاب في كى اى اخفيته فيه ثم الادغام بالتخفيف افعال من عبارات الكوفيين وبالتشديد افعال من عبارات البصريين والغرض منه التخفيف لكون التلغظ بمثلين مكررا ثقيل على اللسان لما فيه من العود الى حرف بعد النطق به فاذا ادغم احدهما في الآخر يرتفع اللسان منهما دفعة واحدة فيسهل التلغظ بهما ويحصل الخفة المطلوبة \* وفي اصطلاح الصرفيين اسكان الحرف الاول من المتجانسين وادراجه في الثانى وهو ثلاثة اقسام واجب مثل مديده و جائز مثل لم يمدد ويمتنع مددن على ما سيحى تفصيله منه رحمه الله تعالى في الباب الثالث فالادغام ههنا واجب وبناء هذا الباب لمبالغة اللازم ( نحو اقشعر ) فانه يقال قشعر جلد الرجل اذا اضطرب وتحرك في الجملة واقشعر اذا اضطرب لمبالغة القشعر بمعنى الاضطراب والحركة كما قيل في تفسير قوله تعالى تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم \* اى تضطرب وكذا في الحديث الشريف اذا اقشعر جلد العبد من خشية ربه تحانت ذنوبه كتحانت عن الشجرة اليابسة ورقها فلم منه ان المعنى الحقيقى للاقشعر هو الاضطراب والحركة كما في التخفيف فاصله اقشعر فقلت حركة الراء الاولى الى ما قبلها اعنى العين الساكنة فصار اقشعر بفتح العين وسكون الراء الاولى ثم ادغمت الراء في الراء فصار اقشعر \* ومن هذا الباب بادر بتشديد الراء اصله ابودر مثل اقشعر قلبت الواو الفاء بعد نقل حركتها الى ما قبلها لتحركها في الاصل وافتتاح ما قبلها في الحال ثم حذفت الهزمة لعدم الاحتياج اليها بعد نقل الحركة فصار بادر ومصدره بادرة يقال اخشى عليك بادرته اى حدته وغضبه \* ولما فرغ من بيان الاصليين مزيلة بمزيد الرباعى لقصر زيله وقلة بحته ولما امرنا في وجه التقديم اراد بيان مزيد الثلاثى المجرد مطلقا فقال ( واحد وثلاثون ) بابا من الابواب الاحد والاربعين وفي الامعان اعلم ان مزيد الثلاثى ثمانية وعشرون بابا سبعة منها ملحقة بدرج وقد ذكر وسبعة ملحقة بدرج ولم يذكرها المصنف رحمه الله تعالى نحو تجورب وترهوك وتشيطن وتقلسى وتمسكن وتقلنس وتجلبب واثنان ملحقان لاجرنجيم نحو اقشعر واسانق واثنى عشر غير ملحق بشئ وامامزيد

الرابعي ثلاثة فمجموع الابواب ثمانية وثلاثون بابا هذا قنامل (لثلاثي المزيديه) اى المتفرع عليه اما زيادة حرف واحد او حرفين او ثلاثة احرف فيكون انواع المزيديات ثلاثة (وهو) اى المزيدي (ما) اى كلمة اشتقاقية او بناء (زاد في ماضيه المفرد المذكر الغائب على الثلاثي المجرد حرف) واحد وهو النوع الاول (او) زاد في ذلك الماضى (حرفان) وهو النوع الثانى (او) زاد (ثلاثة احرف) وهو النوع الثالث وكل واحد من هذه الانواع الثلاثة ضربان ملحق وغير ملحق لان الزيادة على الثلاثي اما المجرد الحاق لفظ بلفظ آخر بان لا تكون مطردة في افادة المعنى او لقصد افادة زيادة المعنى مطردة \* فالاول ملحق والثانى غير ملحق لان الفرق بينهما ان الزيادة في غير الملحق لقصد افادة زيادة المعنى وفي الملحق لقصد موافقة لفظ بلفظ آخر في الحركات والسكنات وعدد الحروف ليعامله معاملته في جميع التصرفات لان الالحاق جعل مثال انقص مساويا لمثال ازيد منه زيادة حرف او اكثر ليعامل معاملته في جميع التصرفات وذلك قد يكون في الفعل كما هو المراد ههنا وقد يكون في الاسم مثلا اذا اريد الحاق فرد بجعفر يزداد في آخره حرف وهو الدال فيصير فردد بمعنى المكان الغليظ مثل جعفر فيعامل معاملة جعفر في التصغير والتكبير والجمع وغيره افيقال فردد مثل جعفر وفردد مثل جعفر وفردايد مثل جعفر وفردد مثل جعفر على ما سيجئ تفصيله ان شاء الله تعالى فيكون مجموع انواع الضربين ستة ثلاثة انواع للملحق وثلاثة انواع لغير الملحق \* فالنوع الاول من الضرب الاول ما زيد فيه حرف واحد على الثلاثي المجرد للالحاق بالرابعي المجرد وهو ثمانية ابواب \* وهى فوعل مثل حوقل وفعل مثل بطرو ففعل مثل جهور وفعل مثل ززل وفعل مثل شريف وفعل مثل قلنس وفعل مثل جلبب وفعل مثل سلقى \* والنوع الثانى منه ما زيد فيه حرفان على الثلاثي المجرد للالحاق بتدحرج وهو ايضا ثمانية ابواب وهى تمفعل مثل تمسكن وتفوعل مثل تجورب وتفعل مثل تشيطان وتفعل مثل تزلز وتفعل مثل ترهوك وتفعل مثل قلنس وتفعل مثل تجلبب وتفعل مثل تسلى \* والنوع الثالث منه ما زيد فيه ثلاثة احرف على الثلاثي المجرد وهو ثلاثة ابواب اثنان منها للالحاق باحرنجم وهما افعلل مثل افعنسس وافعللى مثل اسلى وواحد منها للالحاق باقتسر وهو افعال مثل اطمان \* وكذا النوع الاول من الضرب الثانى ثلاثة ابواب وهى افعل مثل اكرم وفعل مثل فرح وفاعل مثل قائل \* والنوع الثانى منه خمسة ابواب وهى انفعل مثل انكسر وانفعل مثل اجتمع وتفعل مثل تكسر وتفاعل مثل تباعد وافعل مثل اجر \* والنوع الثالث اربعة ابواب وهى استفعل مثل استخرج وافوعل مثل اعشوشب وافوعل مثل اجلوذ وافعال مثل اجار فمجموع احدى وثلاثون فأراد المصنف رحمه الله تعالى تفصيل كل منها بتقديم النوع الاول من الضرب الثانى لبساطته فقال (وثلاثة) ابواب (منها) اى من الاحد والثلاثين موضوع (لرابعي غير الملحق) باب من الابواب (وهو) اى ذلك الثلاثة للرابعي غير الملحق بمجموع باب (افعل) وغيره من الآتى وهو متفرع على الثلاثي المجرد (زيادة الهزمة) لقصد افادة زيادة المعنى وتلك الهزمة مفتوحة لكونها هزمة قطع (في اوله) اى قبل الفاء وبناءه يكون متعديا (نحو اكرم) زيد عمرا ولا زمانحو اصبح الرجل قدمه لكون الزيادة في اوله وكثرة معانيه وقد يحذف همزته في المضارع لثلاثي يجمع همزتان في التكلم وحده لانه مستكره وفيما عداه اطراد الباب وان لم يوجد ذلك واما قول الشاعر \* فانه اهل لان يؤكرما \* باثبات الهزمة فساد لاستعمال الاصل المرفوض لضرورة الشعر على ما في الشافية وشروحها وباب (فعل بتكرير العين) اى بين العين واللام على ما ظهر من التعبير بالتكرير انما اختاره لكون الاخر بالزيادة انساب وجوز بعضهم كون



الزيادة بين الفاء والعين لكون الحكم بزيادة الساكن اولى وجوز سيبويه الوجهين (والادغام)  
 اى ادغام الاولى في الثانية للتخفيف لكونهما متجانسين وبنائوه يكون للكثير وهو قد يكون في الفعل  
 (نحو فرح) زيد هذا الفقير او في الفاعل نحو موت الكفار او في المفعول نحو قطع الغازي الاعدام وخلق  
 زيد الابواب قدمه لكون الزيادة فيه من جنس الاصول والتزم الفتح في الفاء والعين للتحفة وباب (فاعل)  
 وهو ايضا متفرع على الثلاثي المجرد (بزيادة الالف بين الفاء والعين) انما عين بالزيادة ذلك المحل لانه لو زيد  
 في اوله يلتبس بالباب الاول ولو زيد بين العين واللام يلتبس بمبالغة اسم الفاعل اوجع المكسر ولو زيد  
 بالآخر يلتبس بالتثنية فتأمل وبنائوه يكون للمشاركة بين الاثنين (نحو قاتل) زيدعرا وللواحد نحو قاتل  
 الله الاعداء ولما كان كل واحد من النوعين الاولين من الضريين متحدين في البناء لكون كل منهما رباعيا  
 مزيدا على الثلاثي لم يناسب الفصل بينهما اراد اتصال بيان احدهما بالآخر فقال (وثمانية) ابواب  
 من الاحد والثلاثين بالاستقراء (المحقق بالرباعي المجرد) اى لاتحاد مصدريهما في الموازنة لان اللاحق  
 جعل مثال ناقص مساويا وموازنا لثال ازيد منه في الحركات والسكنات وعدد الجروف وجميع التصرفات  
 بزيادة حرف كاهنا او اكثر كما في اقنفسس واطمان ولكن يجعل ذلك الزائد في المحقق المزيدي فيه مقابلا  
 بالاصل في المحقق به ان كان مجردا كاهنا وان كان ايضا مزيدا جئى بالزائد في المحقق موضعه في المحقق به  
 ويكون تلك الزيادة لمجرد الموازنة ليعامل معاملته في الاحكام العارضة له في التصريف كاللتصغير والتكبير  
 والمصدر وغيرها ولذا لا يجوز الادغام مطلقا في المحققات ولا الاعلال في غير الاخر لكونهما مبطلين  
 للالحاق فلا بد ان يكون المحقق موازنا ومائلا بالمحقق به وللإشارة الى هذا التفصيل اراد تفسير المراد  
 من اللاحق فقال (اعني) انما باللاحق المستفاد من المحقق (ما) اى الثلاثي الذي (اريد) بالزيادة فيه  
 (موازنته) اى موازنة ذلك الثلاثي (له) اى لذلك الرباعي المجرد في الحركات والسكنات وعدد  
 الحروف لما مر آنفا لان الموازنة وقوع الفاء من المحقق بمقابلة الفاء ايضا من المحقق به وكذا العين بالعين  
 واللام باللام وان كان في المحقق به حرف زائد فلا بد من زيادته ايضا في المحقق كناه تجلبب المحقق بتدريج  
 لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذا حكم بالحاق اقنفسس بأخر نجم دون الحاق استخرج  
 به مع انهما متحدان في الحركات والسكنات وعدد الحروف لخصالته في مواضع الاصول  
 والزيادة جميعا على ما سمي تفصيله في باب ان شاء الله تعالى ويمكن ان يكون وجه التفسير به  
 دفع السؤال المقدر بناء على ان التفسير بكلمة اى لمجرد الابيضاح والكشف وبمشقات العناية كاهنا  
 والارادة والقصد لدفع السؤال وازالة التوهم وهو ههنا توهم ان المحقق من اللاحق وهو اذا كان  
 من الحاق بفتح اللام والمحقق بفتحين بمعنى الوصول والادراك الى شئ كما يقال لحقه ولحق به من باب  
 علم اذا دركه مع ان هذا المعنى وان كان يمكن تطبيقه لكنه غير لابق ههنا بل المراد به ما بينه من الموازنة  
 والفرق بين الاصل اى المحقق به والفرع اى المحقق ان المحقق يجب ان يكون فيه ما زيد لللاحق دون  
 المحقق به مثلاً ان حوقل يجب فيه زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب دخرج وكذا في اقنفسس وغيره  
 (وهو) اى المذكور من ذلك الثمانية مجموع ما سبذ كرم من (فوعل) ملحقا باب دخرج (بزيادة الواو بين الفاء  
 والعين) ولذا قدمه على البواقي وان كان مشتركا في محل الزيادة بما بعده لتقدم الواو طبعاً وقوة على الباء  
 وبنائوه للآزم (نحو حوقل) زيد فان اصله حقل يقال حوقل فلان اذا هم وضعف واكبر وفتح عن الجماع  
 هذا معنى حوقل واما معنى حقل فهو بمعنى الزرع اذا انشعب ورقه قبل ان يفلظ ساقه والحقل ايضا

القراح الطيب على ما في المختار فعلى هذا تكون الواو الزائدة لللاحق مفيدة لمعنى لا مجرد اللاحق  
 فتأمل (وفعل) ايضا (زيادة الباء بين الفاء والعين) وهذا سبب التقديم على الثالث وان كان الزائد  
 ياء لانه موافق بالاول في محل الزيادة وان كان لتقدم الثالث على هذا الباب ايضا وجه وهو كون  
 الزيادة فيء واوا و بناؤه للتعدي (نحو بيطر) زيد رجل الفرس اى شقه واصله بيطر من بطرت الشئ  
 ابطره اذ اشققته ولذا سمي البطار كما قاله السيد عبدالله في شرح الشافية (وفعل زيادة الواو بين  
 العين واللام) وسبب التقدم كون الزائد فيه واوا وكونه لللاحق متفقا عليه وكثرة استعماله و بناؤه  
 ايضا للتعدي (نحو جهور) زيد القرآن اى رفع صوته كذا في المختار وقبل للآزم اى جهور في القرآن  
 اصله جهر ومعناها واحد (وفعل بتكرير الفاء بعد العين) اى بين العين واللام وسبب التقدم كون  
 الزيادة من جنس الاصول و بناؤه للتعدي لمجى مجهوله في قوله تعالى \* اذا زلزلت الارض زلزالها \*  
 (نحو زلزل) زيد الشجر اى حركه اصله زل هذا على مذهب الكوفيين اختاره لظهور الاشتقاق  
 لانهم جوزوا تكرار الفاء وحده وقالوا ان زلزل من زل وصرصر من صر ودمدم من دم لان معناه  
 متحدا لان زلزل وزل بمعنى حرك وكذا صرصر وصر بمعنى صوت ودمدم ودم بمعنى اهلك  
 واما عند البصريين فهو من المضاعف المجرد جميع حروفه اصلية لانه لو كرر قبل العين لم يزد الادغام وهو  
 متعذر لاستزاده الابتداء بالساكن ولو جى بهمة الوصل يلتبس باب آخر وان كرر بعد العين لم يزد تكرار  
 الفصل بحرف اصلى ولم يثبت مثله في لغتهم كما بين في محله ومع هذا لا يحمى من جميع اقسام الكلمة ولذا  
 قالو (هذا الباب) الذى الحق بدحرج بتكرير الفاء بعد العين (مختص بالمضاعف) الثلاثى المختص بدعائم  
 الابواب بحسب الاستقراء \* والمضاعف في الرباعى مطلقا ما كان فاؤه ولا منه الاولى من جنس واحد وكذلك  
 عينه ولا منه الثانية من جنس واحد ويسمى ايضا مطابقا بمعنى الموافقة تقول طابقت بين الشيتين اذا جعلته  
 على حد واحد وقد طوبق فيه الفاء واللام الاولى والعين مع اللام الثانية مثل زلزل انما لم يدغم لمنع  
 الفاصلة بين المتجانسين (وفعل بزيادة الياء بين العين واللام) وسبب التقدم كون الزائد حرف علة  
 و بناؤه للآزم (نحو شريف) الزرع اذا قطع شريفه اى ورقه اصله شرف (وفعل بزيادة النون  
 بين العين واللام) وسبب التقدم كون محل الزيادة ونفسها مقدما و بناؤه للتعدي (نحو قلنس) زيد  
 القلنسوة كما يقال قلنسته اى البسته قلنسوة اصله قلنس وهذا الباب مثل باب زلزل في الاختلاف بين  
 البصرية والكوفية على ما قاله الكفوى فعلى هذا يكون مبنيا على مذهب الكوفيين (وفعل بتكرير  
 اللام) اى زيادة حرف آخر من جنس لام فعلة في آخره معينا بلاختلاف لكون الاخر بالزيادة انسب  
 على ما يشعره التعبير ايضا بالتكرير \* وانما لم يعين بالتصريح ما هو الزيادة من اللامين لعدم احتمال الاول  
 بالزيادة ههنا لكونه متحررين وسبب التقدم كون الزيادة من جنس الاصول و بناؤه للتعدي (نحو جلب) زيد  
 ما لا من الجلب على وزن الضرب والتعب يقال جلبه جلبا من باب نصر وضرب اذا ساقه من موضع  
 الى موضع آخر وكذا يقال ساق القوم اذا صاحوا وصوتوا وجلب لاهله اذا كسب وطلب واحتال  
 وكذا جلب على الفرس اذا زجره وجلب الدم اذا يبس وجلب فلانا اذا توعدت بشر وجلب الجماعة  
 اذا جمعها وجلب الجراح اذا برأ وجلب الشئ جلبا اذا اجتمع وجلب عليه جلبا من باب نصر اذا جن عليه هكذا  
 في الاوقيانوس فعلى هذا يكون متعديا ولازما (وفعل بزيادة الالف) المنقلبة عن الياء تحركها وانفتاح ما قبلها  
 كما نادى اليه كتابتها في صورة الباء فلا يرد المنع بأن هذا مناف لما هو المشهور بينهم من ان الالف لا تكون

للاحق لسكونها دائما فلا توجد الموازنة في صورة الحركة وانما غير المصنف رحمه الله بالالف مع انها ياء في الاصل لادراك المبتدى الذي الف هذه الرسالة كما يفيد تسميتها بكفاية المبتدى والمبتدى لعدم ممارسته بقواعد الفن لا يدرك الا ما رآه والمرئى في الكتابة هو الياء مع ان الكلمة المعتلة انما تستعمل بعد الاعلال فيكون الزائد بعد الاعلال هو الف فكأنه نبيه بأن آخر الكلمة الف وان كان ياء في الاصل لانها لا تستعمل على اصلها بل تستعمل بعد الاعلال انما تكتب على صورة الاصل اعني الياء اذنا لاصله بأنه ياء ولذا يرجع اليه عند زوال فتح ما قبله وفي اتصال الضمائر المرفوعة مثل فعلت ويمكن ان يقال انه مبني على مذهب من جوز زيادة الف في الآخر لان الآخر محل السكون والتغير فلا يخل بالموازنة في اللاحق ولذا جوزوا الاعلال في الآخر من المحقق فافهم وبنائوه يكون للتعدية (نحو قلبي) زيد قلنسوة بمعنى لبس القلنسوة بفتح القاف وضم السين ولو ضم القاف وكسر السين يكون اسما لما لبس على الرأس هذا فأصله قلنس من القلس وهو بفتح القاف وسكون اللام يحى لمعان ويجمع على قلوبس يقال جروا السفينة بالقلس والسفن بالقلوس وهو حبل ضخم من ليف او خوص او غيرها ويعبر عنه في التركي بهلاط وقيل ما خرج من الجوف ملء الفم اودونه وليس بقى فان عاد فهو قى كما ورد في الحديث الشريف من ماء او قلس فليتوضأ وبمعنى الطرب والتغنى يقال قلس المطرب اذا تغنى غناء جيدا من باب ضرب وبمعنى شرب النبيذ كثيرا يقال قلس الرجل اذاكثر شرب النبيذ ويقال قلس الكأس اذا قذفه امتلاء وكذا يقال قلس البحر بالماء اذا قذفه بالخارج ومنه يقال بحر قلاس كافى الاوقيانوس ولما فرغ من بيان النوع الاول اعني الرابعي المزيدي على الثلاثي لللاحق بدخرج من الضرب الاول اراد الشروع في بيان النوع الثاني الذي زيد فيه حرفان على الثلاثي الجرد من الضرب الثاني اعني غير المحقق فقال (وخسة) ابواب من الاحد والثلاثين للثلاثي المزيدي (لخماسي) اي لما كان ماضيه المفرد المذكور الغائب على خمسة احرف بزيادة حرفين على الثلاثي (غير المحقق) بشئ من الاشياء (وهو) اي الخماسي الذي لم يرد للاحقه بالزيادة فيه مجموع ماسيذكر من باب (افعل بزيادة الهزمة) المكسورة لكونها همزة وصل (والنون) بعد الهزمة المذكورة (في الاول) اي في محل قريب من اوله فان اصله فعل وبنائوه للمطاوعة (نحو اتقطع) كما يقال قطعت القلم فانقطع خاصة اعني لا يجئ لغير المطاوعة والزموم بخلاف سائر الابواب التي يكون بنائوها للمطاوعة فانها يجوز ان يكون بنائوها متعديا مع كونه للمطاوعة لان المطاوعة لا تستلزم الزوم بل هو من خصائص هذا الباب وكذا لا يبني هذا الباب الا من الفعل العلاجي الذي يتوقف حصوله على تحريك عضو من الاعضاء فلا يقال علمته فاعلم \* واما قولهم فاعلم فخطأ وسبب التقدم كون جميع الزوائد في اوله (و) باب (افعل بزيادة الهزمة) ايضا (في الاول) والتاءيين الفاء والعين فان اصله فعل وسبب التقدم مناسبتة للاول في كون بنائه للمطاوعة (نحو اجتمع) يقال جمعت الابل فاجتمعت لكن غير مخصص بالفعل العلاجي فانه يقال غمتمته فاعتم \* ويحيى لمعان آخر كالانخاذ اي اتخاذ فاعله اصل الفعل مفعولا مثل اشتويت اي اخذت الشواء وزيادة المبالغة في المعنى مثلا كتسب اي بالغ في الكسب ويكون بمعنى فعل مثل جذب واجتذب بمعنى واحد وبمعنى تفاعل مثل اخنصم واجتوراي تخاصم وتجاور وبمعنى تفعل مثل اجتزع بمعنى تجرع وغير ذلك على ما بين في شروح البناء (و) باب (تفعل بزيادة التاء في الاول) ايضا (وتكرير العين) اي ذكرها بعد مرة اخرى فيكون الزائد بين العين واللام على ما ظهر من التعبير بالتكرير (مع الادغام) اي مع ادغام الاولى في الثانية لكونهما متجانسين ومجتمعين في محل واحد مع تحقق الشرط بلامانع وسبب التقدم كون احد

الزوائد من جنس الاصول وبنائهم لمطاوعة فعل بتشديد العين سواء كان للتكثير (نحو تكسر) فانه يقال كسرت الزجاج فتكسرا والتعدي مع المطاوعة لعدم المناقاة بينهما كما سبق نحو علمته الفقه فعمله \* وقد يبيح لمعان أخر كالفظة مثل تقيسته أي نسبته إلى القيس والتكلف نحو تعلق العلم مسألة بعد مسألة و اظهار ما ليس في نفسه مع طلب وجوده وبهذا يفرق عن التفاعل نحو تشجيع وتحمل أي اظهر من نفسه الشجاعة والحلم و ليسافيهما (وتفاعل بزيادة التاء في أوله والالفين الفاء والعين) وبنائهم يكون للشارك بين الاثنين فصاعدا في اصل الفعل مع تساويهما فيه وبهذا يمتاز بناء هذا الباب عن بناء المفاعلة (نحو تباعد) زيد وعمر و فان البعد وهو اصل الفعل منسوب إليهما على سبيل التصريح بالمفاعلة فيكون المعنى تشارك زيد وعمر في البعد ولذا نقص هذا الباب مفعولا من باب المفاعلة فان كان لباب المفاعلة مفعولا واحدا مثل ضارب زيد وعمر كان تفاعل لازما مثل تضارب زيد وعمر ولكونهما فاعلين صراحة وان كان للمفاعلة مفعولين نحو جاذب زيد وعمر والثوب كان لتفاعل مفعول واحد نحو تجاذب زيد وعمر والثوب وما يكون بين الزيادة من الاثنين مثل تخصم القوم \* ويبيح لمعان أخر مثل تواتب بمعنى نبت أي ضعفت وتباعدته أي باعدته ولا رائة ما ليس في الواقع نحو تفاعلت وتمازجت وتجاهلت أي اربت و اظهرت الغفلة والمرض والجهل وليس لي واحد من هذه الافعال في الواقع ولا اريد حصولها والاقوال المتعلقة بمصدرى هذين الباين سيحى في بحث المصدر وكذا الاحكام المختصة بهذه الابواب اعني الافتعال والتفعّل والتفاعل ايضا وسيحى من المصنف رحمه الله تعالى في ختام تقسيمات الكلمة اعني في آخر بحث الصحيح وقيل المهور في فصل مخصوص فمن له شوق وهمة فليستظر اليه (وافعل بزيادة الهزة) المكسورة ايضا (في الاول وتكرير اللام) في الآخر ليكون الآخر بازيادة انصب (مع الادغام) أي ادغام احد المكررين في الآخر لكونهما متجانسين من غير محذور وبنائهم مخصص لمبالغة الفعل اللازم (نحو احجر) طربوش زيد فانه لمبالغة جر وهو لازم فلما كان لمبالغة اللازم لازم فيكون بناء هذا الباب مخصصا باللازم فعلى هذا يكون ما اشتهر في دعاء الوضوء اللهم بوضو وجهي بنورك يوم تبيض وجوه اوليائك ولا تسود وجهي بفقح التاء والواو وتشديد الدال من هذا الباب خطأ لكونه متعديا مع ان بناء هذا الباب لازم فالصواب ان يقرأ من باب التفعّل اعني بضم التاء وفتح السين وكسر الواو وكذا تبيض \* ثم احراصله احجر فادغم الراء الاولى في الثانية بعد سلب حركة الاولى لاجتماع الحرفين المتماثلين فصار احجر لكن يرد عليه ان ارعوى من هذا الباب ايضا فان اصله ارعوى من رعو بمعنى رجع وكف عن القبيح والجهل مع انه لم يدغم فكيف يصح قوله مع الادغام فأجيب عنه بأنه انما لم يدغم لانعدام الجنسية بعد قلب الواو الثانية ياء لوقوعها خامسة في الكلمة ثم قلب الياء الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها كما يشير اليها كتابتها في صورة الياء على ما سيحى من المصنف رحمه الله تعالى في الباب السادس \* فان قلت لم يرجح الاعلال على الادغام مع انه يمكن ايضا بله مقتضى قلت اعلم انه اذا اجتمع في الكلمة مقتضيان مقتضى الاعلال وهو وقوع الواو خامسة وتحرك حرف العلة مع انفتاح ما قبلها ومقتضى الادغام وهو اجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين او الاول ساكن والثاني متحرك او بالعكس لكن سكون الثاني عارض كما اجتمع ههنا برجح مقتضى الاعلال على مقتضى الادغام لان الاعلال في الآخر والادغام في الوسط وما هو في الآخر يقدم لكونه في محل التغيير ولان الاعلال يجري بمجرد النظر الى حرف واحد من حروف العلة حين تحقق شرطه والادغام لا يجري ما لم ينظر الى حرفين فلما هو يحصل بالواحد يرجح على ما حصل بالاثنتين

ض منهما الخفيف والفرق بين الخفيفين الحاصلين بهما لا ينكر فاحفظه فانه لازم لمن هو  
 لكن لا تخرج عن الخاطر باب اجلود \* ولما فرغ من بيان النوع الثاني من الضرب الثاني شرع  
 بيان النوع الثاني من الضرب الاول اعنى الملحق فقال ( وثمانية ) ابواب من الاحد والثلاثين كائن  
 للملحق تدحرج ) الذى زيد فيه حرف واحد على الرابعى المجرد والحاقه بزيادة حرفين على الثلاثى المجرد  
 حدهما للمطاوعة مع الالحاق والثانى لمجرد الالحاق غير باب تجورب فان فيه بحنا سيجئ ان شاء  
 الله تعالى \* انما ذكرها بعد الخماسى لمزيد الثلاثى وقبل السداسى ايضا لمناسبتها بالخماسى فى كونها  
 خاسيا \* قال فى روح الشروح انما يذكروا المصنف رحمه الله تعالى ورضى الله تعالى عنه ملحقات  
 تدحرج لعدم الاعتداد بها لقلة استعمالها اولان اكثرها من ملحقات دحرج والحاقه بتدحرج  
 اعتبارى وهى على ما هو المشهور خمسة ثم عددها فيه بأنها تفوعل وتفعيل وتفعل وتفعول وتفعول  
 وتفعول ثم قال ويزاد عليها تفعل وتفعول وتفعول وتفعول وتفعول وتفعول وتفعول وتفعول  
 ملحقات دحرج فلفس بزيادة النون وزلزل من ملحقات دحرج على رأى الكوفيين فوزنه ففعل ومن  
 الرابعى المجرد عند البصريين ومضاعف الرابعى فوزنه فعلل وتزلزل مزيد زلزل فوزنه اما تفعل  
 هذا على مذهب الكوفيين واما تفعلل هذا على مذهب البصريين اذ تكبر الفاء فى الاوزان غير معهود  
 فحصل على تكرير اللام فاذا عرفت هذا فاللايق له رحمه الله تعالى تركها كما تركها امامنا الاعظم  
 وهما منا الافخم رضى الله تعالى عنه فى المقصود لعدم الاعتداد بها مع ان اكثرها من ملحقات دحرج  
 ولو سلم فالاولى ان يذكر ما هو المشهور وهو الخمسة المذكورة فذكر ما هو غير المشهور فى مثل هذه  
 الرسالة الموجزة المرتبة للبندى الغير المقتدر بضبط ما هو المشهور المختصر فضلا عن المفصل لا يناسب  
 بالمقام لكنه رحمه الله تعالى ادرج الجميع فيها استقصاء بالابواب واستيفاء لتام فائدة البندى بذكر  
 جميع الابواب المتدايرة فى الالفاظ العربية لشدة لزومها لمن اراد تحصيل الصرف كما نبه عليه فى بداية  
 الابواب بقوله لا بد او لا من معرفة الابواب فله درهم نفعنا الله بعلمه واعلى الله مقامه خصوصا من تركها هذا  
 ( وهو ) اى المذكور الحاقه بتدحرج مجموع ما سبذكر من ( تفعل بزيادة التاء ) لافادة المطاوعة مع  
 الالحاق ( والميم ) لمجرد الالحاق ( فى الاول ) اى فى محل قريب من اول الماضى المفرد الغائب للثلاثى  
 المجرد ( نحو تمسكن ) تمسكنا اى اظهر الذل والحاجة \* قيل وينبغى ان يعلم ان تحقق الالحاق فى مثل  
 تجلبب انما هو بتكرار الباء واما التاء انما دخلت لعنى المطاوعة كما كانت كذلك فى تدحرج لان الالحاق  
 لا يكون فى اول الكلمة وفى مثل تجورب وتشيطن بالواو والياء لما ذكرنا واما تحقق الالحاق فى تمسكن  
 فبه نظر واشكال ولذلك قال فى شرح الهادى انه شاذ وفى روح الشروح ان الالحاق فى تمسكن  
 باعتبار ان ميم المسكن عوض عن واو السكون فكان ميم تمسكن كالواو وقعت فى الوسط غير مفيدة  
 للمعنى والا فقد ذكروا ان الزائد للالحاق لا يكون فى اول الكلمة ولا يكون حرف تضعيف ولا الفا  
 زائدة ولا يكون مطردا فى افادة المعنى حتى يحمل على الفرض اللفظى وهو الموازنة والضبط بالالحاق  
 لعدم امكان حمله على الفرض المعنوى لعدم ظهور معانيه فعلى هذا يكون التاء للمطاوعة مع الالحاق  
 والميم لمجرد الالحاق وهو لم يقع فى اول الكلمة فى الحقيقة لكونها عوضا عن الواو وهى فى وسط  
 الكلمة فيكون الميم فى وسطها حكما واما التاء فلعدم كونها لمجرد الالحاق يجوز وقوعها \* وما قبل  
 من ان ما زيد للالحاق لا يكون فى اول الكلمة اى ما كان لمجرد الالحاق من غير افادة معنى آخر لا يكون

في اول الكلمه واماما زيد للالحاق مع افاده معنى آخر كالتاء ههنا فيجوز وقوعه في اى محل من  
 فلا يكون شاذا لكن فيه تأمل ولذا قال الرضى ان تندرع بمعنى لبس المدرعة وهى قبض صغير ضيق  
 الكمين وتمسكن وتمنل اى مسح يده المندبل وتمغفر لغفرانية قليلة الاستعمال والمشهور الفصح تدرع  
 وتسكن وتندل وتغفروا تاء قدومه لكون الزائد في اوله لفظا (وتفعول بزيادة التاء) ايضا (في الاول و)  
 بزيادة الواو بين الفاء والعين) لمجرد الالحاق (نحو مجورب) اى لبس الجوارب هذا اعنى قوله  
 بزيادة الواو بين الفاء والعين كلام ظاهرى مبنى على ماهو المشهور من مساحات الصرفين والتحقيق ان مجورب  
 اصله جورب وهور باعى مجرد تلك الواو اصلية لازامة فان مصدره جوربة على وزن فعللة كدحرجة  
 وجورب معرب لما قالوا ان جمعه جواربة والهاء فجمة ويحتمل جمعه على جوارب ايضا مثل كبالج جمع  
 كيلج وهو الكيل فعلى هذا يكون من مزيد الرباعى المجرد من باب تدرج لا المحققا والالكان اصله  
 جرب وهو ليس بصحيح اذ لا مناسبة بين الجرب والجورب لان الجرب بالفتحين على وزن الطلب من باب  
 علملة تحصل من هيمان الدم الفاسدة يقال جرب البعير اذا مرض بتلك العلة ويعبر عنها بالترى او بوز  
 والجوارب بالواو لباس القدم المتخذ من الشعر او غيره يقال جوربه اى البسته الجوارب فمجورب مثل  
 تدرج وجوربة مثل دحرجة على ماهو المبسوط فى كتب اللغة هذا ما وعدته سابقا وسبب التقدم  
 كون الزيادة واو امع كونها بين الفاء والعين على مذاقه رحمه الله تعالى (وتفعل بزيادة التاء فى الاول) لما مر  
 (واليامين الفاء والعين) وسبب التقدم مناسبة للاول فى محل الزيادة (نحو تشيطن) اى تمرد وفى الامعان  
 تشيطن فلان اى فعل فعلا مكروها وفى الاساس تشيطن فلان اى صار كالشيطان فى تجاوز الحدود والتمرّد  
 اذ يقال لكل متجاوز الحدود التمرّد شيطانا سواء كان جنيا او انسيا او سائر الحيوان وتقول العرب الهبة شيطانا  
 والمشهور انه علم باطل للابليس عليه لعنة وهو اما مأخوذ من شطن شطوا نيا يقال شطن عنه اذا بعد فعلى هذا  
 معنى الشيطان بعيدقانه بعيد عن الفلاح كما نقل البيضاوى عن سيبويه فى تفسير قوله تعالى واذا خلوا الى  
 شياطينهم بأنه جعل تارة تونه اصلية على انه من شطن اذا بعدقانه بعيد عن الفلاح انتهى او مأخوذ من الشطن  
 بفتح الشين وسكون الطاء المهملة وهو الحبل المديد الطويل على رواية الخليل وعلى هذا معنى الشيطان فى الاصل  
 التمدى فى الطفبان المتمد الى العصبان فيكون مأخوذا من قولهم شيطان الرجل على ما فى الصحاح وغيره  
 والمصنف رحمه الله تعالى اعتبر هذين القولين لحكم بزيادة الباء وجعله من هذا الباب او مأخوذ من شاط  
 يشط شيطا من الاجوف البائى يقال شاط فلان اذا هلك والنون زائدة فيكون غير منصرف لكونه على  
 وزن فعلا وللان والنون الزائدتين والعلية وعلى هذا معنى الشيطان فى الاصل الهالك فى الدارين  
 او المبالغ فى اهلاك الغير فعلى هذا لا يكون مثالا لما نحن فيه لكون الباء اصلية فيكون على وزن تفعّل  
 وهو غير الثمانية المذكورة ههنا فيلزم ان يكون ابواب هذه المحققات تسعة وكذا ابواب المزيد اثني وثلاثين  
 بابا (وتفعل بزيادة التاء فى الاول) ايضا (وتكرّر الفاء بعد العين) اى بين العين واللام هذا ايضا  
 على مذهب الكوفيين المجوزين تكرار الفاء بعد العين واماعلى مذهب البصريين من باب تدرج بزيادة  
 التاء فقط لكونه من الرباعى المجرد على ما مرّفته مفصلا سابقا (نحو تزلزل) قدم فلان وسبب التقدم  
 سبب تقدم زلزل فيما سبق (وهذا الباب) الذى زيد التاء فى اوله مع تكرار الفاء بين العين واللام (مختص  
 بالمضاعف) اى لم يحتمل غيره من هذا الباب بالاستقراء وان جاء المضاعف منه وغيره مثل زلزل كما سبق  
 والمراد من المضاعف ههنا قد سبق فى زلزل فن اراد الاطلاع فعليه المراجعة (وتفعول بزيادة التاء

(فى الاول)

في الاول والواو بين العين واللام نحو تجهور ( زيد القرآن اى رفع صوته فانه من جهر كما سبق في جهور  
وانما لم يعل بقلب الواو الفاصلة نقل حركته الى ما قبله كما في يخاف ويزال لئلا يبطل اللاحق لكونه  
في غير الاخير وسبب التقدم كون الزيادة واو المامر ( وتفعّل زيادة التاء في الاول والنون بين العين واللام )  
هذا من قسم غير المشهور من المحققات ( نحو تقلنس ) اى ليس القلنسوة وقد سبق معناها في باب قلنس  
وسبب التقدم تقدم الزيادة محلا ( وتفعّل زيادة التاء في الاول وتكرير اللام ) في الاخر كما قال المصنف  
رحمه الله تعالى اول المكررين اذا كان متحركا فالزائد هو الثاني بلا خلاف ( نحو تجلبب ) اى جلبب فلان  
المال فجلبب كما سبق معناها مفصلا في جلبب وكذا يقال جلببته اى لبسته الجلباب يكون باعتبار المعنى متعديا الى  
المفعولين وباعتبار اللفظ الى واحد فجلبب اى لبس الجلباب فهى من جهة المعنى متعد الى مفعول واحد  
لكون بناءها للمطاوعة وهذا من خاصتها ( وتفعّل زيادة التاء في الاول والياء في الاخر ) لكنها تقلب الفا  
لتحرّكها وانفتاح ما قبلها انما تنكتب في صورة الياء للدلالة على أصلها ولا يبطل اللاحق لكونه في الاخر  
لانه محل التغيير اما عدم الادغام في تجلبب فلكونه مبطلا مطلقا كما مر ( نحو تقلسى ) بقلب الياء الفا  
في التلظف وبناء هذه الابواب كلها للمطاوعة لكون التاء في الكل للمطاوعة كما نص في البناء في ختام هذه  
الابواب الفصلة سوى الثلاثة المذكورة ههنا من تفعّل وتفعّل وتفعّل فان هذه الثلاثة لم تذكر فيه تنبيهها  
على عدم اشتهاؤها بقوله \* اعلم ان حقيقة اللاحق في هذه المحققات انما هو زيادة غير التاء مثلا للاحق  
في تجلبب بتكرار الياء والتاء انما دخلت بمعنى المطاوعة كما في تخرج لان اللاحق لا يكون في اول الكلمة  
بل في وسطها او في آخرها على ما صرح به في شرح المفضل انتهى \* فان قلت قد عرفت سابقا ان اللاحق  
جعل مثال ناقص مساويا وموازنا لمثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر وذلك الجعل ههنا انما يحصل  
بزيادة التاء وغيرها معالابغير هاقط وهو ظاهر فكيف يصح حكمه بأن اللاحق بزيادة غير التاء وبأن  
اللاحق لا يكون في اول الكلمة قلت مراده ان الزائد لجرد اللاحق من غير افادة المعنى الاخر لا يكون  
في اول الكلمة وان الزائد لجرد اللاحق ههنا غير التاء فان التاء ليست لجرد اللاحق بل له وللمطاوعة  
ابضا وما زيد لجرد اللاحق ليس في اول هذه المحققات بل في وسطها واخرها على ما يشير اليه تعبيره بحقيقة  
اللاحق دون اللاحق مطلقا كما اشترنا اليه في ابتداء البحث اى في باب تمسكن \* ولما فرغ من بيان النوع الثاني  
من الضرب الاول شرع في بيان النوع الثالث من الضرب الثاني اعنى غير المحقق فقال ( واربعة ) ابواب  
من الاحد والثلاثين لمزيد الثلاثى موضوع ( للسداسى غير المحقق ) بباب من الابواب بل زيد فيه ثلاثة  
احرف على الثلاثى المجرد لا فادة المعنى مطردا ( وهو ) اى ذلك السداسى بمجموع ما سجد كر من باب  
( اصنعل بزيادة الهزمة والسين والتاء في الاول ) اى في محل قريب من اول الماضى المفرد المذكر الغائب  
ويقال له باب الاستفعال وسبب التقدم كون جميع الزوائد في الاول وبنائوه يكون للتعدية ( نحو استخرج )  
زيد المسئلة ولازما نحو استخرج الطين اى تحول الطين الى الحجريّة وقد يحذف تاؤه في بعض المواضع  
نحو استطاع بسطيع اصلهما استطاع يستطيع حذفت التاء للتخفيف هذا اذا كانت الهزمة مكسورة \* واما  
اذا كانت مفتوحة فلا يكونان من هذا الباب بل من باب الافعال ويكون السين زائدة اذ اصله اطاع زيدت  
السين على خلاف القياس \* وكذا استكان يجوز ان يكون من هذا الباب من الكون اى انتقل من كون الى  
كون ومن باب الاتعمال من السكون فاشبعت قحمة عينه فصل الالف كما في قول الشاعر \* وانت من الفوائل  
حين ترمى \* ومن ذم الرجال بمنزّاح \* اى انت بمنزّح بالالف فاشبعت قحمة الزاى فصار بمنزّاح بالالف

فلاصل فيما نحن فيه استكن فاشبعت فتحة الكاف فصار استكان (و) باب (افعل) على زيادة الهزمة في الاول والواو بعد العين وتكرير العين بعد الواو ( بالاتفاق لانعدام سكون اللام هكذا قيل ويقال لهذا الباب باب الافيعال بزيادة الالف قبل الاخر بزيادة الهزمة في اول ماضيه فانه قياس على ماسمى في بيان اوزان المصدر وسبب التقدم كون احدى الزوائد من جنس الاصول وبنائوه لمبالغة اللازم ( نحو اعشوشب ) الارض فانه يقال عشب الارض اذ انبت النبات في الجملة واعشوشب الارض اذ انبت بالجملة بمبالغة كثيرة \* فان قلت ان احلوليته بمعنى جعلته حلوا واعروريت الفرس بمعنى ركبته عربانا من هذا الباب وقد علمت انهما متعديان قلت انت علمت ايضا من تفسيرهما ان تعديتهما ليست لذاتيهما بل بتضمين معنى الجعل في الاول والركوب في الثاني فان قلت ان لفظيهما لكونهما متصلين بضمير المفعول يكونان متعديين لذاتيهما قلت انهما نادرا ن لاثالث لهما والنادر في هذا الفن كالمعدوم كما قيل في شرح ميرزا الادب (و) باب (افعل) بزيادة الهزمة في الاول والواو مع الادغام ) اى ادغام الواوين لكونهما متجانسين في محل واحد اعنى ( بين العين واللام ) وبناء هذا الباب ايضا لمبالغة اللازم ( نحو اجلوذ ) الابل اذ اسارت سير سرعة بمبالغة فانه يقال جلذ الابل اذ اسارت سير اسريعا في الجملة واجلوذ الابل اذ اسارت زيادة سرعة فاصله جلذ زيد في اوله همزة وبين العين واللام واوان فصار اجلوذ اجلواذا \* فان قلت قد سبق ان مقتضى الاعلال والادغام اذا اجتمعا يرجح الاول فلم يرجح في مصدر هذا الباب مقتضى الاعلال وهو قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها بل يرجح مقتضى الادغام قلت لما زيدت الواو ان معالم بحركة الاولى فاستعد الادغام دفعة ولذا رجح \* وقد قيل بترجيح مقتضى الاعلال اجلواذا بقلب الواو ياء ما ذكر \* وقيل ايضا يحوز قلب الواوين في الكل لوقوعهما رابعة وخامسة مثل اجلذ يجليذ اجلباذا ونقل عن الصحاح اعلموطني بمعنى لزمى متعديا من هذا الباب نادرا (و) باب (افعل) بزيادة الهزمة في الاول والالف بين العين واللام وتكرار اللام مع الادغام ( لتحقيق التلحين في محل واحد بزيادة مثل اللام في الاخر اتفاقا لان سكون الاول ههنا للادغام فلا يتشبه دليل من ذهب الى زيادة الاولى في فعل وتفعيل بتشديد العين فيهما لكون سكون الاولى فيهما لثالبزيم توالى اربع حركات من اول الامر \* وسبب تأخر هذا الباب منها كون الزيادة في الاخر وعدم مجيئه من غير الالوان والعيوب وبنائوه ايضا لمبالغة اللازم كالافعال من الخماسي الا ان بناء هذا الباب ابلغ منه ( نحو احجار ) طربوش زيد اذ اجر بمبالغة بحيث لا حرة فوقها فانه يقال حر فلان اذا حصل له حرة في الجملة واجر فلان اذا حصل له زيادة حرة لكن تكون فوقها زيادة حرة واجر فلان اذا حصل له حرة بحيث لا يتصور فوقها زيادة حرة ولا يوجد بناء غير هذا الباب حتى افاد زيادة بمبالغة \* ومن هذا الباب ادهام يدهام ادهيما ماى اسود بسواد اسويدا كما قال الله تعالى مدهامتان اى مسودتان من شدة الحضرة لان العرب تقول لكل احضرا سود فتأمل \* ولما فرغ من بيان النوع الثالث من الضرب الثاني وتعداد ابوابه ارار الشروع في بيان النوع الثالث من الضرب الاول اعنى المحقق فقال ( واثنان ) بيا من الاحد والثلاثين كائنان ( للمحقق احرنجيم ) مزيد الرباعى ( وهما ) اى ذلك البابان ماسيد كر من باب ( افعلل ) ملحقا باحرنجيم ( بزيادة الهزمة في الاول ) للوصل (و) بزيادة ( النون بعد العين ) ليوافق زائدى الاصل لان الهزمة والنون في احرنجيم ايضا زائدتان في مقابلة هاتين الزائدتين من مثلهما فالهزمة للوصل والنون للمطاوعة مع الالحاق (و) ما زيد فيه لجرى الالحاق انما هو ( تكرير اللام ) في الاخر بلا خلاف ايضا ويقال لهذا الباب باب الافعلل وسبب التقديم كون احدى



الزوائد من جنس الاصول و بناؤه للمطارعة بلامطواع بكسر الواو فلا ينافي لما في بعض نسخ البناء من ان بناءه  
لللازم (نحو اقمنس) الرجل اذا رجع وتخلف اى تأخر الى خلف من غير ملاحظة المؤخر بصيغة اسم الفاعل  
يعنى تأخر من غير مؤخر كما في انكسر الاناء من غير ملاحظة الكسر وفي بعض نسخ البناء ايضا المبالغة اللازم  
وهو غير صحيح للمغايرة بين معنى القعس والاقمنساس لان معنى الاقمنساس الرجوع والتخلف الى خلف  
كما شرناه آنفا واما القعس بالفتحين او بفتح القاف وكسر العين وكذا المتقاعس بمعنى واحد يقال رجل قعس  
ومتقاعس اذا ظهر بطنه ودخل صدره وهو ضد الاحدب يعبر عنه في التركي بقاهر على ما نقل عن الاصمعي  
وان امكن التصحيح على بيان الجار يردى في شرح الشافية \* وانما لم يدغم مع تحقق المقضى لثلايطل الاخلاق  
لكونه مبطلاله مطلقا \* فان قلت حكم بالخاقه بأحرنجيم فلم يحكم بالخاق استخرج به ايضا مع انه ايضا موافق له  
في الحركات والسكنات وعدد الحروف وجميع التصرفات مثل احرنجيم يحرنجم احرنجاما وكذا استخرج  
بستخرج استخرجا بلا فرق بينهما قلت ليس المراد بالخاق بمجرد التوافق في المذكورات بل المراد به  
ان يكون ذلك الموافقة بحيث يقابل الفاء من المحق بالفاء من المحق به وكذا العين بالعين واللام باللام  
في الاصول وكذا في الفروع بحيث اذا كان في المحق به حرف زائد فلا بد من مماثلته في المحق في ذلك الموضع  
وهذا شرط الاخلاق ولذا لا يجوز في الاخلاق الادغام مطلقا ولا الاعلال في غير الآخر وهذا الشرط  
مفقود في استخرج اصولا وفروطا \* اما في الاصول فلان الخاء في استخرج فاؤه من اصوله وقد وقع في مقابلة  
النون الزائدة من المحق به اعني احرنجيم \* واما في الفروع فلان النون واقعة في المحق به بعد الفاء والعين  
وليس في مقابلهما من استخرج مثلها مع ان وجودها فيه شرط ولذا حكم بالخاق اقمنس باحرنجيم دون  
استخرج فان الهمزة الزائدة من اقمنس في موقعها من احرنجيم وكذا النون من اقمنس في مقابلهما من احرنجيم  
لكونها بعد الفاء والعين فيهما (و) باب (افعللى زيادة الهمزة) لوصول (في الاول والنون بين العين واللام)  
اى بعد الفاء والعين ليوافق زيادة الاصل اى المحق به في الموضع لئلا يطرأ من الشرط ولا فائدة المطاوعة ايضا  
(والالف) المنقلبة من الباء بناء على جواز الاعلال في الآخر لعدم كونه مبطلالا للخاق على ما سبق في سلقى  
وهذا مجرد الاخلاق اعني ان زيادة الهمزة للخاق مع الوصول وكذا النون للخاق مع فائدة معنى المطاوعة  
واما الالف فلمجرد الاخلاق والموافقة (في الآخر) فيكون بناء هذا الباب ايضا للمطاوعة (نحو اسلنقى)  
يقال سلقته فاسلنقى كما قال السيد عبد الله في شرح الشافية يقال سلقته اذا القيته على ظهره فاسلنقى اسلنقه  
كاسلنقه وزنا ومعنى يقال لهذا الباب باب الافضلال \* وفي الجنة انما قدم ملحقات دحرج على ملحقات  
تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحقات احرنجيم لكثرة ملحقات تدحرج  
وقدم ملحقات احرنجيم على ملحقات اقشعر لقلة ملحقاته فبصر فتح الله عليك (و) باب (واحد) منها كان  
(المحق اقشعر) بزيادة ثلاثة احرف على الثلاثي المجرد (نحو افعال بزيادة الهمزة في الاول) لئلا يطرأ  
(و) همزة (اخرى بين العين واللام وتكرير اللام مع الادغام نحو اطمان) فان اصله طمن فالحق باقشعر  
ثلاث الزوائد قبل والحق ان اصله رباعى مجرد وهو طمان على وزن فعل مثل دحرج ومصدره طمأنة  
كدحرجة وهو الكون ساكنافى يكون من باب اقشعر لامن ملحقة وكذا اشماز يقال اشماز الرجل اشمازا  
اذا اقتبض اصله شمازا على ما فهم من كتب اللغة فما المانع من ان يكون مثل اطمان واشماز اصلا وما الداعى  
لكونها ملحقات باقشعر على ان افضلال مثل اجيرار ويؤيده ما في الاوقيانوس نقلا عن المصباح من ان  
الاصل في باب اطمان ان يكون بالالف مثل اجار واسود لكن جعلوا مهموزا اجتابا عن الساكنين

وعند البعض اصله طامن بتقديم الهمزة على الميم فأخر الهمزة عن الميم على غير القياس بدليل قولهم طامن الرجل ظهره ويقال هذا باب الأفعلال وهو آخر ما قال فيما لا بد منه قبل المقصود انما ختم كلامه به اشارة الى ان من حصل ما لا بد له منه اطمأن قلبه \* فظهر ان مجموع الابواب احدى واربعون \* وهى قسمان مجرد ومزید \* فالمجرد ايضا قسمان ثلاثى وهو ستة ابواب ورباعى وهو باب واحد \* والمزید ايضا قسمان مزید الثلاثى ومزید الرباعى \* ومزید الثلاثى ايضا قسمان ملحق وغير ملحق \* فالملحق ثلاثة انواع رباعى وهو ثمانية ابواب الملحق دحرج \* وخاسى وهو ايضا ثمانية ابواب الملحق تدحرج \* وسداسى وهو ثلاثة ابواب اثنا الملحق احرنجم وواحد الملحق اقشعر \* وغير الملحق ايضا ثلاثة انواع رباعى وهو ثلاثة ابواب \* وخاسى وهو خمسة ابواب \* وسداسى وهو اربعة ابواب \* ومزید الرباعى ايضا نوعان خاسى وهو باب واحد \* وسداسى وهو بابان فالمجموع احدى واربعون وعلى ما سبق من افي باب تشيطن يحتمل ان يكون اثني واربعين بابا فنظن فتح الله عليك \* ولما فرغ من بيان ما لا بد منه قبل الشروع في المقصود لمن اراد تحصيل الصرف شرع في بيان ماهو المقصود فقال

### فصل

اى هذا فصل وهو في اللغة حاجز بين الشئين وهو في الاصل مصدر بمعنى الفاصل يقال بينهما فصل اى فاصل حاجز وفي الاصطلاح علامة تفريق بين البحين وقد يعرف بأنه طائفة من المسائل تغيرت احكام ما بعدها بالنسبة الى ما قبلها غير مترجم بالباب والكتاب كما ههنا فان ما قبلها بيان لتقسيمات الكلمة الاشتقاقية بالاعتبارات المذكورة وتعداد الابواب وما بعدها بيان للافعال المشتقة غير مترجمة بالباب والكتاب وان ما قبلها مقدمة وما بعدها مقصود وقد يستعمل كل من الكتاب والفصل مكان الاخر وقد يكتفى بالفصول فينبغي ان يوصل بالياء الا ان المصنفين يحرونه مجرى الباب فيوصلونه بفي كما وصل المصنف رحمه الله تعالى ههنا بقوله ( في الافعال ) وهى جمع فعل والكلام المتعلق بالفعل قد سبق في تقسيم الكلمة باعتبار الصيغة الى الاقسام الاربعة انما اتى بصيغة الجمع تبينها على ان الكلام في الافراد وكذا في الاواقى واماتياته يجمع القلة لكون المقام مقام القلة على ما سبق في تقسيم الفعل الى خمسة اقسام والخمسة مقام القلة فأراد تفصيل تلك الاقسام فقال ( اما الماضي ) مصدرا بأما التفصيلية وهو في اللغة بمعنى السابق يقال مضى الشيء مضيا اذا ذهب من باب ضرب واما في الاصطلاح ( فهو الفعل ) يشمل جميع اقسام الفعل لانه جنس التعريف ( الذى دل ) بحسب الوضع لتبادره فلا ينقض بمثل لم يضرب ولما يضرب وان ضربت وضربت وبئس ونحوها من صيغ العقود كاشتريت وبعث مما يصرف عن الزمان الاصلى لعارض لان دلالة لم يضرب ولما يضرب على الزمان الماضى ليست بوضعية بل عارضة بسبب لم ولما وكذا دلالة ان ضربت وضربت على الزمان الاستقبال بسبب ان من الكلمات الشرطية واما البواقى اعنى بئس ونحوها فكلها تدل بحسب الوضع على الزمان الماضى وتجردها عن الزمان مارض فلا اعتبار به لان الاعتبار بالدلالة الوضعية ملازمة ( بصيغته ) اى بهيئته فخرج ما دل بحسب المادة مثل امس وماضى وسابق ونحوها فانها وان دلت على الزمان الماضى لكنها بما دلتها لا بهيئتها وقد خرجت هذه الكلمات بجنس التعريف ايضا وهو قوله الفعل لان هذه الكلمات اسماء قال في حاشية الاطوى الصيغة والوزن يختصان في العرف بالصور الافرادية ولو حكما واما الهيئة والصورة فتعلمان بهما للصورة التركيبية ويحجى التعبير بالثلاثة الاول في الكتاب هذا ( على زمان ) واقع ( قبل زمان اخبارك ) اى اقدم زمان اخبرت انت فيه

وهو الحال يعنى المراد من القبلية القبلية بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم للزمان زمان \* واعلم ان الزمان عند المتكلمين امر موهوم اعتبارى لا وجود له في الخارج ورسوخه بأنه امر متجدد معلوم بقدر ويعين به امر متجدد مبهم آخر ازالة لابهامه مثلا اذا قيل متى جاء زيد يقال عند ابتداءنا بالدرس ان كان السائل عالما ومستحضرا بابتداء الدرس ولم يكن عالما بمجيئ زيد واذنا قال غيره متى بدأ تم بالدرس يقال عند مجيئ زيد ان كان ذلك السائل عالما بمجيئ زيد دون الابتداء بالدرس فكان زمان مجيئ زيد عبارة عن وقت الابتداء بالدرس بالنسبة الى السائل الاول وزمان الابتداء عبارة عن وقت مجيئ زيد واما عند الحكماء فاختاراه عبارة عن مقدار حركة فلك الاطلاس وهو موجود عندهم لانه من مقولة الكم التى هى قسم من المقولات العشرة الموجودة عندهم من الاعيان الخارجية وهو ثلاثة ( ماضى ) وهو ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ( ومستقبل ) وهو الزمان الذى يترقب وجوده الموهوم بعد زمان التكلم ( وحال ) وهو اجزاء من اآخر الماضى واولل المستقبل متعاقبة من غير مهلة ولا تراخ كما يقال زيد يصلى في الحال مع ان بعض صلواته ماض وبعضها باقية فجعلوا الصلوة الواقعة في الآتاة الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال والخطاب المستفاد من قوله اخبارك لغير معين ليم كل مخاطب وان كان الاصل فيه ان يكون لمعين \* ولما كان الفعل اكثر افادة واوفر استعمالا في ذوى العقول فاشتدت الحاجة الى تصرفه ليفيد احوال فاعله مخصصا افرادا وتكثيرا ومعلوما وغيبا ومقابلا تها فان مدلوله الوضعى المادى عبارة عن الحدث فقط وهو جنس واحد لا يتصف بالذكورات لكونها من احوال الفاعل لامن احواله مع ان الفرق بين تلك الذكورات اهم والزم وان امكن ذلك بانضمام الضمائر المنفصلة الى ذلك الفعل لكن لا يكون على طريق الاختصار مع انه ملتزم لكثرة استعماله فصرفه باعتبار حال الفاعل فأراد المصنف رحمه الله تعالى بيان تصرفه وقال ( وبصرف ) اى يغير ذلك الماضى عن حال الى حال لكون الصرف عبارة عن التغيير ( على ثلاثة عشر وجها ) اى صيغة وصورة معلوما كان اوججولا والاحتمال العقلى يقتضى ان يكون على ثمانية عشر وجها لان نسبة الفعل الى فاعله معتبرة في مدلوله واحوال الفاعل ثلاث لانه كان له دخل في حصول الكلام ووجوده بالفعل فاما ان يكون بطريق الصدور عنه فهو المتكلم واما بطريق الالتقاء اليه فهو المخاطب وان لم يكن كذلك فهو الغائب بمعنى مالم يكن متكلما ومخاطبا لاجمعى القوى فيشمل الحاضر الذى ليس بمتكلم ولا مخاطب وكل من هذه الثلاثة امام فرد او ثنية اوجع فيحصل من ضرب الثلاثة بالثلاثة تسعة احوال وكل واحد من هذه التسعة امام ذكر او مؤنث فاذا ضرب الاثنان بالتسعة يحصل ثمانية عشر وجها ( ستة ) اوجه منها كائنة ( للغبية ) بالفتح ثلاثة للمذكر نحو علم علما علما مفردا وثنية وجمعا وثلاثة للمؤنث نحو علمت علمنا علمن ايضا وقد صرفت من التفصيل المذكور ان اطلاق الغائب والمتكلم والمخاطب وكذا الافراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث على الفعل باعتبار الفاعل المضمر في الحقيقة اذ كل من هذه المذكورات راجع اليه للمار والفعل عبارة عن الحدث فقط \* وقدم الغيبة لكونه مجردا عن الزوائد في مفردا ومنزدا عليها وهو اصل بالنسبة الى المزيد اول لكثرة امثلتها ثم المخاطب لكثرة مثله وآخر المتكلم للمذكر ومن عكس الامر نظر الى ان المتكلم اصل في حصول الكلام ثم المخاطب اذله دخل فيه ايضا وأخر الغائب لعدم دخله ولكل وجهة هو موليا خذ ما صفا دع ما كدر والمصنف نظر الى الاول فقال ( وخسة ) اوجه منها في الصورة كائنة ( للخطاب باشتراك الثنية ) بين المذكر والمؤنث حيث يقال فيهما علمنا لا يجاز مع قلة استعمالهما بالنسبة الى المفرد والجمع اما الاول اعنى قلنا بالنسبة الى المفرد فلا احتياج حصولها الى ضم احدا المثلين الى الاخر بخلاف المفرد واما الثاني فله دم الانساع في الثنية

اذلا تستعمل الا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلته تستعمل في الثلاثة الى العشرة وصيغة كثرته من الثلاثة الى غير النهاية والحاصل ان في صيغة التثنية نوع حرج ليس في الجمع وذلك الحرج فيها حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد الى ما شاء \* ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع ولانهم لما وضعوا التثنية المذكور مؤنثا ضميرا واحدا وهو انما للإيجاز وجب ان يكون لفظهما الظاهر ايضا واحدا مثل ضربتا وعلتما ليوافق الظاهر بالضمير \* فان قلت فلم يفرقوا بين تثنيتي الغائب والغائبة قلت لعدم امكان التسوية فيهما لوجود علامة التأنيث في تثنية الغائبة فان قلت لما اشترك بينهما في التثنية وجب ان يشترك بينهما ايضا في الجمع فلم يشتركا بينهما في التثنية فقلت انما لم يشتركا فيه ليكون اختلاف الصيغة دليلا على تفاوت معنى الجمع باعتبار قلة الافراد وكثرة اختلاف التثنية فان مفهومها لا يتفاوت بالقلة والكثرة بل هو نفس في فردين على ما عرفت آتفا ومثاله ايضا ثلاثة للمذكر المخاطب مثل علمت علمتما علمتم افرادا وتثنية وجعا وثلاثة للمؤنث مثل علمت علمتما علمتن ايضا والفرق بين مفرديهما بالحركة فان التاء مفتوحة في المذكر ومكسورة في المؤنث (واثنان) وجهان (للمتكلم) وحده مثل علمت بضم التاء او مع غيره مثل علمنا جعلوا الوجهين للمتكلم مع ان احدهما له ولغيره لكون ذلك الغير متكلما حكما حتى اذا قال واحد من الجماعة نضرب كان كما يقول كل واحد منهما اضرب فيكون من باب التعليل \* وانما كتفي بالوجهين فيه لانهم وضعوا للمفرد المذكر والمفرد المؤنث في المتكلم ضميرا واحدا للإيجاز وهو أنا ولتثنيتهما وجمعهما ايضا ضميرا واحدا آخر وهو نحن ولما كان ضمير المتكلم منحصرا فيهما لم يزم انحصار لفظهما الظاهر ايضا في لفظين لكون الضمائر قائمة مقام الظواهر اولان المتكلم يرى في اكثر الاحوال فيعلم انه مذكر او مؤنث ويعلم ايضا انه واحد او اكثر وكذا يعلم بصوته ولا يرد اشتباه الصوت لندرته لا يثبت عليه الاحكام ولذا سقط اعتبار التذكير والتأنيث وكذا سقط فرق التثنية من الجمع لعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين او الاسماء في اللفظ مثلا اذا قلت نحن وأردت المثنى وقبل لك فصل مرادك قلت أنا وفلان أو أنا وانت أو أنا وهو وتقول في الجمع أنا وزيد وعمرو وبكر وغيرهما وليس كل فرد من هذه الافرادا بخلاف ثنائي الخطاب والغيبة وجمعهما فانه اذا قيل لك فصل اتما تقول انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم تقول انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا بكر وانت يا فلان فكان التعبير عن كل واحد منهما واحدا وهو قولك انت \* ولما يمكن وجود شرط المثنى والجموع في المتكلم سقط اعتبار التثنية والجمع فيه بل ارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معها الجمع فيها لعدم الالتباس بسبب القرائن المذكورة آنفا والافتقار الى الاحتمال العقلي ان يكون له ايضا ستة اوجه ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث فيصير مجموع الوجوه ثمانية عشرة لكن بسقوط الاربعة من المتكلم وهي التثنية مذكورة ومؤنثه والمفرد والجمع مؤنثا على تقدير تذكيره ومذكرا على تقدير تأنيثه واحد من الخطاب تثنية بقى ثلاثة عشر وجهها وهو المطلوب \* فان قلت ان المشهور بينهم ان الامثلة المطردة للماضي اربعة عشر وجهها فوجه هذا قلت اعتبار اختلاف التثنية في الخطاب تقديرا فان علمتما مثلا باعتبار كونه تثنية علمت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية علمت بضمها صيغة اخرى تقديرا والتغاير التقديري الاعتباري كاف في التعدد \* فان قلت فيلزم للمصنف رجه الله تعالى ان يعتبر الوجوه اربعة عشر وجهها قلت لكل وجه هو مولها \* واعلم ايضا ان هذه المرجحات عبارة عن التناسبات العقلية لانهما تعليلات بعد الوقوع لاستيناس المتعلم والا فالحكم بجميع ذلك هو الواضع وهو الله تعالى على المذهب المختار مع ان اكثر دلائل هذا الفن مجوزة

تجوز اقوى او قويا او ضعيفا او اضعف واقلمها موجهة فيجوز التخلف في غير الموجهة فاذا كرفي صورة  
الدليل خطابة مفيدة للظن مستخرجة بقوة التريخة وليست بقطعية مقيدة حتى لا يضرها ما يقتضى نقيضها  
من الاحتمالات العقلية الاخر فلا يرد ان المصنف رحمه الله تعالى لعددها ثلاثة عشر قد نقص \* ولما فرغ من بيان  
تصريفه بالتعداد اراد الشروع في بيان احوال أو اخر بعض وجوه الماضى حركة وسكونا مع ان هذا  
مبنى على بناء الماضى اذ ما لم يعرف ان الاصل في آخره ماذا لم يتصور بيان سبب العدول عن ذلك الاصل  
في بعض الوجوه لزم التعرض لبيان بنائه والافليس البحث عنه من وظيفته فانه من وظائف النحاة ولذا  
قال ( وآخرة ) اى آخر الماضى ( مبنى ) لقوات موجب الاعراب وهو توارد المعانى المختلفة الخفية  
من الفاعلية والمفعولية والاضافة فان الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا لكون هذه المذكورات  
من خواص الاسم كما بين في النحو ولذا حكموا بأن الاصل في الافعال كلها البناء واصل البناء ايضا السكون لانه  
ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل في الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعانى  
الموجهة للاعراب فأعطى السكون البناء تحقيقا للتضاد بينهما \* وانما اعراب من الافعال ما اعراب كالمضارع  
لعارض وهو المشابهة التامة لما هو اصل في الاعراب وهو اسم الفاعل على ما سيجئ تفصيله في بحث  
المضارع ( على الفتح ) اما لفظا نحو نصر او تقدير امثله رعى عند التجرد عن الضمير المتحرك والاولا لانه مع  
الاول ساكن ومع الثانى مضموم ولذا سيثنى بقوله الاعند اتصال واو الضمير اوتائه او نونه الخ وانما بنى على  
الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لمشابهته الناقصة للاسم وهى وقوعه موقعه في كونه صفة للكسرة  
مثل هذا رجل ضرب عمر او ضارب او خبر امثل زيد ضرب او ضارب \* ولما كانت مشابهة المضارع تامة بأن يشابه لفظا ومعنى  
شرطا وجزاء مثل ان ضربت ضربت كالمضارع ولكن لما كانت مشابهة المضارع تامة بأن يشابه لفظا ومعنى  
واستعمالا كما سبق في وجه التسمية بالمضارع في تقسيم الفعل وسمي ايضا \* وايضا اخذ اسم الفاعل منه العمل  
بأن يشترط في عمله معنى الحال والاستقبال كان معربا والماضى بمشابهته الضعيفة استحقيق البناء على الحركة على  
خلاف الاصل \* واما بناؤه على الفتح فلخفته وثقل الفعل لفظا ومعنى \* اما لفظا فلعدم جواز سكون عينه  
في الثلاثى بالاصالة واما معنى فلدلالته على الحدث والزمان ونسبته الى الفاعل دائما والمنصوب اكثر اولا لكون  
الفتح اخ السكون الذى هو اصل في البناء بواسطة الالف لما تقرر من الالف مركب من فتحين والالف اخ  
السكون فيكون بين الالف والسكون مناسبة لكون الفتحمة جزء الالف وبواسطة الالف يكون بين الفتحمة  
والسكون مناسبة ايضا فان السكون لازم الالف ابدا وكذا الفتحمة لازمة لها ايضا لكونها جزءا هابئا على  
ان الجزء لازم الكل فيكون بين الفتحمة والسكون مناسبة بتلك الواسطة ولذا حيث تعذر السكون صير الى  
ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان اولانه لو بنى على الضم يجمع الضمئان في مضموم العين  
ولزم الخروج من الكسرة الى الضمة في مكسور العين وكلاهما مستعجن ولو بنى على الكسرة يلزم  
اجتماع الكسرتين في مكسور العين او النزول من الضمة العلوية الى الكسرة السفلية في مضموم العين وهما  
ايضا مستكرهان فلم يبق مجال في غير البناء على الفتح وهو المطلوب في جميع الاحوال ( الاعند اتصال  
واو الضمير ) في الجمع المذكور اليه ( فيضم ) اى فاذا اتصل اليه ذلك الضمير بنى آخره على الضم مثل ضربوا  
وان كان القياس بناؤه على الفتح طلبا ( للمجانسة ) اى لمجانسة حركة آخره لو اجمع لكونها متولدة  
عن الضمة تقتضى كون ما قبلها مضموما واولا لانه لو لم يضم فلا يخلو من ان يكون ساكنا او مكسورا او مفتوحا  
ولاسيل الى الاول لانه يؤدى الى الحذف لئلا يلزم اجتماع الساكنين ولا الى الثانى والثالث لكونهما

مؤيدان الى قلب الواو ياء في الثاني والفا في الثالث مع انه لا يجوز قلب واو الجمع الى شيء لكونها علامة فاعل \* لا يقال ان ما قبل ذلك الواو في مثل رموا مبنى على الفتح مع اتصالها اليه لانا نقول ان الميم فيه ليست ما قبلها حقيقة وان كانت ما قبلها صورة لان اصله رميو ما قبلها هو الياء المضومة فاعل بمقتضى قاعدة صار رموا فيكون ما قبلها مضموما تقديرا واما انضمام ما قبلها في رموا وان لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة كاليم في رموا فلثلا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية لان اصله رضى وا فبعد اسكان الياء لنقل الضمة عليها ثم حذفها لالتقاء الساكنين لزم الخروج المذكور فبدلت كسرة الضاد بالضمة ادفع ذلك المحذور لانها ما قبل الواو حقيقة وانما اختير الضمة بالتبديل للمناسبة بالواو والا يندفع ذلك المحذور بتبديلها بالقحمة ايضا بخلاف رموا لان القحمة فيه اصلية كما في المراح وشروحه (اوقاته) اى عند اتصال تاء الضمير بالحركات الثلاث مثل ضربت تكلموا وخطا بذكر او مؤنثا (او) عند اتصال (نونه) اى نون الضمير في الجمع المؤنث غائبة او خطا بمثل علمن وعلتن (فيسكن آخره) اى فيبنى آخر الماضي في هذين الصورتين على السكون (فرار عن توالى اربع حركات فيما) اى في لفظ (هو كالكلمة الواحدة) في الصورة وان كان كلاما مستقلا في الحقيقة \* انما اختير آخره بالسكون لكونه محل التغير ولجوارته لما لزم منه ذلك التوالى لكن لا مطلقا بل في صورة اتصال التاء يسكن بالضرورة وفي اتصال النون اطراد التاء لانه يمكن الخلاص من تلك التوالى باسكان النون دون آخر الكلمة مثل ضربن بفتح الباء وسكون النون نعم فيلتبس الجمع بالمفرد للغائب المؤكد بالنون الخفيفة على مذهب من يجوز تأكيد الماضي اذا كان بمعنى الطلب على ما سيجي في آخر الكتاب لكنه لا يضر لكونه غير مذهب الجمهور (وهو) اى ما كان كالكلمة الواحدة اى في حكم الكلمة الواحدة وان كان كلاما مستقلا في الاصل (الفعل مع ضمير الفاعل) مثل ضربت وضربن وضربت فان التاء والنون وان كانتا كلمتين مستقلتين في الحقيقة لكنهما لما كانتا ضميرى الفاعل للفعل كانتا بمنزلة الجزء من الفعل لشدة الاتصال \* والامتزاج بالفعل لفظا ومعنى وحكما ما لفظا فظاهر واما معنى فلانه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل لاحتياج الفعل في الاقادة اليه ولاحتياج هذه الضمائر في وجودها الى الفعل لكونها ضمائر متصلة غير مستقلة بالتلفظ بدون ما اتصل به واما حكمها فبديل وقوعه بين الكلمة المعربة وبين مقام الحركة الاعرابية من الحروف وهى النون في مثل يفعلان ويفعلون وتفعلين فان الالف والواو والياء ايضامن الضمائر المتصلة وقد وقع بين الاعراب اعنى النون والمعرّب اعنى الفعل اى يفعل فلولا يسكن آخره عند اتصال هذه الضمائر يلزم ذلك التوالى والفرار عنه عنه لازم (فانه) اى التوالى المذكور (فيه) اى فيما هو كالكلمة الواحدة (لا يجوز) لثلا يلزم النقل المستحسن (بخلاف) التوالى في مثل (ضربت) فان التوالى فيه غير مستحسن لعدم كونه كالكلمة الواحدة (فان الكاف) فيه وان كان ضمير متصلا ايضا لانه (ضمير المفعول) فلا يكون بالفعل به كالكلمة الواحدة لكون المفعول فضلا في الكلام لتماه بدونه فلا يكون بمنزلة الجزء منه بخلاف الفاعل وكذا يلزم ذلك التوالى في مثل ضربتا مع حركة التاء لكون حركتها فيه في حكم السكون لانها كانت في الاصل ساكنة فانها علامة التأنيث في الفعل وهى ساكنة مثل ضربت فحركت لالف الثانية لثلا يجتمع ساكنان فحركتها عارضة والعارضى كالمعدوم فتكون في حكم السكون ولذا تسقط الالف في مثل رمتا وغزتا فان اصلهما رميتا وغزوتا قلبت الياء في الاول والواو في الثاني الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذف لسكونها وسكون الياء لكون حركتها عارضة بسبب الف الثانية فان قلت ان هذه الحركة اذا حصلت لاجل الالف

لأقضاءها قمتة ما قبلها واثلا يلزم الاجتماع المذكور تكون حركتها اصلية لا عارضة لان هذه الالف ضمير الفاعل وما جاء من الفاعل سواء كانت حركة كاهما اوسكونا كسكون واوغزون في حكم الاصلى عندهم لان المراد بالسكون الاصلى ما لا يجوز تحريكه وبالحركة الاصلية ما لا يجوز اسكانه فعلى هذا تكون حركة هذه التاء اصلية لعدم جواز اسكانها ههنا والاي لزم اجتماع الساكنين وهو غير جائز ولو سلم ان حركتهما عارضة وهى في حكم المعلوم كما قلتم يلزم اجتماع الساكنين من التاء والالف فلم يحذف احدهما والحاصل لو اعتبر حركة التاء يلزم عدم حذف الالف المتقلبة فلم حذفتم ولو اعتبر انها ساكنة يلزم اجتماع ثلاث ساكن من الالف المتقلبة والتاء والالف التثنية فلا يكتفى بحذف المتقلبة فقط في دفع الاجتماع لبقاء الساكنين بعد حذفها من التاء والالف التثنية وهو غير جائز ايضا والعمل بمقتضاها ممنوع وبأحدهما ترجيح بلا مرجح \* قلت ان في حركة هذه التاء اعتبارين اعتبار عدمها حكما لسكونها في اصل الوضع لكونها علامة التأنيث في الفعل واعتبار وجودها لفظا لوجودها في اللفظ فحذفت الالف المتقلبة بالنظر الى سكونها في الاصل لعدم المحذور في حذفها وبقيت الالف والتاء بالنظر الى الثانى اى وجودها لفظا لعدم جواز حذف احدهما لان الالف علامة الفاعل والتاء علامة التأنيث وكلاهما لا تحذفان \* هذا اجمال ما فصله المصنف رحمه الله تعالى في امعان الانظار (وهذا الفرار) عن التوالى المذكور على صورة الضرورة كائن (في الثلاثى) مطلقا مثل نصرن الى نصرنا (وخاسى اوله) اى الخامس الذى كان في اوله (همزة وصل) وهو ثلاثة ابواب انفعال وافعال وافعال مثل انكسرن واجتمعن واحجروا الى انكسروا واجتمعنا واحجرونا (واسكن آخره) اى بنى آخر الماضى على السكون بلا ضرورة (فيما عداهما) اى فيما عدا الثلاثى والخامسى الذى في اوله همزة وصل من الابواب (ايضا) اى كما سكن في ذلك الثلاثى والخامسى وان لم يلزم ذلك التوالى (اطراد الباب) اى اتباعا لما سكن آخره بالضرورة ليكون تصريف الابواب على نسق واحد مثل دحرجن وتعلمن واستخرجن وتدحرجن الى آخر وجوه التسعة فان هذه المذكورات لا ضرورة في اسكانها وآخرها ولو حركت على الاصل لصح لعدم التوالى المهروب عنه لتحمل السكون بين حركاتها على ما هو الظاهر لمن كان الماهر (والحرف الرابع) من الماضى اصليا كان او مزيدا (ساكن في جميع) ما جاء من ابواب (السداسى) ملحقا كان مثل نون اقمنس وسلفنى وهمزة اطمأن فان اصله اطمأن بسكون الهمزة وقمتة التنوين او غير ملحق مثل خاء استخرج وواو اعشوشب وسواء كان مزيد الثلاثى كما مر او مزيد الرباعى مثل نون احرنجم لانه لو لم يسكن ذلك فيه لزم التوالى المذكور المهروب عنه ضرورة حركة ما قبله وما بعده حين الاتصال بضمير الفاعل لثلا يلزم اجتماع الساكنين (وكذا) اى كالحرف الرابع فيه (الحرف الثالث) مطلقا ساكن (في خامسى) سواء كان مزيد الثلاثى او الرباعى وسواء كان ملحقا او غير ملحق كان في (اوله تاء زائدة) وهو ايضا ثلاثة ابواب غير ملحق اثنان مزيد الثلاثى وهما تفعل وتفاعل وواحد مزيد الرباعى مثل تفعلل وثمانية ابواب من ملحقاته كسين تكسر والفت تصالح وان كانت في ذاتها ساكنة وحاء تدحرج ولا م تجلب وانما سكن هذا لما مر من التوالى (واما الحرف الثانى فساكن في الكل) اى في جميع الابواب (الافى) ابواب (الثلاثى) فان الحرف الثانى فيها عين الفعل للكلمة وهو امام مفتوح او مضوم او مكسور ولا احتمال بالسكون كما مر في بحثه (و) كذا الحرف الثانى متحرك في (الخامسى المذكور) آتفا معنى ما في اوله تاء زائدة مثل كاف تكسر وصاد تصالح دال تدحرج اما عدم السكون في الثلاثى فظاهروا ما في ذلك الخامس فلم عدم الاحتياج اليه لسلامته

عن التوالى يحملون سكون اشلت بين الحرة \* ولما فرغ من بيان الاحوال الشاملة للمعلوم والمجهول من الماضى اراذ الشروع فى بيان ما يختص بأحد هما فقال ( وعلامة المعلوم ) اى ما يعلم به الماضى المسند الى الفاعل لان العلامة فى اللغة ما يعلم به الشئ كالمنارة للمسجد والعمامة للمستن \* وفى العرف تطلق على ما يوجد فى الشئ وفى غيره ويمتنع انفكاكه وتكون شاملة لجميع افراد ما كانت علامة له كاهمنا الوجودها فى جميع افراد الماضى وبهذا تفرق عن الخاصة وقد عرفت سابقا ان اتصاف الفعل بالمعلومية والمجهولية والافراد والقيية والتكلم ونحوها محاذيل المتصنف بها فى الحقيقة هو الفاعل ( ففتح ما ) اى فتح حرف هذا الساكن ( من الحروف المتحركة من جميع الابواب المذكورة (الا) مستثنى (اول ما) اى اول الماضى الذى كان ( فيه ) اى فى اول ذلك الماضى (همزة وصل) حال كون ذلك الماضى (من) ابواب ( الخماسى والسداسى ) فان اول ذلك الماضى غير مفتوح (قائه) اى المذكور من الهمزة (تكسر فى الابتداء) اى تكسر تلك الهمزة فى حال الابتداء كاتسقط فى حال الدرج لكونها زائدة للتوصل بها الى الابتداء بالكلام والاصل فى الزيادة السكون على مذهب الجمهور والساكن اذا حرك حرك بالكسر اذ حرك الساكن حركة البناء والاصل فى البناء السكون واقرب الحركات الى السكون الكسرة لكونها بعد الحركات الاعرابية لعدم وجودها فى الافعال اصلا وفى بعض الاسماء التى كانت غير منصرفة وهذا (فى) الماضى (المعلوم) دون المجهول فانها مضمومة فيه على ما سيجئ \* واعلم ان الهمزة الواقعة فى اول الكلمات قسمان قسم همزة وصل وهى التى تسقط فى حال الدرج من اللفظ الهمزة بالله وتكسر فى حال الابتداء الا فى مثل الرجل وايمى وانصر لما سيجئ وهى توجد فى جميع اقسام الكلمة من الاسم والفعل والحرف الا فى المضارع مطلقا وفى الماضى الثلاثى اذا كانت اصلية مثل اخذ وامر والرابعى المزد على الثلاثى مثل اكرم فان هذه المذكورات همزة قطع \* واما التى فى الاسماء ايضا فنوعان سماعى وقياسى \* فالسماعى فى احد عشر اسما هو ابن وابنت وابنم واسم واست واثنان واثنان وامرأ وامرأة وايم الله وايم الله \* والقياسى فى كل مصدر بعد الف فلما ضيه اربعة احرف فصاعدا مثل انكسار واستخراج واسماء الموصولات كالذى والتى واللوائى واما التى فى الافعال فاهمزة التى فى افعال تلك المصادر ماضيا كالقطع واجتمع واستخرج ونحوها او امر اكانكسر واستخرج وهمزة الامر من الثلاثى كالم وانصر وكل همزة زبدت فى اول الكلمة بعد الاعلال لثلايلزم الابتداء بالسكون كما فى ادثروا نقل واطيروا طهروا زين \* واما الهمزة التى فى الحروف فالهمزة الداخلة على لام التعريف على مذهب سيويه كما فى الرجل لكون الهمزة عنده زائدة وحرف التعريف اللام وحدها لانهم اختلفوا فى آلة التعريف \* فذكر المبرد فى كتابه الشافى ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لثلايلتبس الف التعريف بألف الاستفهام فتكون الهمزة عنده لقطع واما سقوطها فى الدرج فللخفيف لكثرة استعمالها \* وقال سيويه حرف التعريف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل والفرق بين اللام الجارة والابتداء وبين لام التعريف فتكون عنده همزة وصل لكونها زائدة واما فتحها فى الابتداء فللخفيف ايضا \* وقال الخليل ال بكماها آلة التعريف ثنائى مثل هل فتكون عنده للقطع كما عند المبرد واما سقوطها فى الدرج فللخفيف ايضا على ما بين فى الرضى مع ادلتهم فمن اراد الوقوف على تفصيلها فعليه المراجعة اليه \* وقسم همزة قطع وهى التى تثبت فى حال الدرج ويقطع فى التلظ بها ما بعدها عما قبلها مثل اخذ احد بقطع الخاء المجبة عن اللام فى الاول والهاء المهملة فى الثانى من الذال المجبة وهى فيما عدا المذكورات من مواضع همزة الوصل ( و ) من احكام همزة



الوصل انها ( تسقط في ) حال ( الوصل ) في اعداد همزة ياء الله من التلظظ فقط لحصول المقصود بدونها وهو الابتداء بالنطق لان همزة الوصل انما جئت لامتناع النطق بالسكون اما في حالة الوصل فباتصالها الى ما قبلها استغنى عنها لحصول الابتداء بما قبلها فحذفت من التلظظ لان الخط لثلا يلزم الالتباس في بعض المواضع كأمر الحاضر من الثلاثي من اضرب فانها لو حذفت عنه يلتبس بالماضي من الثلاثي فلا يعلم انه ماض ام امر الحاضر وكذا بين الامر من الثلاثي مثل اعلم ومن باب التفعيل مثل علم في الخط ولم يحذف بماعده اطرادا للباب \* واما حذفها من الخط ايضا في بسم الله لكثرة استعمالها في اكثر الاحوال المشروعة ولذا لم تحذف من الخط في اقرار باسم ربك لقلة الاستعمال \* وقال في التفسير الكبير نقلا عن الخليل انما دخلت الالف في بسم الله لتعذر الابتداء بالسین بعد حذف حركته فلما دخلت الباء على الاسم ثابت عن الالف فسقطت ولم تسقط في اقرار باسم ربك لعدم نيابة الباء عنه فيه لا مكان حذف الباء مع صحة المعنى فانك اذا قلت اقرأ اسم ربك يصح المعنى بخلاف بسم الله لعدم صحة المعنى فظهر الفرق بينهما انتهى \* واعترض عليه بأن هذا الفرق غير حاسم لمادة الشبهة قطعاً فانهم ذكروا انه اذا اضيف لفظ الاسم الى غير الجلالة لا تسقط الهمزة من الخط مطلقاً مثل باسم الرحمن وباسم الخالق وباسم الجليل ونحوها سواء ثابت الباء او لا فالجواب الحاسم لمادة الشبهة ما ذكرته من كثرة الاستعمال في اكثر الاوقات عند اكثر الاحوال المشروعة واكثر كتابتها فان كثرة الاستعمال تحتاج الى التخفيف لاستئزام الكثرة بالثقله وهو انما يحصل بالحذف (و) قد علم بما سبق ان علامة الماضي المعلوم قتح ماعدا الساكن ( الاعين ) فعل ( بعض ) الماضي من ( الثلاثي ) المجرد وهو ما جاء من باب علم وحسب وحسن فان عين ما جاء من الاولين مكسور ومن الاخر مضموم (و) الحال ( قد مر ) بان ذلك البعض في بحث ابواب الثلاثي المجرد من ان عين الماضي لا يكون الا متحركاً اما بالفتح فهو باب نصرو ضرب وفتح واما بالكسرة فهو باب علم وحسب واما بالضممة فهو باب حسن هذا علامة الماضي المعلوم ( وعلامة ) الماضي ( المجهول ) اي ما يعلم به المجهول وهو فعل غير صيغته بعد حذف فاعله لغرض من الاغراض المقنضية لحذفه كالا حراز عن العبث بناء على الظاهر او عدم تعلق الغرض لذكره او صونه عن اللسان لتعظيمه او صون اللسان منه لتحقيره وخساسته مثل شتم الامر بصيغة المجهول اذا شتمه الخبير الغير الكفو اياه ونحوها فمقرر في علم المعاني واقيم مفعوله مقامه ويسمى ايضا المبني للمفعول لكن كثرة استعمال المجهول بين اهل الصرف واستعمال المبني للمفعول بين اهل النحو \* فان قيل المفعول ضد الفاعل في المعنى فكيف يجوز قيامه مقامه ورفع ارتقاعه \* اقول ان لفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فهما متناسبان من حيث ان كل واحد منهما طرف للفعل وبهذه المناسبة جاز وقوعه مقامه ( ضم ما ) اي ضم حرف ( قتح ) ذلك الحرف في المعلوم وهو ماعدا همزة الوصل من الحرف المتحرك ( وكسر ) اي ضم الحرف الذي كسر ( في ) الماضي ( المعلوم ) وهو همزة الوصل من الخماسي والسداسي مثل همزة انكسروا استخراج فكلية في متعلقة بفتح وكسر على طريق التنازع فظهر من هذا ان علامة المجهول ضم ما قتح وكسر في المعلوم من الحرف المتحرك ( الا ما قبل الاخير ) اي لا يضم الحرف الذي وقع فيما قبل الاخير من الكلمة ( فانه ) اي فان ذلك الحرف ( يكسر ) في المجهول اما لفظاً مثل ضرب واكرم وانفج به واستخرج بكسر الراء في الكل او تقديره مثل مد واستمد واجربه فان اصلهن مدواستمد واجربه بكسر ما قبل الاخير في الكل ثم حذفت تلك الكسرة وادغمت في الثاني وهكذا في كل مضاعف مدغم ( في جميع الابواب ) اي بكسر الحرف الذي وقع فيما قبل

الاخير في مجهول جميع الكلمات المستعملة من جميع الابواب مثل نصر و اكرم وانكسره واستخرج  
ودحرج وتدحرج واحرنجهم بكسر ما قبل الاخير في الكل مع ضم ما عداه من المنحرك والسبب في اختيار  
هذه العلامة في المجهول ان هذا الوزن ثقيل فاختير لقليل الاستعمال ليكون استعمال المجهول بالنسبة الى  
المعلوم قليلا وما كان استعماله قليلا يكون خفيفا فيكون ثقل الوزن معادلا لخفة الاستعمال \* اوانه لما يريد  
جعله مجهولا لزم تغيير الصيغة حتى يفرق المعلوم من المجهول والاصل هو المعلوم ووزنه فعل بفتح الفاء  
والعين واللام فلما يريد جعله مجهولا غيروه الى فعل بضم الفاء وكسر ما قبل الاخير اى العين دون سائر  
الاوزان لان من ضرورة معنى الفعل ما يقوم به وهو الفاعل فلما حذف ذلك الفاعل خيف ان يلحق في الوهلة  
الاولى الى قسم الاسماء فجعل على وزن غريب لم يوجد في الاسماء الا نادرا كما ان معنى المجهول وهو اسناد  
الفعل الى المفعول بعد حذف فاعله غريب لان المفعول المتعارف اسناده الى ما صدر عنه وهو الفاعل فاذا جعل  
في هذا الوزن الغريب يكون صيغته كغناه في الغرابة فيحصل تناسب بين اللفظ والمعنى \* وقبل انما غير  
صيغة الفعل بعد حذف فاعله لئلا يلتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل يعنى للفرق بين الفاعل  
والمفعول \* فان قلت لو كسر الاول وضم الثانى يحصل هذا الفرق والغرض قلت نعم لكن يلزم الخروج  
من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل دون العكس اى ضم الاول وكسر الثانى لانه طلب الخفة بعد الثقل وهو  
اهون هذا في الثلاثى المجرد وحل عليه غيره في جعل الاول مضموما وما قبل الاخير مكسورا \* فان قلت  
لم لم يكتب بضم الاول فقط لحصوله المغايرة المطلوبة به ايضا للفرق بين المعلوم والمجهول قلت نعم لكنه  
يلتبس بمجهول الماضى بمجهول المضارع المتكلم في باب الافعال نحو اكرم بضم الاول فلا يعلم انه مجهول متكلم  
المضارع او مجهول الماضى الغائب لان الاول مضوم فيهما ولا اعتبار بحركة اللام فان قلت فلم يكتب بكسر  
ما قبل الاخير فقط قلت لئلا يلتبس بالمعلوم فيما عداه مكسور مثل علم هذا القدر يكتفى للاستيناس فمن اراد  
سببا آخر فليراجع الى المفصلات \* ولما قال المصنف رحمه الله تعالى سابقا واخره مبنى على الفتح عند التجرد  
عن الضمائر المذكورة ورد عليه ان سلقى وتسلقى واسلنقى وغيرهما مواضع مجردة عن تلك الضمائر مع انها ليست  
مبنية على الفتح بل مبنية على السكون لان آخر هذه الكلمات الف وهى لاتقبل الحركة اراد ان يحجب عنه  
ققال ( واصل سلقى وتسلقى واسلنقى ) بالالف في التلظ في الكل ( سلقى واسلنقى وتسلقى بفتح الباء )  
في الكل ايضا ثم قلت الباء في التلظ الفاتح كرها واتقناع ما قبلها فتكون في الاصل مبنية على الفتح يعنى  
ان البناء على الفتح اما لفظى كما سبق في الامثلة المسبوقة او تقديرى كما ههنا ( وحكمها ) اى حكم المذكورات  
من هذه الكلمات الثلاث في الاعلال وعدمه ( حكم الناقص ) فسلقى وتسلقى واسلنقى كرمى وغزا  
وعصى بالاعلال في الكل بقلب اللام الفاء سلقيت وتسلقيت واسلنقيت كرميت وغزوت وعصيت  
بلااعلال ايضا ( وسيجئ ) ذلك الحكم في باب الناقص وهو الباب السادس في هذا الكتاب ان شاء  
الله تعالى \* وكذا لما قال المصنف رحمه الله تعالى في بيان علامة المعلوم والمجهول ان علامة المعلوم في الماضى  
فتح ما قبل الاخير لبعض ابواب الثلاثى وعلامة المجهول كسر ما قبل الاخير ورد عليه فعلى هذا يلزم فيهما  
ان يكون ما قبل الاخير متحركا مع ان ما قبل الاخير من اجر واجار واطمان واقشعر ونحوها ساكن  
فأراد ايضا ان يحجب عنه فقال ( واصل اجر واجار واقشعر واطمان ) بسكون ما قبل الاخير في الكل  
لكونها مدغمة ومشددة ( اجرر واجارر واقشعرر واطمانن ) بفك الادغام على الاصل ( بفتح  
ما قبل الاخير في الكل ) من المذكورات كما يظهر في الماضى عند اتصال الضمير المرفوع مثل اجررت

واحاررت واقشعرت واطمانت ( وسكون العين والهمزة ) اى يسكون الحرف الرابع ( فى الاخيرين )  
 اى اقشعر واطمان \* وهذا ايضا جواب عن سؤال مقدر نالك تقديره انك قلت ايضا والحرف الرابع  
 من السداسى ساكن فى جميع الابواب مع ان اقشعر واطمان سداسيان والحرف الرابع وهو العين فى الاول  
 والهمزة فى الثانى ليس بساكن بل متحرك فأجاب عنه بقوله وسكون العين والهمزة فى الاخير يعنى  
 ان العين فى اقشعر والهمزة فى اطمأن ساكنان فى الاصل فخر كنهما عارضة منقولة عما بعد هما للدغام والاعتبار  
 بالاصل دون العارض لانه فى حكم المدوم ( وحكم جميعها ) من المذكورات فى الاعلال والدغام  
 ( حكم المضاعف ) اى لحكم المضاعف من وجوب الدغام او جوازها وامتناعه ( وسيجئ ) تفصيل  
 ذلك الحكم فى بابيه وهو الباب الثالث \* ولما فرغ من تفصيل ما يدل على الحدث الواقع فى الزمان السابق  
 من اقسام الفعل شرع فى تفصيل ما يدل على الحدث الواقع فى الزمان اللاحق منها ايضا فقال مصدرا بأما  
 التفصيلية ( واما المضارع فهو ) فى اللغة اسم فاعل من المضارعة بمعنى المشابهة انما سمى به ذلك القسم  
 من الفعل لكونه مشابها لاسم الافعال لفظا ومعنى واستعمالا \* اما لفظا فبما اوازتهما فى الحركات والسكنات  
 وعدد الحروف مثل ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج وهذه المشابهة توجد بينه وبين الماضى ايضا مثل  
 ضارب ماضيا وضارب وانكسر ومنكسر واستخرج ومستخرج ولهذا بنى على الحركة مع اصالة  
 السكون فى البناء \* واما معنى فلينبادر الفهم عند تجردهما عما يدل على الحال والاستقبال الى الحال مثل زيد  
 مصل او يصلى فان المفهوم منهما انه يصلى فى الحال \* واما استعمالا فلوقوع كل منهما صفة للنكرة مثل جاءنى  
 رجل كاتب او يكتب ولدخول لام الابتداء عليهما مثل أن زيدا لكاتب او يكتب ويمكن ان يناقش  
 بأن اللام كما يدخل عليهما كذلك يدخل على الماضى كقوله تعالى \* ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا وسمعوا وانظروا  
 لكان خيرا لهم \* وقوله تعالى \* ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم واشد ثبوتا واذا لا يتناهم من لدنا  
 اجرا عظيما ولهديناهم صراطا مستقيما \* والجواب بعدم كون اللام للابتداء بل جواب لو نعم ان الوقوع  
 صفة للنكرة مشترك ايضا بينه وبينهما نحو جار رجل ضرب ويضرب او ضارب او لمشابهته لمطلق الاسم  
 من حيث افادتهما العموم والخصوص فان هذا الفعل يشمل الحال والاستقبال عند التجرد عن القرائن  
 الحالية والاستقبالية كما ان الاسم مثلا لرجل يشمل زيد وعمر و بكر وغيرهم ويختص بأحد الزمانين مع القرينة  
 مثل سيضرب وما يضر بكان الاسم مثلا لرجل يختص بواحد من افراد الرجل عند دخول لام التعريف  
 عليه ومن جهة الاشتراك فكما ان لفظ العين مثلا مشترك بين الباصرة والجارية وغيرهما كذلك المضارع  
 مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح كما هو المختار عند المصنف رحمه الله تعالى ههنا \* ويسمى هذا  
 الفعل ايضا مستقبلا بفتح الباء على المشهور والقياس كسرهما لانه عبارة عن الزمان الآتى لان الاستقبال  
 فى اللغة ضد الاستدبار وهو التوجه فالمستقبل فى اللغة ما يتوجه اليه فالقبلة فى قولنا زيد يستقبل القبلة  
 هو المستقبل بالفتح لانه يتوجه اليه والمستقبل من الزمان هو الآتى منه لانه متوجه الى جانب الحال والماضى  
 ايضا وتوقع مجيئه فليق ان يعبر عنه بصيغة الفاعل كالماضى وفى الاصطلاح انه ( ما ) اى فعل لكونه قعما  
 من مطلق الفعل فهو ايضا فعل فعلى هذا يشمل جميع اقسام الفعل فلا يرد الاعتراض بمثل يد ويشكر  
 ويعوق ويغوث على التعريف لكون هذه المذكورات اسماء لانها اعلام فخارجة عن المعرف ( زيد )  
 فى اوله اى فى محل قريب من اوله او اول ماضيه اذا كان كلمة ما عبارة عن المضارع فلا يرد ايضا ان التعريف  
 لا يصدق على شئ من صيغ المضارع لان الزوائد فى اول الماضى وبهذه الزوائد يكون مضارعا لا فى اول

المضارع وأما إذا كان عبارة عن الماضي فلا حاجة إلى تقدير شيء في تصحيح ارجاع الضمير إلى ما ولا يرد السؤال أيضا بما سبق من الأمثلة لكونها غير مزيدة حين كونها اعلاما فخرج من التعريف أيضا (حرف من حروف) يجمعها اللفظ (أتين) أو أتيت أو أتى بمعنى الهزمة والتاء والياء والنون مثل انصر وتنصر وينصرون تنصر فخرج أيضا مثل أخذوا وتركوا وبصر ونصر لعدم كون الهزمة والتاء والياء والنون فيهن زائدة فإن قلت لم زيدت هذه الحروف في المضارع قلت للفرق بين ما يدل على الحال والاستقبال وهو المضارع وبين ما يدل على الزمان الماضي وهو الماضي \* فإن قلت لم جعل هذا الفرق بالزيادة دون النقصان قلت هذا ليصبح لانه على تقدير النقصان يصير أقل من القدر الصالح لأبنية الفعل في الثلاثي لان المقدار الصالح لها كونها على ثلاثة أحرف كما سبق منا وجهه مفصلا في بيان الثلاثي وحل عليه غيره من الزيدات ولم يعكس الأمر أي لم يحمل الثلاثي على الزيدات في الفرق المذكور لكون الثلاثي أصلا \* فإن قلت لم اختص المضارع بالزيادة دون الماضي قلت لان الماضي أول فعل وضعه الواضع فلما أرادوا ان يضعوا فعلا آخر للدلالة على الحدث الواقع في الزمان الآخر وضعوا صيغة المضارع وغيرها بالزيادة اولانه مؤخر الزمان عن الماضي والمزيد عليه سابق على المزيد فأعطى السابق أي المزيد عليه يعني مجردة للسابق وهو الماضي واللاحق أي المزيد لللاحق أي المضارع \* فإن قلت لم زيد في الاول دون الآخر مع ان محل التغيير بالزيادة والنقصان في الكلمة هو الآخر قلت لتلازم الالتباس بالصيغة الأخرى فانه بزيادة الألف في الآخر يلتبس بثنية الماضي مثل نصرا وبزيادة النون بجمع المؤنث مثل نصرن وبزيادة التاء بالكلم والمخاطب او المؤنثة الغائبة مثل نصرت ولم يزد الياء وان لم يلزم ذلك الالتباس فيه اطرادا للباب وحلا للقليل على الكثير \* فإن قلت لم يزد بين الفاء والعين وبين العين واللام قلت لتلازم الالتباس ايضا لانه بزيادة الألف بين الفاء والعين يلتبس بفعل وبزيادة الياء بفعل وبين العين واللام بفعل وفعل وفي النون بفعل والتاء وان لم يلزم ذلك الالتباس ايضا لانها لم تردتعا لآخرهما هذا وامثال هذه المذكورات من الأسئلة والاجوبة عبارة عن النسبات العقلية فالكل تعليقات بعد الوقوع والحكم هو الواضع لا غيره وانما سوت بها الاوراق ههنا للاستيناس وتثخيد الأذهان راجبا بالذكري بالخير والاثما زيد هذه الحروف (للدلالة) أي لدلالة المزيد وهو المضارع بهيته الكلية الحاصلة بالأصول من حيث هي مدخول حروف اتين وهي وزن أفعول وتفعل ويفعل وتفعل وضما (على) الحدث الواقع في الزمان (الحال والاستقبال) وعلى نسبة ذلك الحدث المدلول عليه بمادته مع اعتبار الهيئة شطرا او شرطيا كما سبق منافي بيان الوضع والاشتقاق في ذلك الزمان إلى الفاعل معينا وغير معين فلا يرد النقض بأسماء الأفعال كآف بضم الهزمة بمعنى انضجرو وكذا لفظ المستقبل وغد وبعد غد والان فان هذه المذكورات انما تدل على الزمان الحال والاستقبال بحسب المادة والاستعمال لا بحسب وضع الهيئة مع ان الاعتبار هذا \* ولا يرد ايضا مثل اكرم وتكسرو وتباعد لان الهزمة في اكرم والتاء في تكسر وتباعد لم تزد للدلالة على الحال والاستقبال بل لمعنى آخر كالتمدية والمطاوعة ونحوهما \* والقرض ههنا من الزيادة الدلالة على الحال والاستقبال اما مشتركا بينهما بالوضع وهو المختار عند المصنف رحمه الله تعالى على ما فهم من العبارة ههنا وكذا عند أكثر المحققين كابن الحاجب والزمخشري والتفازاني والشريف الجرجاني وغيرهم من الثقات فيجوز استعماله في الحال فقط اذا كان معه قرينة حالية كاللام نحو ان زيدا ليضرب او الظرفية نحو فيه الآن يضرب وفي الاستقبال ايضا عند قرينة الاستقبالية من السين وسوف ولن ولا والظرفية مثل سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولا يضرب وغدا يضرب وامامند

عدم القرينة المخصصة لاحدهما فلا يجوز للسامع حمله على احد الزمانين قطعا لاحتمال غيره او حقيقة في الحال وبجاز في الاستقبال على ماهو الراجح عند الرضى لوجهين \* احدهما انه اذا خلى من القرائن لايحتمل الاعلى الحال ولا يصرف الى الاستقبال القرينة داعية وهذا شأن الحقيقة والجاز \* وثانيهما ان المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كالماضي والمستقبل \* او حقيقة في الاستقبال وبجاز في الحال يعنى عكس ما عند الرضى لخفا الحال حتى اختلف العقلاء في وجودها فقال الحكماء ان الحال ليست بزمان موجود بل هي فصل مشترك بين الزمانين لانها لو كانت زمانا لكان التنصيف مثلامثلنا ورد هذا بأن المراد من الحال ههنا غير ما اختلف الحكماء في كونه زمانا لان ما اختلفوا فيه ماهو على جنبي الآن من الزمان سواء كان الان ايضا زمانا او حدا مشتركا بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلى في قولك زيد يصلى حال مع ان بعض صلاته ماضى وبعضها باق فيجعلوا الصلوة الواقعة في الآتات الكثيرة واقعة في الحال فاحفظ هذا المقام على هذا البيان وكن من الشاكرين \* ولما كانت المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع واجبة وكانت ايضا نسبة الفعل الى الفاعل معتبرة في مدلوله لزم تصريفه بمقتضى حال الفاعل من التكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كما سبق فقتسموا تلك الحروف على تلك الصيغة المتصرفة على مقتضى حال الفاعل على ما يقتضيه المناسبة بينهما فأراد المصنف رحمه الله تعالى بيانه فقال (الهزمة) الكائنة من حروف ائين عيئت (للمتكلم وحده) لمناسبة كون الهزمة من مبدأ المخارج والتكلم ايضا مبدأ للكلام لان من ابتدأ بتكلم الكلمة هو المتكلم فبوجدين الهزمة والتكلم مناسبة من حيث تعلق البداية بهما والموافقة بينهما وبين همزة انا المضمرة تحته ليناسب ظاهره بضميره في الابتداء بالهمزة اولان المتكلم يحمل الكلام فالهمزة تناسب بحاله (و) كذا عيئت (النون) من ائين (له) اى للمتكلم (مع غيره) لانه لما كان بين المتكلمين في الماضي فرق ارادوا ان يفرقوا بينهما ايضا في المضارع فزادوا النون لكونها علامة له ايضا في الماضي مثل نصرنا والموافقة بين ظاهر اللفظ وضميره لان تحته ضمير مستتر وهو نحن بالنون في الابتداء \* وقبل في المراح لما عين الياء والتاء الهزمة لما يناسبها لم يبق شئ من حروف العلة والنون قريب من حروف العلة في خروجها من هواء الخيشوم وهى اقصى الانف وهواء الخيشوم الصوت الذى يخرج منه ويسمى غنة (و) كذا عيئت (التاء للخطاب) سواء كان مذكرا او مؤنثا وسواء كان مفردا او تثنية او جمعا لكونها مبدلة عن الواو التى من منتهى المخارج لانها من خارج الشفة والمخاطب ايضا الذى ينتهى اليه الكلام فيكون بينهما مناسبة في الانتهاء (و) ايضا عيئت تلك التاء (للفأبة المفردة ولتثانها) تبعالخطاب لاستوائهما في الماضي في مجرد كون الزيادة تامة مثل نصرت بفتح التاء مخاطب وبالسكون غائبة وانما لم تسكن التاء في المضارع لضرورة الابتداء ولذا قيل هي ليست مبدلة عن الواو اذ كانتا مخاطب بل هي تامة التانيث الساكنة وقدمت في المضارع لثلاثين بالماضى ولما قدمت لهذا حركت لثلاثين لابتداء الساكن وقامت اطرادا للامثلة ولخفتها ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لخصول الفرق بينهما بالواو في احدهما والنون في الآخر واختير النون في الجمع المؤنث لدلائلها على الجمع والتأنيث معافلو جعل جمع الغائبة بالتاء ايضا يلزم اجتماع علامتي التأنيث (و) كذا عيئت (الياء للغائب المذكر مفردا او مثنى او جمعا) لكون الياء من وسط الفم والغائب ايضا في وسط الكلام الجارى بين المتكلم والمخاطب فيكون بينهما مناسبة في الوسط (و) كذا عيئت تلك الياء ايضا (لجمع المؤنث الغائبة) لما مر آنفا لعدم الالتباس بينه وبين مذكوره ولثلاثين علامتان للتأنيث \* قبل واعترض عليه بأنه يستعمل في الله تعالى وهو ليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث تعالى الله عن هذه الام صاف علوا كبيرا فالاولى ان يقال والياء لما عدا ذلك \* واحب بأن المراد

بما ذكر هو اللفظ مثلا اذا قيل الله يحكم بكذا فالله لفظ مذكر لعدم علامة التأنيث فيه وغائب لكونه اسم الظاهر  
 اى ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالوصف بالذكور المؤنث والغائب \* ومما ينبغي ان يعلم ههنا ان هذه  
 الحروف اعني حروف ائين انما تزداد على الماضى وبها يصير مضارعا كما شربنا اليه في التعريف وليس المشتق  
 من الماضى هو صيغة المفرد المذكر الغائب فقط وباقي الصيغ مشتقة منه بل المفردات بأسرها مأخوذة  
 من الماضى ابتداء بزيادة هذه الحروف ثم التثاني والجمع مأخوذتان من مفرداتهما ولا يبعد ان يكون التاء  
 التى فى الغائبة المفردة مبدلة من ياء الغيبة كما فى ثنان فان اصله ثنان بالياء فى العدد على ما بين فى شروح الامثلة  
 وغيرها ( ويصرف ) اى يغير ذلك المضارع عن حاله كما سبق فى الماضى ( على أحد عشر وجها ) وان كان  
 مقتضى القياس العقلى مطلقا كونه على ثمانية عشر وجها المأمرو ومقتضى القياس على الماضى ثلاثة عشر وجها  
 الا انه سقط سبعة اوجه من القياس الاول والوجهان من القياس الثانى ( باشتراك ) صيغة ( مفرد الغائبة  
 والمخاطب ) فى اللفظ مثل هى تضرب وانت تضرب لاستوائهما فى الماضى فى نفس التاء مثل هى ضربت وانت  
 ضربت لافى حر كنهما وسكونها لانهما ساكنة فى الماضى ومحركة فى المضارع لئلا يلزم الابتداء بالسكان لوقوعها  
 ههنا فى اول الكلمة بخلافها فى الماضى لوقوعها فيه بالآخر والسكان فى الآخر جازم لعدم التعذر كما سبق  
 آنفا ( واشترك ) صيغة ( تثنية الغائبة والمخاطب ) فى اللفظ ايضا مثل الامرأتان تضربان  
 فى تثنية الغائبة واتماهى رجلان او امرأتان تضربان ايضا على صيغة واحدة فى اللفظ اكتفاء لقلة استعمالها  
 فلم يبال بالاتباس فيما قل استعماله او لاستعمالها بالقرينة المعينة حالية او مقالية كما ههنا وهى سبق المرجع  
 فبقي ثلاثة لغائب مثل يضرب يضربان يضربون وواحدة للغائبة جعما مثل يضربن وجسة للمخاطب  
 والمخاطبة مع الاشتراك فى المفردة الغائبة والتثنية مثل تضرب غائبة ومخاطبة وتضربان ايضا ومخاطبة  
 وتضربون جمع مذكر للمخاطب وتضربين مفردة مخاطبة وتضربن جمع مخاطبة ووجهان للمتكلم وحده  
 او معه غيره مثل اضرب وتضرب فيكون المجموع احد عشر وجها مثل ينصر ينصران ينصرون  
 ينصرن تنصر تنصرون تنصرون انصرون تنصرون هذا \* ومما ينبغي ان يعلم ههنا ان الياء فى مثل ينصر  
 ينصران ينصرون علامة الغيبة والتذكير معا وفى ينصرن للغيبة فقط والنون فيه ضمير الفاعل مع الدلالة  
 على التأنيث والجمع وكذا التاء فى مثل تنصر غائبة وتنصران غائبتين علامة للتأنيث مع الدلالة على الغيبة  
 واما فى تنصر وتنصران تنصرون مخاطبا فعلمة للمخاطب فقط وفى تنصرين وتنصران وتنصرن علامة  
 للمخاطب مع التأنيث والياء فى تنصرين والنون فى تنصرن ضمير الفاعل فقط \* وايضا ان التاء التى فى الخطاب  
 مبدلة عن الواو ائلا يجتمع الواوات فيما جاء من المثال الولوى حين العطف مثل تؤنس ووجل فان ووجل  
 من المثال الواوى فاذا زيدت الواو للمخاطب تكون ووجل ثم ادخل الواو والعطف يجتمع ثلاث واوات مثل  
 ووجل كافى المثال الذى اوردته وهو مستكره لاشتباهه بنباحه الكلب فوجب تبديلها بحرف آخر لدفع  
 ذلك الاستكرام فبدلت بالتاء لكثرة تبديلها بها فى استعمالهم مثل تراث وتجاه وثقات فان اصل هذه الكلمات  
 وراث ووجه ووقات وحل عليه غيره بما جاء من سائر الاقسام السبعة اطراد الباب وان لم يلزم تلك الكراهة  
 فيه فان قلت قد اجتمعت تلك الواوات فى قوله تعالى آووا ونصروا قلت ان ذلك الاستكرام فى صورة  
 الاجتماع اذا كان فى كلمة واحدة لافى الكلمتين فلا يرد الاشكال بمثل ذلك ولو سلم ان هذا الاجتماع لم يتحقق  
 فى تلك الآية لانقطاع الواو والعطف عما قبلها بألف الجمع ولكون الثانية ساكنة يندفع النقل بالادغام  
 فى الواو صل ( ويسكن الفاء ) اى فاء الفعل فى مثل يفعل وما يوازنه ( فى الثلاثى فرارا ) اى هرا ( عن توالى

أربع حركات في الكلمة الواحدة) مثل نون ينصرفانه مستهجن كما سبق في بحث الماضي (وانما عين الفاء)  
 اى فاء الفعل من الكلمة دون سائر الحرف (للتسكين) اى لان تجعل ساكنة (لقربه) اى لقرب الفاء  
 (من حروف المضارعة التى لزمت منها) اى من تلك الحروف المضارعة (توالى أربع حركات) فاسكان  
 ما هو اقرب اليها اولى من غيرها كلزوم الدبة والقسامة لا قرب التريتين اللتين وجد القتل بينهما كما في الماضي  
 ايضا مثل ضربت وضربن عند اتصال الضمير اذا عارض عليه ما يوجب تحريكه كالنقل مثل يد ويمر بحركة  
 الميم فيهما مع انها فاء الفعل واقرب الى حرف المضارعة فافهم (ولم يمكن اسكانها) اى اسكان حرف  
 المضارعة التى لزمت ذلك التوالى بسببها (لامتناع الابتداء بالساكن) على ما هو المشهور كما مر مرارا  
 (وان كان في اول الماضي همزة زائدة) لأصلية لانها لو كانت أصلية لم تسقط مثل أخذ وأمر وأكل وبأخذ  
 وبأمر وبأكل (تسقط) تلك الهمزة سواء كانت همزة وصل كما ستخرج وانكسر او همزة قطع مثل اكرم  
 اى تسقط الكل من اللفظ والخط (في المضارع) مثل يستخرج وينكسر ويكرم \* اما حذف همزة الوصل  
 فلا ستغناء عنها لحصول الابتداء بحرف المضارعة فان اصل استخرج مثلا خرج فزبدت السين والتاء في اوله  
 لنقله الى باب آخر لكن لما زيدت الحرف الاول ساكنا تعذر الابتداء فاجتلبت همزة للابتداء فصارت استخرج  
 ولما اريد اخذ الاستقبال زيدت حرف المضارعة على أصل الماضي وهو ما عدا الهمزة لعدم الاحتياج اليها بعد  
 زيادة حرف المضارعة لحصول الابتداء بها لكونها متحركة فيكون مضارعه يستخرج بلا همزة وهكذا كل  
 ما في اوله همزة زائدة مثل انكسر ينكسر واجتمع يجمع \* واما تسمية السداسى لثلاث استخرج والخامسى لثلاث اجتمع  
 وانكسر فلانظر الى ثبوت الهمزة في الظاهر والافالهمزة ليست جزءا من الفعل في الحقيقة على ما نقل  
 في شروح المراح هذا واما حذف همزة القطع فثلاثا يجمع الهمزتان في اول المتكلم وحده لانه مستكره واما في غير  
 المتكلم فلا طراد عليه على ما سيحكي تفصيله في بحث الامر (و) الحرف (الساكن) الواقع (في الماضي)  
 وهو الحرف الاخير عند اتصال الضمير ونونه في الثلاثى مطلقا وفي الخماسى الذى في اوله همزة وصل ضرورة  
 وفي غيرهما طراد الباب والحرف الرابع في جميع السداسى مطلقا والحرف الثالث في الخماسى الذى في اوله  
 تامزة والحرف الثانى في ابعدا الثلاثى والخامسى الذى اوله تامزة كما سبق قريبا مفصلة مع اسبابها  
 (باق على حالها) الاولى من السكون (في مضارعه) اى في مضارع ذلك الماضي مثل سين استخرج وخائه  
 فانهما ساكنان في الماضي والمضارع نحو استخرج يستخرج بسكونهما فيهما وقس عليه انكسر ينكسر  
 واكرم يكرم \* ولما فرغ من بيان الاحوال العارضة له بسبب التصريف شرع في بيان الاحوال العارضة  
 من جهة الفاعل فقال (وعلامه المعلوم) اى ما يعلم به اسناد الفعل المضارع الى الفاعل المعلوم اثنان الاول  
 (فتح حرف المضارعة) اى كونه مفتوحا فيه سواء كان في الغائب او المخاطب او المتكلم مذكرا كان او مؤنثا  
 مفردا او مشى او مجموعا \* انما اخيرا الفتحة خلفها مع كثرة استعمال المعلوم او للموافقة بينه وبين الماضي اولانه  
 لو لم يفتح فلا يخلوا ما ان يكسر او يضم او يسكن والكل ممنوع اما منع الكسر فلثلاثا يلبس بلغة يعلم وتعلم  
 واعلم وتعلم بكسر حرف المضارعة لانها ردية وكذا الضم فلثلاثا يلبس بالجهول اذا كان من باب علم وفتح  
 ولم يعكس الامر لكثرة استعمال المعلوم بالنسبة اليه فلم يعط له ما هو اقل الحركات اعنى الضمة واما السكون  
 فلثلاثا يلزم الابتداء بالسكون فلزم ان يفتح بالضرورة في جميع الابواب (الافى) مضارع باب (الرابعى أى  
 رابعى كان) ذلك الرابعى يعنى سواء كان مجردا او مزيدا واذا كان مزيدا سواء كان ملحقا او غير ملحق (فانها)  
 اى فان حرف المضارعة (تضم فيه) اى في جميع الرابعى مثل بدحرج ويكرم ويحوقل بضم حرف المضارعة

في الكل فانهالولم تضم فلا تخلوا ايضا اما ان تفتح او تكسر او تسكن والكل لا يجوز \* اما عدم جواز  
 الفتح فلثلاثا لئلا يتلبس مضارع افعل بمضارع الثلاثي من باب ضرب وحسب كيضرب وبحسب ولو فتح  
 في الرباعي ايضا لا يعرف انهما مضارع اضرب واحسب من الافعال او مضارع ضرب وحسب من الثلاثي  
 وحل على باب الافعال غيره من الرباعي اطراد الباب \* واما عدم جواز الكسر فلثلاثا يلزم الثقل لان ثقله  
 الكسرة على الياء اقل من ثقل الضم عليها بشهادة الذوق ولما لم من الالتباس بلفظة ردية اولان الرباعي  
 فرع الثلاثي وكذا الضم فرع الفتح فاعطى الفرع الفرع اولقة استعمال الرباعي \* واما الفتح في الخماسي والسداسي  
 مع انهما ايضا فرعي الثلاثي واستعمالهما كاستعمال الرباعي في القلة فلكثرة حروفهما ولو ضم فيهما ايضا  
 يؤدي الى جمع التقليل ودفع هذا ثقل لا يحصل الا بالفتح واما الضم في بهريق فلكونه من الرباعي لا من  
 الخماسي فان اصله يريق فالهاء زائدة على خلاف القياس \* واما عدم جواز السكون فظاهر فبان ان لا مساغ  
 الا بالضم (و) الثاني من العلامتين لمعلوم المضارع (كسر ما قبل الآخر) في المضارع من جميع الابواب  
 (الافيا) اي في مضارع كان في (اول ماضيه تازائدة) وهو أحد عشر بابا تفعل وتفاعل وتعمل وتماية  
 ملحقات تدحرج (فتفتح) ما قبل الآخر في ذلك المضارع (و) كذا لا تكسر ما قبل الآخر في مضارع  
 (بعض الثلاثي) بل تفتح في باب علم وفتح وتضم في باب نصر وحسن مثل يعلم ويفتح بفتح ما قبل الآخر فيهما  
 وينصرو ويحسن بضم ما قبل الآخر ايضا فيهما \* وانما يكسر ما قبل الآخر في مضارع الثلاثي من باب ضرب  
 وحسب فقط فظهر ان هذا القسم من العلامتين لمعلوم المضارع لا يشمل على جميع الابواب ايضا (وقدمر)  
 اي والحال قد سبق بيان ما في اول ماضيه تازائدة وبعض الثلاثي من الابواب المستثنيات في بحث الابواب  
 الاحد والاربعين فمن اراد فليراجع اليه ( وفتح ما عداهما ) اي فتح ما عدا حرف المضارعة من الرباعي  
 مطلقا وما قبل الآخر حال كون ذلك المستثنى بما عداهما من حروف الكلمة ( غير الساكن ) فان الحرف  
 الساكن لا تفتح بل هو باق على السكون سواء كان معلوما او مجهولا (و) غير (اللام) اي لا تفتح لام الفعل  
 من المضارع ايضا لانه مبني على اقتضاء الدواعي سواء كان معلوما او مجهولا على ما سيحى في ختام هذا البحث  
 بعد اسطر \* ولما فرغ من بيان ما يعلم به معلوم المضارع شرع في بيان ما يعلم به المجهول فقال ( وعلامة ) المضارع  
 ( المجهول ) اي ما يعلم به المضارع الذي حذف قاعله واقيم مفعوله مقامه مع تفسير الصيغة ( ضم حرف  
 المضارعة ) اي كونها مضمومة ( وفتح ما عداها ) اي فتح ما عدا حرف المضارعة فانه مضموم في الكل  
 ( غير الساكن ) اي الضم والفتح في غير الحرف الذي هو ساكن في المعلوم فانه لا فرق بين المعلوم والمجهول  
 في حال السكون فاهو ساكن في المعلوم فهو ايضا ساكن في المجهول في جميع الابواب نحو يضرب بضم الياء  
 وسكون الضاد الذي هو ساكن ايضا في المعلوم وفتح الراء وهكذا غيره مما جاء من الثلاثي المجرد وغيره نحو  
 يدحرج بضم الياء وفتح الدال وسكون الحاء الذي هو ايضا ساكن في المعلوم وفتح الراء كالدال فانهما ما عدا  
 حرف المضارعة والساكن من الرباعي المجرد وقس عليهما غيرهما من الخماسي والسداسي مطلقا فان قلت  
 فلي هذا يلتبس بمجهول مضارع الثلاثي من اي باب كان بمجهول مضارع الرباعي من باب الافعال نحو يضرب  
 بضم الياء وسكون الضاد وفتح ما عداهما غير اللام وهو الراء سواء كان من الاضراب او الضرب قلت  
 يفرق بينهما بالفرق التقديري لان الهمزة مقدرة في مضارع الافعال بخلاف الثلاثي (و) هذه العلامة  
 انما تعتبر في غير (اللام) اي في غير لام الفعل ( واما اللام ) اي لام فعل المضارع سواء كان معلوما او مجهولا  
 ( فتفتح عند اتصال الف الضمير ) اي عند اتصال الف التثنية نحو ينصران ويكرمان وشكمران ويستخرجان



يجان بفتح ما قبل الالف في الكل لاقتضاء الالف فتحه ما قبلها للجانسة لكونها متولدة منها (وتضم)  
 مضارع (عند) اتصال (الواو) اى واو الضمير وهى واو الجمع المذكور لاقتضاءها ضمة ما قبلها  
 للجانسة كما فى الماضى مثل ينصرون ويكرمون وينكرون بضم الراء فى الكل (وتكسر) تلك  
 ضم (عند) اتصال (الياء) الضمير عند جمهور اهل العربية وقال فى المراح وباء تضرين علامة الخطاب فقط  
 فاعله مستتر تحت استتار الازم عند الاخفش وعند العامة ضمير بارز للفعل كواو يضربون وعين الياء عند  
 عامة لفاعل لجيشه فى هذى امة الله لتأنيث اى علامة فقط فلما احتج الى ابراز ضمير المؤنث ناسب ابراز  
 كان علامة لتأنيث فى الاصل \* واعترض عليه شارح الفلاح بأن ما نقله المصنف عن الاخفش غير مطابق  
 لذهب اذ الياء فى تضرين عنده علامة لتأنيث لعلامة الخطاب اذ علامة الخطاب التاء واستشهد بأن  
 الرضى قال قال الاخفش ان الياء فى تضرين ليس بضمير بل حرف تأنيث كما فى قيل فى هذى امة الله فعلى هذا  
 ظهر ان الياء ضمير فاعل المفرد المؤنث عند جمهور اهل العربية والتاء علامة الخطاب فقط \* واما عند الاخفش  
 فالياء علامة التأنيث فقط والتاء علامة الخطاب فقط ايضا فاعله مستتر تحت ذلك الياء سواء كان علامة  
 الفاعل كما هو عند الجمهور او علامة التأنيث كما عند الاخفش اذا اتصل بالمضارع تكسر ما قبله وعند اتصال  
 الواو وتضم وعند اتصال الالف تفتح (للجانسة) اى للجانسة كل من الالف والواو والياء بحركة ما قبلها  
 اما اقتضاء الواو ضم ما قبلها والالف فتح ما قبلها للجانسة فظاهر مما تقدم واما اقتضاء الياء كسرة ما قبلها  
 للجانسة فلكونها متولدة من الكسرة كما ان الواو متولدة من الضمة والالف من الفتح كما سبق مثل تضرين  
 وتضرين وتستنصرين بكسر الراء التى قبل الياء فى الكل لاقتضاء الياء كسرتن للجانسة فظهر من هذا  
 التقرير ان قوله للجانسة علة لكل واحد من الثلاثة من الضم والفتح والكسر (وتسكن) تلك اللام  
 (عند) اتصال (نون جمع المؤنث) غائبة ومخاطبة مثل ينصرن وتنصرن بسكون الراء فيهما (حلا) للمضارع  
 (على الماضى) فى اسكان ما قبل نون جمع المؤنث لمشابهة نون نصرن فى كون كل منهما علامة لجمع المؤنث  
 ومتعدين فى جوهرهما وان لم يتحقق ههنا علة الاسكان وهى توالى اربع حركات والحق النون فى آخر  
 المضارع اذا كان ثنية غائبا كان او مخاطبا مذكرا كان او مؤنثا مثل ينصران تنصران وجعا ايضا مثل ينصرون  
 وتنصرون ينصرن وتنصرن وواحدة مخاطبة مثل تنصرين علامة للرفع فيما عدا الجمع المؤنث لكون  
 المضارع معربا لوجود مقتضى للاعراب فيه وهو المشابهة التامة على ما سبق \* ومرفوعا بعامل معنى عند  
 الجمهور اذا تجرد عن النواصب والجوازم اعنى وجب اعراب المضارع بالرفع عند التجرد عن النواصب  
 والجوازم لوجود مقتضى الاعراب فيه والاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات ولم يمكن ذلك الاعراب  
 فى آخر التثنية والجمع وواحدة المخاطبة حقيقة بسبب اتصال الضمائر لها فانه كان آخر الفعل حيثذب بمنزلة  
 وسط الكلمة وهو لا يكون محلا للاعراب لان محله آخر الكلمة ولان الضمائر اوجبت كون ما قبلها وهو  
 آخر الكلمة على وجه واحد فاقبل الالف مفتوح ابدى سواء كان حالة الرفع والنصب او الجزم وما قبل  
 الواو مضموم ابدى ايضا وما قبل الياء مكسور ايضا ولم يمكن ايضا ان يجعل هذه الضمائر حروف الاعراب  
 لعدم كونها فى الحقيقة من نفس الكلمة ولو سلم يلزم حينئذ سقوطها فى حالة الجزم وتبديلها فى حالة النصب  
 وكلاهما غير جائزين لكونها علامات الفاعل ولم يمكن ايضا اجراء حركة الاعرابية على هذه الضمائر  
 لكونها اسماء فلا تعرب باعراب الفعل ولو سلم ايضا لا يجوز جعل كلمة موضعا لاعراب كلمة اخرى مع انها  
 مبنية فلا تكون متعقب الاعراب ولان فيها ما لا يقبل الحركة اصلا وهو الالف وفيها ما يستقل الحركة

عليه وهو الواو والياء فلزم العدول عن هذا الاصل وهو كون الاعراب بالحركة بأن يجعل اعراب هذه الكلمات بالحرف يقوم مقام الحركات في المفردات الخمس فوجدوا اولي الحروف بهذه حروف المد واللين لكثرة دورها في الاستعمال لعدم خلو الكلمة عنها او عن ابعاضها وهي الحركات ولم يمكن زيادتها ههنا ايضا للزوم اجتماع الالفين او الواوين والياءين مع التقاء الساكنين اذ الزائد ساكن كالضمائر فاحتاجوا الى زيادة حرف يشابهها وهو النون لخروجها عن هوا الخيشوم كان حروف المد كذلك فعلى هذا تكون النون موصفا عن الضمة ففي اى موضع تثبت الضمة كذلك تثبت هذه النون كما في حالة الرفع وفي اى موضع تسقط الضمة تسقط النون ايضا كما في حالة الجزم والنصب \* انما اختصت النون بحالة الرفع لكونها اول احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل كما فصل في علم النحو قداما \* وبما ينبغي ان يعلم ههنا ان تلك النون مكسورة في الثاني مثل ينصران وتنصران لانها في الاصل ساكنة والاصل في تحريك الساكن هو الكسر كما يقال الساكن اذا حرك حرك بالكسر او لئلا يجتمع الفتحان اللفظية والتقديرية على تقدير التحريك بالفتح او لتعادل ثقل الكسرة بخفة الالف وفتح ما قبلها ضرورة لما مروى في الجمع المذكور مطلقا مفتوحة لتعادل خفة الفتح بثقل الواو وضمة ما قبلها ايضا لانهما لم يفتح فيه لانهما ان يسكن او يضم او يكسر ولا مساغ الى الاول لئلا يلزم التقاء الساكنين ولا الى الثاني لئلا يجتمع الضمتان ولا الى الثالث ايضا لئلا يلزم النزول من الضمة الى الكسرة مثل ينصرون وتنصرون \* واما النون في الجمع المؤنث مطلقا مثل ينصرن وتنصرن فضمير جمع المؤنث عند الجمهو ولا علامة اعراب ولذا لم تسقط في حالة الجزم والنصب مثل لم ينصرن ولن ينصرن ولم تنصرن ولن تنصرن كما في جمع مؤنث الماضي ولذلك بنى على السكون لان اعراب المضارع بالمشابهة لاسم الفاعل كما مر مرارا فحين دخل عليه نون جماعة النساء التي تخص بالفعل رجح جانب الفعلية فزال المشابهة لفظا عند ذلك فرجع الى اصل بنائه وهو السكون على ما اختاره الزحخشري او لما لم يكن تلك النون في الماضي علامة للرفع بل للتأنيث لكون الماضي مبنيا ولم يكن فيه حروف الاعراب البتة لم تكن ايضا في المضارع اى في مثل ينصرن وتنصرن علامة للرفع بل علامة لجمع المؤنث بنى الفعل معها على السكون اما المشابهة بفعلين من حيث ان كل واحد منهما في آخر فعل ضمير جماعة النساء وان لا يجتمع فيه اربع حركات متواليات على ما اختاره سيويه فعلى كلا المذهبين تعذر فيه الاعراب لكون آخره بمنزلة الوسط كما في بعلبك مع ان موضع الاعراب آخر الكلمة \* قيل ومن العرب من يقول انه معرب لضعف علة البناء وعرابه تقديرى للزوم السكون في محل الاعراب ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين (وترفع فيما عداها) اى فيما عدا الاربعة المذكورة من الالف والواو والياء والنون وهو المفردات الخمس مثل ينصرون تنصرون وتنصروا ونصروا لكونها معربة بالحركة مع الحذف لوجود مقضى الاعراب اعني المشابهة التامة للاسم فيهن سواء كانت معلومات او مجهولات (الا ان يدخلها) اى الا ان يدخل اللام يعنى المضارع بذكر الجزء وارادة الكل لان الناصب انما يدخل على المضارع لاعلى اللام التي هي جزء من نفس الكلمة فيكون مجازا (ناصب) فانه اذا دخل على المضارع (فينصبها) اى ينصب ذلك الناصب تلك اللام (وهو) اى الناصب اربعة احرف بالاستقراء الاول منها (ان) وهي المصدرية مثل ان تنصرون ونحوه وعملها النصب لمشابهة بان المشددة مادة وتأويلا لان المشددة تعمل في الاسمين لاصلاتها وهذه تنصب فعلا واحدا افرعيتها بتبديل الضمة فحة في المفردات الخمس وسقوط النونات التي هي علامة للرفع في الثاني والجمع المذكور مطلقا على ما سبق مثل ان ينصرا ان تنصرا وان ينصروا

(وان تنصروا)

وان تنصروا وهى اصل والبواقي محمولة عليها للمناسبة فى افادة الاستقبال (و) الثانى (لن) وهى لتأكيد  
 النفي فى الاستقبال نحو لن يندم من سعى لتحصيل العلم (و) الثالث (كى) وهى للتعليل مثل اخترت الغربية كى  
 احصل العلم (و) الرابع (اذن) وهى للجواب بالقول والجزاء للفعل نحو قولك اذن نجى لمن قال انا اتقى الله تعالى  
 (و) رفع فيما عداها الا ان يدخلها (جازم فيجرهما) اى يجزم لام المضارع بسقوط الحركة فى المفردات الخمس  
 من غير الناقص والفيف وسقوط الاخر فى الناقص والفيف ونون الاعراب فى الثانى والجمع المذكور مطلقا على  
 ما سيجئ امثله من درجته الله تعالى (وهو) اى الجازم خمسة عشر كلمة منها (لم) وهى لمطلق النفي (ولما) وهى  
 لاستغراق النفي ولهما اثران لفظى وهو سقوط حركة الاعرابية فى المفردات الخمس اذا كانت صحيحة العين  
 واللام ومع العين اذا كانت معثلة العين صحيحة اللام وسقوط الاخر فى معثلة اللام للمثل لم يضرب ولما يضرب  
 ولم يقل ولما يقل ولم يغزو ولم يغزو ولم يرم ولم يرم ولم يبطؤ ولم يبطؤ ولم يشو ولم يشو وسقوط النون التى تقوم مقام  
 الحركة الاعرابية فى الثانى والجمع وواحدة المخاطبة مثل لم ينصرا ولم ينصرا ولم يغزوا ولم يغزوا ولم يرموا  
 ولم ينصروا ولم يغزوا ولم يرموا ولم ينصروا ولم يغزوا ولم يرموا ولم ينصروا ولم يغزوا ولم يرموا ولم ينصروا  
 ولم تغزوى ولم ترمي \* ومعنوى وهو نقل معنى المضارع الى الماضى ونفيه فيه فيكون مدخولها مضارعا  
 فى اللفظ وماضيا فى المعنى مثلا اذا قلت لم يضرب معناه لم يقع الضرب فى الزمان الماضى (وان) وهى للشرط  
 والجزاء ولذا تجزم الفعلين مثل ان تضرب اضرب وان ترم ارم وهكذا حيثما و أين وأنى واذا ما واذا ما متى  
 ومهما وما ومن وأى (ولام الامر) حاضرا كان او غائبا مثل لترم وليرم (ولاء النهى) ايضا مثل لا تعص  
 ولا يعص بسقوط اللام وهى الباء فيهما علامة للجزم (وهما) اى الناصب والجازم (يسقطان النونات)  
 التى تقوم مقام الحركة الاعرابية فى الثانى والجمع المذكور مطلقا على ما عرفت (الانون جمع المؤنث) اى  
 لا يسقط نون جمع المؤنث بالناصب والجازم لكونها ضمير فاعل جمع المؤنث كالواو فى الجمع المذكور وما كان  
 هكذا لا يحذف بخلاف النونات السائرة فانها علامة الاعراب وهى تبدل بتبدل المقتضى دون علامة الفاعل  
 ولذا اذا اتصل اليه بصير بيا على السكون جلا على الماضى على ما سبق تفصيله قريبا (نحو لم ينصرا لم ينصرا  
 لم ينصروا) لم تنصرا لم ينصرا لم ينصرا لم تنصرا لم تنصرا لم تنصرا لم تنصرا لم تنصرا لم تنصرا لم تنصرا  
 تنصرا بالسكون فى خمسة مواضع والسقوط فى سبعة مواضع وهى فيما عدا جمع المؤنثين علامة للجزم وكذا  
 فى النصب مثل (لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا) منتهيا (الى آخره) وهولن تنصر لن تنصرا لن تنصروا  
 لن تنصر لن تنصرا لن تنصروا لن تنصرا لن تنصروا لن تنصروا لن تنصروا لن تنصروا لن تنصروا لن تنصروا  
 اعراب رفع مع ان العامل يقتضى الجزم اذا كان جازما او النصب اذا كان ناصبا فالجزم انما يحصل بحذف  
 الحركة فيما اعرابه بالحركة فيما عدا الناقص والفيف وبحذف الاخر فيهما فى المفردات الخمس \* وبحذف النون  
 فيما اعرابه بالنون وكذا النصب انما يحصل بتبدل الضمة بالفتحة فيما اعرابه بالحركة او بسقوط النون فيما اعرابه  
 بالنون لكونها علامة اعراب الرفع وقس عليها البواقي من الجوازم والنواصب \* وما ينبغى ان يعلم ههنا وجه  
 سقوط الاخر فى المعتل علامة للجزم انه لما كان ههنا الجازم ان يحذف الاعراب فى الاخر والرفع فى المعتل  
 محذوف للاستئصال قبل دخول الجازم فلما دخل الجازم لم يجد فى آخر الكلمة الاحرف العلة مشابهة  
 للحركة المناسبة التولية بينهما فحذفها بدل الحركة وقد لا يجد فى الضرورة كقوله \* هجوت زيان ثم جئت  
 معتذرا \* من هجوت زيان لم تهجو ولم تدع \* باثبات الواو وكذا قوله \* لم يأتيك والاباء غنى \* بما لاقت لبون بنى  
 زياد \* باثبات الياء وقوله \* وتضحك من شجعة عيشية \* لم ترى قبلى اسيرا يمانيا \* باثبات الالف والكل شواذ \* ولما

فرغ من بيان المستقبل الاخبارى شرع في بيان المستقبل الانشائي فقال بمصدرها باماء التفصيلية (واما  
وهو في اللغة يطلق على الفعل والحال يقال امر فلان مستقيم اى فعله وحاله ومنه قوله تعالى وما امر فرعون  
برشداى فعله وهو بهذا المعنى جامد لا مصدر ووجهه امور وعلى مصدر امره بكذا من باب نصر اى قال  
افعل كذا ووجهه او امر وهو المراد ههنا وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف رجه الله تعالى بقوله ( فهو  
اى الامر (ما) اى صيغة انشائية فيم الامر والنهى والتجيب لان هذه الثلاثة من اقسام الانشائي فيكون  
جنسا لتعريف ( يطلب ) استعلاء او تواضعا او استواء فيشمل اقسام الامر من الامر والدعاء والاتماس  
فيخرج التجيب لكونه غير طلبى ( به ) اى بما الذى كانت عبارة عن الصيغة ههنا (الفعل) اى الاحداث والايجاد  
فيخرج النهى لان المطلوب به تركه لافعله فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون مثل اترك نهيا لكون المطلوب به  
ترك الفعل مع انه امر فينتقض التعريف قلت معنى الترك كفى النفس عن فعل شئ وكفى النفس ايضا فاعل  
من افعال النفس فيكون المطلوب به فعله اى احداث الترك ( عن الفاعل ) ان كان الفاعل غائبا فامر غائب  
وان جازر الحاضر اى عن الفاعل الغائب او الحاضر المقندر على ايجاد الحدث لانه لو لم يقدر على ذلك لكان  
الامر عبثا وتكليفيا بما لا يطاق كقولك ارفع هذا الجبل لو احدم الا دمي انما لم يقيد الفاعل بالقيية والخطاب ليم  
عليه ما وهذا تعريف للامر المعلوم واما تعريف المجهول فايطلب به الفعل عن المفعول الغائب في مجهول امر  
الغائب او عن المفعول الحاضر في مجهول امر الحاضر او اربا بالفاعل ههنا معنى الاصطلاحى وهو ما اسند اليه  
حامله مقدما عليه لاما حدث الفعل بدلالة اطلاق الامر على الصيغة المأخوذة من قولهم مات فلان وطاب  
الاحسان مت وطب فعلى هذا يتناول على مرفوع الفعل المبني للفاعل اى المعلوم والمبني للمفعول اى المجهول  
فيشمل التعريف للمعلوم والمجهول هكذا قيل فتأمل (واما النهى) سواء كان غائبا او حاضرا ( فهو ) اى  
النهى مطلقا (ما) اى صيغة ايضا التى ( يطلب ) ايضا ( به ) اى بما التى كانت عبارة عن الصيغة (ترك الفعل)  
وكفى النفس عنه ( عن الفاعل ) الغائب او الحاضر ايضا ( وصيغتهما ) اى صيغة الامر والنهى وهى  
الهيئة الحاصلة من ترتيب الحروف مع الحركة والسكون التى يطلب بها الفعل والترك ( كصيغة المضارع  
المجزوم ) يلوموا ونحوهما باسقاط الحركة فيماعد ما مثل اللام او الاخر فيه في المفردات الخمس والنون  
في التثاني والجموع المذكور والواحدة المخاطبة كما سبق بلافراق ولذا عقب المضارع بهما واخر التجيب (مزيدا)  
اى حال كونه ذلك المضارع مزيدا ( فى اوله ) كلمة ( لافى النهى ) مطلقا ( نحو لا ينصر ) ولا تنصر  
بسقوط الحركة علامة المجزوم ويقال لهذه الالة الجازمة ولاء الناهية مجاز لان الناهى هو المتكلم واسطتها  
والفرق بين الالة الناهية والنافية ان الناهية لا تكون الاجازمة للمضارع بخلاف النافية اذ لا عمل لها فى الفعل  
من حيث اللفظ ولان النافية لا طلب فيها بل هى ليجرد الاخبار عن ترك الفعل بخلاف الناهية لانه لا طلب  
الترك (ولام) جازمة ( مكسورة ) كلام الجارة ( فى الامر الغائب نحو لينصر ) اتمازيدت اللام  
فى النهى واللام فى الامر الغائبين لما سذكروه من آثارهما واتما خصصتا بالزيادة لكونهما من وسط الخارج  
كان الغائب بين المتكلم والمخاطب فى الكلام واما فى نهى المخاطب وكذا فى مجهول امر الحاضر فلم يعمل على  
الغائب لتناسبهما فى العمل ولم يزد من حروف العلة مع انها اولى بالزيادة لتلايجمع حرفا علة واتما زيدتا  
فى الاول مع ان محل الزيادة فى الكلمة هو الاخر لكونهما عاملتين ومرتبة العامل قبل مرتبة المفعول وانما عملنا  
الجزم لمشابهة ما بان الشرطية فى نزومهما بالمضارع ونقل معناه من الاخبار الى الانشاء كما ان كلمة ان تدخل  
على المضارع وتقل معناه من المجزوم الى المشكوك ولهما اثران لفظى وهوسقوط الحركة فى غير معتل

العين وسقوط العين مع الحركة في معتل العين وسقوط الآخر في معتل اللام في المفردات الخمس مثل  
 مـ بحذف الحركة فقط وليل بحذف العين والحركة معا وليرم بحذف الآخر فقط وسقوط نون الاعراب  
 الثاني والجمع المذكر وواحدة المخاطبة \* ومعنوى وهو تخصيص المضارع بالاستقبال مع اعادة الطلب  
 كما كسرت اللام مع ان الاصل في الحروف المعانية التي جاءت على حرف واحدة ان تبني على الفتحة التي هي  
 تحت السكون فرقا بينهما وبين اللام الابتدائية مثل ان زيدا ليضرب او لانها لما كانت عاملة مختصة بالفعل  
 بهت باللام الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم في كون كل منهما مختصا بشئ او في كون الجزم في الافعال  
 منزلة الجر في الاسماء وهي مكسورة في الاسماء الظاهرة فكسرت تلك اللام كالجارة وقد تسكن بعد الواو  
 في الفاء وثم نحو ولثأت طائفة لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا \* وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالهما  
 بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصارتا مع اللام بعدهما وحروف المضارعة كالكلمة الواحدة  
 على وزن فتح بسكون الخاء تخفيفا اصله فتح بكسرهما وهو عضو مخصوص \* واما ثم فليكون حروفا  
 اكثر من واحد لم يكن اتصالها بما بعدها بهذه المثابة لانها حلت عليهما لكونها حرف عطف مثلها على  
 ما فصل في شروح الامثلة ( الاصبغة المخاطب من الامر المعلوم ) وان كان الاصل فيه ايضا باللام بدلالة  
 مجهوله ولكون الطلب مدلول اللام في الامر لزم وجود اللام في الامر مطاقا لانه لم يوجد في امر  
 المخاطب المعلوم مثل انصر (قائه) اى المخاطب المعلوم ( لما كثر استعماله ) في الالسنه ( حذفوا اللام )  
 التي تقيد معنى الطلب للتخفيف لكون الحذف نوتا من الاختصار واذ حذف منسيا عند البصر بين ولذا  
 كان عندهم منبيا وموقوفا ومنوياً عند الكوفيين ولذا كان عندهم معربا مجزوما بتلك اللام المقدرة او بالهمزة  
 قائه لما قامت مقام حرف المضارعة اعطى اثر علامتها وهو الاعراب للهمزة القائمة مقامها كما اعطى عمل  
 رب لفاء القائمة مقام رب بعد حذفها في قول الشاعر \* فذلك حبل طرقت ومرضع \* فلهيتمها عن ذى تمام  
 محمول \* فان قوله فذلك مجرور بالفاء لقيامها مقام رب الذي هو حرف الجر فتأمل ( ثم ) اى بعد حذف اللام  
 حذفوا ايضا ( حرف المضارعة ) للفرق بينه وبين مخاطب المضارع لانه اولم يحذف فيه كالم يحذف في الامر  
 الغائب وجب زيادة اللام ايضا في اوله لئلا يلتبس بالمضارع فيفوت الغرض وهو التخفيف ومع هذا  
 لو زيدت اللام يلتبس بأحد الامرين بالآخر في بعض الصور كما اذا قلت انضرب لم يعلم ان المأمور مخاطب  
 او غائب فوجب الحذف من أحدهما لئلا يلزم هذا الالتباس وعين المخاطب بالحذف لكثرة استعماله لان  
 المأمور المخاطب هو الواقع كثيرا واما الغائب فقليل ان يقع له امر ولما حذفنا بنى على تقدير حذف اللام  
 منسيا كما عند البصرية وزوال المشابهة بالاسم بزوال حرف المضارعة التي شابه المضارع بها للاسم  
 قارب فرجع بعد حذفها الى أصله وهو البناء لاستلزام زوال العلة اعنى المشابهة زوال المعلول اعنى  
 الاعراب والاي لم تخلف المعلول عن العلة التامة وهو محال فاذا عرفت هذا ظهر ان اصل انصر لتنصر  
 باللام عند الفريقين اتفاقا لانه هو القياس بشهادة ماورد في الحديث النبوى بقوله عليه السلام وبذلك  
 فلتفرحوا باثبات اللام وحرف المضارعة على الاصل مكان فافرحوا وايضا قد جاء في الحديث الآخر  
 لتنهروا لبشوككم وكذا قد جاء في الشعر كقوله \* لتقم انت يا ابن خير قريش \* فذكر عن حاجة المسلمين \* وكل ذلك  
 يدل على ان اصل امر المخاطب المعلوم باللام ولكون الامر مطلقا دال على الطلب وهو مدلول اللام  
 لكونها موضوعا له فكان قياس امر المخاطب ايضا ان يكون زيادة اللام ولكن لما كثر استعماله احتاجوا  
 الى التخفيف فحذفوا اللام ثم لزم حذف حرف المضارعة ايضا لئلا يلتبس بالمضارع المخاطب على ما قلناه

المصنف رحمه الله تعالى في الامتحان شرح اللب ونعم ما قيل ان اصل افضل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهوماً من اللام لكنهما منوية مقدرة عند الكوفيين ولذا كان معرباً مجزوماً ومنسية عند البصريين ولذا كان مبنيّاً موقوفاً ولم يعد المحذوفات في الاخر علامة للجزم بعد زوال الجازم نسبياً منسياً للتخفيف وعدم الداعي الى العود للطرفين أدلة احترزت عن اتيانها لكونها من مسائل النحو ( فان كان ما بعدها ) اى ما بعد حرف المضارعة ( ساكن ) كالتاء في تخرج فاذا حذف التاء عند ارادة اخذ الامر الحاضر ( آتوا همزة وصل ) ليتوصل بها الى النطق بالساكن لتعذر الابتداء بالساكن ( مكسورة ) لكونها زائدة والزائد انما يزداد ساكناً ثم يحرك والاصل في تحريك الساكن الكسر كما ذهب اليه ابن الحاجب والرضي نفعاً من ابن جني متمسكاً بأن قاعدةهم اذا زادوا حرفاً زادوها ساكنة ثم حركوها ان احتيج بخلاف ما اذا بدلوها وانما كان الكسر اصلاً في تحريك الساكن لان الجزم الذي هو السكون في الافعال عوض عن الجر في الاسماء لتعذر الجر فيها فلما ثبت بين السكون الجزم في الافعال وبين الكسر التخصيص بالاسماء تعويض وتبديل واحتيج ههنا الى التعويض عن السكون جعل الكسر عوضاً عنه فيكون كسرة الهمزة ( في الابتداء ) تعويضاً عن السكون الاصل فاذا عرفت هذا التفصيل فقد علمت ان حذف حرف المضارعة واللام فلما سبق آتفاهم الزيادة فلذلك يلزم الابتداء بالساكن وتخصيص الهمزة بالزيادة فلكونها من مبدأ الخارج ناسب الابتداء بها اول كونها اقوى الحروف والابتداء بالاقوى اولي \* وانما سميت همزة الوصل لكون اتيانها للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذا سماها الخليل سلم اللسان اول سقوطها في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها ويقال الف الوصل ايضا وقد سبق منا تفصيلها مع اقسامها في آخر بيان الماضي فالخاصل ان همزة الوصل لكونها زائدة مكسورة في ابتداء جميع الكلمة ( الافي ) ابتداء الامر الحاضر من ( ثلاثي ضم عين ) فعل ( مضارعة ) وهو ما جاء من باب نصر وحسن ( فتضم ) تلك الهمزة فيما جاء منهما وان كانت همزة وصل ( تبعاً للعين ) اى لتبعية حركة الهمزة لحركة عين المضارع لانها لو لم تضم فلا يتخلو اما ان تفتح او تكسر او تسكن لكن لا تفتح لثلاثي ليس بمعلوم المضارع المتكلم وحده عند الوقف فانه اذا قيل مثلاً اعني بفتح الهمزة وسكون الميم لم يعلم انه امر او مضارع اسكن آخره لوقف ولذا لم تتبع فيما عني مفتوح وكذلك لم تكسر فيه لثلاثي لم يخرج من الكسرة الى الضمة لثقله والساكن لا يكون حاجزاً حصيناً مانعاً قوياً في هذا الفن ولذا قلبت واو قنوة ياء فيقال قنبة بكسر القاف في الاصل والفرع مع ان ما قبل الواو ليس بمكسور لان ما قبلها نون ساكنة لكنها لكونها ساكنة جعلت في حكم المدوم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وقد يضم القاف فتبقى على حالها بلا قلب يقال قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنيها وقنية اذا قنيتها اى امسكتها لنفسك لا للتجارة وكذا عدم جواز الاسكان مستغنى عن البيان \* فان قلت ان ارموا امر وعينه مضموم مع ان همزته مكسورة وان اغزى امر وعينه مكسور مع ان همزته مضمومة قلت حركة العين فيهما عارضة لان اصل ارموا ارموا فاعل ينقل حركة الياء الى الميم بعد حذف حركتها ثم حذف الياء لدفع التقاء الساكنين منها ومن واو الجمع وكذا اغزى اغزى نقلت كسرة الواو لثقلها عابها الى الزاى بعد سلب حركتها ثم حذف الواو لدفع اجتماع الساكنين منها ومن ياء مخاطبة انما لم تحذف الياء لكونها ضميراً وعلامة تأنيث على اختلاف الرأيين كما سبق في واحدة مخاطبة للمضارع وكلاهما لا يحذفان ( وساقطة في الوصل ) من التلظظ دون الخط لحصول المقصود بدونها وهو امكن النطق لان الهمزة انما جيئت للابتداء وهو حاصل ههنا بالاتصال الى ما قبلها فاستغنى عنها فحذفت عن التلظظ فقط انما تحذف من الخط ايضا لثلاثي التباس الامر بالماضي في بعض المواضع مثلاً اذا

میں واعلم فلو حذفت من الخط ايضا لا يعلم انه ماض ام امر الحاضر ولم تحذف من البواقي ايضا اطراد الباب  
واما حذفها في بسم الله من الخط ايضا فللكثرة استعمالها في كتابتها في اكثر الاحوال ولذا لم تحذف في اقرأ  
باسم ربك لقلة استعمالها وكتابتها على ما مر مفصلا ( نحو فاضرب ) موصولا بالفاء من تضرب بكسر الميم  
وكذا ( واعلم ) موصولا بالواو من تعلم بفتح العين ( وانصر ) ايضا من تنصير بضم العين باسقاط الهمزة من التلظظ  
في الكل اكتفاء بما قبلها والاصل فلنضرب ولنعلم ولننصر بدلالة مجهولهن كما مر مفصلا حذف لام  
الامر مفسيا عند البصريين ومنو يا عند الكوفيين للتخفيف ثم حذف حرف المضارعة للفرق ثم زيدت همزة  
الوصل لكون ما بعد الحذف ساكننا ماضومة فيما عين المضارع مضمومة ومكسورة فيما عدها كما مر قريبا مفصلا  
فصرن اضرب واعلم وانصر مبنيا على السكون عند البصرية ومجزوما باللام المقدرة عند الكوفيين فلما وصلن  
بالواو والفاء سقطت تلك الهمزة عن التلظظ لما مر فصار ما صار ( فان كان ما بعدها ) اى ما بعد حرف المضارعة  
( متحركا بقوة ) اى أبقوا ذلك الامر بعد حذف اللام وحرف المضارعة ( على حاله ) من غير زيادة همزة الوصل  
لعدم الاحتياج اليها للحصول الابتداء بالمتحرك بالفعل ( كدحرج ) امر حاضر من باب دحرج إذ ( اصله )  
اى اصل دحرج امر حاضر ( لدحرج ) باللام والناء فحذفت اللام منو يا ومنسبا على اختلاف الرأيين طلبا  
للتخفيف لكثرة استعماله وكذا حرف المضارعة للفرق بينه وبين المضارع فبنى آخره على الوقف علامة  
لليجزم وانجزم باللام المقدرة فصار دحرج ( ومنه ) اى من قبيل الباقي على حاله بعد الحذف في الحقيقة  
ما جاء من باب الافعال مثل ( اكرم ) حال كونه ( مخاطب امر معلوم من باب الافعال ) يعنى ان ما بعد حرف  
المضارعة متحرك في الحقيقة وان كان ساكنا في التلظظ ( لان ) اصل ( يكرم يؤكرم ) بالهمزة المتحركة  
بعد حرف المضارعة لانه من باب الافعال وهو ما زيد في اوله همزة على ما يشهده وجود الهمزة في الماضى  
اذ المضارع هو الماضى مع زيادة حرف المضارعة لكنهم ( حذفوا همزته ) اى همزة يؤكرم وكذا جبع  
المضارع من ذلك الباب ( لئلا يجتمع همزتان في ) نفس ( المتكلم ) اذ قد عرفت ان همزة أتبن عينت له لما مر  
ولو اتبى همزة باب الافعال في المضارع يلزم اجتماع الهمزتين مثله كرم مع انه مستكره ( و ) لاحذفوها  
لتلك العلة ( حذفوا ) تلك الهمزة ايضا ( في ) اسم ( الفاعل و ) اسم ( المفعول وغيرهما ) اى غير الفاعل  
او المفعول من اسمى الزمان والمكان وكذا سائر مشتقات المضارع ( ايضا ) اى كما حذفوا من متكلم المضارع  
وان لم توجد تلك العلة اعنى اجتماع الهمزتين في المذكورات ( اطرادا للباب ) اى جلا على ما وجد فيه تلك  
العلة ليكون بناء السكلمات على نسق واحد فكأنه هذا جواب عن سؤال مقدربان يقال لم حذفت الهمزة  
من يؤكرم يعنى ان يؤكرم من اكرم وأصله كرم زيدت في اوله همزة مفتوحة لنقله الى باب الافعال فصار  
اكرم فزيد في اوله حرف المضارعة فيكون مضارعه يؤكرم بالهمزة ايضا اذ المضارع هو الماضى مع زيادة  
حرف المضارعة فيه فعلى هذا يجتمع في المتكلم همزتان أحدهما همزة باب الافعال والاخر همزة اتبن اى  
حرف المضارعة مع انه مستكره لاشباهه بنباحه الكلب او صوت السكران فحذفت احدهما لدفع هذا  
المحذور في المتكلم وحده واما حذفها عن البواقي فللاطراد على ما وجد فيه ذلك المحذور لالعلة المقتضية  
لذلك في البواقي ولذا جاء في الضرورة على الاصل كما في قول الشاعر شيخ على كرسبه معهما فانه اهل لان  
يؤكرما بآيات الهمزة ( وبنوا مخاطب امره ) اى امر ذلك المضارع او ذلك الباب ( المعلوم ) دون  
المجهول لبقاء علة الحذف فيه ( على الاصل الرفوض ) اى على الاصل المتروك لزوال الاجتماع والاطراد  
ان أعادوا تلك الهمزة المتروكة في المذكورات يعنى لاحذفوا حرف المضارعة لقصد بناء امر المخاطب  
عمد الهمزة لئلا علة حذفها هو الاطراد الذى لزم من حرف المضارعة لاستئذان الالعلة ل

المعلول فلحذفت حرف المضارعة اعني تاء الخطاب بعد حذف اللام زال المضارعة وكذا حكم الهمزة  
 فان قيل لم تعد الواو في تعد بعد حذف حرف المضارعة لقصد بناء الامر مع ان حذفها للاطراد اي  
 فقد زال بزوال علته يقال لو اعيدت تلك الواو لزوال علة حذفها وهي الاطراد على ما وقع بين ال  
 والكسرة يلزم اعلاله ايضا بالحذف تبعاً لاعلال فعله فتكون الاعادة عبثاً على ما سمحى تفصيل ذلك في باب  
 ان شاء الله تعالى (فهزته) اي لما كانت همزة ذلك الامر اصلية فتكون همزة (قطع) لكون  
 ماعدا مواضع همزة الوصل المفصلة في بيان علامة معلوم الماضي سابقاً انما سميت به لقطع ما بعدها مما قبله  
 عند الاتصال بشيء (مفتوح ثبت) اي لا تسقط مطلقاً تلك الهمزة (في) حال (الوصل) بشيء (في) الابتداء  
 مثل واكرم فخرج ثم اقدم بفتح الهمزة في الكل فكأنه جواب عن سؤال مقدر ايضا تقديره ان قوله  
 ان كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً أتوا همزة وصل مكسورة منقوض بمثل اكرم لكون ما بعد حرف  
 المضارعة وهو الكاف في مثل اكرم والخاء في مثل اخرج والقاف في مثل اقدم ونحوها ساكنة فتكون  
 همزته همزة وصل فيلزم ان تكون مكسورة مع انها مفتوحة فأجاب بمنع كون الهمزة همزة وصل لان  
 ليست بزائدة لبناء امر الحاضر حتى تكون للوصل فيلزم تكسيرها

### ﴿ واما فعل التجب ﴾

من اقسام الافعال (فهوماً) اي فعل لكونه قسمين (وضع) ببيتته (لانشاء التجب) اي لاحداث  
 التجب وايحاده لاصل الفعل اما بالنسبة الى فاعله او مفعوله او بالنسبة الى نفس الفعل او الى كل منها لجواز  
 حصول التجب بأشياء متعددة فالتجب عند سماع اعطاء الامير زيد ما لا كثيراً اذا قال ما انتم زيدا يحتمل  
 ان يتجب من الامير لعظم شأنه في نفسه او في لطفه او بما اعطاه لكثرته وقيمه او من نفس الاعطاء والخطا  
 او من الكل فخرج من التعريف تجب او عجب ونحوهما مما ليس لانشاء التجب بل للاخبار عنه بمواده مع  
 دلالة بيتته على الزمان الماضي وعدم كون التجب لاصل الفعل اذ التجب ليس للتجب ولدالاتهما عليه  
 بالمادة لا بالهيئة وقد يعترض على التعريف بمثل قاتله الله من شاعر ولاشئت عشرة فانه فعل وضع لانشاء  
 التجب وليس بمحض الدماء ويحاج عنه بأن امثال ذلك ليست موضوعة للتجب بل استعملت لذلك بعد  
 الوضع للدما فيكون مجازاً وبأن المراد وضع لانشاء التجب فقط بحيث لا يستعمل في غيره مع ان تلك الافعال  
 كثير ما تستعمل في الدماء او المراد ما وضع لانشاء التجب في نفس مصدر هذا الفعل وما ذكر ليس كذلك  
 على ما بين في المفصلات (والتجب انفعال النفس) الناطقة المدركة اي تأثرها (عند ادراك الامور القريبة)  
 التي خفي سببها وخرج عن نظارتها لحسنها او قبحها او شدتها او ضعفها او قتلها او كثرتها وغيرها مما توجب  
 الانفعال وهذا الخفا سبب خرابتها لانه لو ظهر السبب لبطل العجب ولذا لا يتصور في حقه تعالى اذ لا يخفى  
 عليه شيء في الارض ولا في السماء وسع كل شيء علماً (وله) اي لفعل التجب الذي وضع لانشاء التجب  
 (صيفتان) لا غير بالاستقراء (أحدهما) من الصيغتين (منقولة من) ماضى (باب الافعال) اتفاقاً  
 وهذا من الاخبار وزمانه مقدم ولذا قدمه على الثاني (وهو) اي ما نقل عن ذلك الباب صيغة (ما انصره)  
 وهي الاشهر والاكثر (والثانية) من الصيغتين (منقولة من مخاطب امره) اي امر حاضر ماضى باب  
 الافعال (المعلوم) عند الاخفش فيكون من الانشائي وزمانه مؤخر ولذا جعل في المرتبة الثانية على  
 ما في الكافية ولب الالباب والامتحان او عند الفراء والزحخشري وابن حروف على ما في الرضى والتسهيل  
 او عند الزجاج على في شرح لب الالباب لسيد عبد الله على ما نقل في شرح الاطوى (وهو) اي ذلك المنقول  
 من مخاطب امر المعلوم لذلك الباب صيغة (انصره) وهي الاقل في الاول انعمى اصل المعنى الاخبارى

(الذى)



الذى هو الجعل واقتصر منه على ثمرته وهى التعجب منه مطلقا سواء كان مجعولا وله سبب اولا وفى الثانى انمضى معنى الامر واعتبر فيه محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب الاصلى لمصدر الفعل كما عند الزجاج او الخطاب كما عند الفراء فيكون هذا وجها لعدم التصرف على قول الفراء وان خوطب به فى الاصل مثنى ومجموعا تدكيرا وتأنيئا (ومعناهما) اى معنى الصيغتين من حيث انهما للتعجب يعنى بعد النقل وانما معنى الجعل فى الاول ومعنى الخطاب فى الثانى (واحد) وهو محض انشاء التعجب فلا فرق بين فعلى التعجب فى المعنى المراد لانه لم يبق فيهما شئ مما قبل النقل كفى الرضى وغيره وامامنا يقال من ان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى فليس على اطلاقه بل هو مشروط بكون البناءين من نوع واحد بعد تلاقيهما فى الاشتقاق وههنا ليس كذلك لكون احدهما منقولاً من الاخبارى والاخر من الانشائى ولو سلم ان تلك القاعدة اكثرية لأكلية بشهادة الاستقراء فلا اشكال (ولانبيان) صيغتا التعجب من شئ من الاشياء (الامن ثلاثى المجرد) لتعذر البناء بمافوق الثلاثى مع المحافظة على تمام حروفه لانه لو سقط بعض الحروف يلبس لبناء دونه وهو خلاف المطلوب فيمتنع البناء من غير الثلاثى واما اذا اريد بناؤه من غير الثلاثى فيمكن التوصل بأن يؤخذ صيغة التعجب من الفعل الذى يدل على نوع اسباب التعجب كالحسن والقبح والكثرة والقلة والشدّة والضعف ونحوها مما يوجب التعجب ويجعل مصدر الفعل الذى قصد تعجبه مفعولا او مجرورا بالبناء بأن يقال ما احسن استكتابا واحسن باسكتابه وكذا ما اقل انكسارا وما اكثر انقطاعا واشدد باستعطافه وغيرها وليس ذلك البناء على اطلاقه بل (ثابت مدلوله فى الزمان الماضى على الاستمرار) لانه لا يتعجب الا بما حصل فى الزمان الماضى واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه لان الحال الذى لم يتكامل بعدو كذلك المستقبل الذى لم يدخل فى الوجود والماضى الذى لم يستمر لا يستحق ان يتعجب منه ولذا كان اشهر صيغة التعجب على الماضى اى ما قبله \* قيل لا يبنى فعل التعجب الا من باب فعل بضم العين فى اصل الوضع او المنقول اليه اذا كان من غيره نحو ما ضربته وما قبله ليدل بذلك على ان التعجب منه صار كالفرزة اذ هذا الباب موضوع لهذا المعنى ويشترط فى البناء ايضا بانه (قابل للزيادة والنقصان) كما وكيفا لان ما لا يقبل ذلك لا يوجب الاستغراب فلا يقال ما موته لعدم قبول الموت بالزيادة والنقصان \* ولا يبنى من الافعال الناقصة ايضا لانه وان دلت على الحدث على ما هو الحق كما يشعره تعلق الجار بها لكنها ليست بجري فى مدلولها الزيادة والنقصان والقوة والضعف مع ان التعجب يقتضى سبب التعجب كالزيادة والنقصان والقوة والضعف والقلة والكثرة ونحوها كما سبق آخا (غير لون) كالحمرة والصفرة ونحوها (ولا عيب ظاهرى) فيجوز من العيوب الباطنية مثل ما حقه وما لوكه وما لده وندر ما خيره وما شره بمحذف الهمزة بخلاف خير وشر فى التفضيل \* ولما اشترط بناء التعجب بتحقيق هذه القيودات (فلا يقال ما احمره) من الحمرة لكونها لونا بل يكون هذا الوزن من الالوان للصفة المشبهة قياسا (ولا) يقال ايضا (ما عرجه) لكونه من العيوب الظاهرية انما لم يبنيا منهما لان وزن افعل منهما موضع للصفة المشبهة ولو بنيا منهما ايضا يلبس ان بالصفة المشبهة لفظا وكذا اذا اريد منهما بناء التعجب يؤخذ صيغة التعجب من الفعل الدال على نوع اسباب التعجب ويجعل مصدر الفعل الذى قصد تعجبه مفعولا كما سبق آخا مثل اشد حجرة واشدد بحمرته وما اكثر يابضا وما شنع امر جف وهورا واشدد بأمرجته (وقياسه) اى قياس بناء التعجب من الثلاثى المجرد (ان يبنى من المعلوم) لعمومه واصالته وشره (و) ما يبنى من المجهول (نحو ما مقتته) بضم الهمزة وسكون الميم وكسر القاف لنقله مجعولا من باب الافعال (اى ما اشد كونه ممقوتا) اى مفضوبا من المقة بفتح الميم وسكون القاف وكذا المقانة بمعنى الفضب لمن صدر عنه امر فيجب يقال مقتته مقنا ومقانة من باب نصر اذا ابغضه \* ونكاح المقة عبارة

عن نكاح المرء زوجته فيه في وقت الجاهلية او عبارة عن ذلك المرء على رواية ويقال على الولد الخ  
منه مقتى بالياء النسبة كما قال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف انه كان فاحشة ومقتى  
وساميللا وهذا ايضا مأخوذ من المقة بمعنى الغضب كما في الاوقيانوس (شاذ) اثنائه من المجحول على  
خلاف القياس لان القياس بناؤه من العلوم (ولا يتصرف فيهما) اى في صفتي التعجب لانهما انما وضعت  
لمجرد انشاء التعجب الذى اصله ان يكون من الحروف التى لا يجرى فيها التصرف (بالثنية والجمع وغيرهما)  
من التأنيث والتذكير والتكلم والخطاب والفية والمضارعية والامر والنهى والمجهول وتبدل ما والياء الى  
مرادفهما والاعلال والادغام مثل ما قوله وابيع به واشد به على ما سيحى بخلاف ما شدة بتقديم ما والياء  
او تأخيرهما اى لا يتصرفان في جميع الاحوال بل يتصرف ضميرهما مثل ما انصره ما انصرهما  
ما انصرهم ما انصرها ما انصرهما ما انصرهن ما انصرك ما انصركما ما انصركم ما انصرك ما انصركما  
ما انصركن ما انصرنى ما انصرنا\* وكذا وانصر به انصر بهما انصر بهم الى انصرنا ويحى الظاهر  
في بدل الضمير مثل ما انصر زيدا ما انصر زيدان ما انصر زيدا ما انصر زيدا ما انصر زيدا ما انصره  
وانصر به بالضمير\* وقبل انهما مأخوذتان من اسم التفضيل لاستعمالهما مثل استعماله اصلا وتوصلا  
ولما شبهتهما في المبالغة والتأكيد اذ التعجب انما يكون فيما زاد على غيره فيما يقتضى التعجب من الصفات  
كاسبة وكذا اسم التفضيل على ما يظهر ذلك من تعريفه واتحادهما في الاصل الذى يبينان منه وكذا  
في شرائط بناءهما وعدم جريان الاعلال في الاجوف مثل اقول وابيع وما اقوله وما بيعه واقوله وابيع  
به واشد به بلااعلال ولاادغام لكونهما نوع تصرف فلا يجمع غير المتصرف بهما وفي الوزن في الاول  
مثل انصر اسم تفضيل وما انصره فعل تعجب وبني آخر الاول على الفتح كما في الماضى وآخر الثانى على  
السكون كما في الامر تشبيها لالفهما بألف افعال لتكثر ماضيا واما الفيد المبالغة الى حد العجوبة هذا على  
مذهب البصريين من فعلية افعال التعجب ووافقهم الكسائى من الكوفية وتوهم الكوفيون انه اسم كاسم  
التفضيل لاتحادهما في اذكر آتفا وكذا في التصغير والتجرد عن معنى الحدوث والزمان اللذان من خواص الافعال  
فكانت فيهما اسمان فيهما معنى الصفة واعتذر وامن بانهما يتضمنا معنى الحرف وهو التعجب الذى كان حقيقا  
بان يوضع له حرف وعلى الفتح لكونه اخف\* ولما فرغ من بيان الفعل الذى هو القسم الاول من الاقسام الاربع  
للكلمة الاشتقاقية شرع في بيان القسم الثانى منها ولكن لما كان بين القسمين مغايرة اتي بعلامة التقريب فقال

### فصل

اى هذا فصل (في) بيان (الصفات) الصرفية قد سبق البحث المتعلق بالفصل في الفصل الاول وكذا  
الاتوال المتعلقة بالصفة في بيان تقسيم الكلمة فمن اراد فليراجع ثم وهى هنا جمع صفة انما اتي بصيغة الجمع  
اشارة الى الانواع المدرجة تحتها والى ان الكلام فيها\* ولها اربعة اقسام الاول اسم الفاعل والثانى اسم  
المفعول والثالث الصفة المشبهة والرابع اسم التفضيل (اما اسم الفاعل) من تلك الاقسام للصفات (فهو اسم)  
لافعال ولاحرف وهو جنس يشمل جميع الاسماء مشتقة او غير مشتقة (مشتق) اى مأخوذ ومخرج فخرج  
الاسماء الغير المشتقة من الجوامد (من معلوم المضارع) فخرج ما اشتق من مجهول المضارع كاسم المفعول  
وتسميته باسم الفاعل لكونه اسم مافعل الشئ وهو الفاعل اللغوى وهذا اسمه لاسم الوزن ولذا لم يسم باسم  
المفعول والمستعمل وغيرهما لانهما لا يتابعان معنى الذى فعل الشئ واما تسمية ما لم يفعل الشئ كالنكسر والتدريج  
والجاهل فحما على الغالب لان الغالب فيما يبنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا وقبل لكونه على وزن الفاعل  
من الثلاثى الاصلى الغالب والبواقي للحمل عليه وانما اشتق منه لما بينهما من المناسبة والمشاكلة التى سبق

(تفصيلها)

تفصيلها في بحث المضارع \* لا يقال ان الاصل في الاشتقاق هو المصدر والبواقي مشتقات منه على المختار  
 كما سبق فكيف يصح قوله مشتق من معلوم المضارع لانه اذا كان مشتقا من المضارع وهو من الماضي وهو  
 من المصدر فيكون مشتقا من المصدر بالواسطة فلا اشكال فيه وهذا مذهب الجمهور وبهم من كلام امامنا  
 الاعظم وهما ما لا ينجم ابي حنيفة نعمان بن ثابت رجهما الله تعالى واسعة ورضي الله عنهما وما زال مذهبه  
 ساطعا فيما بين الانام الى آخر الايام في المقصود انه مشتق من الماضي لكونه اصلا بالنسبة الى المضارع ولقلة  
 التصرف في اخذه منه حيث قال اما الفاعل فينظر في عين الفعل الماضي فان كان مقنونا فاوزنه ناصروا ان مضموما  
 فعظيم وضخم وان مكسورا فغن المتعدي عالم ومن اللازم يأتي على اربعة اوزان مريض وزمن واجر  
 وعطشان الخ مختصرا وقيل انه مشتق من المصدر لاصلته ولقلة التصرف فيه ولانه لو كان مشتقا من المضارع  
 لكان الظاهر ضم العين في مثل ناصر وقمها في مثل قاتح وكسرها في مثل ضارب تأمل ( لمن قام به الفعل )  
 في الجملة فيدخل فيه مثل زيد مقابل عمرو واما مقترن من فلان ومقرب او متباعد عنه او مجتمع معه فان هذه  
 الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم بأحدهما معينا دون الاخر الا ان قياما تناسب الى ما نسب اليه  
 صريحا كزيد وانا فيما نحن فيه ولا يعتبر قياما بما نسب اليه ضمنا كالعمرو وفلان ههنا فكأنها قائمة بأحدهما  
 معينا في الجملة ويخرج بقوله لمن قام به الفعل اسم الزمان والمكان والالة والتفضيل \* فان قيل ان زيادة الفعل  
 المدلول عليها بافعل اسم تفضيل فعل ايضا فيصدق عليه انه مشتق منه لمن قام به الفعل ايضا يقال ان المتبادر  
 من قوله مشتق منه لمن قام به الفعل تمام الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان الا ترى انه لو ضم الى اصل الفعل  
 معنى آخر كزيادة مثلا كما ههنا ووضع له اسم لا يصدق عليه انه موضوع لمن قام به الفعل بل يصدق عليه  
 انه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة ومن المعلوم ان الاشتقاق متضمن لمعنى الوضع كما اشار اليه المصنف  
 رحمه الله تعالى في بحث الاشتقاق بعطفه عليه \* فان قيل فعلى هذا يلزم خروج صيغ المبالغة من التعريف  
 فينتقض التعريف جمعا يقال كل ما اشتق من الثلاثي لمن قام به ليس باسم الفاعل بل صفة مشبهة او فعل  
 تفضيل او مبالغة الفاعل \* قبل الاولى ان يقال بدل قوله لمن قام لما قام لان الذي جهل امره يذكر بلفظ ما لا بلفظ  
 من لانه موضوع للعقل مع ان اسم الفاعل لم يوضع لشيء باعتبار كونه قافلا بل وضع لمعنى قائم بذات سواء  
 كانت تلك الذات قافلة او غير قافلة واجيب بأنه قصد تغليب العاقل على غير العاقل ويمكن ان يقال ان كل  
 واحد منهما يستعمل مقام الاخر كما يستعمل ما في مقام من في قوله تعالى والسما وما بناها الى ومن بناها لان الباني  
 لا يكون الا اذا العقل وبالعكس في قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه في مقام ما تأمل ( بمعنى الحدوث )  
 اى ملا بسا بحسب الوضع والهيئة بمعنى الحدوث ومعنى الحدوث تجديد وجوده وقيامه به مقيدا بأحد  
 الازمنة الثلاثة فيدخل في التعريف مثل مؤمن وكافر وواجب ودائم وثابت ومستمر وراسخ وخالد وباقي  
 وضاير في فرس وضاير وعاقل في الله عالم وكائن ابد وغيرها مما يقصده الاستمرار لان هذه الكلمات تدل  
 بحسب الصيغة والوضع على الحدوث وانما الاستمرار مدلول جواهر هذه الكلمات اعنى دلالة هذه الكلمات  
 على الاستمرار بالمادة لا بالهيئة بحسب الوضع ومدلول الصيغة متروك بالعقل والشرع مع ان المراد بالحدث  
 ههنا انما هو مدلول الصيغة لا مدلول المادة وقصد الاستمرار عارض فلا اعتبار به \* ويخرج الصفة المشبهة  
 لكون وضعها على الثبوت والدوام ولذا اذا قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن  
 حاسن الان او غدا ومنه قوله تعالى في ضيق وضائق به صدرك وهذا طرد في كل صفة مشبهة وسيجئ  
 تفصيله ان شاء الله تعالى فظهر من هذا التعريف انه مشتق من المضارع عنده \* وطريق اشتقاقه ان يحذف

حرف المضارعة ويزاد الالف بين الفاء والعين ويكسر ما قبل الاخير اما حذف حرف المضارعة بينهما واما الزيادة فلثلاثا يلبس بالماضي بعد الحذف وتحريك الفاء يلزم الابتداء بالساكن واما اختيار الالف بالزيادة فللمخففة واما اختيار ما بين الفاء والعين بالزيادة مع ان محل الزيادة هو الاخر او ما هو اقرب منه او الاول فلانه لو زيدت في الاول يلزم الابتداء بالساكن ولو حرك ليخرج عن حقيقة وضعه الاصل اذ وضع الالف على السكون ولو سلم فلا يخلو من ان يكون مفتوحا ومضموما ومكسورا ولا سيل الى الكل \* واما عدم القسمة فلثلاثا يلبس بمتكلم المضارع او الماضي من الافعال واما الضم فلثلاثا يلبس بالامر في الوقف واما الكسرة فلثلاثا يلزم الخروج من الكسرة الثقلة الى الضمة الانتقال في مثل ينصر ويحسن ولو زيدت في الاخر يلبس بثنائية الماضي مثل نصرا ولو زيدت في ما قبل الاخر يلبس بالمصدر مثل ذهاب وصراف وسؤال وصيغة المبالغة ايضا مثل نصار لان الانعام كثير ما تترك فلا اعتداد بها فليبقى محل بالزيادة غير ما بين الفاء والعين واما كسر ما قبل الاخر فلانه لو لم يكسر فلا يخلو واما ان يفتح او يضم او يسكن والكل لا يجوز \* واما عدم جواز الفتح فلثلاثا يلبس بالماضي من باب المفاعلة مثل قاتل بفتح التاء ماضيا منه واما الضم فلثقله واما السكون فلثلاثا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده لانه غير جائز فليبقى الالكسر \* فان قلت فعلى تقدير الكسر يلبس بالامر من ذلك الباب مثل قاتل وحارب امرين من المقاتلة والمجاربة قلت نعم الا انه ابقى مع ذلك للضرورة واما اختيار هذا الالتباس اولى من التباسه بالماضي لتبادر الماضي في الوهلة الاولى دون الامر ولان التباس الشئ بما يشابهه لان الامر يشابه باسم الفاعل في كون كل منهما مشتقين من المضارع وليس كذلك في الماضي فاختيار الالتباس بين الامرين المتناسين اولى من اختياره بين الامرين المتباينين اذا تعين اختيار احدهما ومن الثقل على تقدير الضم اذ الالتباس يمكن دفعه بالتونين دون الثقل خصوصا بعد الف المدول فلما قبلوا الياء الفاق في مثل مختار في اسم الفاعل والمفعول دفعا لثقل مع انه يلبس أحدهما بالاخر بعد القلب لاقبلوا واكتفوا بالفرق التقديرى واما تحريك الاول فلثلاثا يلزم الابتداء بالساكن وقدم اسم الفاعل على المفعول لكون الفاعل لازما لكل فعل والمفعول انما يلزم للمتعدي على تقدير الاقتضاء ولكون الفاعل موجودا بالفعل غالباً ولهذا سمي هذا القسم من الكلمة فاعلا والمفعول ما يقع عليه الفعل والايجاد قبل الوقوع او لكون الفاعل مشتقا من المعلوم والمفعول من المجهول والمعلوم مقدم على المجهول لثرفه او لكون الفاعل عمدة والمفعول فضلة فلا شك ان العمدة مقدم على الفضلة وكذا اسمهما

### (واسم المفعول)

من تلك الاقسام الاربعة للصفات الصرفية (اسم) ايضا يشمل جميع الاسماء جامدا كان او مشتقا (مشتق) يخرج الجوامد (من مجهول المضارع) خرج اسم الفاعل والصفة المشبهة والتفضيل لكونها مشتقة من المعلوم (لمن وقع عليه الفعل) او جرى مجرى الواقع عليه اى التعلق المعنوى وهو تعلق فعل الفاعل بشئ بحيث لا يتعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشئ لا الامر الحسى فبدخل فيه مثل اوجدت ضربا فهو موجود وعلمت عدم خروجه فهو معلوم وذكر الله تعالى فهو مذكور وغير ذلك فلا يلزم كونه تعالى محلا للوقوع \* فان قيل ان تعريفه لا يصدق على مثل مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له لعدم الوقوع عليه فلما استعمل على خلاف الوضع اى في غير من وقع عليه الفعل من الظرف والسبب بتزليل الظرف والسبب منزلة المفعول ويخرج اسم الزمان والمكان والالة وانما اعتبر اشتقاقه من المضارع ابا لاسم الفاعل للمناسبة بين مبيهما اعنى الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما من حيث الصدور او القيام في الفاعل ومن حيث

### (الوقوع)

في المفعول فينبغي ان يكون بين اسميهما مناسبة ايضا في المشتق منه واما من لمجهول فللمناسبة بينهما  
 مناد الى مفعول ما لم يسم فاعله ولذا لا يبنى من اللازم الا بواسطة حرف الجر وطريق اشتقاقه في الثلاثي  
 محذوف من مجهول المضارع حرف المضارعة وزيادة ميم مفتوحة في موضعه وضم ما قبل الاخر ثم اشباع  
 ثم ليتولد منه الواو اما حذف حرف المضارعة فللفرق بينهما واما الزيادة فللإلزام الابتداء بالسكون بعد  
 حذف واما تخصيص الميم فلقربه من الواو في المخرج الشفوي مع تعذر زيادة حرف العلة في الابتداء  
 بالواو فلثقلها لاتزاد في الاول ولو قلبت تاء يلبس بالمضارع المخاطب واما الالف فلانها لو زيدت يلبس  
 بالمضارع المتكلم وحده واما الياء فبالغائب فلما تعذر الزيادة مما اولى الحروف بالزيادة لزم ان يزداد بماقرب منه  
 وهو الميم لكونها شفوية كان كائهما من حروف العلة واما فتح الميم فلخفته ولانه لو لم يفتح فلا يخلو اما ان يضم  
 ويكسر او يسكن والكل غير جائز اما عدم جواز الضم فللإلزام بالسكن واما ضم ما قبل الاخر فلعدم  
 جواز الكسر فللإلزام بالسكن واما السكون فللإلزام الابتداء بالسكن واما ضم ما قبل الاخر فلعدم  
 جواز الضم لانه لو فتح او كسر يلبس باسم المكان ولو اسكن يجتمع ساكنان واما اشباع الضم فلرفضهم  
 في كلامهم مفعلا بضم العين بغير التاء واما بالتاء فيجئ مثل مكربة \* ولما كايين صيغتيهما من المجرد والمزيد فرق  
 اراد بانه فقال ( وصيغتيهما ) اي صيغتا القياسية لاسم الفاعل والمفعول ( من الثلاثي المجرد ) لان صيغتيهما  
 المطلقة منه ثلاثة احديهما قياسية وهي وزن ( فاعل ) في اسم الفاعل مشتق من فعل محذوف حرف المضارعة  
 وادخال الالف بين الفاء والعين وكسر ما قبل الاخر في غير مكسور العين وابقائه فيه وهذا الوزن يجئ  
 للنسبة كتامر ولابن ورايح ونابل بمعنى ذى تمر وذى لبن ورمح ونبل \* قيل في شرح المير ان ان هذا القسم  
 من الاسم معناه كالنسوب ولفظه كالفاعل وليس به بل موضوع لذى شئ \* ولذا تجرد عن التاء في نحو  
 حائض يعنى انه اذا كان بمعنى شئ لا يؤنث فيقال امرأة حائض وحامل وجل سائل وناقعة سائل كما في قوله  
 تعالى السما منقطر اي ذات انقطاع لانه لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال منقطرة وكذا قوله تعالى بكرة لا فارض  
 وقيل ومنه عيشة راضية اي ذى رضى لان العيش لا يوصف براضية بمعنى فاعلة بل بذات رضى حتى  
 تكون بمعنى مرضية تأمل ( و ) وزن ( مفعول ) في اسم المفعول مشتق من فعل محذوف حرف المضارعة  
 ايضا وادخال الميم المفتوحة مقامه وضم ما قبل الاخر مع اشباع الضم للمر وصيغتهما الاخران  
 سماعتان وهما فعول وفعل كصبور ورحيم بمعنى الصابر والراحم في اسم الفاعل وحلوب وحبيب  
 بمعنى المحلوب والمحبوب في اسم المفعول لكن الغالب في مثل هذه الصيغة الصفة المشبهة او المبالغة  
 وصيغة المبالغة للفاعل ترتقى الى ستة عشر وزنا وهو \* فاعل بكسر الفاء وتشديد العين نحو فسبق وصدق  
 \* وفعال بضم الفاء وتخفيف العين نحو كبار وعجباب \* وفعال بضم الفاء وتشديد العين مثل طوال وجهال  
 وهذا الوزن مشترك بينهما وبين جمع المكسر \* وفعالة بفتح الفاء وتشديد العين مثل علامة ونسابة  
 \* وفعلة بضم الفاء وفتح العين واللام مثل ضحكة ولعنة \* ومفعال بكسر الميم وسكون الفاء مثل  
 مدرار ومسقام وهذا الوزن مشترك بينهما وبين اسم الآلة نحو مفتاح \* ومفعل بكسر الميم وسكون  
 الفاء وفتح العين مثل مسيف وحزم وهذا الوزن ايضا مشترك بينهما وبين اسم الآلة \* ومفعيل بكسر  
 الميم وسكون الفاء مثل معطير وكثير \* وفعل بضم الفاء وسكون الفاء مثل غفل وهذا مشترك بينهما  
 وبين الصفة المشبهة \* وفعل بفتح الفاء وضم العين مثل يقط \* وفاعلة بكسر العين مثل راوية \* وفعولة بفتح الفاء  
 وضم العين مثل فروقة \* ومفعالة بكسر الميم وسكون الفاء مثل مجزاة ومسقامة \* وفعلة بضم الفاء وسكون العين

مثل ضحكة وهذا الوزن مشترك بين مبالغة الفاعل والمفعول \* وفعل مثل عليم ورحيم \* وفعل مثل  
وهما ايضا مشتركان بين الفاعل والمفعول على ما عرفته آفا هذا هو المشهور وعند الجمهور صيغ المبالغة محصورة  
في الثلاث فعال وفعل ومفعال ( وهما ) اى اسم الفاعل والمفعول حال كونهما ( من غيره ) اى من  
الثلاثي المجرد سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا عليه او مزيدا على الثلاثي كائنان ( على صيغة المضارع  
المعلوم فى الفاعل والمجهول فى المفعول اى على صيغة مضارع الباب الذى اريد اخذ همامنه اى باب  
ببديل حرف المضارعة ( بيم مضمومة موضع حرف المضارعة ) وتشترك هذه الصيغة بين الزمان والمكان  
والمصدر المبنى وبين اسم المفعول فيما فوق الثلاثي للاختصار وللمشابهة الزمان والمكان بالمفعول فى ان لا يكون  
عدة فى الكلام وفى تعلق الفعل بالكل واما اشتراكها مع المصدر فلشاركة المصدر بهما فى الثلاثي  
غالبا وكذا فيما فوقه على ما سيجئ ان شاء الله تعالى لكن المفعول من اللازم باق بزيادة حرف الجر  
فى آخره دون الزمان والمكان والمصدر \* ولما كان الفرق بينهما بحركة ما قبل الآخر اريد بانه فقال  
( و ) انما الفرق بين اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي المجرد ( كسر ما قبل ) الحرف ( الاخر فى اسم الفاعل )  
تبعاله مضارع الذى اشتق هو منه فيما كسر ما قبل آخره واما راد عليه فى غيره اما لفظا ( نحو مكرم ) بكسر الراء  
من الاكرام او التكريم وكذا مخرج ومنكسر ومستخرج ومتدحرج بكسر ما قبل الآخر فى الكل لان ما قبل  
الاخر فى مضارع هذه الكلمات ايضا مكسور واما تقديره نحو مختار وممتاز ومخار ومشهاب لان الفرق فى مثل  
هذه الكلمات بالتقدير فى الاصل بكسر ما قبل الآخر فى اسم الفاعل ( وقفحه ) اى قح ما قبل الآخر تبعاله مضارعه  
ايضا ( فى اسم المفعول ) اما لفظا نحو مكرم ومخرج ومستخرج بفتح الراء فى الكل واما تقديره امثل مختار وممتاز  
ومخاربه ومشهاب به ايضا فالاصل مختير ومخير ومخار ومشهاب بكسر ما قبل الآخر فى اسم الفاعل وقفحه  
فى المفعول هذا الفرق اعم يشمل اللازم والمتعدى وفى اللازم يفرق المفعول من الفاعل بحرف الجر لعدم اشتقاق  
اسم المفعول من اللازم بغير حرف الجر واما مثل مسهب للفاعل بصيغة المفعول من اسهب ويافع من يافع وارس  
وعاشب من اورس واعشب فشاذا خارج عن القياس لان القياس فى الاول مسهب بكسر الهاء فى البواقي  
موقع ومورس وممشب \* ولما كانت الصفات اقل استعمالا وورودا فى ذى الارواح بالنسبة الى الفعل  
لم يحتج الى الفرق بين المتكلم والخطاب والغيبة بالصيغة بل بين ذلك بانضمام الضمائر المفصلة مثل انا  
ضارب وانت ضارب وهو ضارب ولكن لما كانت اكثر بالنسبة الى الاسماء واحتج الى الفرق بين  
المذكر والمؤنث وبيان كيتها افرادا وتثنية وجعا فصرفوها اراد المصنف رحمه الله تعالى اصول  
تصرفهما فقال ( وبصرفان ) اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد او غيره متعديا ولازما بالاصالة  
او بواسطة حرف الجر ( على ستة اوجه ) سوى جمع المكسر لكونا كثرة سماعيا ولعدم جريانه فى غير  
الثلاثي لم يعتبره فى التصريف حتى اقتصر الوجود على الستة ( ثلاثة ) اوجه من الستة ( للمذكر ) مفردا  
مثل ناصر ومنصور وتثنية مثل ناصران ومنصوران فى حالتى الرفع والناصريين ومنصورين بفتح  
ما قبل الياء وكسر النون فى النصب والجر وجعا مثل ناصرون ومنصورون فى الرفع وناصريين  
ومنصورين بكسر ما قبل الياء وفتح النون فى النصب والجر ( وثلاثة ) اوجه منها ( للمؤنث ) مفردة  
مثل ناصرة ومنصورة وتثنية مثل ناصرتان ومنصورتان فى الرفع وناصريتين ومنصورتين فى النصب  
والجر وجعا مثل ناصرات ومنصورات بضم التاء فى الرفع وكسرهما فى النصب والجر وكذا من  
المريدات مثل مكر مكر مان مكر من مكر مون مكر مكر متان مكر متين مكر مات ( وتثنيتهما ) اى تثني اسم

للفاعل والمفعول ( يكونان بالالف والنون ) المكسورة ( في ) حالة ( الرفع ) كما اشرنا اليه في الاثنية ( وبالياء ) المفتوح ما قبلها ( والنون ) المكسورة في غير الاضافة ( في ) حالي ( النصب والجر ) كما مر ايضا ( وجعهما للمذكر ) يكون ( بالواو ) المضموم ما قبلها للتجانس ( والنون ) المفتوحة في غير الاضافة ( في ) حالة ( الرفع ) ب ( الياء ) المكسورة ما قبلها ايضا ( والنون ) المفتوحة كذلك ( في ) حالي ( النصب والجر ) انما قيدنا النون بكونها في غير الاضافة لانها تنسقط في وقت الاضافة لتتأني في بينهما من اقتضاء النون الانفصال والاضافة الاتصال والاجتماع في محل واحد محال مثل ان ترى مسلمي هذه البلاد \* ولما جعلوا امراب الثنية والجمع المذكر السالم بالحروف وهى اربعة الواو والياء والالف والنون لكن النون انما تكون علامة الرفع في المضارع جعلوا رفع المثنى بالالف خلفتها مع تقدم المثنى في الطبع ورفع الجمع بالواو لئلا يستتبا بالضممة ثم جعلوا جر المثنى والجمع وكذا نصبيهما بالياء وقهوا ما قبلها في المثنى وكسروه في الجمع للفرق بينهما \* وعلة تخصيص الفتح بالمثنى علة تخصيص الالف برفعه ولما رأوا انه يتفتح في بعض الصورة في الجمع ايضا نحو مصطفين قهوا النون فيه وكسروه في الثنية وجعلوا النصب فيهما تابعا للجر

( واما الصفة المشبهة )

باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلكونها اسماء مؤنث وبذكري وثني ويجمع كاسم الفاعل واما معنى فلكونها اسماء مائة قام به الفعل المشتق هي منه فان معنى زيد حسن زيد ذو حسن والحسن فعل أى حدث قائم زيد كان اسم الفاعل كذلك فان معنى زيد عالم زيد ذو علم قائم به ولذا لم يفرق بينهما بعض الفضلاء المدققين كما مائنا الاعظم وهما مائنا لانهم رضى الله تعالى عنه حيث عدها في المقصود من اسم الفاعل وانما الفرق بينهما من حيث الحدوث في اسم الفاعل وضعا والثبوت في الصفة المشبهة كذلك والى هذا أشار بقوله ( فهو اسم مشتق من فعل لازم بمعنى الثبوت ) قوله فهو أى الصفة المشبهة فالتذكير باعتبار الخبر لكونه مذكرا او لضعف تأنيث الصفة لكونها مصدر اقوله اسم جنس يشمل جميع الاسماء مشتقة كانت او غير مشتقة وقوله مشتق فصل يخرج غير المشتق وقوله من فعل ماضيا او مضارا او حادنا كما قيل وقوله لازم سواء كان لازما ابتداء او عند الاشتقاق بالنقل كرحيم ورحن فانهما مشتقان من رحم بالكسر بعد النقل الى رحم بالضم على ما فصلناه في بحث البسمة يخرج ما اشتق من الفعل المتعدي كعص اسم الفاعل الذى اشتق من المتعدي واسم المفعول مطلقا لعدم اشتقاقه من اللازم بالاصالة ونقل عن الفاضل العصام الظاهر انه يشتق من الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله وسمع الله ونحوهما مما اسند الى الله تعالى لتلايق الصفات الثانية المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان الغالب في المتعدي حادنا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا فيفهم من كلامه ان اطلاق اسم الفاعل على هذه الكلمات بطريق المجاز لدلالاتها على الثبوت لعدم المساغ الى الحدوث بسبب الاسناد الى واجب الوجود مع ان اسم الفاعل يدل على الحدوث وفيه نظر من ان المراد بالحدوث والثبوت ههنا ما هو بحسب الوضع الاصلى مع الصيغة ودلالة هذه الكلمات على الثبوت انما هي بحسب تخصيص العقل والشرع لا بحسب الوضع والافجيمع هذه الكلمات يدل على الحدوث في نفسه بحسب الوضع فتكون من اسماء الفاعل في الحقيقة على ما سبق امثالها في بحث اسم الفاعل قوله بمعنى الثبوت بحسب اصل الوضع بصيغته فلا يرد مثل ما نقل عن ذلك الفاضل آقا وكذا مثل طالق وضامر لدلالة هذه الكلمات بحسب اصل الوضع على الحدوث وان الثبوت عارض بحسب الاستعمال وكذا دائم وباق وخالد ومستمر ونحوها بما قصد به الثبوت والاستمرار لان هذا المعنى مدلول المواد دون الصيغ مع ان المراد ههنا مدلول الصيغ ومدلول هذه الكلمات

بحسب الصيغ ايضا لحدوث فخرج منه اسم الفاعل المشتق من اللازم ايضا مثل قائم وقاعد وذاهب ونائم ونحوها لان هذه الكلمات وان اشتقت من فعل لازم لمن قام به الفعل ايضا لكنها بمعنى الحدوث لكون صيغة الفاعل موضوعة للحدوث وكذا اسم المفعول المشتق من الفعل اللازم بواسطة حرف الجر كعدول عنه ومروربه ومقرورفيه وكذا اسماء الزمان والمكان والآلة وزاد بعضهم في التعريف بقولهم فقال وقولنا فقط ليخرج افضل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة ايضا قول لا حاجة اليه لا خراج منه من التعريف لما سبق في اسم الفاعل فان كنت في ريب فارجع اليه هذا \* والتحقيق ان وضع الصفة المشبهة على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار والثبوت فان قصد بها الحدوث ادت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الان او غدا كما قال الله تعالى في ضيق لما قصد الحدوث وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة على ما سبق في بحث اسم الفاعل كما قال الرضي والذى ارى ان الصفة المشبهة كما ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة المشبهة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الاذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين كما كان في اسم الفاعل وهو آلة استعماله للحدوث ومن ثم يحول الصفة المشبهة عند قصد الحدوث اليه كما مر آتيا في ضيق فجعلها في احدهما حقيقة والاخر مجازا تحكم فالاصل ان يقال هي حقيقة في القدر المشترك بين القيدين وهو الاتصاف بالحسن مطلقا لكن لما كان وضعها على الاطلاق ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجر نفيه في جميع الازمنة لانتك حكمة بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم دليل على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا او سمحنا او هو الآن حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا على ما ذكرناه بدليل العقل وظهوره في الاستمرار عقلا هو الذي غرض من قال لمن قام به الفعل على معنى الثبوت كما قاله المصنف رحمه الله تعالى ههنا فعلى هذا يكون تخصيصه رحمه الله تعالى ههنا بمعنى الثبوت مبني على ظهوره عقلا في الاستمرار قبصر (وصيغتها) اى صيغة الصفة المشبهة بمعنى اوزانها (كثيرة) غير منحصرة في عدد معين ومخالفة لصيغة اسم الفاعل لعدم كونها قياسية كصيغة اسم الفاعل بل صيغتها (سماعية) اى متوقفة على السماع ولو على صيغة اسم الفاعل لانهم لم يجرؤا فيها قياسا تضبط به كما في اسم الفاعل والمفعول بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها نحو \* فرق بفتح الفاء وكسر الراء من باب علم بمعنى الجنان وهذا غالب من فعل بكسر العين \* وشكس بفتح الشين وسكون الكاف من باب علم ايضا بمعنى سى الخلق وحكى عن الفراء رجل شكس بكسر الكاف وهو القياس لان ماضيه بالكسر ايضا وجعه شكس بضم الاول وسكون الكاف \* وصلب بضم الصاد وسكون اللام من باب حسن بمعنى الشديد وكذا الصليب منه \* وملح بكسر الميم وسكون اللام من باب نصر وحسن يقال ماء ملح ولا يقال ماء ملح الا في لغة ردية \* وجنب بضمين من باب حسن بمعنى الجنابة سواء فرده وجعه ومؤنثه ومذكره وقديقال في جعه اجناب وجنوب \* وحسن بفتحين من باب حسن بمعنى ضد القبح وجعه محاسن على غير القياس ومؤنثه حسنة وحسنه \* وخشن بفتح الخاء وكسر الشين من باب حسن بمعنى ضد اللين \* وشجاع بضم الشين من ذلك ايضا بمعنى شديد القلب عند البأس وجعه شجعة وشجمان بكسر الشين وسكون الجيم فيها مؤنثه شجاعة ونقل عن ابى زيد انه لا يوصف به المرأة ان تقول بكسر الشين شجاع على وزن الجماع وحينئذ يحى جمعه شجعة بفتح الشين وسكون الجيم وشجعة بفتحين \* وجبان من ذلك الباب ايضا من الجبن بمعنى ضد الشجاعة

(يقال)



بجمل جين وامرأة جيان فهو مؤنث ولو جعل من باب نصريكون وزن الصفة جبان بكسر الجيم  
 من مذكرا \* وعطشان بفتح العين وسكون الطاء من باب علم معناه ظاهر وجهه عطشى بفتح العين وسكون  
 طاء وعطاش بفتح العين وعطاش بكسر هاء مؤنثه عطشى ايضا وجهه عطاش بكسر العين فقط ونقل  
 بن الحاجب انه يجئ الصفة المشبهة من جميع ابواب الثلاث اذا كانت بمعنى الجوع والعطشى وضدهما  
 وزن فعلان بكجومان وشبعان وعطشان وريان ولم يأت شئ من هذه المذكورات على القياس (الا)  
 بوزن (افعل بفتح الهزة وسكون الفاء من الالوان والعيوب الظاهرة) دون الباطنة من العيوب عنده  
 حمده الله تعالى والمشهور انها مطلقة لمجيئ احق وار عن (والحلى) بضم الحاء او كسرهما مع التقصر جمع  
 لية بمعنى الزينة والصورة كما يقال عرفت من حليته اى صورته (قائه) اى هذا الوزن (منها) اى من  
 الالوان والعيوب والحلى (قياسى) مطرد كما بيض والبلج واعور واحول ونحوها لكن هذا الوزن مختص  
 باب فعل مكسور العين ولا يجيئ من مضوم العين او مفتوحها الا ستة كلمات فانها تجيئ من فعل بضم العين  
 بل احق واخرق وار عن معنى الاحق اى قليل العقل من عيوب النفس وادم وأسم من الالوان وأعجف  
 من العيوب بمعنى الهزل والانتى عجفاء والجمع عجفان بالكسر على غير القياس وزاد الاصمعى على هذه  
 الستة الا عجم يقال فى لسانه عجمة اى عجز لا يقدر على الكلام اصلا وبهذا سميت البهجة عجمة لانها لا تنكلم  
 والاعجم ايضا من لا ينصح ولا يلين كلامه والانتى عجمة \* وقال الفراء فى جواب هذه السبعة احق من حق  
 الكسر وهولفة فى حق بالضم فكان احق قياسا قبل وفيه بحث لان احق اذا كان بالضم يجيئ الصفة منه  
 احق واما اذا كان بالكسر تجيئ الصفة منه حق بفتح الحاء وكسر الميم لاحق كذا فى مختار الصحاح فلا يفتنى  
 فى الجواب كون الكسر لفة فى الضم انتهى وايضا قال يجيئ خرق وسمر وعجف بالكسر فى الكل كما يجيئ بالضم  
 فيه فيكون لفة فى الضم يعنى يجيئ هذه الكلمات عنده من فعل بالكسر والضم فيكون اختصاص هذا الوزن  
 باب فعل بكسر العين مطرد فى هذه السبعة نظر الى مجيئها بالكسر فتأمل \* ولما فرغ من بيان كيفية الصيغة  
 خرج فى بيان تصرفها فقال (ويصرف) ما كان على وزن افعل من الالوان والعيوب الظاهرة والحلى  
 قياسا (على خمسة اوجه) فى الصورة والافى الحقيقة ستة ثلاثة لئلا يزداد كرم فردا وثنية وجعا وثلاثة لمؤنث  
 ايضا وانحصاره على الخمسة (بإشراك الجمع) اى باشتراك صيغة الجمع (بين) الجمع (المذكور) بين الجمع  
 (المؤنث) على وزن فعل بضم الفاء وسكون العين فيهما مثل حرق فى جمع اجر وحراء (ومؤنثه) اى مؤنث  
 افضل للصفة (لا يجيئ بالناء) وان كان الاصل فى التأنيث خصوصاً فى تأنيث الصفات ان يجيئ بالناء (كما يجيئ)  
 المؤنث (بها) اى بالناء لاصالتها (فى) مؤنث (اسم الفاعل والمفعول) مثل ناصرة ومنصورة (بل) يجيئ  
 مؤنثه (بالالف) اى بالهمزة لان الف لا تكون ممدودة لعدم قبولها الحركة وتعبيره عن الهمزة الهمزة بالالف  
 لكونها فى صورة الف فى الخط اذا وقع مبتدأ بها مثل همزة اجدوا باعتبار الكون او بناء على تسمية بالالف  
 (الممدودة و) ب (حذف الهمزة من اوله) اى من اول افعل (وقع الفاء وسكون العين) يعنى عكس  
 ما فى مفرد مذكروه مثل حراء بفتح الحاء المقابلة بالفاء وسكون الميم المقابلة بالعين من فعلا بالمد ولم يفرق بين المذكور  
 والمؤنث بالناء كما فرق فى سائر الصفات بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كما هو الغالب فى الاسماء الجوامد  
 يكمل فى المذكور وناقته فى المؤنث بل وضعا لهما صيغة واحدة لبعده عن الفعل \* قيل قياسه ان يقال جرى  
 بلامد لكن زيدت الف مع الف التأنيث لئلا يفرق بين مؤنث فعلا ومؤنث افعل ثم قلبت الف الثانية همزة  
 الثلاث لئلا يختل المقصود بحذف احدهما لاتقاء الساكنين وفيه نظر لانه لو كان الف الزائدة هى الاولى يلزم

تغير علامة التأنيث بالقلب همزة مع ان العلامة لا تغير ولو كانت الزائدة هي الثانية يلزم ان يقع علامة التأنيث  
 التي هي الالف الاولى في الوسط وهو خلاف الظاهر ولو كان كلاهما للتأنيث يلزم اجتماع علامتي  
 التأنيث وهو مستكره فتأمل \* وجه الامر بالتأنيث اشارة الى الجواب وهو انه انما يرد على مذهب سيبويه  
 من ان علامة التأنيث الالف الزائدة قبل همزة النقلة من الالف المقصورة لوقوعها بعد الالف الزائدة  
 والكلام مبني على مذهب الاخفش وهو ان علامة التأنيث هي الهمزة الاصلية والتوصيف بالالف  
 الممدودة اما يجوز لكونها سبب امامد الف قبلها واطلاق الالف عليها ايضا مجاز لكونها في الاصل الف  
 او مبني على اطلاق الالف على المتحرك والساكن على ما قاله الفاضل العصام في شرح الكافية  
 (وتثنيته) اي تثنية افعال (كثنيتهما) اي كثنيتي اسم الفاعل والمفعول بالالف والنون المكسورين  
 في حالة الرفع والياء المفتوح ما قبلهما والنون المكسورة في النصب والجاء في غير الاضافة على  
 ما سبق في بحثهما مثل احران واحرين كضاربين وضاربين ومضروبين ومضروبين وهذا  
 في تثنية المذكورين المؤنث ولذا استثناء بقوله (غير ان الهمزة) اي تثنيته كثنيتهما بل افرق الان همزة  
 ضلأ مثلا كحمراء (تقلبوا في تثنية المؤنث) كما ان الواو تقلب همزة في مثل اقت اذا اصله وقتت قلبت  
 الواو همزة لكون كل منهما نظيرة للآخر ثقلا وتقيضا مخرجا مثل حراوان وحراوين (وجمه)  
 اي جمع افعال (لا يجرى بالواو) المضموم ما قبلها (والنون) المفتوحة في غير الاضافة في حالة الرفع  
 كاجاء في اسمي الفاعل والمفعول مثل ضاربون ومضروبون (ولا) يجرى (بالياء) المكسور ما قبلها  
 (والنون) المفتوحة ايضا في حالة النصب والجر كاجاء فيهما كضاربين ومضروبين لان كل صيغة  
 لم يجرى مؤنثها بالتاء بل جاء بصيغة مخصوصة كاهنا تكون كالاسم الجامد وهو لا يجمع بالواو والياء مع  
 النون لان الجمع بهما شرط وهو كونه مذكرا مطلقا او في حكمه كما سبق في بحث العالين وسمي التفصيل  
 في تصريح اسم زمان ومكان وليس كذلك ههنا (بل) يجرى جمعه (على) وزن (فعل بضم الفاء وسكون  
 العين فيهما) اي في جمع المذكر والمؤنث مثل جرفا لا ولى ان يشترك صيغة تثنيتهما دون الجمع لقلة استعمال  
 التثنية كما في الافعال على ما سبق في بحثها مفصلا لكن لما يفرق بين المذكر وبين المؤنث بالحاق العلامة  
 للتأنيث بل وضع لهما صيغة واحدة لزم ان يفرق بين تثنيتهما على حدة بصيغة مستقلة للمذكر وصيغة مستقلة  
 للمؤنث واختلاف صيغة التثنية يقتضي اتحاد صيغة جمعها تقاديا عن الاختلاف في جميع الاحوال (مثاله)  
 اي مثال افعال اي ما يوضحه نحو (اجر) للمفرد المذكر (احران) لتثنيته في حالة الرفع (واحرين)  
 لها ايضا في النصب والجر (جر) للجمع المذكر (جرا) للمفردة (وحراوان) لتثنيتهما في الرفع  
 (وحراوين) لها ايضا في النصب والجر (جر) للجمع المؤنث \* ولما فرغ من بيان النوع الذي يدل على  
 الصفة المطلقة شرع في بيان النوع الذي يدل على الصفة المقيدة بالزيادة على الغير قال

(واما افعال التفضيل)

مصدرا بما التفضيلية ايضا لكونه مقام التفصيل بعد الاجال ويقال ايضا اسم التفضيل وهذا اشمل من الاول  
 لتناوله مثل الخير والشر بخلاف افعال التفضيل عند من يفرق بينهما (فهو) اي افعال التفضيل في الاصطلاح  
 (اسم) لافعل ولا حرف (مشتق) لاجامد (من يفعل) لازما كان او متعديا فيشمل جميع المشتقات ويخرج  
 عنه مثل ايدى من اليد وارجل في مدح الرجل من الرجل يقال فلان ارجل الرجلين اشد هما وكذا يقال رجل  
 ارجل بمعنى عظيم الرجل اي القدم فانه لم يثبت واما احناك البعيرين بمعنى اشد هما كلا وآل من حنيف الحنايم

(فشاذان)

فشاذاً غير مشتق من فعل قبل فيه نظر من ان معنى قولهم احنك البعيرين اشد هما الكلا فيجوز ان يكون مشتقاً من قولهم احنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها على ما في الصحاح فيكون مشتقاً من المزيدي بناء على مذهب سيويه فانه يجوز اشتقاق الجرد من المزيدي كاشتقاق اخصر من الاختصار بحذف الزوائد عنده حتى قيل هذا قياس عنده لا كلام في اشتقاقه ويحجب عنه بأن المختار مذهب الجمهور وفي مذهبهم لا يجوز اشتقاق الجرد من المزيدي فلا يخرج من الشذوذية والصحيح ان قياسه انما هي من الافعال لا من الغير على ما سنشير اليه ومعنى قولهم آبل من حنيف الحناتم اي اشد الناس تأقافاً في رعية الابل واعلم بها ويجوز ان يكون مشتقاً من آبل الرجل بالكسر امالة فهو آبل اي حاذق بمصلحة الابل كما في الصحاح والحناتم ابنا الحنتم ابى قبيلة وحنيف واحد منهم (لزيادة) اي لقصد الدلالة على الزيادة في الحدث الذي هو اشتق منه فيخرج اسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة والصفة المشبهة فان هذه المذكورات ليست مشتقة لزيادة (على الغير) فيخرج بمبالغة الفاعل ايضا لان الزيادة فيها في نفسها لا بالنسبة على الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في افضل التفضيل دون المبالغة اذ الم يكن المراد بالزيادة الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداها فانها حيث لا يذكر المفضل للاستغناء عن ذكره بالفهم نحو الله اكبر اي من كل شيء فلا حاجة لذكره لظهوره وبهذا ظهر الفرق بين افضل التفضيل وبين الصفة المشبهة مع كونهما لزيادة على اصل الفعل (وصيغته) اي صيغة افضل التفضيل ووزن (افضل) للمفرد المذكر (ينفتح الهمزة والعين وسكون الفاء) بحسب الاصل فيدخل مثل الخير والشر لكونهما في الاصل اخيراً واثراً على وزن افضل ثم خففاً بحذف الهمزة للاستغناء عنها بعد تنقل حركة الياء في الاول والراء في الثاني الى ما قبلهما وهو الخاء في الاول والشين في الثاني مع كثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس في اللغة الردية مثل صفراها شرها كما وردت في قصة المرأة التي قالت لزوجها ما قلت فانطلق بها يا اباي مكان آخر ثم تحولت الى الحى بعد رهة فبينما هي ذات يوم قاعدة مرت بها بنتاها فظفرت اليها الكبرى فقالت همزه امي والله وقالت الوسطى صدقت والله وقالت المرأة كذبتما انابام لكما ولا بأمرأة لا ييكما فقالت لهما الصغرى اما تفرقان محباها وتعلقت وخرجت بها فقالت الام عند ذلك صفراها شرها (ولا يبنى) افضل التفضيل من الافعال (الآ) يبنى (بما) اي من فعل الذي (يبنى منه) اي من ذلك الفعل (فعل التعجب) وهو الفعل الثلاثي الجرد الثلاث مدلوله في الزمان الماضي على الاستمرار القابل للزيادة والنقصان غير لون ولا عيب ظاهري يعنى بشرط في بناء افضل التفضيل ان يبنى من فعل مقيد بهذه القيودات الثمانية اما التقييد بالثلاثي فلمع عدم امكان محافظة جميع حروف الكلمات الرباعية والخماسية والسادسية في وزن افضل على تقدير عدم حذف حرف او حروف منها ولو حذفت بلبس المعنى اذ لو قلت من دحرج مثلاً دحرج بحذف الجيم من آخره لم يعلم انه من تركيب دحرج او دحرج وكذا لو حذف الهمزة والسين والتاء من استخرج وزيد في اوله همزة التفضيل وقلت اخرج من كذا لم يعلم ان معناه كثير الخروج او كثير الاستخراج وقس عليهما ما عداهما من الزيدات ولا وزن له غير افضل لانه موصوف على هذا الوزن للاختصار ولذا كان بناء افضل من الزوائد مطلقاً غير قياس عند الجمهور واما عند سيويه فغير قياس بمعاذ باب الافعال وامانه فمع كونه ذا زيادة قياس عنده هذا ما وعدته آتفاً بالاشارة واما التقييد بالثبوت في الزمان الماضي على الاستمرار فلتوقف تعين ازيد الشئ على الاخر على وقوع ثبوت ذلك الشئ سابقاً واما التقييد بقابلية الزيادة والنقصان فستغنى عن البيان فلا يقال فلان اموت من فلان والشمس غربي او طلعي اليوم من امس لعدم القابلية بالزيادة والنقصان واما التقييد بعدم كونه من الالوان والعيوب الظاهرة فلان ما جاء منهما

على هذا الوزن للصفة المشبهة ولو بنى افضل للتفضيل منهما ايضا يلتبس احدهما بالآخر مثلا اذا قلت زيد الاسود او الابيض ونحوهما لا يفرق احدهما من الآخر اما لفظا فظاهر واما معنى فلا يعلم انه بمعنى ذو سواد وذو بياض او بمعنى ازائد في السواد والبياض على الغير واما تخصيص هذا الوزن بالصفة المشبهة منهما فلذلك لالتزام على ثبوت الصفة المطلقة وافضل للتفضيل مقيد بالزيادة على الغير ولا شك ان ما يدل على المطلق مقدم على ما يدل على المقيد لتقدم المطلق على المقيد طبعاً \* قدم الصفة المشبهة في التخصيص منهما بهذا الوزن في الوضع كي يوافق الوضع بالطبع \* واما تخصيص العيوب بالظاهرة فلجواز البناء من الباطنية مثل فلان ابلد من فلان وكذا رعن واهوج واخرق واعجم واتوك واحق والدواشكس واجهل وغير ذلك وان جاء من بعضهما افضل للصفة المشبهة ايضا كما سبق وهذا اعني عدم جواز بناء افضل للتفضيل منهما مطلقا مذهب البصريين واما الكوفيون فأجازوا بناء افضل للتفضيل من لفظي السواد والبياض اعني من اصول الالوان خاصة قياسا وقالوا لانهما اصلا الالوان واحتموا في البياض بقول الرازي بيت \* جارية في درعها التفصاض \* ايض من اخت بنى ابيض \* وقال المبرد انه شاذ وفي السواد بقول الآخر بيت \* لانت اسود في عيني من الظلم \* وكلاهما من البيتين شاذان عند البصريين وما ينبغي ان يعلم ههنا انه اذا اريد بناء افضل للتفضيل من الافعال التي تعذر بناء افضل منها كالرباعيات والخماسيات والسادسات والالوان والعيوب الظاهرة فينبى بأن يؤخذ افضل مما يدل عليه كيفية الزيادة فيجعل ما قصد زيادته تمييزا عن النسبة مثل اشد منه اكراما وانقطاعا او استخراجا واول منه بياضا وسوادا واقوى منه درجته واضعف منه مقابلة واعلى منه التفاتا وغير ذلك كما سبق في بحث افعال التعجب ( وقياسه ) اي قياس افضل للتفضيل في البناء ( ايضا ) اي كما فعل التعجب ( ان يكون للفاعل ) يعني ان القياس فيه ان يبنى من الفعل المعلوم لتفضيل الفاعل لكونه عمدة في الكلام لعدم فادته بدونه دون المفعول فانه فضلة فيه وكذا ما يدل عليهما فبناؤه لتفضيل ما هو عمدة اولى ولعموم الفاعل لانه ما من فعل الا ولابد له من فاعل دون المفعول ولو بنى للمفعول ايضا يلتبس تفضيل احدهما بتفضيل الآخر مثلا اذا قيل فلان اعلم فلا يعلم ان المراد منه انه اكثر علمية او اكثر معلومية ولم يعكس الامر لشرف الفاعل لأمراً نقا ( و ) ما جاء للمفعول ( نحو اشهر ) وكذا اعذر واليوم واشغل بمعنى ازيد مشهورية ومعنوية وملومية ومشغولية ( شاذ ) لخالفته بالقياس المذكور وما يبنى للفاعل مشتق من معلوم المضارع وما يبنى للمفعول مشتق من مجهول المضارع لكن لا باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وطريق اشتقاقه منه بحذف حرف المضارعة وادخال الهمزة المفتوحة وقص العين فيما كان مكسورا او مضموما مثل انصروا ضرب فلاحا جة اليه فيما عينه مفتوح مثل اقبح \* ولما فرغ من بيان كيفية البناء شرع في بيان كيفية تصريفه فقال ( وبصرف ) افضل للتفضيل مطردا ( كاسم الفاعل ) على ستة اوجه غير الجمع المكسر والافتنائية اوجه ثلاثة للمذكر مفردا ومتنى ومجموعا وثلاثة للمؤنث ايضا بالالف والنون في المتنى ورضا وبالياء والنون نصباً وجرأ وبالواو والنون في الجمع المذكور رضا وبالياء والنون فيه نصباً وجرأ وبالف والتاء في الجمع المؤنث كافي اسم الفاعل بلفظ بل افرق بينهما ( غير ) اي الا ان الفرق بينهما ( ان مؤنثة ) اي مؤنث افضل للتفضيل ( لا يبحى بالتاء ) كجاء مؤنث اسم الفاعل بها مثل ضاربة بالتاء في مؤنث ضارب ( بل ) يبحى مؤنث افضل للتفضيل ( بالالف المقصورة ) من ادات التأنيث دون الممدودة منها ( مع حذف الهمزة ) المفتوحة التفضيلية التي كانت في افضل ( وضم الفاء وسكون العين ) فرقا بين افضل للتفضيل وبين افضل للصفة المشبهة لان الالف فيها ممدودة والفاء مفتوحة والعين ساكنة كما مر

والى ان يعكس الامر لكون المقصورة اصلا للممدودة كما ان الفعل للصفة اصل لدالاتها على المطلقة دون التفضيل لدالاته على الصفة المقيدة بالزيادة على الغير فلا شك ان المطلق اصل للمقيد لاصل البق ( وتقلب الف المؤنث ) يعنى الف المقصورة ( فى التثنية والجمع ياء ) فراراع اجتماع ن اما انقلابها بالياء دون الواو فللتخفيف ( مثاله ) اى مثال تصريف افضل التفضيل على وجوه انصر ) للمفرد المذكر ( انصران ) بالالف والنون لتثنية المذكرفها ( وانصرين ) بالياء مع قح ما قبل الياء لها ايضا انصباوجرا ( انصرون ) بالواو المضموم ما قبلها والنون المفتوحة لثد كرفها ( انصرين ) بالياء المكسور ما قبلها مع النون ايضا انصباوجرا ( نصرى ) بضم الفاء ن العين مع قح اللام للالف المقصورة للمفردة المؤنثة ( نصرين ) بالالف والنون مع قلب ورة بالثنائية المؤنثرفها ( نصرين ) بالياء المفتوح ما قبلها مع النون المكسورة لها ايضا انصباوجرا صريات ) بالالف والتاء للجمع المؤنث \* ولما فرغ من بيان القسم الرابع لنوع الثانى من الانواع الاربعة للكلمة الاشتقاقية اراد الشروع فى بيان النوع الثالث منها فقال

### ( فصل فى المصادر )

ال المتعلقة بالفصل قد سبقت فليراجع المصادر جمع المصدر انما اورد بصيغة الجمع تبيينها على ان الكلام ضا فى الافراد هو فى اللفظ اسم مكان من صدر يصدر كنصر ينصر يعنى محل الصدور ويحتمل ان يكون اسميا بمعنى الصدور او المصدور عنه او الصادر على اختلاف المذهين كما سبق وفى الاصطلاح الاسم اشتق منه الفعل ولعله هو المراد بقولهم هو اسم الحدث الجارى على الفعل هذا عند البصريين اصله فى الاشتقاق عندهم او الاسم الذى اشتق من الفعل للدلالة على الحدث فقط على مذهب لين بناء على اصالة الفعل فى الاشتقاق فينبغى ان يراد ههنا به ما يطلق عليه لفظ المصدر ليم الاقسام المصدر كما ينادى اليه ايراده بصيغة الجمع واما التفصيلية حيث قال ( اما المصدر المؤكد الغير المسمى ) باسم الخمسة للمصدر معلوما كان او مجهولا ( فهو ) اى المصدر المؤكد الغير المسمى فى اللفظ قد سبق فى الاصطلاح ( ما ) اى لفظ ( دل ) وضعاء مادته مع صورته الجزئية ( على حدث ) اى على معنى ير سواه كان بطريق الصدور عن الحدث كالضرب والنصرة والشى ونحوها مما يصدر عن الفاعل الحيات والموت والطول والقصر مما يقوم بالذات ( فقط ) اى لا غير يعنى بلا اعتبار نسبة اصلا لرف الذات كما فى الصفات ولا من طرف الحدث كما فى الافعال فيكون معناه المطابق بسبطا ولا كية لية فيخرج المرة لدالاتها على الحدث مع كيته وكذا النوع لدالاته على الحدث مع كيفيته وكذا مبالغة لدالاتها عليه مع قيد المبالغة لكن يصدق على المصدر المسمى فأراد اخراجه فقال ( بغير ميم زائدة ) اى اول ذلك المصدر فلا يرد بمثل النع والموت والمدوالمصح ونحوها بماقؤه ميم لاصالة الميم فيه هذا القسم على الاخر تجرده عن الزيادة لفظا ومعنى ولا شك ان المجرد اقدم على المزيد اولكونه من الثلاثى المجرد وقياسا من غيره على الاطلاق ( وصيفته ) اى الكيفية العارضة للكلمة لركات والسكنات وترتيب الحروف بتقديم بعضها وتأخير بعضها يعنى اوزانه حال كونها ( من الثلاثى سماعية ) اى غير مطردة لاضابطتها بل موقوفة على السماع من اهل اللسان بأن يحفظ كل مصدر اسمع من العرب ولا يقاس عليه ( الا ان الغالب ) اى الاكثر لا القياس ( فى ) مصدر الفعل الواقع وزن ( فعل بفتح العين ) وهو من باب نصر وضرب وقح ان يحى على وزن ( فعل بسكونه ) اى

بسكون العين وحركات الفاء مثل قتل وفسق وشغل بفتح القاف وكسر الفاء وضم الشين او لا  
وثالثا وسكون العين في الكل ونقل عن الخليل الاصل في مصدر الثلاثي فعل بفتح الفاء وسكون  
ولذا يرجع اليه المصادر المختلفة في البناء اذا اريد المرة نحو دخلت دخلة وقت قومة ويفرق بين المتعدي  
واللازم بأن يزداد الواو في اللازم مثل نصر وضرب وعلم ومنع مصادر من نصر وضرب وعلم ومنع  
مواضي من المتعدي ودخول وخروج وقعود وركوع وسجود من دخل وخرج وقعود ركع وسجود  
زيادة الواو في الكل من اللازم كما ذكر في مختار الصحاح من ان الاصل والقياس الغالب في اوزان مصادر  
الافعال الثلاثية ان فعل متى كان مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين ان كان الفعل متعديا  
وعلى وزن فاعول ان كان الفعل لازما \* مثال الباب الاول نصر نصر او قعد قعد \* ومن الباب الثاني ضرب  
ضرب او جلس جلس \* ومن الثالث يعني باب فتح وقطع قطع او خضع خضع او انتهى ولم يعكس الامر لكون  
اللازم اقل استعما لاخفيف والمتعدي لكثرة تعطي ثقل الواو لتخفيف الذي هو اللازم لتعادله  
ونقل عن الفراء انه اذا جاءك فعل بفتح العين مالم يسمع مصدره فاجعله فعلا بفتح الفاء وسكون العين للمجازيين  
وفعولا لاهل النجد فيكون الفرق بالواو بين القيلتين لايين المتعدي واللازم عنده لعدم تقييده باللازم  
والمتعدي فيكون ما قاله المصنف رحمه الله تعالى خارجا عما نقل عنهما لعدم تخصيصه بحركة الفاء بفتح مع عدم  
التقييد بالتعدي واللازم ( و ) كذا الغالب في مصدر ما جاء من ( فعل بكسر العين ) وهو من باب علم وحسب  
ان يجيء على وزن ( فعل بفتحين ) اذا كان لازما نحو فرح وفرح بفتحين من فرح وطرب بكسر العين فيهما  
وان كان متعديا فعلى وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين مثل جهل بفتح الجيم وسكون الهاء من جهل بكسر الهاء  
فرقا بين اللازم والمتعدي ( و ) كذا الغالب ( في ) مصدر ما جاء من ( فعل بضم العين ) وهو باب حسن ان يجيء  
على وزن ( فعالة بفتح الفاء ) مثل كرامة وظرافة وقباجة من كرم وظرف وقبح بضم العين في الكل لانها  
من باب حسن فظهر منه ان مصدر الثلاثي كثير جدا لضابطة قطعية تضبطه وما ذكر في الضبط انما هو حكم  
غالب وعندي سيويه ترتق اوزان المصادر الثلاثية الى اربعة وثلاثين بابا على مقتضى ضابطة تقريبية التي بينت  
في شروح المراح وهو اجمع مما ذكره المصنف رحمه الله تعالى بناء على ذلك التزم ببيانها ههنا كالا للفاضة  
وهي ان عين الفعل من المصدر اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شيء \* او لا فان لم يكن  
بزيادة شيء \* فالفاء اما مفتوح \* مثل قتل او مكسور \* مثل فسق او مضموم \* مثل شغل وان كان بزيادة شيء \* فثلاث  
الزيادة اما تاء او الف فقط او الفونون وعلى التقادير الثلاث فالفاء ايضا اما مفتوح او مكسور او مضموم فالخاسر  
من ضرب الثلاثة بالثلاثة تسعة وهي نحو \* رجة \* ونشدة \* وكدة \* ودهوى \* وذكرى \* وبشرى \*  
\* وليان \* وحرمان \* وغفران هذا على تقدير كون العين ساكنا وان كان العين متحركا فاما ان يكون بزيادة  
شيء \* او لا ايضا فعلى الثاني فالفاء كذلك اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعلى ما مفتوح \* مثل  
طلب او مكسور مثل \* خنق او مضموم وهو لم يجيء بالاستقراء وان كان الفاء مكسورا فعلى ما مفتوح \* مثل  
صغر او مكسور او مضموم وهما لم يجيئا بالاستقراء لثقل توالي الكسرتين في الاول ولثلايلزم الانتقال  
من الكسرة الى الضمة في الثاني لانهما مستكرهان في السنة العرب لارائهما الخلل في الفصاحة لكونهما  
موجبين بالتنافر وان كان الفاء مضموما فعلى ما مفتوح \* مثل هدى او مكسور او مضموم وهما ساقطان  
بالاستقراء ولما مر آتفا عكسا وعلى الاول اعني ما كان بزيادة مع تحرك العين اما ان يكون الزيادة فيه التاء  
التأنيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسم العقلية لكن لم يجيء

الامفتوح الفاء بالاستقراء وعينه امامفتوح مثل \* غلبة وفي التنزيل غلب بفتح العين بلاتاء كقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيفلبون وقال الفراء انه في الاصل غلبتهم فحذفت التاء عند الاضافة او مكسور مثل \* سركة او مضموم وهو ساقط بالاستقراء وعلى الثاني فاما فيه مدة او ميم زائدة بالاستقراء او لافان كان فيه مدة فهي اما الف او واو او ياء فان كانت الفاء فاما معها زيادة اخرى او لافان لم يكن معها زيادة اخرى فالفاء اما مفتوح مثل \* ذهاب او مكسور مثل \* صراف او مضموم مثل \* سؤال وان كانت معها زيادة فهي اما افتوح مثل \* او التامع الباء فعلى الاول فالفاء امامفتوح مثل \* زهادة او مكسور مثل \* دراية او مضموم مثل \* بغيعة ودعاية وان كان الثاني اعني زيادة التامع الباء فالفاء امامفتوح فقط مثل \* كراهية هذا على تقدير كون المدة الفاء واما على تقدير كونها واو او اما معها زيادة اخرى او لاف على الثاني فالفاء امامفتوح مثل \* قبول او مضموم مثل \* دخول او مكسور وهو ساقط لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وعلى الاول اعني الزيادة الاخرى مع الواو فان زيادة هي التاء فقط بالاستقراء ولم يحى منه المضموم الفاء مثل \* سهوبة وان كانت المدة ياء لم يحى شئ مما تقتضى القسمة العقلية الامفتوح الفاء من غير زيادة شئ آخر مثل \* وجيف وان كانت الزيادة منه ميم فالفاء مفتوح فقط بالاستقراء وذلك اما مع زيادة شئ آخر او لا وعلى الثاني فالعين امامفتوح مثل \* مدخل او مكسور مثل \* مرجع او مضموم مثل \* مكرم ومعون لكن هذا نادرو على الاول فان زيادة هي التاء فقط بالاستقراء والعين امامفتوح مثل \* مسعاة او مكسور مثل محمدا لكنهما مميان فيكون مجموع الابواب اربعة وثلاثين وزنا على مقتضى هذه الضابطة الاستقرائية وان جاء على غير هذا فاحفظه فانه لازم لمن هو ملازم لانه يحى على وزن اسم الفاعل مثل قت قائما فان قائما مصدر بمعنى القيام وان كان على وزن اسم الفاعل وكذا افضل فاضلة اى افضلها وعفا الله غافية اى معافاة وعقب فلان مكان ابيه عاقبة اى عبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية اى بقاء وليس لوقتها كاذبة اى كذب \* ويحى على وزن اسم المفعول نحو قوله تعالى بأبيكم المفتون اى الفتنة اذا كان الباء اصلية واذا كانت زائدة فهي بمعنى المفعول وقولهم دعه الى معسوده والى مسوره اى الى عمره او الى يسره والمرفوع والموضوع والمفعول والمجملو بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة وكذا المكروحة والمصدوقة والمخلوف اى الكراهة والصدق والخلف (و) صيغته (من غير الثلاثي) سواء كان مجردا او مزيدا (قياسية) مطردة ومضبوطة بالقاعدة الكلية (والضابط) اى القاعدة والاصل والقانون (فيه) اى فى كون صيغة المصدر من غير الثلاثي قياسية خمسة اشياء اول (ان كل ما) اى كل مصدر كان (فى اول ماضيه) المفرد المذكور الغائب (همزة زائدة) وصلا او قطعاً مثل افعال وانفعل واستفعل مثلا (يزاد قبل آخره) اى قبل آخر ذلك المصدر الذى كان فى اول ماضيه همزة زائدة (الف) فرقا بين الماضى والمصدر (ويكسر ما تحرك كله) لئلا يلتبس بالجمع القلة مثل افعال بفتح الهمزة والعين فى باب الافعال وفى غيره جلا عليه وانما يعكس الامر لثقل الجمع لكثرة افراده لا يتحمل الكسرة بل اللابى بشانه هو الخفة وهى انما تحصل بالفتحة والمصدر لكونه مفردا يتحمل الكسرة الثقيلة ولذا يكسره (غير ما قبل الالف) الزائدة فى ما قبل آخره لانه مفتوح لاقتضائها فتحة ما قبلها تجانسا انما لم تعرض لما بعد الالف اعنى اللام لكونه محل التغيير فانه معرب على حسب العوامل (نحو اكرام) من اكرم (وانقطاع) من انقطع (واستخراج) من استخرج الاول مثال لما جاء من الرابعى والثانى من الخامس والثالث من السادس وقس عليها كل ما زيد فى اول ماضيه همزة من تلك الزيدات مثل الاجتماع والاحرار والاجلوا والاعشيشاب والاحيرار (و) الضابطة الثانية (ان كل ما) اى كل مصدر كان (فى اول ماضيه) المفرد المذكور الغائب

( تامة ) وهو واحد عشر بابا اثنان لزيد الثلاثي وهما تفعل وتفاعل وواحد لزيد الرباعي وهو باب تفعل  
 وثمانية للملحق له ( يضم ما قبل لامه فقط ) فزائنه وبين الماضي ولم يعكس الامر لما مر في الافعال فقال لكن هذا  
 في غير الناقص واما فيه فيكسر اما في اليائي فللمجانسة كالتمني والترجي والتوق والتعدي واتصابي والنوائ  
 والتجافي والتماشي لانه لو ضم فيه ايضا لانقلب الياء واو السكونها وانضم ما قبلها فعدلوا عن الضم ليعلم  
 بناء الياء من التغير بالقلب واما في الواوي فلانقلاب الواوياء لوقوعها خاسمة على ماسمى في الباب  
 السادس فيكون البناء ايضا يائيا ومقتضاه الكسر ( نحو تكسرو وتباعد وتدرج ) وكذا تجلب وتشتطن  
 ونحوهما من المحركات يضم ما قبل الاخر في الكل لما ذكر ( و ) الضابطة الثالثة الواقعة ( في ) المصدر الذي  
 جاء من ( الرباعي المجرد وملحقاته ) اي ملحقات الرباعي المجرد وهي ثمانية ابواب على ماسبق من مقتضى  
 ترتيبه يعني ان الضابطة الثالثة في قياسية مصدر همان ( يزداد في آخر ماضيه ) اي آخر ماضى كل منهما  
 ( تاء ) للفرق ايضا ( نحو درج ) من درج من الرباعي المجرد ( وحوقة ) من حوقل وكذا جلبية  
 وسلقية وغيرهما من الملحقات الثمانية ( و ) الضابطة الرابعة الواقعة ( في ) المصدر الذي جاء من ( فعل )  
 بتشديد العين ان يحمى على وزن ( تفعل بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين ) لانقلاب ثانيا المثلين ياء كراهة  
 اجتماعهما مع تعذر الادغام على ما فصلناه في المقدمة وبابه مثل تكريم من كرم وتعظيم من عظم وكذا التجميل  
 والتجوير والتوقير بتشديد العين في ماضى النكل ( و ) الضابطة الخامسة الواقعة ( في ) مصدر كل فعل جاء  
 من باب ( فاعل ) ان يحمى على وزن ( مفاعلة بضم الميم وفتح العين ) مع زيادة التاء في الاخر مثل مكتبة  
 من كاتب ومحاربة من حارب ومضاربة من ضارب ونحوها ( وهذا ) اي ما بيناه من الضابطة الخمس  
 في قياسية مصدر غير الثلاثي ( هو القياس المطرد ) من جميع الكلمات من الابواب المذكورة على وتيرة  
 واحدة ( وقد جاء ) بعض المصدر من غير الثلاثي على خلاف الضابطة المذكورة ( كثيرا في الرباعي المجرد  
 وملحقاته بكسر الفاء وزيادة الالف قبل آخره نحو درجا ) بكسر الدال وزيادة الالف قبل الجيم  
 من درج مثال للرباعي المجرد ( وزلا ) ايضا من ززل من ملحقات الرباعي المجرد على مذهب الكوفيين  
 على ما ظهر من تفصيل الاختلاف بينهما في بابه وكلاهما بكسر الفاء وزيادة الالف قبل الاخر مع ان مقتضى  
 القياس فيهما زيادة التاء في الاخر فقط للفرق وابقاء الفاء على حاله من الفتحة ( وجاء فتح الفاء ) في ذلك  
 المصدر ( ايضا ) اي كما جاء الكسر على ما مر منه ( في المضاعف ) لتعادل خفة الفتحة بتقل المضاعف مثل  
 قوقاه بفتح القاف الاول يقال قوقا الديك قوقاة اذا صاح قال الجاهلي في هامشه الديك يفوق اي يصبح قوقاة  
 وبقائه على وزن فعلة وفعلا انتهى على ما نقل وقال العلامة الزنجشيري والبيضاوي في تفسير سورة  
 الناس الوسواس والزوال فالاول بالفتح اسم بمعنى الوسوسة والثاني بمعنى الزلزلة ( و ) ايضا جاء ( في ) مصدر  
 ( فعل ) بتشديد العين على وزن ( تفعلة بحدف الياء ) المتقلبة من ثانيا المثلين ( من المصدر الاول ) وهو وزن  
 التفعيل ( وتعويض التاء ) في الاخر ( منه ) اي من الياء المحذوفة ( نحو تكلمة ) وكذا التجربة والتذكرة  
 والتعزية ونحوهما من التكميل والتجريب والتذكير والتعزية بحدف الياء مع تعويض التاء عنه في الكل  
 على خلاف القياس فان القياس فيه ابقاء الياء على أصله بل انصرف فيه \* وكذا جاء على وزن مفعول بفتح الفاء  
 وتشديد العين كقوله تعالى ومن قناهم كل ممزق اي كل ممزق \* وعلى فعال بفتح التاء وسكون الفاء مثل  
 تذكرو وتكرارو وتوكان \* وعلى فعال بكسر التاء مثل تبيان وتلقاه \* وعلى فعال بكسر الفاء مع التخفيف مثل  
 كذاب على ما في الشافية ( و ) كذا جاء ( في ) مصدر باب ( فاعل ) على وزن ( فعال بكسر الفاء ) وتخفيف



العين على خلاف القياس لان القياس فيه ان يجئ على وزن المفاعلة كما مرقة مثل قتال بكسر اقفاف والتخفيف وقد جاء بالتشديد شاذا مثل مرأه من مارأه يمارق بمارة ومرأه بتشديد الزاء ( وقد قيل قياس لغة ) اهل ( الين في ) مصدر ( فعل بتشديد العين ) ان يجئ على وزن ( فعال بكسر الفاء ) وتشديد العين وزيادة الالف بعدها ( نحو كذاب ) كافي قوله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا (و) كذاجاه (في) مصدر (فاعل) على وزن ( ففعال بكسر الفاء ) مع زيادة الياء بعد العين وقبل كانهم ارادوا ان يزيدوا في المصدر مازادوا في الماضي وهو الالف لكونه جاريا على الفعل لان الالف قلبت في المصدر ياء لانكسار ما قبلها (نحو قتال) بالياء بعد القاف من قاتل (و) كذاجاه (في) مصدر ( تفعل ) بتشديد العين على وزن ( تفعال بكسر التاء والفاء ) وتشديد العين مع زيادة الالف بين العين واللام (نحو تملق) من تملق يقال تملقه وتملقه وتملقه وتملقا اذا تعود اليه وتلطف له كما قال الشاعر \* ثلاثة احباب وحب علاقة \* وحب تملق وحب هو القتل \* ومعنى البيت الاحباب للانسان ثلاثة انواع حب يظهر وهو موجود فيه وحب يظهره ولاحقيقة له وحب هو القتل لصاحبه ( وهذا المصدر ) الذي ذكرناه من اقسام المصادر وهو المصدر الغير الميى مجردا او مزيدا ( لا يثنى ولا يجمع ) مالم يقصده العدد والنوع لكونه موضوعا لتأكيده الحدث من حيث هو هو من غير اشعار الوحدة والكثرة لدلالته على مجرد الحدث كما صرحه في التعريف بقوله على حدث فقط فلا يحتاج الى صيغة التثنية ولا الجمع ولا التأنيث مع ان اعتبار التثنية والجمع والتأنيث والتذكير في الحقيقة من احوال الفاعل على ما سبق مفصلا وهو مفقود فيه لعدم اقتضاء المصدر الفاعل وضعا وانما اقتضاؤه اياه على لاوضعي واما اذا قصد به العدد او النوع فيثنى ويجمع لبيان اختلاف الانواع والعدد على ما سيجي

#### ( واما المصدر الميى )

وهو القسم الثاني من الاقسام الخمسة للمصدر انما قدمه لدلالته على مجرد الحدث ولا شك ان ما يدل على الجرد مقدم على ما يدل على المزيد طبعاً ( فهو ) اى المصدر الميى فى الاصطلاح ( ما ) اى مصدر ( دل ) بصيغته وضعا ( على حدث ) اى على معنى قائم بالغير سواء بطريق الصدور عن ذلك الغير كالضرب القائم بالضارب بطريق الصدور عنه او لا كالمات القائم باليت يشمل جميع اقسام المشتقات والمصادر من حيث الدلالة على الحدث ايضا فيكون جنسا للتعريف ولذا قيد للاخراج بعض ما يكون خارجا عن المعرف بقوله ( فقط ) اى بلا اعتبار نسبة اصلا ولا كمية ولا كيفية ولا مبالغة فخرج ما عدا المصدر المؤكد الغير الميى ولذا اراد اخراجه ايضا بقوله ( بيمين زائدة فى اوله ) اى فى محل قريب من اوله فيخرج مثل المنع والموت والمدومان مما كان الميم فى اوله اصلية فانها من افراد المصدر المؤكد الغير الميى لعدم كون الميم زائدة ( وصيغته ) اى وزن المصدر المؤكد الميى يجئ ( من ) جميع ابواب ( الثلاثى الجرد ) صحيحا ولا على وزن ( مفعّل ) بفتح الميم والعين وسكون الفاء ( الاما جاء من المثال الواوى المحذوف فاؤه فى المستقبل ولم يكن لامه حرف علة لان المصدر الميى منه يجئ على وزن مفعّل بكسر العين مثل موعد ومورث ونحوهما منه لكون الواوين الفتحة والكسرة اخف منه بين الفتحين على ما يشهد الوجدان والذوق كما قال المصنف رحمه الله تعالى فى الامعان \* اعلم ان قياس المصدر الميى واسمى الزمان والمكان من الثلاثى الجرد منحصرا على وزنين مفعّل بكسر العين وهو مصدر المثال الواوى المحذوف فاؤه فى مستقبله ولزمان والمكان من المثال الواوى ومن يفعل بكسر العين اذا لم يكن مثل اللام ومفعّل بالفتح وهو لغير ما ذكر جميعا يعنى بقوله جميعا ما كان بايا او واويا ولكن لم تحذف فاؤه فى المستقبل او حذفت فاؤه الا ان لامه حرف علة فان المصدر من جميعها على

وزن مفعول بفتح العين نحو المبسر والموجل والموقى ولكن في نحو موجل خلافا لما قال سيبويه من قال في مضارعه يوجل عن غير اعلال واوه قال في مصدرة موجل بالفتح ومن قال يجل او ياجل بالقلب ياء او ألفا لان فيه اربع لغات على ما بين في محله قال في مصدرة موجل بالكسر وذلك لانه لما عمل واوه بالابدال شبه واوه بواو ما عمل بال حذف مثل بعد و برث ونبه عليه بقوله فاحفظ هذا الضبط ينفعك في المرام فانه غير موجود في كتب الانام لانه من مزائق الاقدام وقد ضل عنه اكثر الاقوام انتهى اقول اما فتح الميم فيما نحن فيه فلحقة الفتحة مع دفع الالتباس باسم الآلة على تقدير الكسر وبمفعول الزائد على تقدير الضم ولا يمكن السكون على تقدير السكون وهو الظاهر واما فتح العين فللحقة ايضا واما سكون الفاء فلثلاثا يلزم توالي اربع حركات في الكلمة الواحدة واما اختيار الفاء بالسكون فلقرنه بما ذكر منه ذلك المحذور وهو الميم فاذا عرفت هذا علمت ان القياس في وزنه ان يجرى على ذلك الوزن (الماشد) اى الاما جاء على خلاف ذلك الوزن القياسى بأن جاء بكسر العين (نحو مرجع) بكسر الجيم الذى هو العين مع ان القياس الفتح وكذا المصير والمحض من الاجوف على ما قاله المصنف رحمه الله تعالى ايضا في الامعان \* اعلم ان المصدر الميمى من الاجوف الباقى يجرى على مفعول بالكسر ايضا لكن على طريق القرعة لا الاصلية كمنخر فلا يسمى شاذا وانما الشاذ ما جاء على الاصله بالكسر بأن لا يجوز غير الكسر كالجى والمحض والمعجب بكسر ما يقابل العين وكذا المهلك بضم اللام فانه مصدر يهلك لكنه نادر وكذا مكرم ومعون بالضم ايضا من النوادر (و) صيغته (من غيره) اى من غير الثلاثى المجرد سواء كان من الرباعى المجرد او من الزيدات مطلقا على وزن (صيغة) اسم (المفعول) وازمان والمكان (نحو مكرم) من الاكرام فانه على وزن مفعول بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين اسم مفعول او مصدر ميمى او اسم زمان او مكان وكذا منكسر او منكسره ومستخرج ومدحرج ومتدحرج بضم الميم المبذلة من حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر فى الكل بلفرق الا ان اسم المفعول من اللزيم يجرى بحرف الجر لما مرارا كما اثرنا اليه (وهذا) اى المصدر الميمى (ايضا) اى كغير الميمى (لا يصرف) من حيث انه مصدر لما سبق في غير الميمى

#### (واما بناء المرة)

وهو القسم الثالث من الاقسام الخمسة للمصدر (فهو) اى بناء المرة فى اللغة ما يبنى للدلالة على وحدة الحدث لان المرة فى اللغة الفعلة الواحدة وكذا ما يبنى لها وفى الاصطلاح (ما) اى بناء او مصدر (دل على حدث) يشمل جميع اقسام المصادر وغيرهما ما يبدل على الحدث (وكيفته) اى مقدار الحدث وعدده فخرج ما عداه لان الميمى وغيره ما يبدل ان على حدث فقط وغيره ما لا يبدل زمان كالانفعال وبالذات كالصفات كما سبق والنوع يدل على حدث وكيفته دون الكمية والعدد وكذا المباعدة والمراد بالعدد عدد المرات معينا او غير معين والعين مثل ضربته ضربة واحدة او ضربا بثلاثة وضربته اربع ضربات مما وقع تغييرا من عدد صريح كقوله تعالى فاجلدوه ثمانين جلدة وغيره العين يحذف ما يبدل على تعيين العدد مثل ضربته ضربة او ضربا او بعده مثل ضربته ضربا كثيرا وانما قدمه على النوع لكثرة استعماله وفتحة اوله

#### (واما بناء النوع)

اى ما يبنى للدلالة على نوع الحدث وهو كل ضرب من الشئ وكل صنف من كل شئ اخص من الجنس (فهو) اى بناء النوع فى الاصطلاح (مادل على حدث وكيفته) اى كيفية الحدث شدة او ضعفا وازيادة او كثرة او قلة ونحوها كالضرب الشديد او الضعيف والحسن الزائد والقبح القليل فيخرج بقوله وكيفته

(ما عداه)

( وصيغتهما ) أى صيغة بناء المرة والنوع قياسية وضابطتهما انهما ( من الثلاثى المجرد الذى لاتاء  
 آخر مصدره ) المعهود وهو المصدر المؤكد الغير المبنى ان تجيئا على وزن ( فعلة بفتح الفاء ) فى المرة  
 قصيرة ( وعلى ) على وزن ( فعلة بكسره ) أى بكسر الفاء فى النوع للفرق بينهما ولم يعكس الامر  
 بكون كثرة استعمال المرة تستحق بالخفة وهى الفخمة والنوع لقلته يتحمل بتقل الكسرة فيوجد بينهما  
 تماثل ( وسكون العين فيهما ) أى فى بناء المرة والنوع وانما يابى على هذا الوزن بناء على ان الاصل فى مصدر  
 الثلاثى فعل بفتح الفاء وسكون العين كما قال الخليل على ما عرفته لان الثلاثى مطلوب فيه الخفة بأصل الوضع  
 ومصدره الذى لاتاء فيه الى اعدل الاوزان فنباعليه فان كان فيه زوائد تخذف كلها فيهما كالدخول  
 والخروج بزيادة الواو مثل دخلة وخرجة \* واما مثل آتيته آتائه ولقيته لقاءه فساد لان القياس فيهما آتية  
 بلقية بخذف الالف والنون الزائدين وانما زيدت فيهما لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس وهو كما يفرق  
 بين الجنس والواحد فيه بالتاء كثر فى الجنس ونمرة فى الواحد وتفتح فى الجنس وتفتح فى الواحد كذلك  
 يفرق بين المصدر المطلق والمرة بالتاء وكذا فى النوع للفرق بين النوع والجنس او للدلالة على وحدة النوع  
 قال فى الامتحان الوحدة النوعية احدهم معنى التاء فى نحو دحرجة واستخراجة ( و ) صيغتهما القياسية  
 مما زاد على الثلاثى ( المجرد من الرباعى مجردا او مزيدا والجناسى والسادسى ) مما لم يكن فى آخر مصدره  
 فى فى آخر مصدر كل منهما ( تاء ) مثل اكرام ودحراج وانكسار واستخراج ان تجيى على ( صيغة مصدره )  
 على صيغة مصدر القياسى لذلك الباب من الزيدات ( مع زيادة التاء فى آخره ) أى آخر ذلك المصدر  
 لهما ) أى لعلامة بناء المرة والنوع ( معا ) أى بلافراق بينهما فى اللفظ لفقدان الفارق بينهما وهو قح الفاء  
 فى المرة وكسرها فى النوع فى الثلاثى على ما سبق آنفا ( نحو اكرامة وانقطاعة واستخراجة ) بزيادة التاء  
 فى الكل ولا بدعها من القرائن الفارقة بين المرة والنوع وهى الوصف بما يدل على المرة فى المرة مثل اكرامة  
 واحدة وانقطاع واحدة او على النوع كالشدة والضعف والقلّة والكثرة على ما سبق فى الثلاثى  
 الذى فى آخر مصدره تاء فى النوع مثل اكرامة كثيرة او شديدة وانقطاعة ضعيفة او قليلة واستخراجة  
 سريعة من الاكرام والانقطاع والاستخراج ولذا قلنا قريباته آتائه على صيغة الافعال شاذ لكونه من الثلاثى  
 المجرد الذى لاتاء فى آخر مصدره ( و ) صيغتهما ( من غيرهما ) أى من غير الثلاثى والمزيد الذى لاتاء فى آخر  
 مصدرهما وهو المصدر الذى من الثلاثى المجرد او المزيد او الرباعى مطلقا مع زيادة التاء فى آخره ان تجيئا  
 ( على ) وزن ( المصدر المستعمل ) مع التوصيف بالذكورات فيهما مثل رجلة او نشدة او كدرة او دراية  
 او غلبة واحدة او واسعة او كثيرة واستقامة واحدة او صارفة ودرجة واحدة او سريعة واحدة او سريعة  
 والثانى للثانى من الامثلة اعنى ان فى مثل هذه المذكرات صيغتهما واحدة ايضا وانما الفرق بينهما بالتوصيف  
 بما يدل على المرة مثل واحدة فى بناء المرة وعلى نوعية الحدث كالصدق والسرعة والشدة والضعف والقلّة  
 والكثرة ونحوها واما توصيف المصدر بقوله المستعمل فلانه لو كان للفعل مصدران احدهما اشهر  
 فى الاستعمال من الاخر فالمرّة والنوع انما يبينان مما هو الاشهر دون الاخر ولذا يقال كذبه تكذبية واحدة  
 او كثيرة وحارب محاربة واحدة او شديدة ودرجة واحدة او سريعة ولا يقال كذابة واحدة او كثيرة  
 وحراية او حيرابا واحدا او شديدا ودحراجة واحدة او سريعة وقديترك التوصيف باللفظ اكتفاء  
 بالقرائن كما اشار اليه المصنف رحمه الله تعالى بعدم التوصيف فى الامثلة التى اوردها من الزيدات بقوله  
 اكرامة وانقطاعة واستخراجة \* ولما فرغ من بيان كيفية بناءهما شرع فى بيان كيفية تصرفهما فقال

( وبصرفان ) بناء المرة والنوع ( على ثلاثة اوجه ) اى مفردا وثنية وجما من غير اعتبار التثنية والتأنيث والخطاب والغيبة والتكلم للمر في بحث الصفات وغير هامرارا من عدم الاحتياج الى التفرقة بها لقلة الورد في ذوى العقول ( و ) صيغة ( تثنيتهما كثنية اسم الفاعل ) في التصريف بالالف والنون رفعوا الياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة نصبا وجرا مثل نصرتان ونصرتين ( و ) لكن ( لا يجمعان ) بعلامة من علامات الجمع ( الالف والتاء ) اى يجمعان يجمع المؤنث السالم لوجود شرطه وهو زيادة التاء في المفرد ولذا لم يجمعما يجمع المذكر الصحيح لعدم وجود شرطه ولا بالكسر لعدم السماح ( وفي جمعهما من الثلاثي المجرد ) كلمة في متعلقة بقوله ( يفتح عينهما ) فرقا بين الاسم والصفات ولم يعكس الامر لكون الصفات اولى بالسكون الخفيف لثقلها في نفسها لاقتضائها الموصوف ( ويحوز كسر العين ايضا ) اى كافتح ( في بناء النوع ) تعالى كسرة فائه في غير المضاعف على ما سيجي ان شاء الله تعالى ( نحو نصرة نصرتان في الرفع ) ونصرتين ( في النصب والجرا ) نصرات ( يفتح النون في الكل مع قهضة الصاد في الجميع بناء المرة ) نصرة ( مفردا لمصدر بناء النوع ) نصرتان ( لثنيته رفعوا ) نصرتين ( لها ايضا نصبا وجرا ) نصرات ( بكسر النون في الكل مع قهضة الصاد او كسرها في الجمع بناء النوع دون المرة لانها يفتح دائما

### ( واما )

القسم الخامس من الاقسام للمصدر فهو ( مبالغة المصدر ) وهى ما يفيد الزيادة في الفعل ( ف ) دلالتها عليها ( قياس ) اى قياسى ومطر د عند سيويه ( من الثلاثي المجرد ) فقط واما عند الزمخشري قياس مطلقا سواء كان من الثلاثي المجرد او غيره بناء على ما قال حين السؤال عن كونه سماعيا او قياسا بهذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسا ولذا ذكر في الامثلة الرمي او قال هو الرمي الكثير وكذا عند الجمهور على ما في شروح الراح ( وله ) اى لمصدر المبالغة ( وزنان ) قياسيان من الثلاثي المجرد فقط عند سيويه او مطلقا عند الجمهور والزمخشري احدهما وزن ( تعال يفتح التاء وسكون الفاء ) نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى اللعب الكثير وكذا الترداد والتجوال والتقتال والتسبار والتعداد والتذكار والتكرار للمبالغة في الردو الجولان والقتال والسير والعدد والذكور والتكرار \* واما التبيان والتلقا بكسر التاء فهما فشا من هذا الوزن ( و ) ثانيهما وزن ( فعلى بتشديد العين وكسر الفاء وقح اللام نحو تنصار ونصيرى ) بمعنى كثير النصرة الاول للاول والثاني للثاني وكذا الخيشي والدليلي والفتيتي بمعنى كثير الحث وكثير العلم بالدلالة والرمح فيها وكثير التسمية في الفتيتي ( ولا بصرفان ) بالثنية والجمع للمر في مطلق المصدر \* ولما فرغ من بيان القسم الثالث من اقسام الكلمة \* شرع في بيان القسم الرابع منها قال

### ( فصل في الاسماء )

التي تقابل الصفات الصرفية والافعال والمصادر وهى اربعة اقسام لانها اسم زمان او مكان او اسم آلة او اسم فعل ( اما اسم الزمان ) من تلك الاقسام الاربعة ( فهو ) اى اسم الزمان في الاصطلاح ( اسم ) لافعل ولا حرف ولا صفة ولا مصدر يشمل جميع الاسماء مشتقة او غير مشتقة ( مشتقة من يفعل ) على صيغة المضارع المعلوم خرج غير المشتقات واسم المفعول ايضا لا اشتقاقه من يفعل على صيغة المجهول ( زمان ) اى للدلالة على زمان لا مكان وقدمر بحث الزمان في بحث المضارع فارجع اليه ( وقع فيه ) اى في ذلك الزمان ( الفعل ) اى الحدث فخرج ما عدا اسم الزمان فانطبق التعريف على المعرف جمعوا منعاما اشتقاقه من المضارع فلاختلاف صيغته باختلاف حركة عينه على ما سينه ان شاء الله تعالى اولدالاته على الزمانين التزاما ولذا جرى عليه

في الحركات والسكنات وعدد الحروف وامان المعلوم فلان اختلاف حركة العين انما يكون في المعلوم دون المجهول لان عينه مفتوح ابدافى المجهول كما سبق \* وقبل لان اسم الزمان لم يشبه ولم يفعل كعمله لاصالته في الاسمية فالانسب ان يشتق من العلوم الذى هو الاصل فيكون بينهما مناسبة في الاصاله وهذه المناسبات بعينها تجري في اسم المكان فاجز فيه ولا تغفل \* فان قيل هذا يخالف لما في روح الشروح من انه قال المشتق من المصدر نوحا وفل واسم فاشتقاق الفعل بحركات العين نحو فغل واشتقاق الاسم بالحروف الثلاثة احدها الميم مصدرية كانت او زمائية او الية والثانية التاء مربة كانت او نوعية مثل نصرة بفتح النون او كسرهما على ما سبق ههنا والثالثة الياء تصغيرية كانت او نسبية ههنا فعلى هذا يلزم ان يكون مشتقا من المصدر لان المضارع اقول ان مراده بالاشتقاق انه اعم بما بالذات وابتداء او بالواسطة لانه صرح فيه ايضا في آخر فصل الوجوه بأن اسمى الزمان والمكان مشتقان من المضارع العلوم فيكونان مشتقين من المصدر بواسطة المضارع والماضى لانهما مشتقان من المضارع وهو من الماضى وهو من المصدر فالاشتقاق من المشتق من الشيء مشتق من ذلك الشيء فلا يخالف ما قاله بما قاله المصنف رحمه الله تعالى وانما قدمه على المكان تنبيها على ان الصيغة مشتركة بينهما لثلاثتهم انها حقيقة في المكان ومجاز في الزمان بناء على كثرة استعمالها في المكان كما هو مادة القوم في العنوان رفعا لذلك التوهم من اول الامر بتقديمه عليه (و) كذلك (اسم المكان) فهو في الاصطلاح (اسم مشتق من يفعل لمكان وقع فيه الفعل) فائدة القيودات باهرة مما سبق في الزمان لجريانها فيه بعينها ايضا (وصيغتهما) اى صيغة الزمان والمكان سواء كانت من الثلاثى او غيره قياسية و (متحدة) اى على وزن واحد مشترك بينهما في اللفظ (في الثلاثى المجرد الذى عين المضارع مفتوح أو مضموم) في غير المثال فانه بالكسر في جميع الابواب والناقص واللفيف مطلقا فانه بالفتح ايضا عند المصنف رحمه الله تعالى على ما سمعنى في آخر الكتاب وسنقف على تفصيله ثم ان شاء الله تعالى وفي غيرها من الاقسام السبعة على وزن (مفعول بفتح الميم والعين وسكون الفا) وطريق اشتقاقهما من يفعل بحذف حرف المضارعة ثم زيادة الميم المفتوحة بدلها وفتح العين فيما كان عين المضارع مفتوحا او مضموما في غير المثال واللفيف المفروق عند البعض اما تبديل حرف المضارعة بالآخر فللفرق بينهما وبين المضارع وكذا اتيان حرف آخر بدله فللفرق من الماضى بعد حذف حرف المضارعة واما تخصيص الميم بالزيادة بدله فلان اولى الحروف بالزيادة من الحروف الزيادة حروف العلة وزادت في الابتداء متعذرة والميم قريبة بالواو في المخرج لكونهما شفويتين ولان كلام الزمان والمكان مفعول فيه وفيه الميم واما فتح الميم فلقيام الميم مقام حرف المضارعة التى هى مفتوحة فاعطى حركتها لمقام مقامها والخفض لاحتياجها اليها لكثرة استعمالها اولانه لو لم يفتح فلا يخلو اما ان يضم او يكسر او يسكن والكل غير جائز اما عدم جواز الضم فلثلاثا بلتبس بفعل من الافعال واما الكسر فلثلاثا بلتبس باسم الآلة واما السكون فلثلاثا يلزم الابتداء بالسكون ولم يبق من الاحوال المحتملة الا الفتح واما فتح العين فللتوافق بعين المضارع فيما عينه مفتوح واما فيما عينه مضموم فللحمل عليه لعدم مفعول بالضم في كلامهم بغير التاء واختيار الفتح على الكسر لفتحته واما سكون الفاء فلثلاثا يلزم توالى اربع حركات واما اختياره بالسكون دون البواقي من الحروف فلقربه مما يلزم منه التوالى اعنى الميم (كالمصدر الميمى) في كون الميم والعين مفتوحتين والفاء ساكنة سواء كان عين المضارع مفتوحا او مضموما او مكسورا في غير المثال الواوى المحذوف فاؤه فانه مكسور العين على ما سبق مفصلا نقلا من الامعان للمصنف رحمه الله تعالى (نحو منصر) بفتح الميم والصاد وسكون الواو مأخوذا من ينصر بضم العين وكذا علم ومقال مأخوذ ومغزى بفتح العين في لكل

(الاما) اى الالوزن الذى ( شد ) بأن جاء مخالفا للقياس المذكور من الموافقة دون الاستعمال بأن  
بكسر العين بدل الفتح ( نحو مسجد ) بكسر الجيم المقابل بالعين مع ان القياس قهقه لانه من يجمع بظ  
العين وكذا المطلع والمغرب والمشرق والمجزرو المسكن والمنبت والمنسك والفرق والسقط والمحشر والمجهر  
بكسر العين فى الكل على خلاف القياس وقد روى الفتح فى المطلع والمنسك والجمع والمغرب كافى قوله تعالى  
هى حتى مطلع الفجر \* ولكل جعلنا منسكا \* وحتى بلغ مجمع البحرين بفتح العين فى الكل على القياس هذا على  
تقدير كون عين المضارع مفتوحا ومضموما ( وان كان عين مضارعه مكسورا ) وزنه ( مفعل بكسر  
العين ) ليوافق عين مضارعه فى غير الناقص والقيف مطلقا فانهما مفتوح العين عنده رجه الله على ما سيجى  
في بابهما ابدال التاني الى الكسرات فى الياى لكون الياء فى حكم الكسرتين وكسر ما قبلها والواوى لا يجرى  
من يفعل بكسر العين كما لا يجرى الياء من يفعل بالضم لثلاثين الواوى بالياء فى الاول والياء بالواوى  
فى الثانى على ما سيجى من المصنف رجه الله تعالى ( نحو مضرب ) وموعد ومفر على وزن مفعل بفتح  
الميم وسكون الفاء وكسر العين فى الكل موافقة لعين المضارع لكونهما مشتقين منه \* قيل وقد تدخل على بعض  
اسماء الزمان والمكان تاء التأنيث اما لارادة البقعة المخصوصة او للمبالغة ليدل على ان لها شأنا فى انفسها  
وذلك مقصور على السماع كالمظنة للمكان الذى يظن ان الشئ فيه والمقبرة بالفتح لموضع يقبر فيه شئ  
والمشرقة بالفتح ايضا للموضع الذى تشرق الشمس فيه \* والمقبرة بالضم شاذ لان القياس الفتح  
لكونهما من يفعل بضم العين \* وفى الميزان وبلحقه التاء قياسا اذا جعل اسما لمكان كثرة الشئ كما سدة لمكان  
كثرة الاسد ومطبخ لمكان كثرة الطبخ \* ولما فرغ من بيان كيفية اوزانها شمر فى بيان كيفية تصرفهما  
فقال ( وبصرف ) كل واحد منهما ( على ثلاثة اوجه ) وهى صيغ المفرد والتثنية والجمع ( ولا يجمع )  
كل منهما كالجمع السالم ( بالواو ) المضموم ما قبلها ( والنون ) المفتوحة عند غير الاضافة فى حالة الرفع  
ولا بالياء المكسور ما قبلها مع النون ايضا فى النصب والجر لاتقاء شرط قياس هذا الجمع فيه وهو ضربان  
عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيان \* احدهما التجرد عن تاء التأنيث فلا يجمع مثل طلحة  
فى الاسماء والعلامة فى الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان ليجوزهم فى الاسم ذى التاء  
مثل طلحون بسكون العين للكلمة عند الكوفية وقهها عند ابن كيسان قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات  
والجزرات \* وتانيهما من الشرطين العامين ان يكون من ذى العلم فلا يجمع مثل اعوج وفرس وطويل وما نحن  
فيه بالواو والنون نم قديجمع بتشبيه غير ذوى العلم بذوى العلم فى الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات  
من افعال العلماء كقوله تعالى اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين \* ورأيتهم لى ساجدين واما الخاص  
من شروط الجمع بالواو والنون فشيان العلمية فى الاسماء وقبول تاء التأنيث فى الصفات وعدم كونها على  
افعل وفعلاء وفعلان وان لا يستوى المذكور والمؤنث مثل صبور وجريح على ما فى الرضى ( ولا ) يجمع  
ايضا ( بالالف والتاء ) بل يجمع بالالف فقط لاتقاء شرط قياس هذا الجمع ايضا فيه وهو ان يكون صيغة  
ولهما مذكر ان يجمع مذكره بالواو والنون كالمسلات والمؤمنات فان جمع مذكرهما مسلمون ومؤمنون بالواو  
والنون وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كخض ( مثاله ) اى مثال كل واحد منهما ( مضرب ) على  
وزن مفعل بكسر العين لمفردهما ( ومضربان ) لتثنيهما رفعوا ( مضربين ) لهما ايضا نصبا وجرا  
( ومضارب ) لجمعهما قبل هذا الجمع من انواع المكسر قياسا فى الرباعى بالتاء ولا وما كان على زنته فى مطلق  
الحركة والسكون وترتيبهما واما مثل مقام زمانا ومكانا فيجمع بالالف والتاء على خلاف القياس كقلمات

لاعلى مقاوم لتلايقع الكسر على حرف العلة على ما سيبحث في باب الاجوف هذا في الثلاثي (و) صيغتهما (من غير الثلاثي) المجرد مطلقا نبحث (على وزن اسم المفعول) من غير الثلاثي للشبابة بينه وبينهما في وقوع الفعل في كل منهما فلزم ان يكون صيغة اسم المفعول بهذه المناسبة (كالمصدر الميمي) منه ايضا لاشتراكه بالمفعول لوقوعه مفعولا مطلقا يعني ان كل واحد من الزمان والمكان والمصدر الميمي واسم المفعول من جميع ابواب غير الثلاثي على وزن المضارع المجهول من ذلك الباب بتبديل حرف المضارعة بالميم المضومة فيكون كل واحد منها على صيغة واحدة الا ان اسم المفعول لا يجرى من اللازم الابواسطة حرف الجر سواء كان ثلاثيا او مزيدا بلافق في هذا الحكم (و يصرف) كل واحد منهما من غير الثلاثي مطردا (على ثلاثة اوجه ايضا) اى كما يصرف من الثلاثي المجرد على ثلاثة اوجه مفردا وثنية وجعا بلافق (الا انه) اى الا ان كل واحد منهما (لا يجمع) بعلامة من علامات الجمع (الا يجمع) بالالف والهاء اى يجمع بصيغة الجمع المؤنث السالم لاستكراه الجمع على فعال من الخماسي بحذف الخامس على ما هو الاكثر ولعدم اشتراط شىء في هذا الجمع اذالم يكن صفة كما ههنا (مثاله) اى مثال تصريف كل واحد منهما من غير الثلاثي المجرد (مستخرج) مفردا (مستخرجان) ثنية في الرفع (ومستخرجين) ايضا نصبا وجرا (مستخرجات) جمعا وكذا مخرج مخرجان ومخرجين مخرجات ومنكسر من مكسرات ويصلح هذه الامثلة للزمان والمكان والمصدر الميمي واسم المفعول (فيكون صيغة) كل من (اسم المفعول والمصدر الميمي والزمان والمكان من غير الثلاثي) المجرد سواء كان رباعيا او خماسيا مجردا او مزيدا (واحدة) على ما عرفته آنفا مثلا اذا قيل مستخرج يحتمل على اربعة معان زمان الاستخران او مكانه او نفس الاستخراج او مستخرجه بل يحتمل على خمسة معان في بعض المواضع مثل مجاب ومستجاب وممتاز ومختار ومجار لكونها ايضا اسم فاعل الا ان الفرق بالتقدير اى يكسر ما قبل الاخر في اسم الفاعل في الاصل تبع المضارعة وقمته في غيره واما الفرق بين غيره من الزمان والمكان والمصدر الميمي واسم المفعول فبالقراءة الحالية او مقالية

( واما اسم الآلة )

من الاقسام الاربعة للاسم (فهو اسم مشتق) لاجامد فيخرج مثل القلم للكتابة والابرة للخطابة والسكين للقطع والقدم للمشى ونحوها مما يستعان به في الفعل (من يفعل) على بناء المعلوم على ما يفهم من قوله ولا يبنى الا من الثلاثي المجرد المتعدى لان المجهول كثيرا ما يكون لازما لقيام المفعول مقام الفاعل المتروك كما هو الظاهر وطريق اشتقاقه منه بحذف حرف المضارعة فراقبته وبين مضارعه ثم زيادة الميم المكسورة ليكن الابتداء به اذ لا سبيل الى تحريك الفاء بعد حذف حرف المضارعة اما بالفتح فلثلاثي بلس بالماضى المعلوم واما بالضم فلثلاثي بلس بمجهوله واما بالكسر فلثلاثي بلس بالخروج من الكسرة الى الضمة فيما عينه مضوم ولثلاثي بلس الكسرتان فيما عينه مكسور واما تخصيص الميم بالزيادة من بين الزوائد فلما مر في اسم الفاعل والمفعول واما كسر الميم فلعدم جواز الغير واما عدم جواز الضم فلثلاثي بلس باسم المفعول من باب الافعال واما بالفتح فلثلاثي بلس بالزمان والمكان من الثلاثي واما عدم جواز الاسكان فظاهر فلزم التحريك بالكسر لغير وانما بعكس الامر بأن تكسر في الزمان والمكان وتفتح فيه لكثرة استعمالها مستحقان بالفتح للنفقة تعادلا (للاله) اى لما يستعان به في الفعل الذى اشتق هو منه لان الاله في اللغة ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه مثلا القاطع انما يوصل اثر القاطع الى المقطوع بواسطة المقطع بكسر الميم وهو آلة القاطع كالسكين وبها يخرج ما عدا المعروف \* فان قيل ان معرفة المعروف كاسم الاله ههنا توقف على معرفة التعريف

وهي على معرفة اجزاء التعريف ومن اجزائه قوله لا له فيلزم نوقف معرفة الآلة على معرفتها الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء وهذا باطل لانه دور مستلزم لتقدم الشيء على نفسه وهو محال يقال انما المعروف ههنا هو الاسم المضاف بالاسم الآلة من حيث هو هو لا من حيث انه مضاف وانما الاضافة لتعيين ذلك الاسم فلاضافة والمضاف اليه اعني لفظ الآلة خارجا عن العرف فلا يلزم الدور والجواب المشهور في أمثاله بأن المراد بما وقع في المعرف اصطلاح وفي التعريف لغوي لا يجرى ههنا لان المراد بالآلة فيهما ههنا واحد ادلا معنى لها في الاصطلاح الاماهو في اللغة وانما التغير بينهما في اسم الآلة فانه اعم منه في الاصطلاح اتناوله مثل القدم والقلم والابرة والسكين ونحوها من اسماء آلات الجامعة في اللغة دون الاصطلاح ( ولا يبنى ) اسم الآلة من شيء ( لا ) يبنى ( من الثلاثي المجرد ) لعدم امكان محافظة جميع حروفه في وزن مفعول من غير الثلاثي المجرد ( المتعدي ) اي لا يبنى من اللازم لان الآلة واسطة في اتصال اثر الفاعل الى المفعول وهو يقتضى المفعول وهو لا يبنى الامن المتعدي وكذا اسمها لا يبنى الامن المتعدي ( وضيافته ) المطردة ( مفعول ومفعول بكسر الميم ) فيهما المامر آتفاننا ( وسكون الفاء ) موافقة للمضارع وقبح العين فيهما مع الالف في ما قبل الاخر في الثاني \* وانما قدم الاول لخفته ولكثرة استعماله ولذا قيل انه هو الاصل وما عداه متفرع عليه بالزيادة وقبل انهما مترادقان وقال السكاكي ان الاصل عندي هو مفعول بالالف وما سواه منقوص عنه اما بتعويض حرف كمسححة فانها متقوص مكساح بحذف الالف وتعويض التاء عنها في آخره واما بغير تعويض شيء كتنقب ومنقل من الثقاب والمنقال بشهادة كون الاصل والعادة الرجوع والعود من الثقيل الى الخفيف وتركهم الاعلال في مثل مخيط ومقوال لكونهما في تقدير مخيط ومقوال اذا و لا هذا التقدير لقاولا مخيط ومقال بالاعلال تبعنا خط وقال هذا \* اقول كثرة الاستعمال وكون التفرع بالزيادة شاهدا ناذلان لاصالة الاول ولذا قدمه على مفعول قيل ان الآلة من الثلاثي الذي فيه هلاج وانفعال يأتي على مفعول كنصر ومفعول كفتح ومفعلة كمسححة فالاولان قياسيان والثالث سماعي ظاهر كلام ابن الحاجب انه قياسي ايضا والاول من القياسي اشهر من الثاني \* واما مفعول ومفعلة بضم الميم والعين وسكون الفاء كالمسقط وهو اسم اللاناء الذي يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو دواء يصب في الانف والنخل اسم لما ينخل به الدقيق والمدق اسم لما يدق به القصار والمدهن اسم لما يجعل فيه الدهن والمخرضة اسم لما يجعل فيه الخرض والمكحلة اسم لما يجعل فيه الكحل فشواذ لخالفاتها بالقياس لان القياس فيه ان يكون عينه في الحركات مثل غير ما اشتق هو منه وهو المضارع المعلوم كاسبق كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحها وفتح الميم في الكل اقيامه مقام الحرف المضارع المفتوح لكن لما كسرت الميم للفرق بينه وبين الزمان والمكان واسم المفعول من الافعال وخص العين بالفتح لثالبزم الخروج من الكسرة الى الضمة فيما عينه مضوم ولثالبجمع الكسرتان فيما عينه مكسور كان القياس في وزنه مفعول بكسر الميم وفتح العين في جميع الابواب فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس ولهذا قال سيوبه مثل هذا يعني مفعول بضم الميم والعين ليس باسم آلة مصطلح بل اسماء لادواء المخصوص الذي يجعل فيه السعوط وهكذا غيره مما ذكر لا من حيث انه يجعل فيه السعوط وكذا غيره مطلقا لا يجوز اطلاق المسقط لكل انما يجعل فيه السعوط وكذلك غيره من النخل والمدق والمدهن ونحوها والحاصل ان المدهن مثلا اذا جعل اسماء لادواء الدهن لا يصح اطلاقه الاعلى وما اتخذ في اصل وضعه للدهن سواء كان فيه دهن او لا فلا يصح اطلاقه على دواء فيه دهن لكنه لم يتخذ في الاصل للدهن بل اتخذ لغيره كأوعية الماء والعسل واللبس ونحوها واما اذا جعل آله فيصيح اطلاقه



على كل وعاء به دهن سوأ تخذله أو لغيره حتى لو كان الدهن في ملعقة أو جلد أو كأعدة يصح إطلاقه عليها كالفتاح فانه يصح إطلاقه على كل ما يفتح به الباب سواء من الحديد أو الخشب أو غيرهما وهكذا كل ما جاء على هذا الوزن اعني بضمين سواء الحقت فيه تاء أو لا على ما بين في محله واما عند غير سيويه فن اسماء الآت الاصطلاحية تطلق على كل آلة لكنها سواء مخالفة بالقياس المذكور آتفا (نحو منصرف ومنصار) بكسر الميم وسكون النون وفتح الصاد فيهما مع زيادة الالف فيما قبل الآخر في الثاني فتأمل ومنصورة أيضا بزيادة التاء في الآخر مما على رأى وقياسا على رأى آخر فنظن \* ولما فرغ من بيان كيفية بناء أوزانه شرع في بيان كيفية نصريفه فقال ( وبصرف ) اسم الآلة ( كتصريف اسم الزمان ) والمكان ( من الثلاثي المجرد ) على ثلاثة أوجه أفراد أو تثنية وجمع أمثل منصرف منصران منصرفين مناصرو ومنصار مناصران منصارين مناصيرا إنما الفرق بكسر الميم في الآلة وفتحها في الزمان والمكان ومع زيادة الالف في الوزن الثاني غير جمعهما و فرق جمعهما بالياء في الثاني دون الأول

( واما اسم الفعل )

وهو القسم الرابع من الأقسام الأربعة للاسم ( فهو اسم ) مبنى ( على ) وزن ( فعال ) بفتح الفاء وكسر اللام للابلزيم اجتماع الساكنين على تقدير السكون فبنى على الكسر لصالته في تحريك الساكن وهذا سبب كونه اسمالانهم لما رأوا دخول الكسرة فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر على الأفعال حتى زادوا نون الوقاية في مثل ضربني حذرأمنه حكموا بأنه اسم ولأنه لو كان فعلا لالتص به الضمائر كما في سائر الأفعال وفتح فعال في الأمر لغة اسدية على ما في الرضى قال ابن الحاجب في الكافية وفعال بمعنى الأمر من الثلاثي قياس كترال بمعنى ازل وفعال مصدر معرفة كفجار وصفة نحو فساق معنى لمشابهة له عدلاوزنة و هما للاعبان مؤنثا كقطام وغلاب مبنى في الجواز معرب في تميم أما آخره رانحو حضار يعنى ان فعال المبنى على أربعة اضرب \* الأول اسم فعل ( دال على معنى امر المخاطب المعلوم ) وهو طلب الفعل عن الفاعل الحاضر المقدر على إيجاد ذلك الحدث كترال بمعنى ازل وترك بمعنى اترك قال سيويه هذا لوزن مطرد في الثلاثي نظر الى كثرة فيه ورده المبرد بأن فعال في الأمر من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وفعال في قوم واعد اذ ليس لاحد ان يتدع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكرو غافر شكرو وغفرو وشيده الادلسى بأن قال منع المبرد قوى فالاولى ان يتأول بما قاله سيويه بأنه اراد بالاطراد الكثرة فكأنه قياس لكثرته واجاب الفاضل العصام بأن القياسية لا تتوقف على السماع في كل فرد اذ يلزم السماع في اشتقاق علم من علم هذا في الثلاثي واما في الرباعي فلا كثرون على انه لم يأت منه لامر الا كلمتان فرقار اى صوت كما قال الشاعر \* قالت له ربح الصبا فرقار \* واختلط المعروف بالانكار \* والثاني عرار اى تلاعبوا بالعررة وهى لعبة لهم كقوله \* يدعوبها وليدهم عرار \* وقال المبرد ايضا لم يأت في الرباعي عدل اصلا وانما فرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق وعند الاخفش فعال امر من الرباعي قياسى \* والثاني من اقسام فعال انه مصدر كفجار قال \* انا قسمنا خطيتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار \* والثالث الصفة المؤنثة ولم يحى في صفة المذكر وجميعها يستعمل بدون الموصوف وهى بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق يا خبايا اى يا فاسقة ويا خبيثة واما غير لازمة للنداء وهى على ضربين ايضا احدهما ماصار بالقلبة علما جنسيا كما في اسامة وهو الاكثر وذلك مثل خلاق وجبار المنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما يخلق به ويجذب اى يجذب ثم اختصت بالقلبة بخنس

النبا \* والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اى قاطبة كافية قال \* اطلت فراطهم حتى اذا ما \* قتل سرانهم كانت قطاط \* وسبته سبة تكون لزوام اى لازمة ولا تبلى فلا ناعدى بلال اى بالة اى لا يصبه عندى ندى ولا يوصله من صلة \* والزابع الاعلام الشخصية وجيع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكر انحوا قطام وخدام وبهان وغلاب ومجاح لنسوة معينة وسكاب لمكة وكساب وخطاب لكسبتين ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف لارضين وحرار لبقرة وظفار لمدينة والفرق بين هذه الاوزان للمعاني الاربعة بقرائن انقام (مع المبالغة) والتأكيد في الدلالة على معنى الامر المخاطب المعلوم كما قال الرضى \* واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال بتشديد العين مثل نصار وفعول مثل شكور ومبالغة فاعل مثل ناصر وشاكر وقال العبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا واكثر الثلاث وما فوقها جمع والجمع مؤنث كما قال الشاعر \* ان قومي يجمعوا وبقلى يتحدثوا \* لا بالي يجمعهم كل جمع مؤنث \* فقبل انزل الحقوا الفعل الباء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الالف في القيا في جهنم دليلا على تكرار المثنى واصله الى التثنية والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا انزال عن انزلى فنزال اذن مؤنث كاتزلى بمعنى انهم جعلوا الالف التي هي دليل تنبيه الفاعل دليل تنبيه الفعل للتكرير والياء التي هي تأنيث الفاعل علامة تأنيث اى كونه مكررا ثلاثا واكثر وهما ابحاث طويلة واحترزت في بيانها عن الاطالة من اراد الوقوف بما لها وما عليها فليبه المراجعة بالرضى فالخاصل ان تزال يدل على المبالغة والتأكيد في طلب النزول دون انزل بصيغة الامر الفعلي وكذلك ما كان على هذا الوزن من اسماء الافعال كترال قبل المبالغة ثابتة في جميع اسماء الافعال وكذا لا يتخلو قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة فعمادول كعاب بلغ من الحمد ولكماء على ما قاله الفاضل الرضى \* ولما فرغ من بيان وزنه مع مدلوله شرع في بيان كيفية بناءه فقال (ولا يبنى) اسم الفعل (الا) يبنى بعد تحقق الشروط الثلاثة \* احدها بناؤه (من الثلاثي المجرد) لانه لا يبنى من غيره لعدم محافظة جميع الحروف من الزيد في وزن فعال هذا عند غير الاخفش فانه يجوز من الرباعي قياسا على ما سبق من ان نفا \* وثانيها بناؤه من فعل (متصرف) لا يبنى من الجامد فانه فعل في المعنى وهو يقتضى التصرف \* وثالثها من الشروط ان يبنى من فعل (تام) اى لا يبنى من الناقص لكونه فعلا معنئ وهو الحدث مع ان الافعال الناقصة منسلخة عن الحدث فلا يبنى منها (نحو ضراب) بمعنى اضرب اضرب اضرب ثلاث مرات لما مر مفصلا وكذا كتاب وقعاد وقوام ونحوها مما جاء من الثلاثي المجرد المتصرف التام على وزن فعال لكونه قياسيا من ذلك عند سيوبه على ما فصلناه (و) لما شرط هذه الثلاثة في بناءه (لا يقال) بأن يبنى مثلا (من يذرو ذار) على وزن فعال (لعدم) تحقق الشرط الثاني وهو (التصرف) اى كون فعله متصرفا وانما لم يقل من وذر بناء على ما هو المشهور من انهم اماتوا ما مضى يذر ونقل عن العللاء الدين البسطامي بان ملازمعت النحاة من ان العرب اماتوا ما مضى يذرو يدع ومصدرهما محمول على قلة الاستعمال والافالتي عليه السلام افصح العرب وقد روى عنه عليه السلام ابن عباس رضى الله عنهما بأنه عليه السلام قال ليتنبين اقوام عن ودعهم الجمعات وعن عروة ومجاهد انهما قرأوا مدعك بالتخفيف ولت ان تقول المراد بالامانة قلة الاستعمال او عدمه لكن النادر لم يعد مستعملا فان قيل قراءة ما ودعك بالتشديد تدل على ان مجرد مستعمل قلنا استعمال المزيد لا يستلزم استعمال المجرد كما عطى واحر حيث لا يستعمل عطو وجر هكذا قرر في دوده جنسكى حاشية السعد الدين على العزى (و) لا يقال ايضا بأن يبنى من الكون (كوان) بمعنى كن كن كن ثلاث مرات ايضا (لعدم) تحقق الشرط الثالث وهو

( التمام ) اى لعدم كون فعله تاما ( ولا يتصرف ) اسم الفعل ( بالثنية و ) لا ( بالجمع وغيرهما ) من التذكير والتأنيث فرقا بينه وبين الفعل اسما وجسما فتأمل ( بل يكون على هيئة واحدة ابدا ) اى فى كل حال سواء كان مفردا او غيره ومؤنثا او مذكرا \* ولما فرغ من بيان كيفية اقسام الكلمة تصريفا وبناء شرع فى بيان الاحكام المختصة لبعض من الابواب المسبوقة وان كان اللابى له رجه الله تعالى ان يبين حكمه فى بحثه بنا على ان حكم الشيء يعقبه لكنه اُخره لثلايق الفصل الكثير بين الابواب وكذا لم يورده فى بحث الاقسام الثمانية عشرة لثلايق الفصل بين المقصود ومبادئه بما لا يتوقف عليه المقصود بل جعل تلك الاحكام ذبلا للابواب استطرادا تكثير الفائدة لكونها فى الحقيقة من احكام الصحيح فكأنها جزء من الابواب السابقة لكن لما كان بينها وبين الابحاث السابقة مغايرة أوردها بعلامة الفارقة فقال

### ( فصل )

اى هذا الفصل بمعنى قاطع ما بعده عما قبله كائن ( فى ) بيان ( الاحكام المختصة باب الاعتقال والتفعل والتفاعل ) من الخماسى الزيد على الثلاثى المجرد ( والتفعل ) من الخماسى الزيد على الرباعى المجرد يعنى ما فى اوله تا زائدة من الزيد الغير المحق \* واعلم ان الاحكام جمع الحكم وهو اللغة الصرف والمنع للاصلاح ومنه حكمة الفرس وهى الحديد التى تمنع من الجروح ومنه الحكيم ايضا لانه يمنع نفسه ويصرفها عن هواها وفى الاصطلاح يبحث لمعان باعتبار العرف \* الاول انه اسناد امر الى امر آخر ايجابا او سلبا وادراك الوقوع النسبة او لا وقوعها فى عرف المنطوق \* والثانى خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالانقياض او التخيير فى عرف الاضوايين ويقال له الكلام النفسى ومدلوله الامر والنهى والتحريم والايجاب ويسمى هذا ايضا بالاختصاصات الشرعية وباعتبار العقل انه اثبات امر لآخر ونفيه عنه من غير توقف على التكرار ولا وضع واضع ويختص فى الوجوب والاستحالة والجواز ويقال له الحكم العقلى وباعتبار العادة انه اثبات رابطة بين امرين وجودا او عدما ويقال له حكم العادى وهذا ما عقى كقولنا فى الاثبات شرب السقموينا مسهل الصفراء وفى النفي الفطير من الخبز ليس بسريع الانهضام واما قولى كرفع الفاعل ونصب المفعول ونحوهما من الاحكام النحوية وكالادغام والظهار والحذف والابدال ونحوها من الاحكام الصرفية والمراد من الاحكام المختصة بهذه الابواب الاربعة ههنا هذا القسم \* ولما تعلق الادغام بالابواب الثلاثة الاول دون الرابع اُخره فى المرتبة الرابعة ولكثرة مباحث الاول من الثلاثة الاول ولتعلق البحث بفائه وعينه قدمه على الباقيين وجعلهما متوسطين بين الاول والرابع لاشتراكهما فى المباحث بالاول وللرابع ايضا فى البعض ولما اراد تفصيل كل منها فقال مصدرا بأما التفصيلية ( اما ) الحكم المختص باب ( افتعل ) من الابواب الاربعة ( فتى ) اى فى كل حين من الاحيان ( كان فاؤه ) اى فا الفعل الذى نقل الى باب افتعل ( صاد او ضادا او طاء و ظاء ) من الحروف الاربعة المسماة بحروف الطباق لانطباق اللسان عند التلفظ بهامع الحنك الاعلى ولذا يقال ايضا حروف المستعلية فالتخفيف بأن ( قلبت ) اى بأن ابدلت ( تاؤه ) اى تاء افتعل ( طاء ) مهيئة تصدا لازالة تعسر النطق للبعداء بينهما من صفة الاستعلاء والانطباق فى هذه الحروف والهمس والانخفاض فى التماز كذا فى صفة الشدة والرخوة لان التاء حرف شديد وهذه الحروف رخوة فان الحروف تنقسم الى قسمين مستعلية ومنخفضة فالمستعلية ما يرتفع اللسان الى الحنك اطبقت اولم تطبق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والحاء والمجتمين والقاف ويجمع هذه الحروف صفة خفق والمستعلية اعم من المطبقة وباعتبار آخر تنقسم الى مطبقة ومنقطة فالمطبقة هى التى ينطبق على مخرجه الحنك اى متى

اعتمد اللسان على مخرج هذه الحروف نطبق عليه ما يحاذيه من الحنك الاعلى والتصق ظهر اللسان به  
وانحصر بينهما الصوت وهى الصاد والصاد والطاء والظاء وسبب التسمية بها ظاهر والمنقحة ضد المنطقية  
اى ينفتح الحنك عند النطق بها عن اللسان فلا ينطبق اللسان بها وهى ما عدا الحروف الاربعة فيكون خمسة  
وعشرين حرفا وتسميتها بالمنقحة لعدم انطباق اللسان بشئ منها ورفعها الى الحنك وبين هذه الاقسام مبانة  
ومباعدة فلما اقتضى هذه البعدية فى الصفة بين الحرفين تعمرا وثقلا فى النطق بهما لزم تبديل احدهما  
بحرف يوافق الاخر فى المخرج فقلبت التاء طاء لقربهما فى المخرج \* والحاصل ان من القاعدة المقررة عندهم  
انه اذا وقعت تاء الافتعال بعد احد هذه الحروف الاربعة التى هى المطبقة المستعلية تقلب طاء مهملة وجوبا  
لما بين حروف الاطباق وبين التاء من التضاد والتأخر لما روجع المتأخرين المتضادين ثقبيل فطلبوا حرفا  
من مخرج التاء يوافق بالحروف المنطقية فى الاطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء ولم يعكسوا اعنى لم يقلبوا  
هذه الحروف بالتاء لان التاء زائدة والتصرف فيها لولى من التصرف فى الاصل وان كان القياس تغيير  
الاول لكونه مدغما وتغيير حال المدغم ولما قلبت التاء طاء يكون الحرفان متجانسين او متقاربين (فيدغم)  
فاه اقل بعد قلب التاء طاء (فيها) اى فى الطاء المتقلبة عن التاء (وجوبا) اى البنية لتحقيق شرط وجوب  
الادغام لكونهما متجانسين من جنس واحد مع سكون الاول وتحريك الثانى (فى نحو اطلب) اصله اطلب  
بعد نقل طلب الى باب اقل قلبت التاء طاء لما رفسار اطلب بالطاءين المهملتين فادغم الاولى فى الثانية  
وجوبا لكونهما متماثلين مع سكون الاولى وتحريك الثانية فصار اطلب و كذا اطار واطوى واطمع  
ولا يجوز العكس اى قلب الطاء بالتاء ثم ادغام احدهما بالاخر وجوبا وان كانا متقاربين فى المخرج بأن يقال  
اقلب بالتاء بدل الطاء لما رآفوا لاستكرام زوال الاطباقية على هذا التقدير (و) كذا يدغم الفاء فى الظاء  
المنقلبة لكن (جوازا) اى ادغام جواز لا وجوبا يعنى لو ترك الادغام لا يضر بل الادغام والانفكاك سريان  
بلا ترجيح احدهما على الاخر (فى الوجهين) احدهما وجه ادغام الظاء بالطاء المعجمتين بعد قلب الطاء  
المهملة بالمججمة وثانيهما وجه ادغام الطاء بالطاء المهملتين بعد قلب الظاء بالمججمة بالهملة لتساويهما فى المخرج والصفة  
(فى نحو اظلم) بالفك والبيان لعدم الجنسية بينهما فى الذات وان اتحدتا فى الصفة فانه يجوز فيه ان يقال  
اظلم بادغام الطاء فى الطاء المهملتين بعد قلب الظاء بالمججمة بالهملة على وفق القياس وان يقال اظلم بادغام الظاء  
بالطاء المعجمتين بعد قلب الطاء المهملة بالمججمة على خلاف القياس لان القياس قلب الاول بالثانى دون العكس  
لكون التغيير حال المدغم فيحصل فيه ثلاث صور اظلم باظهار كل من الظاء والطاء بعد قلب التاء طاء لعل  
الذكورة واطلم بتشديد المعجمتين واطلم بتشديد المهملتين كما قال الشاعر الزهير \* وبظلم احيانا فيظلم \*  
(وفى اضطرب واضطرب) كلمة فى هذا القول متعلقة بكثرة فى قوله الاتى البيان اكثر وفى مثل اضطرب  
واضطرب يتصور اربعة اوجه اثنان جائزان واثنان غير جائزان والفرق بينهما بتوقف على الوقوف بحال  
الحروف من الصغيرية وغيرها لانهم قسموا الحروف الى صغير وغير صغير والصغير هى الصاد المهملة  
والزاي المعجمة والسین المهملة وانما سميت هذه الثلاثة حروف الصغيرية لان المتكلم يصغر عند اعتمادها على  
موضعها والحق بعضهم الشين المعجمة اليها وجعل حروف الصغير اربعة وغير الصغير ستة اقسام وبيانها  
هنا غير لازم وانما اللازم لنا هنا قسم الصغيرية ومن القاعدة المقررة بينهم انهم لم يدغموا الصغير فى غيره  
لثلاثى صفة الصغيرية منها عند الادغام فى غير الصغيرية لكون حفظها مقصودا لان من الصفات مالها  
فضلة كالغنة والمدة والخفة وغير ذلك فوجب محافظتها فلو ادغم حرف ذو فضلة فى حرف ليس كذلك

تقوت فضيلة الحرف الاول بسبب الادغام في الثاني وكانت ردية واما اذا ادغم في مثله فيحوز لعدم فوت الفضيلة حينئذ كما قال ابن الحاجب عليه رجة الملك الواجب ولا تدغم حروف ضوى مشفر فيما يقاربها لان لكل حرف واحدها فضيلة ليست لمقاربها اذ في الشين نفس وفي الضاد استطالة وفي الفاء قدر من النفس وفي الياء مدة وفي الراء تكرير وفي الميم غنة وفي الواو مدة والادغام يبطل هذه الفضائل والصفات والمزايا والخاصيات مع كونها مقصودة مطلوبة فامتنع الادغام محافظة عليها ونحزرا من فواتها ولاحروف الصغير في غير هاتوات المحافظة على الصغير وفيها صوت ايسر في غيرها وامتداد الصوت فضيلة يجب محافظتها لانه نوع تخفيف وتحسين هذا فاذ علمت ما تلوناه حق معرفة فاعلم ان الوجهين الجائزين من الوجوه الاربعة احدهما صورة البيان والى هذا اشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله ( وفي اصطر و اصضرب ) بعد قلب التاء فيهما طاء فان اصلهما اصطر و اصضرب من الصبر و الضرب بعد نقلهما الى باب الافتعال ( البيان ) اى عدم الادغام باظهار كل واحد منهما من الطاء و الصاد او الضاد ( اكثر ) من الادغام لعدم الجنسية في الذات بين الطاء وبين الصاد و الضاد وان اتحدتا في صفة الاستعلائية و الاطباقية و ثابتهما من الوجهين الجائزين صورة جواز الادغام و اشار الى هذا بقوله ( و يحوز ادغام الفاء ) اى فاء افتعل سواء كان صاد او مهملة او ضاد او مجمعة ( في الطاء ) المتقلبة من تاء الافتعال ( بعد قلبها ) اى قلب الطاء المتقلبة ( فاء ) اى فاء افتعل سواء كان صاد او صاد او على خلاف القياس لما مر نظر الى اتحدتهما في صفة الاستعلائية و الاطباقية مع محافظة الصغيرة ( نحو اصبر و اضرب ) بتشديد الصاد و الضاد فان اصلهما اصطر و اصضرب بعد قلب التاء طاء فيهما بعد النقل الى باب افتعل و لاثم قلب الطاء المتقلبة من التاء بالصاد المهملة في اصطر و الضاد المجمع في اضطر ب نظر الى الاتحاد ايضا في صفة الاستعلائية فصارتا اصطر و اصضرب ثم ادغم الاولان الاصلين في الثانيين المتقلبين فصارتا اصبر و اضرب بتشديد الصاد و الضاد المجمعين المهملة و اما الوجهان الغير الجائزان فاحدهما عكس ما ذكرنا اعني قلب الصاد في الاول و الضاد في الثاني بالطاء و ان كان على وفق القياس مثل اطبر و اطرب بتشديد الطاء فيهما فانه غير جائز و ان اتحدتا في صفة الاستعلائية و الاطباقية مع كون القلب على وفق القياس اعظم الصاد و الضاد من الطاء في امتداد الصوت فانهما من حروف الصغيرة و الطاء ليس منها و قد عرفت انهما في حروف الصغيرة لا يدغم في غيرها لثلاث تقوت فضيلتهما \* و الوجه الثاني من الوجهين الغير الجائزين قلب الصاد و الضاد بالتاء ثم ادغام التاء المتقلبة منهما بتاء افتعل بأن يقال ابر و اتر ب بتشديد التاء فيهما من الصبر في الاول و الضرب في الثاني فعدم جواز هذه الصورة بديهي جلي لزال صفة الاستعلائية و الاطباقية و الصغيرة على تقدير القلب و الادغام مع ان الكل غير جائز لعدم المجانسة بينهما و بين التاء في الذات و المخرج بل في صفة من الاوصاف و لذا لا تقلب التاء فيهما او بالصاد و الضاد ثم ادغام الاولين الاصلين في الثانيين المتقلبين هذا واحد من الاحكام المختصة بباب افتعل \* و لما فرغ من بيانه شرع في بيان الحكم الثاني المختص به ايضا من تلك الاحكام فقال ( ومتى كان قاؤه ) اى فاء الفعل من افتعل ( دالا ) المهملة ( او ذا لاوازا ) المجمعين من الحروف المجهورة التي لا تجرى النفس معها و تحتبس عند النطق بها على خلاف المهموسة و هي تسعة عشر حرفا الالف و الباء و الجيم و الدال و الذال و الراء و الزا و الضاد و الطاء و الظاء و العين و الغين و الهيمرة و القاف و اللام و الميم و النون و الواو و الباء يجمعها حروف دد ز ز ط ط ق عياء جلنوم و كذا يجمعها قولهم ظل قوى ربض اذا غزا جند مطع \* و اقوى المكان الخالي و الرىض الخطيرة و المأوى و صاحب المفتاح دخل

الجمهور التاء والكاف وما عدا هذه الحروف مهموسة من الهمس وهو الصوت الخفي كما قال الله تعالى لا تسمع الا همسا ويجمعها ايضا قولهم ستشحك خصفة معناه ستلج عليك امرأة منمأة بخصفه الشحت اللاح في المسئلة والخصفة اسم امرأة فظهر من هذا البيان ان الحروف قيمان مهموسة ومجهورة فاذا وقعت الثلاثة الزبورة من المجهورة قبل تاء افتعل ( قلبت ) اى بدلت ( تاؤه ) اى تاء افتعل ( دالا ) مهملة ازالة لتقل لما بينهما من المباعدة والمنافرة في صفة المهموسة في التاء والجمهورية في هذه الحروف وبينهما تضاد لان المجهورة تقتضى انحصار النفس عند التلطف بها والمهموسة تقتضى عدم انحصارها ولا شك ان جمعهما متعذر قلب احدهما بما يحائسه الاخر واجب ليندفع به هذه المنافرة ويحصل المجانسة والحاصل ان من القاعدة المقررة انها اذا وقعت تاء الافتعال بعد ثلاثة احرف وهى الدال والذال والزاى تقلب دالا مهملة لاستحصال الموافقة لان هذه الحروف الثلاثة بمجهورة والتاء مهموسة وبين المجهورة والمهموسة تضاد والجمع بين المتضادين ثقل ودفعه لازم فارادوا التجانس بينهما وابدلوا من مخرج التاء حرفا بمجهورا وهو الدال المهملة ولم يعكسوا اعنى ولم يبدلوا من مخارج هذه الحروف الثلاثة حرفا مهموسا مع ان المطلوب يحصل به ايضا لكون هذه الثلاثة فاء الفعل اصلية والتاء زائد اولى بالتصرف واما تخصيص الدال بالقلب من بين هذه الحروف الثلاثة فلقر بهما من مخرج التاء فعلى هذا يحصل ثلاثة صور \* الاولى ما كان فيه الفاء دالا مهملة \* وثانيهما ما كان فيه الفاء ذالا مهملة \* وثالثهما زاي اياهمجة ولكن لما كان حكم كل منها في اقتضاء الادغام متفاوتة من حيث الوجوب والجواز والقوة والضعف نظرا الى اختلاف ذواتهن أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله ( قدغم ) يعنى لما قلبت التاء دالا قدغم الفاء وهو الدال الاصلية ههنا ( فيها ) اى في الدال المنقلبة من تاء افتعل ( وجوبا ) اى البتة لحصول شروط وجوبه وهو اجتماع الحرفين التماثلين من جنس واحد في كلمة واحدة مع سكون الاول وتحرك الثانى من غير مانع ( في نحو ادغم ) من دمع فأصله ادتمع بعد نقله الى باب افتعل قلبت التاء دالا دفعا لتقل التضاد الحاصل من مغايرة المهموسة بالمجهورة فانها توجب التعسر في النطق فصار ادغم بالدالين ثم ادغم الاولى في الثانية وجوبا لكونهما مجتمعين في كلمة واحدة من جنس واحد مع سكون الاول وتحرك الثانى فصار ادغم بتشديد الدال ولا يجوز عكسه اعنى قلب الدال الاصلية بالتاء ثم ادغام التاء بالتاء لثلا يلزم التصرف في الاصلية وهو الدال دون الزائد وهو التاء لما سبق من ان التصرف اولى بالزائد ولثلا يفوت الجمهورية من الدال بقلبها بالتاء لانه مستكره عندهم فلا يرد ان الثانى اعنى التاء لكونه مدغما فيه ينبغى ان يبقى على لفظه وايضا لا يجوز البيان فيه لما هرفت من ان الادغام فيه واجب وهو ينافى البيان ( و ) كذا يدغم في الصورة الثانية الاولى في الثانية بعد قلب الثانية من جنس الاولى على خلاف القياس ( قويا ) اى فصيحاي يعنى دون مرتبة الوجوب وفوق الجواز الضعيف ( على الوجهين ) من قلب كل منهما بالآخر بعد قلب التاء دالا انظرا الى اتحادهما في الجمهورية مع قر بهما في المخرج ( نحو اذكر ) بالذال المججمة وادكر بالدال المهملة كما في قوله تعالى وادكر بعد امة اصله اذكر بعد نقل ذكر الى باب افتعل فقلبت التاء دالا لما هرفت فصار اذكر فيجوز فيه وجهان من قلب كل من الذال والدال بالآخر ثم ادغام الاولى في الثانية لاتحادهما في الجمهورية والقريبة مثل اذكر بالمجتبين وادكر بالمهملتين فادغم الاولى فيهما في الثانية قويا فصار اذكر او اذكر بمجمة او مهملة مشددة فيهما ولا يجوز اتقا قلب الذال بالتاء ابتداء ثم ادغام التاء المنقلبة من الذال في تاء افتعل لما من اولوية التصرف في الزائد ولثلا يفوت صفة الجمهورية ولا يجوز ايضا قلب التاء ابتداء بالذال المججمة ثم ادغام الذال في الذال لعدم القرية في مخرجهما بل

قلب التاء دال المهملة اولاً ثم يجرى ما يراد لاذ كقرباً في لقاعدة المقررة من ان تخصيص قلب تاء افتعل بالدال القريبة مخرجهما (و) لما كان ادغام هذه الصورة دون مرتبة الوجوب (يجوز) فيه البيان اى اظهار كل من الذال المججمة والدال المنقلبة من غير ادغام بأن يقال (اذكر) بالفك اعنى باظهار كل منهما لعدم اتحادهما في الذات في صورة اجتماع الذال مع الدال المهملة المخالفة ذات المججمة بذات المهملة والادغام يقتضى كون الحرفين من جنس واحد مع سكون الاول ولا داعى لتبديل أحدهما بالآخر والى المبادعة والمنافرة في اجتماعهما لكون كل منهما مجهورتين (و) يدغم فاء افتعل في الصورة الثالثة ادغاماً (ضعيفاً قبلها) اى بقلب الدال المنقلبة من تاء افتعل (زايًا) مججمة (في نحو ازجر) بتشديد الزاء المججمة اصله از تجر بعد نقل زجر الى باب افتعل قلبت التاء دالاً بالقرب مخرجهما لتلازم اجتماع المتأخرين والمتضادين بين المجهورية في الزاء والمهموسية في التاء فصار از دجر ثم قلبت الدال بالزاء لاتحادهما في صفة المجهورية فصار از دجر ثم ادغم الاولى في الثانية فصار از دجر ولا يجوز عكس الامر بقلب الزاء بالدال ثم ادغام الدال بالدال وجوبا مع ان القياس ههنا جواز الوجود الثلاثة وهى الادغام بقلب الاولى بالثانية او بالعكس نظرا الى اتحادهما في صفة المجهورية والبيان نظرا الى اختلافهما في الذات ولكن لم يجرى الادغام يجعل الزاء دالاً لما من ان الزاء صفيرية والدال غير صفيرية وقد عرفت انهم لم يدغموا الصفيرية في غيره لتلايفوت صفة الصفيرية بالادغام في غيرها مع ان محافظتها ملتزمة عندهم على ما سبق مفصلاً وايضا ان الزاء اعظم من الدال في امتداد الصوت لكونها من الصفيرية ولو قلبت بالدال ثم ادغم بصير كادخل القصعة الكبيرة في القصعة الصغيرة بل اربيع لعدم الرعاية بين الظرف والمظروف وذا غير قابل وعدم جواز قلب الزاء بالتاء ثم ادغام التاء في التاء وكذا عدم جواز قلب التاء ابتداءً بالزاء ثم ادغام الزاء في الزاء فظاهر ان بالاولوية \* واراد ان يشير الى جواز الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة على مقتضى القياس وهو وجه البيان فقال (والفصح) من بين الوجوه الثلاثة ان يقال (از دجر) بالفك باظهار كل من الزاء والدال نظرا الى الجنسية في الذات والحصول الخفة المطلوبة بعد القلب بالادغام واعلم انه قد ظهر من هذه التفصيلات وجه وجوب الادغام في الصورة الاولى وقوته في الثانية وضعفه في الثالثة اعنى لما كان الحرفان في الصورة الاولى اى في ادغم متحدين في الذات والصفة والمخرج مع سكون الاول وجب الادغام فيها لتحقيق شرط وجوبه ووجه كونه قويا في الصورة الثانية اى اذ ذكر لكون الذال والدال المهملة متحدين في الصفة والمخرج والذات الرسمية ايضا انما الاختلاف بينهما بالاجمائية والامهالية ولذا لم يجب \* واما وجه الضعفية في الثالثة وهى از دجر فلظهور المغايرة بين الزاء والدال في الذات والصفة لان ذات الزاء غير ذات الدال بخلاف الدال والذال انما الفرق بين ذاتيهما بالمججمة اى النقطة وهو الظاهر فتح الله عليك (ومتى كانا مؤنثا) اى ومن الاحكام المختصة بافتعل نها اذا وقعت تاء افتعل بعد التاء الثلاثة الفوقية (يدغم) التاء بعد قلبها تاء في تاء افتعل على وفق القياس او بالعكس اى قلبت التاء تاء ثم ادغام التاء في التاء وان كان على خلاف القياس (وجوبا) لتحقيق شرط وجوب الادغام (على) كلا (الوجهين) من قلب التاء الاصلية بتاء الافتعال على وفق القياس ثم ادغام التاء في التاء او قلب التاء بالتاء ثم ادغام التاء في التاء لاتحادهما في صفة الهمس لكون كل منهما من الحروف المهموسة على ما عرفت قريبا والمقاربتان في المخرج (نحو اتغر واتغر) فان اصلهما اتغر بعد نقل ثمر الى باب افتعل قلبت التاء بالتاء الثلاثة في الاول وبالعكس في الثانى لما ذكر ثم ادغم التاء الثلاثة في التاء الثلاثة في الاول التاء في التاء في الثانى وجوبا لاجتماع الحرفين المتجانسين في كلمة واحدة مع سكون الاول ونحو ك الثانى

في كلا صورتين فصارا ثمراتهما هدم المذهب الجمهور وجوز سيويه الاظهار نظرا الى عدم اتحادهما في الذات فتأمل وقيل قلب الاول بالثاني ثم الادغام هو الافصح لان القياس ان يقلب الاول الى الثاني ثم اسكانه ان كان متحركا الادراج في الثاني فان الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه وقديعترض بما يؤدى الى العكس كاعتبار الاصل في الاول والزيادة في الثاني فيقلب الثاني الى الاول ثم يدغم الاول في الثاني على الفصح وان كان على خلاف القياس نظرا بالادغام كما اشرنا اليه فانه قياس ايضا بالنظر الى هذا الاعتبار ( و ) من لاحكام المختصة به ايضا انها ( متى كان فاؤه ) اى فاء الفعل الذى نقل الى باب افعال ( سيناء وشينا ) من الحروف الصغيرة بالاتفاق في السين المهملة وعلى رأى في الشين المعجمة كما سبق ( قالبيان ) اى اظهار كل من السين والتاء وكذا الشين والتاء من غير ادغام بالاخر بعد القلب ( احسن ) من الادغام بعد القلب نظرا الى عدم اتحادهما في الذات ( نحو استمع واشبه ) من السمع والشبه كما جاء في قوله تعالى ومنهم من يستمع اليك بالبيان بلا ادغام ( وجاء ) في السقيم بـ ( ادغام الفاء ) سواء كانت سيناء او شينا معجمة ( في التاء ) اى في تاء افعال ( بعد قلبها ) اى بعد قلب التاء ( فاء ) سواء سيناء وشينا وان كان على خلاف القياس لما مر او قياسا لما سبق نظرا الى اتحادهما في صفة المهموسية لكون السين والشين والتاء من المهموسة على ما عرفت ( نحو استمع واشبه ) بتشديد السين مهملة والشين معجمة فان اصلهما استمع واشبه من سماع وشبه بعد نقلهما الى باب افعال قلبت التاء سيناء في الاول وشينا في الثاني على خلاف القياس لكون كل منهما مشتركة في المهموسية مع قرينة المخارج ثم ادغم الاول في الثاني فصار استمع واشبه بتشديدهما ولا يجوز العكس بأن يقلب كل من السين والشين بالتاء ثم ادغام التاء في التاء وان كان على وفق القياس بأن يقال اتع واتبه لثلايفوت صفة الصغيرة على تقدير قلبها بالتاء مع ان محافظتها اهم كما سبق ومع هذا لا يجوز هذا العمل لعظم كل واحد من السين والشين في امتداد الصوت لكونهما من حروف الصغير والتاء من المهمس فقط ولو ادغم كل من السين والشين في التاء بصير هذا الادغام كادخال القصعة الكبيرة في القصعة الصغيرة في عدم الرعاية بين الظرف والمظروف \* فان قيل لا يبقى العظم فيهما بعد قلبهما فاه قلت بل يبقى نظرا الى الاصل ولو سلم محافظة صفة الصغيرة فيهما لازمة \* فان قيل ان السين المنقلبة من التاء اصغر من السين الاصلية وكذا الشين ولو ادغم في التاء بعد قلبها اليهما يكون ايضا كادخال الكبيرة في الصغيرة قلت نعم واذا حكموا بشاذية هذا كما قال المحقق ابن الحاجب عليه راحة الملك الواجب ان في استمع يدغم شاذ اعلى شاذ واراد بالاول الادغام وبالثاني قلب الثاني الى الاول لان القياس قلب الاول الى الثاني لما مر الصراحة آنفا والاشارة مرارا فتأمل ( وهذا ) الذى ذكرناه من قوله اما افعال الى ههنا من صور القلب والادغام وجوبا او قويا اوضعيافا والبيان ونحوها ( حكم فاء افعال ) اى الحكم لمختص بفاء الفعل من افعال وانما قدمه على بيان حكم عينه لتقدم لقاء طبعها فوافق الوضع بالطبع ولذا عقبه بالشروع في بيان الحكم المتعلق بعينه مصدرا بأما التفصيلية فقال ( واما حكم عينه ) اى حكم عين فعل افعال من التغيرات ( فتى كانت ) عين فعل من باب افعال ( حرفان ) احد ( حروف تدوز شصضط ) اى واحد من هذه الاحد عشر حرفا ( فالأظهار ) اى اظهار كل واحد من تاء افعال وما وقع عينها من هذه الحروف من غير ادغام احدهما في الآخر ( اكثر ) من الادغام لثلايفضى الى تغيرات كثيرة من القلب والتحرك والحذف على ما سيظهر من الامثلة مع عدم معادلة كلفتها بخفتها ولعدم المجانسة في الذات في غير التاء واما فيها فلعدم لزوم احديهما مع انه شرط في الادغام مثلا كتبوا وان اجتمع حرفان متجانسان متحركان في كلمة واحدة فتأمل ( ويجوز لك ) ايها



محط ( الادغام ) أى ادغام أحدهما فى الآخر بعد تحصيل المجانسة ( بقرب نانه ) أى تاء افتعل ( لى )  
ما يجانسها ابتداء فى مثل نثر ينثر أصلهما انثر ينثر على ما سيحى أو الى ما يقاربها أو لانم ما يجانسها ثانيا كما فى مثل  
بعذر أصل بعذر قلبت التاء أو لا الى الدال ثم الدال الى الذال لما سيحى من ( هذه الحروف ) الاحد عشر  
لذ كورة من التاء والتاء والدال والذال والزوا والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء لان بعضها  
متجانس لتاء افتعل وبعضها متقارب لها فى المخرج وبعضها فى الصفة بناء على ما تقرر فبم بينهم من انه كاجاز  
ادغام احد الحرفين فى الآخر اذا تقاربا فى المخرج نظر الى هذه المقاربة وان لم يتجانسا فكذلك يجوز الادغام  
اذا تقاربا فى صفة من الصفات اللازمة لهما نظر الى هذه المقاربة ايضا وان لم يتجانسا ولم يتقاربا فى المخرج ايضا  
وذلك الصفة مثل الهمس والجهر والشدّة والرخوة والاستعلاء والانطباق وغيرها على ما عرفت من بعض  
تقسيمات الحروف باعتبار هذه الصفات فى اثنا بيان الاحكام المتعلقة بالفاء وهذا الحكم أى الادغام بعد  
القلب جاز فى الفاء ايضا اعنى اذا وقع فاء الفعل من افتعل حرفا من هذه الاحد عشر بل من الاربعة عشر  
زيادة الهزة والواو والياء عليها بناء على هذه القاعدة وان كان جريانه فى الفاء على خلاف مقتضى القياس  
وفى العين على مقتضى القياس \* وحققة هذا البحث انها لما تحقق ان الادغام عبارة عن النطق بحرفين من مخرج  
واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما النوع من الخفة لزم حين قصد ادغام المتقارب ان يقلب احدهما الى  
الآخر لا استحالة الادغام اذ لم يقلب بل ترك على صورته الاصلية لمناقة حقيقة الادغام لبقاء الاول على حال  
بخلاف الثانى فى الحقيقة لما عرفت من ان حقيقة الادغام عبارة عن النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة  
وهى تقتضى كون الحرفين من جنس واحد وان لم تكونا من جنس واحد يلزم قلب احدهما بجنس الآخر  
لاستحصال الجنسية بينهما وان القياس فى القلب لهذا ان يقلب الاول الى الثانى لان الاول هو الذى بدغم  
فى الثانى فينبغى ابقاء الثانى على لفظه لكونه طرفا لاول فيكون قلب الثانى الى الاول على خلاف القياس  
على ما صرحناه مكررا مع اصاله الثانى ههنا فلا مقتضى لقلب الثانى الى الاول اصلا ( وتحريك فائه ) لثلا  
يجمع الساكنان لسكون ما وقع بين الفاء والتاء للادغام وسكون الفاء فى الاصل فلا بد من تحريك الفاء اما ( بالفتح )  
للخفة او لكونه منقولاً اليه من التاء المفتوحة لغرض الادغام لان الادغام اسكان الاول وادراجه فى الثانى  
واسكان الاول اما بحذف الحركة اذ لم يمكن نقلها الى ما قبلها او بنقلها اليه اذا امكن كما ههنا لان ما قبل الاول  
هو الفاء المحتاج الى الحركة لسكونها ( والكسر ) أى تحريك الفاء بالكسر لثلا يتبقى الساكنان بعد حذف  
حركة التاء للادغام بدون النقل لاصالة الكسر فى تحريك الساكن ( وحذف الهزة ) أى هزة افتعل زوال  
الاحتياج اليها بسبب حركة الفاء لانها انما تنوئى ليكن الابتداء بالسكون وهو مفقود ههنا فتأمل ( نحو قتل )  
بفتح القاف او كسرها وتشديد التاء اذ أصله اقتل من قتل بعد نقله الى باب افتعل فنقلت حركة التاء لاولى  
الى القاف ثم ادغمت فى الثانية لاجتماع الحرفين من جنس واحد مع سكون الاول وحذفت الهزة للاستعانة  
عنها بحركة القاف فصارت قتل بفتح القاف وتشديد التاء او أصله اقتل حذفت حركة التاء لاولى للادغام  
فاجتمع ما كنان احدهما من القاف والثانى من التاء فحرك القاف بالكسر لاصالته فى تحريك الساكن وادغم  
الاولى فى الثانية لما مر ثم حذفت الهزة ايضا فصارت قتل بكسر القاف مع تشديد التاء \* قبل وعند بعضهم يحى  
الماضى المدغم بالهزة نحو اخضم بكسر الخاء نظر الى سكون الخاء فى الاصل أى فى اختصم والى ان الحركة  
العارضة فى حكم المعلوم فيحتاج الى الهزة لامكان الابتداء واما فى قتل بفتح القاف فلم يحى اقتل بالهزة  
لكون حركة القاف بعنى الفتح المقولة من التاء وان كانت عارضة ايضا لانها حركة احدى حروف الكلمة

فكانها غير مارة فلا يحتاج الى الهزمة بخلاف حركة الخاء في اخصم فانها من خارج فهي مارة  
ولذلك جاز اخصاما بفتح الخاء مع الهزمة لانها حركة الاتباع فهي مارة هذا \* اقول فيه نظري وجوه  
\* اما اول فلانه لا وجه لتخصيص مجيئة الهزمة في صورة الكسر باخصم نظرا الى سكن الخاء في الاصل لجرى ان  
هذا الدليل في غيره في صورة الكسر ايضا \* واما ثانيا فلان الاحتياج الى الهزمة لا مكان الابتداء حين التلطف  
فمن كان الحرف الذي ابتدأه متحركا اصليا او ماضيا فلا احتياج الى شيء آخر للابتداء لان المطلوب  
هو الابتداء بالتحريك وهو حاصل ههنا ولوسم فلا وجه لتخصيصه ايضا باخصم لعدم الفرق بينه وبين  
غيره في هذه الصورة \* واما ثالثا فلان سلم جواز اخصاما بفتح الخاء مع الهزمة نظر الى ماضية الحركة لكونها  
اتباعا لانه يستلزم عكس ما اجاز اى كسر الخاء لان حركة الخاء منقولة من الصاد المنقلبة من التاء وهي  
كسرة وهو الظاهر ولو فرضنا عدم المنقولية يلزم الكسر ايضا لاصلته في تحريك السكون فاحفظ  
\* فان قلت لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين من جنس واحد في كلمة واحدة  
فان مقتضى هذا ان يجب الادغام لدخوله في قسم الوجوب من الاقسام الثلاثة للادغام على ما سطر عليه  
اقول نظرا الى كون التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع التاء بعدها نحو  
اقسم واجتمع واحترم واذالم يجب في اقتتل في غيره اولى كما قال المازني انما جاز الادغام في اقتتل ووجب  
في مدوشد لان كل واحد من الدالين في مدوشد لا ينفك عن صاحبه بخلاف تاء اقل فانه يجوز انفكاكها  
عن التاء الواقع بعدها وذلك في الصور التي يكون في موضع العين حرف غير التاء فلا يتلزمان واذالم يجب  
الادغام فيما يجتمع فيه التجانسان كان عدم الوجوب فيما يجتمع المتقاربان بطريق الاولى \* فان قلت فاذا ادغم  
وحذف الهزمة في مثل قتل من الاقتتال يلبس بقتل من التقتل فكيف يفرق بينهما اقول يفرق بالمضارع  
وهو كاف فيه فالاولى في ان سبب عدم وجوب الادغام مع تحقق شرط وجوبه هو هذا الالتباس اعني انما  
لم يجب الادغام في مثل اكتب مع اجتماع الحرفين المتحركين المتماثلين لثلاثي يلبس ما هو من الافتعال بما هو من التفعيل  
على تقدير الادغام ثم حذف الهزمة وهو خلاف الظاهر لاقتضائه اختلاط الابواب مع ان عدم الالتباس ايضا  
من شرائط الادغام (بقتل) بفتح حرف المضارعة مع جواز الفتح والكسر في القاف تبعاً لما مضى وتشديد  
التاء فان اصله يقتتل فادغم التاء الاولى في الثانية اما بعد نقل قحمة الاولى الى القاف او بعد الحذف ثم تحريك  
القاف بالكسر اما التحريك فلدفع التقاء الساكنين واما الكسر فلا صلاته هذا وجه ما قيل من ان من قال  
قتل بفتح القاف في الماضي يقول في مستقبله يقتل بفتح ايضا ومن قال قتل او قتل بكسر القاف مع الهزمة  
او بدونها يقول في مستقبله بكسر القاف ايضا تبعاً لما مضى وفي المصدر يقال ( قتالا ) بتشديد التاء مع كسر  
القاف اما بالنقل من التاء الاولى للادغام ثم حذف الهزمة لما مر او لالتقاء الساكنين من القاف والتاء الاولى  
بعد حذف حركتها للادغام فعلى هذا يحىء بالهزمة مثل اقتالا بكسر القاف مع تشديد التاء او بالفتح سواء  
بالهزمة او بدونها اتباعاً بحركة المدغم فيه اعني التاء الثانية فانها مفتوحة لوقوعها قبل الف المصدر لكنه  
ضعيف لما بينهما من لفصل بالحروف المدغم واصل الكل اقتالا بالتاليين ففعل به ما فعل بماضيه فصار ما صارو  
(مقتل) في اسم الفاعل والمفعول بفتح القاف لكونه منقولاً من التاء للادغام ويمكن ان يقال حرك القاف  
بعد حذف حركة التاء الاولى للادغام لا اجتماع الساكنين منها ومن القاف اما قحمة فلا تتبع بحركة المحذوفة  
لتاء او بكسر نظر الى اصلته في تحريك السكون فأصله مقتتل ادغم التاء الاولى في الثانية اما بعد نقل  
حركتها الى القاف وحذفها للادغام ثم تحريك القاف لدفع الالتقاء اما بالفتح الكسر لا مرفصا ومقتل

والفرق بين اسم الفاعل والمفعول بحركة ما قبل الآخر اعني بالكسر اسم الفاعل وبالفتح اسم المفعول ( ويجوز ضم الفاء ) اى القاف كما جاز الفتح والكسر ( فى ) اسم ( الفاعل للاتباع ) اى لاتباع حركة الفاء يعنى القاف بحركة الميم وهى الضم ( و ) اذا صرفت كثرة الاظهار وقلة الادغام وطريقه من الاعتبارات المختلفة من جواز الفتح والكسر فى البعض وكذا الضم فى اسم الفاعل للاتباع ( قس ) انت ( عليه ) اى على المذكور من قتل ويقتل وقتلا و قتل او على يقتل فى اجراء الحكم ( نحو ينثر ) وغيره من الكلمات الآتية المنتظمة على ترتيب حروف الاحد عشر المذكورة فأصله ينثر من النثر بالثاء بعد نقله الى افتعل قلبت التاء الى التاء لكونهما متقاربين فى المخرج ثم ادغم التاء المنقلبة من التاء فى التاء الاصلية اما بنقل الحركة او الحذف والتحريك فى النون فتحاو كسرا لما سر فى يقتل فصار ينثر بفتح الياء مع جواز الفتح والكسر فى النون وتشديد التاء المثلثة ( و ) هكذا فى جميع الاوقاف من ( يبدل ) اصله يتبدل من البدل بعد نقله الى الافتعال قلبت التاء دالا لما سر ثم ادغم الدال فى الدال ( ويعذر ) اصله يعتذر من العذر بالذال المججمة بعد نقله الى افتعل قلبت التاء دالا لما سر ثم ادغم الدال فى الدال على قياس يقتل ( وينزع ) اصله ينزع من الزرع قلبت التاء دالا وهى زيا ثم ادغم الزاء فى الزاء ( ويبسم ) اصله يتبسم من البسم بالسين المهملة قلبت التاء الى السين ثم ادغم السين فى السين على القياس المذكور ( وينشر ) اصله ينشر من النشر بالسين المججمة قلبت التاء شيئا ثم ادغم فى الشين ( ويخصم ) اصله يختصم من الخصومة قلبت التاء الى الطاء ثم الى الصاد ثم ادغم فى الثانية ( وينضل ) اصله ينضل من النضل بمعنى الرمي بالضاد المججمة قلبت التاء طاء ثم ضادا ثم ادغم ( ويلطم ) اصله يلطم بالطاء المهملة من اللطم قلبت التاء طاء ثم ادغم فى الثانية ( وينظر ) اصله ينظر من النظر قلبت التاء طاء ثم ادغم فحركة حرف المضارعة باقية على ما هى عليه قبل القلب فى الكل كما نبهنا عليه \* وقد صرفت من هذا البيان ان الادغام انما اجرى فى هذه الكلمات بقلب التاء الى ما وقع بعدها من هذه الحروف دون العكس لانه خلاف القياس لان القياس فى الادغام ان يقلب الاول حرفا من جنس الثانى لكونه مدغما فى الثانى فيذغى ابقاء الثانى على لفظه من غير تغيير رعاية للظرفية على ما فصلناه فى بيان اقروا ثمر قريبا ولولوبة التغيير فى التاء لكونها زائدة وهذه الحروف اصلية ( و ) لما فرغ من بيان الاحكام المختصة بعين باب افتعل شرع فى تفصيل كيفية الاحكام المتعلقة الى باب تفعل وتفاعل فقال مصدر اباما التفصيلية ( اما ) الحكم المخصص بباب ( تفعل وتفاعل ف ) هو ( متى كان فاؤهما ) اى فاء تفعل وتفاعل حرفا ( من حروف تدوز سش صضطظ يجوز قلب تائهما ) اى فاء تفعل وتفاعل ( الى ) حرف يقاربها فى المخرج من ( هذه الحروف ) المذكورة للمقاربة فى المخرج مع المنافرة والمباعدة فى صفة الميموسية والجمهورية ( وادغامها ) اى غام التاء بعد قلبها الى ما يجانسها ابتداء كما فى ادثر يدثر او الى ما يقاربها اولا ثم الى ما يجانسها كما فى ازجروا زاجر مثل ادثر واثقل ( فيها ) اى فيما وقع من هذه الحروف لحصول المجانسة بعد القلب والتبديل ( مع اجتلاب الهمزة ) الوصلية ( المكسورة فى الابتداء ) ليتمكن الابتداء بها لتكون الاول بعد سلب حر كته للادغام ( دون الدرج ) يعنى ان سحجلا ب الهمزة للابتداء فى حال الابتداء لا فى حال الوصل اذ يستغنى عنها فى حال الدرج لما كان الابتداء بما يوصل به لكن الاستغناء عنها فى التلغظ دون الخطو الكتابة فى غير البسمة على ما فصلناه سابقا ( نحو اترس ) بتشديد التاء وراه اصله تترس من الترس بضم التاء بمعنى القلقان وبكسر ها بمعنى الارض الخشينة بعد نقله الى باب تفعل فادغم التاء لاولى بعد سلب حر كته فى الثانية ثم احتاجت الهمزة المكسورة للابتداء فصار اترس وهكذا اعلال امثاله من هذا الباب ( و ) كذا حكم

( اناقل ) بتشديد التاء اصله تشاقل من النقل بعد نقله الى باب تفاعل فقلت التاء التاء المثلثة لقر بها من محر  
مع المناسبة في صفة الهمس ثم ادغم التاء المنقلبة بعد اسكانها في التاء لاصلية ثم اجتلبت الهمزة للابتداء بها فاص  
اناقل وهكذا ايضا في الامثلة من هذا الباب ( وادثر ) من اتفعل اصله تذر من الدثار على وزن الكتاب  
يقال جاء عليه دثار وهو ما فوق الشعار من الثياب فقلت التاء دالا للمقاربة في المخرج ثم ادغم الاولى  
في الثانية بعد الاسكان ثم اجتلبت الهمزة فصار ادثرو منه قوله تعالى يا ايها المدثر اي المتلفف بثيابه كما روى  
عن جابر رضي الله تعالى عنه انه عليه السلام قال كنت على حراء فنوديت يا محمد انك رسول الله فنظرت عن  
يميني وبساري فلم اربشاً فنظرت فوقى فاذا به قاعد على حرش بين السماء والارض يعنى الملك الذى ناداه  
فرعبت ورجعت الى خديجة رضى الله تعالى عنها فقلت دثرونى دثرونى وصبوا على ماء باردا فذرته  
رضى الله تعالى عنها فجاء جبرائيل عليه السلام وقرأ يا ايها المدثر الآية ( واذكر ) اصله تذكر من الذكر  
بعد نقله الى تفعل ثم قلبت التاء دالا لثم زاي اثم الادغام مثل اذكر او اناقل ( و ) كذا ( اسمع )  
اصله تسمع قلبت التاء سينا ثم ادغمت السين المنقلبة في لاصلية بعد الاسكان مع الاجتلاب فصار اسمع ( و )  
كذا اعلال ( اشفق ) اصله تشفق من الشفقة ( واصدق ) اصله تصدق قلبت التاء طاء ثم صاد اثم الادغام  
والاجتلاب مثل ازر ( واضرع ) اصله تضرع من الضرع قلبت التاء طاء ثم صاد اثم الادغام  
بعد الاسكان في لاصلية فالاجتلاب ( واطهر ) اصله تطهر من الطهارة فاعل بقلب التاء طاء ثم ادغام الاولى  
في الثانية على قياس امثاله ( واطاهر ) اصله تظاهر من الظهور او الظهور قلبت التاء طاء ثم صاد اثم الادغام بعد الاسكان  
مع الاجتلاب فهذه احد عشر كلمة ثلاثة للتفاعل وثمانية للتفعل على بعض النسخ من اختلاف ازر من التفعل  
او ازر من التفاعل او اثنان للتفاعل وتسعة للتفعل وان اقتضى التمثيل اثني وعشرين مثالا منتظما على ترتيب  
احد عشر حرفا من تدوز س ش ص ض ط ظ ل ك ه ا ك ت ف ي بما ذكر بشاء على ظهور الامر لسهولة تطبيق كل  
منها على البايين مثل ادثرو وادثر واذكر واذكر واثقل واثقل ونحوها مما ذكر وما ينبغي ان يعلم ان هذا  
الحكم من الادغام جار مطردا في غير الماضى ايضا من المضارع والمصدر واسمى الفاعل والمفعول وسائر  
المشتقات ( و ) من الاحكام المتعلقة لهذين البايين وما يماثلهما في زيادة التاء في اوله انهما ( متى اجتمع تان )  
احديهما للمضارعة والاخرى للمطاوعة او المشاركة ( في اول المضارع ) وهو المخاطب والمخاطبة مفردا  
او مثنى او مجموعا والغاية المفردة او التثنية ( المعلوم ) من المذكورات دون المجهول اذ لا حذف في المجهول  
اتفاقا لان الحذف الذى سيبين لكونه خلاف الاصل لا يرتكب الا في افعالى الاصل وهو المعلوم ولكون  
استعمال المعلوم من هذه الابواب اكثر من استعمال المجهول كان بالتخفيف البقي واجدر اوله لانه لو حذف  
الاولى من المجهول يلبس بالمعلوم لان الفارق هو التاء المضمومة وهى الاولى ولو حذف الثانية يلبس  
بمجهول المضارع من التفعيل والمفاعلة والفعللة فظهر انها لا تحذف في المجهول ( من هذين البايين ) يعنى  
باب تفعل وتفاعل ( وباب تفعل ) وهو الخ سى ازيد على الرباعى المجرد ( و ) كذا ( ملحقاته ) اي ملحقات  
باب تفعل وهى الابواب الثمانية المذكورة فيما سبق من تسكن وتسلى وما بينهما فيكون مجموع الابواب  
التي اجتمع تان في اول مضارعه احد عشر ثلاثة للمزيد وثمانية للملحق ففى اجتماع تان في اول مضارعه هذه  
لاواب ( بجوزائيهما ) اي اثبات كلا التاءين في التلفظ والخط وهو الاصل لا قاعدة كل واحدة منهما

مستغلا كالمضارعة والمطاوعة ولاشترك رلو حذف احدهما يفوت مدلوله معاه مقصود ولا  
يدما يدل عليه (و) يجوز ايضا (حذف) التاء (الثانية) من التاءين طلبا للتخفيف لان اجتماع الحرفين  
في جنس واحد ثقيل ودفعه اما بالحذف او بالادغام لكن لم يمكن الادغام للتلازم الابتداء بالساكن لكون  
شرطه تسكين اول المثليين وهو متعذر لاسيما في المضارع الذي لا تدخل عليه همزة الوصل للمشابهة التامة  
لاسم الفاعل فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع ايضا بخلاف الماضي فانه لتقصان  
مشابهته لا تدخل عليه ولما تعذر طريق الادغام تعين طريق الحذف ولان حذف احدهما وقع في التنزيل  
الا فصح وهو اقوى البراهين ترجيح الحذف على الادغام واما تعين الثانية بالحذف فعلى مذهب البصريين  
انما اختار ما ذهب اليه البصريون من حذف التاء الثانية نظر الى ان الاولى علامة المضارع والعلامة  
للتخفيف لثلاثيوت الغرض من الاشتقاق لان الغرض منه الدلالة على اختلاف المعاني باختلاف الصبغ  
والاختلاف انما يحصل بحرف المضارعة والمطاوعة والاشتراك وسائر معاني الابواب من مدلولات الثانية  
فدون هذا الغرض ولان الثقل انما نشأ من الثانية فالتخفيف بمحذوها اولى واما اختيار الكوفيين حذف الاولى  
فلا نظر الى ان الثانية للمطاوعة وغيرها من المعاني وحذفها محل ولان الاولى زائدة وحذفها اولى بناء على  
اولوية التصرف في الزائدة ورجحان مذهب البصريين غير خفي على من له نهى (نحو قوله تعالى)  
فأندرتكم (نار اتلفظي) والاصل تلظي بمعنى تلهب لحذف احدى التاءين للتخفيف على اختلاف  
الرأيين لانه لو كان ماضيا لجاء تلظت (و) قوله تعالى امان استغنى (فأنت له تصدى) فالاصل تصدى  
بالتاءين بمعنى تعرض لانه لو كان ماضيا لجاء على تصديت لكونه للخطاب (و) كذا قوله تعالى (تنزل  
الملائكة) والاصل تنزل بالتاءين ايضا حذف احدهما ايضا لما مر هذا آخر منزل من منازل الباب الاول  
ولذا ختمه بما يدل عليه جعل الله منازل ومنازل كافة المؤمنين روضة من رياض الجنان مسرورا باللفظ  
والاحسان مع الرضوان آمين بامستعان

### ( الباب الثاني )

من الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب كائن (في) بيان احكام (المهموز) واعلم ان البحث المتعلق  
بالمهموز من جهة المعنى قد سبق مفصلا من في التقسيمات فمن اراد الوقوف فليراجع اليها لكن بقي ههنا شيء  
ينبغي ان يعلم وهو ان الهمزة في نفسها حرف صحيح على ما اشار اليه بتقديم المهموز على المقتل ولكن لما كان  
تلك الهمزة حرفا شديدا يجرى عليها ما يجرى على حرف العلة من التغيرات للتخفيف لا يقال لما وجدت  
هي فيه صحيحا مع كون الهمزة حرف صحيح كالا يقال معتلا وتخفيفه انما يحصل بخمسة طرائق اما بالقلب  
او بالحذف او بجعلها بين مشهوا او غير مشهور او بالادغام بعد القلب او بالتسكين على ما سيفصل كل  
واحد منها على هذا الترتيب قبصران كنت من اهل البصرة (وهو) اي المهموز مطلقا اعنى سواء  
اجتمع مع المضاعف مثل ام او المقتل مثل اوى واول ووال وجاء او لا مثل أخذ (ما) اي كلمة اشتقاقية  
بقربنة القسم (كان أحدا صوله) مما يقابل بالغاء والعين واللام من فعل في الوزن فتذكر الضمير باعتبار  
اللفظ او معنى الكلمة (همزة) كما يشعره لفظ المهموز على ما سبق من معنى المهموز في التقسيمات وهو على  
ثلاثة اقسام (فان كانت) الهمزة (فاء) اي حرفا مقابلا بغاء فعل (يسمى) ذلك الكلمة (مهموز الفاء)  
وجهه ظاهر ويسمى ايضا القطع لانقطاع الهمزة عما قبلها لشرتها ومهموزا لصدر لوقوعها في صدر  
الكلمة لكن الاول اشهر واظهر ولذا عليه اقتصر (نحو أخذ) من باب نصر (وان كانت) الهمزة

( عيا ) اى فى مقابلة العين من فعل ( يسمى مهموز لعين ) والوسط وقد يسمى بالنبر بالباء الموحدة  
الرفع بالصوت وجهه ارتفاع الصوت عند تلفظها لشدها او بمعنى المنبور اى المهموز لان النبر على  
الصبر فى اللغة يحنى بمعنى جعل الكلمة ذات همزة يقال نبر الحرف نبرا من باب ضرب اذا همز مومنه الحديد  
قال رجل للنبي عليه السلام يا نبي الله بالهمزة فقال عليه السلام لا تنبر باسمى اى لا تهمز وفى رواية انا معشر  
قريش لا تنبر اى لا تهمز وبؤيد هذا ما نقل عن امير المؤمنين على ابن ابي طالب رضى الله تعالى عنه انه قال  
نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبي ولولا ان جبرائيل نزل بالهمزة على النبي عليه السلام ما همزتها  
وبمعنى الرفع يقال نبر الشئ اذا رفعه ومنه المنبر لارتفاع الخطيب ( نحو سأل ) من باب قتح ( وان كانت )  
الهمزة ( لاما ) اى حرفا مقابلا بلام فعل ( يسمى ) ذلك القسم ( مهموز اللام ) وكذا المهموزة وجههما  
ظاهر قيل ان وجوه التسامى من المحركات وتمييز الاقسام من المهمات نعم كلما ازداد التناسب ازداد  
التعازب ( نحو قرأ ) من باب قتح ايضا هذا حصر عقلى ان اعتبر وجود الهمزة واحدة فى كلمة ثلاثة  
والاغباء غالى اذ يحنى من الرابعى ما كان عينه ولا منه الثانية همزتين مثل كاك كاكيل تكا كاكتم على كاتكا كاكتم  
على ذى الجنة فافرنقوا وكذا لا فيكون الاقسام اربعة ولما فرغ من التعريف والاثم التقسيم ثانيا لكونه اوقع  
فى النفوس شرع فى بيان مواضع التخفيف او عدم التخفيف على حسب الاقتضاء وقدم بيان عدم التخفيف لكونه  
اصلا بالنظر الى ذاتها فانها حرف صحيح والاصل فيه عدم التغيير واما عروض التغيير فلشدتها الموجبة  
للتخفيف ( ولا يخفف الهمزة ) مطلقا ( اذ كانت مبتدأ بها ) يعنى اذا وقعت فى اول الكلمة بحيث لم يسبق  
عليها لفظ مثل اخذ لان تخفيفها انما يحصل بخمسة طرائق كما اشرفنا اليه آتيا والكل يقتضى سبعة حرف قبل  
الهمزة وسبعة الحرف تنافى الابتداء بها على ما ستطلع عليها عند بيانها واما قولهم هزت الثوب فى ازت  
الثوب بمعنى جعلته معلا شاذ مثل هراق فى اراق وكذا مثل ولله وناس اذا صلحها لله وناس فلا اعتدابه  
وحذفها فى خذ وكل ومر ليس للتخفيف بل للاستغناء عنها بعد حذف الثانية على خلاف القياس  
لما سنذكره كما فى مثل قل وبع اصلهما اقول وابع فتأمل \* وانما قال اذا كانت مبتدأ بها اعنى قيد وقوعها  
فى الاول بالابتدائية لانها قد تخفف اذا وقعت فى اول الكلمة اذا لم تكن مبتدأ بها نحو وامر بالايف والاصل  
وامر بالهمزة ( واذا لم تكن ) الهمزة ( مبتدأ بها ) سواء وقعت فى الاول مثل وامر او لا تخفف بأحد  
من الطرق الخمس المذكورة لكونها حرفا شديدا ثقيلا فى نفسها ولكون مخرجها ابعد الخارج للحروف  
لخروجها من مبداء الخارج وهو اقصى الحلق فالتخفيف اصل قياسا عند اكثر اهل الجواز وخاصة عند  
القبيلة الشريفة القريشية على ما عرفته مما نقل عنه عليه السلام وعلى كرم الله وجهه رضى الله تعالى عنه  
وبنى تميم وقيس فأراد تفصيل طرق التخفيف لان الهمزة اذا لم تكن مبتدأ بها ( ف ) لا تخلو ( اما ) ان تقع  
فى الكلمة ( واحدة او اثنين ) مجتمعين فى محل واحد ( ف ) الصورة ( الاولى ) وهى الصورة التى  
وقعت الهمزة فيها واحدة ايضا لا تخلو من ان تكون ( اما ) كنه او متحركة ( سواء عارضتين او اصليتين  
( ف ) ان كانت الاولى اعنى الهمزة الواحدة ( الساكنة يجوز ) التخفيف بطريق الاول من الطرق  
الخمس وهو التخفيف ( قلبها ) اى قلب الهمزة حال كونها ساكنة وما قبلها متحركا ( بخمس حركة ما قبلها )  
اى قلب الهمزة المذكورة بحرف يجر حركتها ما قبلها كالالف اذا كانت حركة ما قبلها فتحة والواو اذا  
كانت ضمة والياء اذا كانت كسرة ولهذا قال ( فان كانت ) حركة ما قبل تلك الهمزة ( فتحة قلبت ) تلك  
الهمزة ( الف ) لكونها حرفا من جنس حركة ما قبل الهمزة وهى الفتحة لتولد هانها ( نحو يأخذ ) بالالف

عن الهزمة فان اصله يأخذ بالهزمة قلبت الفالسكونها وانفتح ما قبلها ويجوز تركها على حالها  
يا بى الله بالهزمة لحصول الخفة من سكونها وفي القلب مبالغة في الخفة لكون التخفيف بالقلب بعدما  
ساكنة ابلغ من التخفيف الحاصل بالسكون فقط فلا يلزم تحصيل الحاصل ( وان كانت ) حركة  
الهزمة الواحدة الساكنة ( ضمة قلبت ) تلك الهزمة ( واوا ) لكونها من جنس حركة ما قبلها  
في الضمة لتولد هانها ( نحو يون ) بالواو اصله يؤمن بالهزمة الساكنة المضوم ما قبلها قلبت الهزمة  
والسكونها وانضم ما قبلها ويجوز الترك على حالها ايضا مثل يؤمنون بالغيب باثبات الهزمة ( وان كانت )  
حركة ما قبلها ( كسرة قلبت ) تلك الهزمة ( ياء ) لكونها من جنس الكسرة لتولد هانها ( نحو ميخ ) بالياء  
صله متخذ بالهزمة الساكنة المكسور ما قبلها قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها اعني الميم لكونها اسم آلة  
ويجوز تركها على حالها مثل بئس الاسم الفسوق لحصول الخفة بالسكون هذا حال الهزمة الواحدة الساكنة  
( و ) اما حال الهزمة الواحدة ( المتحركة ) فهي ايضا ( لا تخلو اما ) من ( ان يكون ما قبلها ) حرفا  
( ساكنا ) حرفا ( متحركا فان كان ) ذلك الحرف الساكن ( حرفا صحيحا ) فتخفف بالطريق الثاني  
عن الطرق الخمس للتخفيف وهو التخفيف بال حذف بعد نقل الحركة ولذا قال ( يجوز ) اى لا يجب ولا يمنع  
بل يجوز تركها على حالها نظر الى حصول الخفة بسكون ما قبلها اوليحتها ويجوز تخفيفها ايضا بان ( نقل  
حركة الهزمة الى ما قبلها ) لاحتياج ما قبلها الى الحركة لكونه حرفا صحيحا ساكنا ( ثم حذفها ) اى حذف  
الهزمة للتخفيف لعدم زوال الثقل بالكلية لشدتها في نفسها لكن لا يقع الحذف ابتداء بل بعد تليين الهزمة  
بالاسكان فيما اذا كانت متحركة لا يقع التخفيف على التدريج بتليين طبيعتها ليستعد التصرف فيها اولبقاء  
اثرها وهو الحركة فيما نقلت اليه لئلا يؤدي الى الاخلال باسقاط حرف مع حركته من غير حاجة شديدة  
تضطر الى ذلك على تقدير حذف الهزمة قبل التليين بأن تحذف مع حركتها ( نحو يسئل اصله يسأل ) نقلت  
حركة الهزمة الى السين لكونها حرفا صحيحا ساكنا مع لزوم تليين الهزمة ثم حذفت الهزمة لاختصاص  
التخفيف بالكلية اعني مبالغة في التخفيف فصار يسئل بفتح الياء والسين بلا هزمة مضارع سأل من باب قح ( و )  
كذا تخفف الهزمة بالحذف في مثل ( سل ) امر حاضر منه ايضا لاجتماع الساكنين بعد نقل حركتها الى  
ما قبلها فان ( اصله ) اى اصل سل ( اسأل نقلت حركة الهزمة الى السين ) التي كانت فيما قبل الهزمة لما مر  
( فحذفت ) تلك الهزمة ( لاجتماع الساكنين ) احدهما من اللام لكونها موقوفا والاخر من الهزمة لنقل  
حركتها الى ما قبلها وانما لم يحذف اللام للخلاص عن ذلك الاجتماع مع كونها في محل التغير للحقوق الهزمة  
بحرف العلة بعد الاسكان لزوال شدتها وانما عين الحذف حيث لا بد لناها القالوقعنا فيما فرنا ايضا ( ثم )  
اى بعد حذف الهزمة الاصلية بعد نقل حركتها الى ما قبلها ( استغنى عن هزمة الوصل ) بسبب نقل الحركة  
الى السين لان تلك الهزمة انما جيئت ليتمكن الابتداء بالساكن وهو السين وان دفع ذلك بنقل الحركة اليها الوقوع  
الابتداء بالمتحرك ( فصار سل ) على وزن فل مثل قل ويع بحذف العين ( ووجب هذا التخفيف ) اى التخفيف  
بالحذف بعد نقل حركة الهزمة الى ما قبلها ( في ) مثل ( برى ) مضارع رأى من الرؤية الا في ضرورة  
الشعر كقوله \* الم تر ما لا قبث والدرع اصبر \* ومن يطيل العيش رأى ويسمع \* باثبات الهزمة فاصله  
برأى بفتح الهزمة وسكون الراء مثل يفتح قلبت الياء الفالفتحركها وانفتح ما قبلها ثم نقلت حركة الهزمة الى  
الراء للتخفيف فالتقى ساكنان احدهما من الالف المنقلبة من الياء والاخر من الهزمة فحذفت الهزمة لدفع ذلك  
فصار يرى ويجوز تقديم اعلان الهزمة على اعلان الياء بأن حذفت الهزمة بعد نقل حركتها الى ما قبلها

ثم قلبت الياء الفاتحة حركها وانفتح ما قبلها وهكذا باقى أصاريه (و) كذا فى مثل (ارى) ماضيا من باب الأفعال أصله  
 ارأى قلبت الياء الفاتحة حركها وانفتح ما قبلها ثم نقلت حركة الهزة الى الراء فاجتمع ساكنان من الألف  
 المنقلبة عن الياء والهزة او حذفت الهزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها ولا ثم قلبت الياء الفاتحة الى الميم لكن الاول  
 ارجح لعدم وجوب التخفيف فى الصورة الثانية فتأمل (و) كذا فى اللال (يرى) مضارعا من الأمانة أى  
 من ذلك الباب أصله يرى حذفت الهزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها ثم اسكنت الياء لاستئصال الضمة عليها  
 ثم مدت على حالها لسكونها وانكسار ما قبلها وهكذا سائر أصاريه وانما وجب هذا التخفيف فيها (لكثرة  
 الاستعمال) أى كثرة استعمال هذه الكلمات (واجتماع الهزة مع حرف العلة فى الفعل الثقيل) يعنى  
 ان وجوب التخفيف مشروط بتحقيق هذه الملل الثلاث من كثرة الاستعمال والاجتماع مع حرف العلة ونقل  
 الفعل مجتمعة ووافقت واحدة منها لم يجب بل يجوز مثل بنأى اذ التخفيف فيها غير واجب مع انها مثل  
 يرى أى عدم كثرة استعمالها ولا فى مثل يسأل لعدم الاجتماع مع حرف العلة ولا فى مثل مرأى لعدم الثقل لكونها  
 سماعا كما قال الشاعر بلا تخفيف \* حامة جرعى حومة الجندل \* سيجى \* فأنت برأى من سعاد ومسمع \* باثبات هزة  
 مرأى ولا يجوز هذا التخفيف فى مثل رأى لعدم سكون ما قبلها الا فى ضرورة الشعر كقوله \* صاح هل رايت  
 او سمعت براع \* رد فى الضرع ماثوى فى الحلاب \* نوى \* تمكن واستقر والحلاب الحلب يقول الفاسى  
 بما لا يتدارك هذا اذا كان ما قبل تلك الهزة حرفا صحيحا ساكنا (وان كان) ما قبل الهزة المتحركة  
 الواو وحده (حرف دلة) ساكنة (ف) هى ايضا لا تخلو من ان تكون (اما الفا او غيرها) أى غير الألف  
 وهو الواو والياء لانحصار حرف العلة فى هذه الثلاثة على الأصح الأشهر (فان كانت) تلك الحرف  
 (الف فيجوز) التخفيف بالطريق الثالث من الطرق الخمس وهو (ان تجعل) الهزة (بين بين المشهور)  
 فى الاصطلاح لان العبرة فيه بحركة الهزة نفسها واذا كتبت اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها ولما كان  
 بين بين على قسمين مشهور وغير مشهور اراد تعريف ما هو المراد هنا وهو المشهور ليمتاز عن الآخر فقال  
 (وهو) أى بين بين المشهور (ان تجعل) أى ان تقرأ (بين) مخرج (الهزة وبين) مخرج (حرف  
 علة من جنس حركتها) أى حركة الهزة وذلك بأن تقدر ثلاث مخارج لمخرج للهزة ومخرج لحرف العلة  
 ومخرج ثالث بين هذين المخرجين وهو الذى تخرج الهزة المذكورة منه مثلا تجعل بين مخرج الهزة  
 والألف اذا كانت الهزة مفتوحة نحو سأل وبين مخرجها ومخرج الواو اذا كانت مضمومة نحو رؤف  
 مثلا وبين مخرجها ومخرج الياء اذا كانت مكسورة (نحو سائل) انما اختير ذلك لامتناع التخفيف بالحذف  
 بعد النقل لعدم قبول الألف بالحركة ولا بالقلب وهو الظاهر ولا بالادغام لانها لا تندغم ولا تدغم فيها مع ان الأصل  
 فى التخفيف بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهزة ثم الابدال لانه اذهب الهزة بعوض ثم الحذف لكون اذهب  
 الهزة غير عوض ولا بالجعل بين بين غير المشهور وهو ان تجعل الهزة بين نفسها وبين الحرف الذى منه  
 حركة ما قبلها نحو سئل على ما سيجى منه رجه الله لان ما قبلها ساكن ولانه فرع المشهور \* فان قلت فعلى  
 جعلها بين بين المشهور يلزم المحذور وهو اجتماع الساكنين على مذهب الكوفيين لان همزة بين بين ساكنة  
 عندهم ومتحركة بحركة ضعيفة مائلة نحو الساكن عند البصريين ولذا لا يقع الا فيما يجوز وقوع الساكن  
 فيه فلا يقع فى أول الكلمة قلت نعم الا انه انما جاز هذا خلفا للألف فكانها ليس قبل الهزة شئ ولقيام مد  
 الألف مقام الحركة كالمندغم (وان كانت) تلك الحرف (غيرها) أى غير الألف وهو الواو والياء  
 لا ينحصرها فى الثلاثة على الصحيح كما مر فلا يخلو (اما ان تكون) تلك الحرف (أصلية او زائدة) بأن زيدت



(للحاق) الى اصل وقد سبق معنى اللاحق في بحثه من اراد فليراجع اليه (او) زائدة (لغيره) اى لغير اللاحق بأن زيدت لافادة المعنى كالياء في خطية فانه الفاعلية والواو في مقروء فانه للمفعولية والياء في ايفس فانه للتصغير او لجرد المد (والاوليان) اى الاصلية والزائدة لللاحق (كالخرف الصحيح) في تحمل الحركات واما الاصلية فللقوتها ولعروض الحركة عليها واما الزائدة فلكونها زائدة لللاحق اى للموازنة بالحروف الاصلية فكانت كأنها اصلية فجاز نقل حركة الهزمة اليها القوتها الاصلية التهمة ولو حكما ثم حذفها كبيل \* والاصلية على ضربين احدهما ما كانت الهزمة المنحركة وما قبلها او الواو الياء في كلمة واحدة وثانيهما ما كانت الهزمة في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا الضرب للتلاخيل التقسيم على طريق الحصر ونذكره ان شاء الله تعالى فقال الاصلية من الضرب الاول (نحو شى) بفتح الشين وضم الياء (وسو) بفتح السين وضم الواو على وزن فاع بفتح اللام فيهما واصلهما شى وسوء باثبات الهزمة وسكون ما قبلها فيهما فقلت حركة الهزمة الى ما قبلها فيهما وهو الياء الاصلية في الاول والواو الاصلية في الثانى ثم حذف الهزمة مبالغة في التخفيف مع دلالة حركتها المنقولة عليها فصار شى وسوء على وزن فاع \* ومثاله من الضرب الثانى وهو ما كان الهزمة في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى مثل ابوبوب لان اصله ابويوب باثبات الهزمة المنحركة وما قبلها احرف الة اصلية وهى الواو الساكنة فنقلت حركة الهزمة الى ما قبلها اعنى الواو الساكنة لتحملة المامر ثم حذف الهزمة لاجتماع الساكنين فصار ابويوب بفتح الواو مع الياء المشددة المضعومة من غير حاجز بينهما (و) مثال الزائدة لللاحق مع الهزمة المنحركة نحو (جيل) بفتح الجيم والياء جيبا والاصل جيل باثبات الهزمة المنحركة بعد الياء الساكنة الزائدة لللاحق بجمع وهو الضبع (و) كذا (حوبة) بفتح الحاء المهملة والواو جيبا والاصل حوبة باثبات الهزمة المنحركة بعد الواو الساكنة الزائدة لللاحق بجمع ايضا وهى القربة الواسعة فنقلت حركة الهزمة فيهما الى ما قبلها وهو الواو فى الثانى والياء فى الاول لكونهما بمنزلة الاصلية في تحمل الحركات المامر ثم حذف الهزمة للمبالغة في التخفيف ايضا \* فان قيل من القاعدة المقررة ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما اقبلتا لفار ههنا كذلك فان الياء فى جيل والواو فى حوبة متحركتان بالحركة المنقولة من الهزمة وما قبلهما مفتوح فعلى هذا يلزم ان يقال جال وحابة بالقلب الفايقال حركتهما غير معتبرة لان الهزمة وان كانت ملقاة من التلفظ لكنهما مبقاة في التقدير والافلاكونان ملحقين بجمع فحركتهما في حكم المعلوم فنأمل (والثالثة) اى الصورة الثالثة وهى زيادة الواو والياء فيما قبل الهزمة الواحدة المنحركة لغير اللاحق بل لافادة المعنى مطردا كالفاعلية والمفعولية والتصغير ونحوها كما سبق (يحوز) التخفيف بطريق الرابع من الطرق الخمس وهو التخفيف بالادغام بعد القلب (فيها) اى فى الصورة الثالثة (قبلها) اى قلب الهزمة المذكورة مع جواز اثباتها على ما يشير اليه التعبير بقوله يحوز (بمثل) حرف كائن فى (ما قبلها) من الواو والياء فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان واو اقبلت واوا (مع الادغام) اى ادغام الاولى فى الثانية المنقلة من الهزمة لحصول موجب الادغام وهو اجتماع الثنين مع سكون الاول وتحرك الثانى مع عدم المانع لكن اكتفى المصنف رحمه الله تعالى بالثالين احدهما لما زيد فيه الياء للفاعلية (كخطية) بتشديد الياء المفتوحة والاصل خطية باثبات الهزمة المفتوحة بعد الياء الساكنة الزائدة للفاعلية على وزن فعيلة كصحيفة من الخطأ قلبت الهزمة التى هى لام الكلمة ياء لاستحصال المجانسة تخفيفا فاجتمع بأن فادغمت الاولى فى الثانية لمامر فصارت خطية (و) الاخر لما زيد فيه الواو للمفعولية (نحو مقروء) بالواو المشددة المفتوحة

والاصل مفروءة على وزن مفعولة من القراءة قلبت الهمزة واو المامر فاجتمع واو ان فادغمت الاولى في الثانية فصار مقروءة \* ومثال ما زيد فيه الياء للتصغير مثل افيس بضم الهمزة وفتح الفاء وكسر الياء المشددة تصغير افؤس بفتح الهمزة مع سكون الفاء بعدها همزة مضومة جمع فأس كأكسب في جمع الكلب والاصل افيثس باثبات الهمزة بعد ياء التصغير فقلت الهمزة ياء فادغمت الاولى في الثانية فصار افيثس ويجوز اثبات الهمزة في الكل \* فان قيل لم تخفف الهمزة بطريق الحذف بعد نقل حركتها الى ما قبلها اقول لتعذر القاء الحركة على الواو والياء الساكنين للهد والتصغير لما فاة التحريك بالمدو والتصغير \* فان قيل لم تخفف بجعلها بين بين اقول لان في جعلها بين بين تقريبا من التقاء الساكنين وهم لا يجمعون بين الساكنين وما يقاربه كالم يجمعوا بين الساكنين هكذا قيل قأمل ( وان كان ما قبل الهمزة ) الواحدة ( المتحركة ) بأية حركة كانت ( متحركا ) بأية حركة كانت ايضا ( فذلك ) اى حال الهمزة باعتبار حركتها وحركة ما قبلها ( تسع صور ) حاصلة من ضرب الثلاثة اعنى حال الهمزة فتحمة وكسرة وضمة بالثلاثة اعنى حال ما قبلها ايضا لان الهمزة اما ( مفتوحة ) وما ( قبلها ) اى ما قبل الهمزة المفتوحة متحرك بالحرركات ( الثلاث ) فتحة نحو سأل او ضمة نحو مؤجل او كسرة نحو مائة ( و ) اما ( مكسورة كذلك ) اى الهمزة مكسورة وما قبلها متحرك بالحرركات الثلاث ايضا اما فتحة نحو سثم او ضمة نحو سئل بضم السين او كسرة نحو مستهزين ( و ) اما ( مضومة ) وما قبلها متحرك ( كذلك ) اى بالحرركات الثلاث اما فتحة نحو رؤف او ضمة نحو رؤس بضم الراء او كسرة نحو مستهزون فأشار المصنف رحمه الله تعالى مثال الكل على سبيل التعداد بقوله ( نحو سأل ومائة ومؤجل ) امثلة للصورة الاولى وهى كون الهمزة مفتوحة وما قبلها متحركا بالحرركات الثلاث وهى كذلك ونحو ( سثم ومستهزين سئل ) امثلة للصورة الثانية اعنى كون الهمزة مكسورة وما قبلها متحركا بالحرركات الثلاث ونحو ( رؤف مستهزون رؤس ) امثلة للثالثة اى كون الهمزة مضومة مع تحريك ما قبلها بالثلاث لان الهمزة مضومة في الكل وما قبلها مفتوحة في الاول او مكسورة في الثانى ومضومة في الثالث ( ففى هذه الصور ) التسع المفصلة بالامثلة ( يجوز ) اى لا يجب ولا يمنع ( التخفيف ) اى تخفيف الهمزة على طريق القياس ( و ) كذا يجوز ( التحقيق ) اى اثبات الهمزة والتخفيف بالطريق اشالت من الطرق الخمس وهو جعلها بين بين لان فيه تخفيف الهمزة مع بقاء من آثارها ليكون دليلا على ان اصل الكلمة بالهمزة الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضوما فتخفيفها حينئذ ليس بجعلها بين بين بل بطريق القلب بأن تقلب واو اذا كان ما قبلها مضوما او ياء اذا كان ما قبلها مكسورا التجانس ولذا قال ( تخفيف نحو مؤجل ) اى تخفيف ما كانت الهمزة فيه مفتوحة وما قبلها مضوما حاصل : ( قلبها ) اى بقلب الهمزة المذكورة ( واوا ) للمعانسة بينها وبين حركة ما قبلها نحو مؤجل بالواو المفتوحة المنقلبة من الهمزة وتخفيف ( نحو مائة ) اى تخفيف ما كانت الهمزة فيه مفتوحة وما قبلها مكسور حاصل ايضا بقلب الهمزة ( ياء ) للمامر نحومية بالياء المفتوحة المنقلبة من الهمزة وهكذا مير بكسر الميم وفتح الياء والاصل مؤثر بفتح الهمزة وهى جمع المؤنثة بمعنى العداوة وكذا الجون بضم الجيم مع فتح الواو والاصل جؤن بفتح الهمزة جمع جؤنة بالضم بمعنى الجبل الصغير او طيلة العطار او سواد في جنس الفرس والسبب كون الفتحة كالسكون في الضعف فكما ان الهمزة تقلب اذا كانت ساكنة بخمس حركة ما قبلها مثل يومن ويخذ بالواو والياء المنقلبتين من الهمزة كاسبق كذلك تقلب اذا كانت مفتوحة وما قبلها مضوم او مكسور بخمس حركة ما قبلها واما عدم قلب الهمزة بالالف في مثل سأل مع كونها مفتوحة ايضا لفقوة فتحها بسبب فتحة ما قبلها

( لان )

لان الجنس يتقوى بالجنس ولما كان بين تخفيف ما كانت الهزمة مضمومة وما قبلها مكسور او بالعكس يجعلها بين بين اختلافاً بالشهورية او غيرها اشار اليه بقوله (و) تخفيف (نحو مستهزؤن وسئل) اى تخفيف ما كانت الهزمة فيه مضمومة وما قبلها مكسور كما فى الاول وبالعكس كما فى الثانى حاصل يجعل الهزمة (بين بين المشهور) اى القريب بقريفة المقابلة بالبعيد وهو قراءة الهزمة من مخرج بين مخرج نفسها وبين مخرج حرف من جنس حركتها على ما سبق منه رجه الله تعالى وذلك واو فى الاول ويا فى الثانى لكون حركة الهزمة ضمة فى الاول والواو من جنسها وكسرة فى الثانى اعنى سئل والياء من جنسها والتسمية بالمشهور او القريب لكون النظر فيه الى نفس حركة الهزمة كما مر قريباً وقيل فى تخفيفهما يجعلها (بين بين البعيد) اى غير المشهور لان البعدية تستلزم الغرابة التى تزيل الشهرة وأشار الى وجه التسمية لهذا القسم بالبعيد بتعريفه فقال (وهو) اى بين بين البعيد (ان تجعل) اى ان تقرأ الهزمة (بين) مخرج (الهزمة) اى بين مخرج نفسها (وبين) مخرج (حرف العلة من جنس حركة ما قبلها) اى ما قبل الهزمة وهى الكسرة فى مستهزؤن وما هو من جنسها الباء والضمة فى سئل وما هو من جنسها الواو يعنى تقرأ الهزمة فى نحو مستهزؤن بين مخرجها وبين مخرج الباء لكونها من جنس حركة ما قبلها وهى كسرة الزاء تولدها منها وفى سئل بين مخرجها وبين مخرج الواو لكونها من جنس حركة ما قبلها وهى ضمة السين لما مر فظهر الفرق بين المشهور والبعيد لان النظر فى الاول الى نفس حركة الهزمة وفى الثانى الى حركة ما قبلها فيكون حال الهزمة فى احدهما عكسها فى الآخر بناء على اختلاف الحركة بين الهزمة وبين ما قبلها لان حركة الهزمة فى مثل مستهزؤن ضمة وحركة ما قبلها كسرة وبالعكس فى مثل سئل (وتخفيف الباقي) من الصور التسع وهو ما كانت الهزمة فيه مفتوحة مع قتح ما قبلها ايضاً نحو سأل او مكسورة مع قتح ما قبلها نحو سئم او كسر ما قبلها ايضاً نحو مستهزئين او الهزمة مضمومة مع قتح ما قبلها نحو رؤف او مع ضم ما قبلها ايضاً نحو رؤس فتخفيف هذه الجنس يجعل الهزمة (بين بين المشهور) بالاتفاق واما فى مثل سأل ومستهزئين ورؤس اى فيما توافق حركة ما قبلها بحركة الهزمة فلعدم الفرق بين المشهور وغيره لجماسة حركة الهزمة بحركة ما قبلها وقد عرفت ان الفرق بينهما انما هو باختلاف الحركة فى الحقيقة ولما اتحدتا فالجمل على المشهور انسب لاصالته واما فى مثل سئم ورؤف اى فيما كانت حركة الهزمة كسرة مع قتح ما قبلها او ضمة مع قتح ما قبلها فلنلا يؤدى الى شبه الالف وعلبها كسرة كما فى سئم او الضمة كما فى رؤف لما مر من ان النظر فى بين بين الغير المشهور الى حركة ما قبل الهزمة وهى الفتحة فيهما فيكون الهزمة فى حكم الالف مع الكسرة عليها فى مثل سئم ومع الضمة فى نحو رؤف وكراهته غير خفية على من له دربة هذا حكم الهزمة اذا كانت واحدة (واما) حكم ما اذا اجتمع فيه (الهزتان) حال كونهما فى كلمة واحدة لانها لو اجتمعتا فى الكلمتين لم يجب التخفيف بالقلب بل يجوز كقوله تعالى قد جاء اشراطها لان اجتماعهما فيهما وان كان يستلزم الثقل ايضاً لان الثقل الحاصل باجتماعهما فيهما لم يبلغ مبلغ الثقل الحاصل من الاجتماع فى كلمة واحدة فلا يجب التخفيف ولا يجب ايضاً اذا اجتمعتا فى كلمة واحدة مطلقاً بل وجوب التخفيف مقيد بكون الثانية ساكنة ولذا قال (فان كانت) الهزمة (الثانية) من الهزتين (ساكنة) والاولى مفعلة بائية حركة كانت (وجب قلبها) اى قلب الثانية الساكنة (الى) حرف من (جنس حركة ما قبلها) اى ما قبل الثانية لان الثانية لو كانت ايضاً مفعلة لم يجب التخفيف بالقلب كما فى قوله تعالى انذرهم وقوله تعالى امنتهم من فى السماء بايات الهزتين المجتمعتين فى كلمة واحدة \* فان قلت لما وجب القلب للتخفيف اذا كانت

الثانية ساكنة لتقلها يلزم ان يكون اشد وجوباً اذا كانت الثانية متحركة لظهور كون المتحرك اثقل من الساكنة  
فالتحرك اولى بوجوب القلب للتخفيف مع ان الواقع بالعكس واوجه هذا قلت وجهه كون تغيير الحرف  
بدون الحركة اسهل من تغييره معها ولذا قيدوا وجوب التخفيف بالقلب بسكون الثانية واما نفس الوجوب  
فلزيادة الثقل باجتماع الهمزتين فانها ثقيلة في نفسها فكيف اذا اجتمعتا فلا شك اذا اجتمع في كلمة واحدة همزتان  
وكانت الثانية ساكنة تقلب الثانية حرفاً وافق حركة الاولى فان كانت حركة ما قبلها فتحة قلبت الفاء وجوباً  
مطرداً ( نحو آمن ) اصله امن بالهمزتين على وزن افعّل قلبت الثانية الفاء لسكونها وانفتاح ما قبلها فصار  
آمن كما في قوله تعالى فلما آسفونا انتقمنا منهم وكذا في الحديث الشريف آمركم بالمعروف وكذا أخذوا  
وآدم ونحوها ( و ) ان كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء ايضاً ( نحو ايمان ) اصله ائمان بالهمزتين  
على وزن افعال قلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايماناً ياء كما في قوله تعالى لا يلاف فريش  
ايلافهم اصله ائلافهم بالهمزتين ( و ) ان كانت حركة ما قبلها ضمة قلبت واو المعجانة في الكل  
( نحو او من ) اصله او من بالهمزتين مجهول آمن ماضياً ونفس المتكلم المضارع من الايمان قلبت الثانية واو  
لسكونها وانضمام ما قبلها وجوباً مطرداً فصار او من وكذا اورب واوثر ونحوهما هذا الذي ذكرناه  
اذا كانت الاولى من الهمزتين همزة قطع ( و ) اما ( ان كانت ) الهمزة ( الاولى ) منهما ( همزة وصل )  
فـ ( تسقط ) تلك الهمزة من اللفظ فقط ( في ) حال ( الدرج ) اي في حال الوصل بشيء للاستغناء عنها  
حينئذ لحصول العرض منها وهو امكان الابتداء بما يوصل بها ( وتعود ) الهمزة ( الثانية ) التي قلبت  
بجنس حركة ما قبلها قبل الوصل كما في قوله تعالى الى الهدأنا اصله ايتنا بياء المنقلبة من الهمزة الثانية قبل  
الوصل بالهدى وعودها حينئذ زوال مقتضى القلب وهو اجتماع الهمزتين مع سكون الثانية بسقوط  
الاولى فان زوال العلة يستلزم زوال المعلول مع حصول الخفة المطلوبة في الجملة ( و ) يجوز ( لك ) ايها  
المخاطب ( ان تقلبها ) اي الهمزة المعادة بعد الوصل ( الى ) حرف من ( جنس حركة ما قبلها ) مطلقة  
اعني ان كان حركة ما قبلها فتحة تقلب الفاء وان ضمة قلبت واو وان كسرة قلبت ياء وان لم يكن ذلك  
الحرف المتحرك اعني ما قبل تلك الهمزة من نفس الكلمة بل لالوصل وانما تقلب بذلك لعدم زوال الثقل بالكلية  
لبقاء الثانية مثال ما قبلت الفاء فتحة ما قبلها ( نحو واذن ) امر من الاذن اصله ايدن بياء المنقلبة من الهمزة  
التي هي فاء الكلمة ولما وصلت بالواو سقطت همزة الوصل للاستغناء عنها بعد الوصل فعادت الهمزة  
الثانية المنقلبة زوال الاجتماع ثم قلبت الفاء لسكونها وانفتاح ما قبلها اعني فتحة الواو مبالغة في التخفيف  
فصار واذن بالالف ( و ) مثال ما قبلت واو الانضمام ما قبلها نحو ( يازيدون ) اصله بعد الاعادة بسقوط  
الاولى بالوصل يازيدون بسكون الهمزة وضم الدال في آخر زيد لكونه منادى المبني على ما رفع به فقلبت  
الهمزة واو السكونها وانضمام ما قبلها فصار يازيدون بالواو المنقلبة من الهمزة ( و ) مثال ما قبلت ياء  
لانكسار ما قبلها مثل يا ابي يذن اصله بعد الاعادة بسقوط الاولى بالوصل يا ابي يذن قلبت ياء لسكونها  
وانكسار ما قبلها حكماً فصار يا ابي يذن بياء المنقلبة من الهمزة قبل الذال المجعلة ( والتزموا )  
العرب ( الحذف ) اي حذف الهمزة الثانية على خلاف القياس لان القياس قلبها واو السكونها وانضمام  
ما قبلها ثم حذفت الهمزة الاولى قياساً للاستغناء عنها بعد حذف الثانية الساكنة ( في خذو كل ) فان اصلهما  
أخذوا كل بهمزتين قبل التخفيف من اخذ يأخذ واكل يأكل من باب نصر انما حذفت هذه الهمزة على  
هذا الحال ( للكثرة ) اي لكثرة استعمالهما ولثلايفوت الغرض من الامر وهو كون المأمور آخذاً

ولو مكث مقداراً في تلفظ الهمزتين يفوت الغرض بناء على هذا حذف كلاهما أحدهما على خلاف  
 وثانيهما بطريق القياس وحاصل هذا الكلام جواب عن سؤال مقدر تقديره أنه لو وجب قلب الهمزة  
 الساكنة بنحس حركة ما قبلها عند الاجتماع في كلمة واحدة لتقلب في الأمر المأخوذ من تأخذ  
 كل بالواو اسكون الهمزة الثانية مع انضمام ما قبلها فانهما من باب نصر على ما عرفته فالقياس ان يقال  
 يخذ واو كل بالواو المنقلبة من الهمزة الثانية التي هي فاء لكلمة \* ولما كان الواقع على خلاف هذا علم  
 لم يجب القلب المذكور فأجاب عنه بأن القياس فيهما التخفيف بالقلب لكنهم التزموا الحذف على  
 خلاف القياس اشد احتياجهما الى التخفيف لكثرة استعمالهما مع كون الحذف اخف من القلب (و)  
 لذا (قالوا) في الأمر الحاضر من أمر يأمر (مر) على وزن عل بحذف الهمزتين (افصح) اى  
 القياس او مر بالواو المنقلبة من الهمزة الثانية لأم (وهو) اى مر بحذف الهمزتين (افصح) اى  
 أكثر (من مؤمر) ببقاء الهمزتين لان علة الحذف اجتماعهما في الابتداء وهي ثابتة ههنا فكان الحذف  
 اولى هذا ما استفيد من بعض الشروح وما سخ لخاطر الكل ان افصحته بالحذف ليست من أمر بقاء  
 الهمزتين لانه لا ريب في ثقلته بل افصحته من أمر بالواو المنقلبة من الهمزة الثانية للمبالغة في التخفيف  
 بالحذف لكن يتأني كلاهما بالفصاحة لمخافتتهما بالقياس مع ان الفصاحة مشروطة بعهدهما على ما بين  
 في علم المعاني الهم ان يراد بالافصح معنى اصل الفعل او الكثرة في الاستعمال على طريق ذكر الالزام  
 واردة المزموم كما اشرنا اليه فتأمل (واما أمر) ببقائها مع الوصل بما قبلها (افصح) من (ومر)  
 بحذف الهمزة لزوال علة تغيير الهمزة وهي الاجتماع وقد زال ذلك بسقوط همزة الوصل عند الوصل  
 كما جاء في قوله تعالى وأمر اهلك بالصلوة بآبائها وجزاها ومرو وقر وثم مر على فصاحة مع قلة لان  
 الاصل في الكلمة ان تكون مبتدأها فوصلها بالآخرى من العوارض فكانها حذفت الهمزة اولاً منها  
 في الابتداء ثم وقعت محذوفة الهمزة في الدرج بقيت على حالها فظهر من هذا البيان ان الحذف على خلاف  
 القياس في خذ وكل على سبيل الوجوب والالزام وفي مر على سبيل الجواز لجريانه على القياس ايضاً  
 كما في قوله تعالى وأمر \* والسبب فيه مع ان كل واحد منهما من باب واحد عدم بلوغ مر بلفظهما في كثرة  
 الاستعمال ولم يفرق أحدهما عن الآخر اماننا الاعظم وهما منا الانغمضى رضى الله تعالى عنه في المقصود بل  
 اجرى علة الكثرة في الثلاث وقال ثمة والأمر من الاخذ والاكل والأمر خذو كل ومر على غير  
 القياس فبصر (وان تحركتا) الهمزتان المجتمعتان (وجب) التخفيف؛ (قلب) الهمزة (الثانية)  
 التي لم تنقل المشاهي منها (يا ان انكسر ما قبلها) اى ما قبل الهمزة الثانية وهو الهمزة الاولى ولو عارضها  
 للمجانسة بمحركاتها (وانكسرت) الهمزة الثانية نفسها يعنى ان كانت الثانية مكسورة ما قبلها قلبت  
 يا انكسر ما قبلها وان كانت نفسها مكسورة قلبت ايضاً يا انكسرت (نحو جاء) على وزن قال بحذف العين  
 اوقع بحذف اللام على الرأي فانه اسم فاعل اصله جابى بالاتفاق من الاجوف المهور اللام فقال الخليل  
 قلبت اللام الى موضع العين فصار جابى بتقديم الهمزة على الياء فاعل اعلال قاض فصار جاء على وزن  
 قال بحذف العين بعد تبديل المكان وهذا يسمى بقلب المكان مثل شاك اصله شاكى واصل ذلك شاوك  
 من الشوكة فقلبت الواو موضع الكاف وهي موضع الواو فصار شاوكا قلبت الواو ياء انظر فها وانكسر  
 ما قبلها فصار شاكياً ثم اعل اعلال قاض فصار شاك \* وقال الخليل لانه لو قلب اللام الى موضع العين  
 لوجب قلب ياء الهمزة كما في بايع فبصر جاء بهمزتين واجتماع الهمزتين مستكره وقال سيوبه انما يستكره

اجتماعهما اذا كان يؤدي الى بقائهما في الاستعمال واما اذا حصل عند الاجتماع ما يوجب تخفيف احد هاتين  
بأس بالاجتماع وههنا كذلك فانه اذا قلبت ياؤه همزة اجتماع همزتان قلبت الثانية ياؤه وجوب الاجتماع الهمزتين  
والاولى منهما مكسورة فصارجاءى فاعل مثل اعلال قاضى فصارجاء على وزن فاع بحذف اللام وقد يقوى  
قول الخليل بأنه يلزم على قول سيويه الجمع بين الاعلالين قلب العين همزة واللام ياء ويقوى قول سيويه  
بأن قلب اللام الى موضع العين كما هو قول الخليل اكثر تفسيراً من الابدال والمصير الى ما هو اقل تفسيراً الاولى  
فلكل وجهة خذ ما صفادع ما كدر ( وائمة ) بالياء الصريحة المكسورة جمع امام كآزمة جمع زمام  
والاصلة امة بآباء الهمزتين الاولى للجمع والثانية فاء الكلمة فاجتمع مقتضيان \* احدهما مقتضى الاعلال  
بأن قلب الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كآلية جمع الآفاء والآلهة جمع الاله ثم تبديل الالف  
المنقلبة من الهمزة الثانية ياء متحركة بحركة من جنسها بعد حذف حركة الميم الاولى لعدم قابلية ما قبلها الى  
القل الى حين الادغام رفضاً للاجتماع الساكنين من الالف المنقلبة والميم الاولى \* والثانية مقتضى الادغام  
بتقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الثانية للادغام في الثانية ثم قلبت الهمزة الثانية حرفاً موافقاً  
بحركتها وهى الياء للتخفيف والاصل فيما بينهم اذا اجتمع مقتضيان ترجح مقتضى الاعلال على  
مقتضى الادغام لتكميل التخفيف لكن الراجح ههنا هو الثانى لكون الادغام فى محل التغيير وهو الاخر  
ودفع الثقل الواقع فى جانب الاخر اهرام من جانب الاول لقوة التكلم فى الاول لان الفتور انما يعرض  
فى نهاية الامر فيحتاج الى تخفيفه ولانه لو قدم مقتضى الاعلال عليه لاحتجج الى عمل كثير من قلب الهمزة  
الفائمه قلب الالف ياء ثم اتيان الحركة عليها مع ان قلب الالف المفتوح ما قبلها ياء غير معقول ولا معهود بل  
المعهود باقواً كآلهة والآنية ولان نقل كسرة الميم الى الهمزة الثانية الساكنة ثم ادغامها ثم قلب الهمزة  
المكسورة ياء لموافقة حركتها ولوعارضاً للتخفيف قياس \* فان قلت يمكن جمع المقتضيين بلا ترجيح بأن قلب  
الهمزة الثانية الفال لسكونها وانفتاح ما قبلها واجراء مقتضى الادغام مع ابقاء الالف المنقلبة على حالها  
من غير تبديل الى الياء لعدم الاحتياج اليه لكون الاجتماع على حده وهو كون الاولى من الساكنين حرف  
مدوالثانى مدغواً وههنا كذلك مثل آمة كالدابة \* اقول ان الاولى اعنى الالف المنقلبة من الهمزة ليست بمدة  
لانها انما تكون مدة اذا كانت حرف علة وانما تكون حرف علة اذا كانت منقلبة من الواو والياء وههنا  
لبس كذلك لانها منقلبة من الهمزة فاذا لم تكن حرف مد فلا يكون الاجتماع على حده لانه مشروط بكون  
الاولى من الساكنين حرف مدوالثانى مدغماً فيه على ما سمعنى فى باب المضاعف وقد قرئ بآباء الهمزتين  
مع الادغام كقوله تعالى ائمة الكفر بناء على ترجيح مقتضى الاغام ( و ) كذا وجب قلب الثانية  
( واوا فى غيرهما ) من الصورتين معنى غير صورة كون ما قبل الهمزة مكسوراً مثل جاء وصورة كون  
نفس الهمزة مكسورة مثل ائمة فانها قلبت فيهما ياء على ما عرفت مفصلاً ( نحو اويدم ) بالواو المنقلبة  
من الهمزتين بين الياء والهمزة فى تصغير آدم والاصل ايدم بالهمزتين قلبت الثانية واوا لانضمام ما قبلها  
تخفيفاً لان اجتماع الهمزتين كربه لشدة الثقل فصار اويدم ( و ) كذا قلبت واوا فى ( او آدم ) على وزن  
افاعل جمع آدم والاصل اء ادم قلبت الهمزة الثانية واواحلاً للتكسير المكبر على التصغير مع استكراه  
اجتماع الهمزتين \* وانما قلبت واوا لكونها اخف بين الالفين من الياء بينهما اذ الياء اسفل والواو نظير الهمزة  
فى الثقل ونقيضها فى المخرج بناء على هذا قلبت واوا فى الصفة المشبهة مثل حراوان وصحراوان كما مر فى بحثها  
ولما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بآباء المهور اراد الشروع فى بيان الاحكام المتعلقة بالمضاعف فقال

( الباب الثالث )

من الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب كائن ( في ) بيان احوال ( المضاعف ) وهو اسم مفعول من ضاعفت الشيء اذا زاد عليه فجعله مثليه او اكثر وقد سبق مناقض الابحاث المتعلقة به في تقسيمات الكلمة الاشتقاقية فمن اراد فليراجع اليها ويقال له بطريق التشبيه الاصم لاحتياجه الى شدة الصوت لعدم امكان النطق به عند الصوت الخفي وتكرار الحرف كما ان الاصم كذلك لان الاصم من في اذنه وقر فلا يسمع الصوت الخفي ويحتاج الى تكرار كثير ليفهم ما يقال وكان اهل الجاهلية يسمون الرجب بشهر الاصم لعدم استماعهم فيه صوت المستغيثين لكونه من الاشهر الحرم ولا يسمع فيه ايضا حركة القتال ولا فقه السلاح كما يقال في الرباعي مطابقا على ما عرفته سابقا ( وهو ) اي المضاعف في الاصطلاح ( ما ) اي كلمة اشتقاقية بقرينة المقسم التي ( كان عينه ولامه ) اي عين فعله ولام فعله فالضمير ان راجعان الى ما التي كانت عبارة عن الكلمة الاشتقاقية فالتذكير باعتبار اللفظ ( من جنس واحد ) مطلقا سواء كانا صحيحين مثل مد او حرفي علة مثل حي وقوى اصله قوو ويسمى القسم الاخير لفيقما قرنا في المشهور لجواز اجتماع القسمين من الاقسام السبعة في كلمة واحدة على ما صرحه المصنف رحمه الله تعالى في المقدمة هذا في الثلاثي وفي الرباعي ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية من جنس واحد مطلقا ايضا مثل ززل وبلبل وسلسل وفد فدو وجر جر وهدد وكذا وسوس ووروس وطأ وطأ وفأ فأ وكأ كأ ونأنا لكن ززل عند البصريين كما سبق في بابنا خاص بالبحث مضاعف الثلاثي لعدم جريان الاحكام في مضاعف الرباعي لعدم مجاورة الحرفين لتجانسين فيه لوقوع الفاصلة بينهما فيه \* وانما قدم على المعتلات لكونه صحيحا غالبيا في الحقيقة وانما لم يعد من السالم للحقوق التغيرات اليه من الحذف والابدال والاسكان للدغام واما الحذف فقل مست وحست وظلت والاصل مستت وحست وظلت \* واما الابدال فقل امليت وتقضى البازي والاضل املات وتقضض البازي قلبت اللام في املات والضاد الاخيرة في تقضض ياء \* واما الاسكان للدغام فقل مد وفر كالحق هذه التغيرات بالمعتلات فيكون مشتركان بالمعتلات في حقوق التغيرات وقد فصلناه في المقدمة فليراجع اليها ( ولا يبحى ) المضاعف المذكور على طريق الكثرة ( في الثلاثي ) المجرى ( الامن ثلاثة ابواب ) بالاستقراء \* الاول فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع نحو مديمد وسريسر \* والثاني فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرهما في المضارع نحو فريفر \* والثالث فعل يفعل بالكسر في الماضي والفتح في المضارع نحو عض بعض وحس بحس ويبحى قليلا من فعل يفعل بالضم فيهما نحو لب يلب وحب يحب ( تسمى ) تلك الابواب الثلاثة الاولى عندهم ( دمايم الابواب ) الدمايم جمع الدعامة او الدعمة او الدعام بكسر الدال في الكل بمعنى عמוד البيت واصوله يقال مال الحائط فدعمه بدعامة او دعمة او دعام اذا قام واستحكمه بالعمود هذا في اللغة واران ان يشير الى معناها الاصطلاحى فقال ( اعني ) انا بالابواب المسماة بالدمايم ( ما ) اي بابا ( خالف حركة عين ماضيه ) اي ماضى ذلك الباب المفهوم من ما ( حركة عين مضارعه ) اي مضارع ذلك الباب ايضا كلابواب المذكورة انما سمي هذه الابواب بها لكونها اصول ابواب الثلاثي المجرى لكثرة استعمالها ولغاتنا لان كثرة الاستعمال تدل على الفصاحة وهي على الاصل ولوجود المغاربة اللفظية التي تدل على المغاربة المعنوية بين الماضي والمضارع لان الماضي يدل على الحدث الواقع في الزمان الماضي والمضارع يدل على الحدث الواقع في الزمان اللاحق فارادوا ان يوجد بين عين الماضي والمضارع مغاربة في الحركة من حيث اللفظ حتى تدل تلك

المقابلة اللفظية على المقابلة المعنوية بينهما لكون هذه المقابلة هي الميزان الفارق بين الابواب ولو  
 المقابلة لما يفرق باب من الآخر فتكون هذه الابواب اصولا لاشتغالها على الميزان الفارق ( و يجمع  
 المضاعف ( مع مهموز الفاء ) فقط مثل ام اصله ام دون العين واللام اذ لو اجتمع بأحدهما ايضا بل  
 ان يكون الاخر ايضا همزة لاشتراط كون العين واللام من جنس واحد وذلك غير موجود في كلامنا  
 بالاستقراء لاستلزامه شدة انقل ولما اشترط في المضاعف كون العين واللام من جنس واحد اشتمل على التقى  
 الناشئ من اجتماع المثلين فاحتاج الى التخفيف ومن اسبابه الادغام ولذا التحق اليه غالباً ويختلف حكمه  
 باختلاف العوارض وجوبا وجوازا وامتناعا فأراد ان يشير الى هذا وقال ( وهو ) اى المضاعف باعتبار  
 اختلاف العوارض كائن ( على ثلاثة اقسام ) لانه اما واجب الادغام او جائز الادغام او ممتنع الادغام  
 ( قسم ) واحد منها ( يجب فيه الادغام ) اذا اجتمع المثلان المتحركان او الاول سا كن والثاني متحركا  
 في كلمة واحدة مع عدم المانع كاللاحق والالتباس والافلالانه لو كان الثاني سا كنا اما ان يكون سكونة  
 اصليا مثل ظلت ومددن فيكون ممتنعا او عارضا مثل لم يمدد فيكون جائزا \* ولو اجتمع المثلان المتحركان  
 في الكلمتين مثل ضرب بكر واجاز زيد وقال لطفي لم يجب فيه الادغام لان النقل الحاصل من اجتماع الثابتين  
 في الكلمتين ليس كالثقل الحاصل من اجتماعهما في الكلمة الواحدة في الشدة فلا يقتضى وجوب الادغام  
 واما اللاحق مثل جلبب وقردد فالادغام لا يجب فيه بل يمتنع لئلا يبطل اللاحق قاله الثانية في جلبب والدال  
 الثانية في قردد زيدتا اللاحق بجمع في الثاني ودرج في الاول فلو ادغما يخرجان عن كونهما على وزن  
 جعفر ودرج لعدم الموازنة بين المحق والمحقق به حركة وسكونا \* واما الالتباس في مثل صكك بفحنتين  
 وهو عيب في رجل الفرس فانه لو ادغم يلبس بصك بفتح الصاد وهو كتاب القاضي ومثل سرر بضمتين  
 جمع سريرة فانه لو ادغم يلبس بسر بالضم وهو ما قطعه القابلة من سرية الصبي وكذا جدد بضم الجيم  
 وفتح الدال جمع جدة بالضم وهى الخطة التى في ظهر الحمار فانه لو ادغم يلبس بجد بالضم وهو البئر  
 في الطريق وكذا الطلل بالفحنتين وهو ما بقى من آثار الديار وطل بالتشديد المطر الضعيف وقدمه اما على  
 الجائز فلقوة الوجوب واما على الممتنع فلشرفه مع الاصلالة في المطلوب ( وقسم ) ثان منها ( يجوز ) فيه  
 الادغام والاظهار لحصول الخفة المطلوبة في الجملة على ما استطاع عليها ( وقسم ) ثالث منها ( يمتنع ) فيه  
 الادغام بل يجب الفك والاظهار لعدم تحقق شرط الادغام ايضا فعلم من هذا ان الادغام على ثلاثة اقسام  
 اما واجب او جائز او ممتنع ( والادغام ) هذا شروع في بيان كيفية الادغام مع اعطاء جواب لسؤال مقدر  
 فكأنه لما سمع الادغام في اثناء تقسيم المضاعف قيل فما الادغام فأجاب عنه والادغام الخ فيكون الواو  
 في قوله والادغام الاستينافية البيانية \* الادغام بالتخفيف من الافعال من عبارة الكوفيين وبالتشديد من الافعال  
 من عبارة البصريين وله معنيان لغوي واصطلاحي فالغوى الادخال والاختفاء اى ادخال شئ في شئ  
 او اخفائه فيه يقال ادغمت اللجام في الفرس اى ادخلته فيه وادغمت الكتاب في كى اى اخفيته فيه  
 والاصطلاحى ( اسكان ) الحرف ( الاول ) من التجمعات اى اذا كان متحركا اما قبل حركته الى ما قبله  
 ان كان صحيحا سا كنا مثل يمد اصله يمدد او يحذفها ان كان ما قبله متحركا او حرف مد مثل مد وماد اصلهما  
 مد ومادد واما ان كان سا كنا فأبقى على حاله بطريق الاولى فلا يرد عليه ان هذا التعريف غير شامل على مثل مد  
 مصدر ا فان الدال الاولى فيه سا كنة والسا كن لا يسكن فان اسكان السا كن محال \* وانما التزم سكون الاولى  
 ليتصل بالثاني فحصل التخفيف المطلوب من نقل التكرار اذ لو كان متحركا لما اتصل بالثاني لتحمل الحركة بين



الحرفين فتكون فاصلة بينهما فلا يحصل التخفيف ولا بد ان يكون الثاني متحركا لانه مظهر الاول والحرف الساكن كالميت لا يظهر نفسه فضلا عن اظهار غيره ( وادراجه ) اى ادخال الاول الساكن ( في ) الحرف ( الثاني ) المتحرك بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لاعلى حقيقة التداخل لانه من خواص الاجسام بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما بهيئته وهو الحرف الشدة زمانها الطول من زمان تلفظ الحرف الواحد واقصر من زمان تلفظ الحرفين وهذا نوع من الخفة لان الغرض من الادغام التخفيف لان تلفظ المثليين ثقيل لما فيه من العود الى حرف بعد النطق به كالماشي المقبدر جلاء الذي يرفع احدى قدميه من موضع فيضع فيه ثم يرفع عن ذلك الموضع ايضا بلا زوال منه ومشقته غير خفية لمن له ذرة من الحس فاذا ادغم احدهما في الاخر يزول ذلك الثقل لكون ارتفاع اللسان عند النطق عنهما دفعة واحدة ويسهل التلفظ بهما وانما ليخففوا بالخذف لئلا ينقص البناء ويسمى الاول من الحرفين المذكورين مدغما لدخوله في الثاني والثاني مدغما فيه لدخول الاول فيه وهما حرفان في اللفظ وحرف واحد في الخط والكتابة اذا كانا في كلمة واحدة مثل دالى مد فان الدال حرف واحد في الخط لكنه يقرأ مرتين او حرفان في اللفظ والكتابة معا اذا كانا في كلمتين مثل لام والله والليل واللفظ واللام وتاء فاربع تجارته بالتامين في الاخر واللامين في الاول في التلفظ والكتابة واذا ادخلت على اللاميات لام الجارة مثل لله ولفظ ولحم يجمع فيها ثلاث لامات احدها لام الجارة وثانيها لام التعريف وثالثها لام الكلمة فاذا ادغم لام التعريف في فاء الكلمة تجعلان حرفا واحدا في الكتابة وان لم تكونا في كلمة واحدة لثلاث يجمع ثلاث لامات في الكتابة فانه كربه ( القسم الاول ) من الاقسام الثلاثة للمضاعف وهو ما وجب فيه الادغام ( نوعان ) باعتبار حال الحرفين المتماثلين ( النوع الاول ) منهما ( ما ) اى مضاعف ( سكن فيه اول المثليين ) في الذات او في الصفة كالهمس والجهر وكذا الحرفان المتقاربان في المخرج على ما سبق في بيان الاحكام المختصة بباب الافعال ( بلا فصل ) بينهما بحرف حقيقة مثل زلز او حكما مثل قوول ونحو قالوا وما وفي يوم بلا ادغام وان اجتمع الحرفان المتماثلان مع سكنون الاولى فان مدة الواو والياء فاصل بين المثليين لكونها حرفا حكما مع ان الادغام يقتضى شدة امتزاج المدغم بالمدغم فيه بحيث يعدان حرفا واحدا على ما بدل عليه رسم الخط ( نحو مد ) حال كونه ( مصدرا ) مؤكدا غير ميمى لا ماضيا لانه من النوع الثاني ولا مراما فانه من القسم الثاني الذى يجوز فيه الادغام اصله مدد على وزن فعل يفتح الفاء وسكون العين فادغمت الدال الاولى في الثانية وجوبا لاجتماع الحرفين المتماثلين مع سكنون الاولى وتحرك الثاني فصار مددا \* والحاصل اذا اجتمع الحرفان المتماثلان مع سكنون الاولى وتحرك الثاني في الذات مثل مدا وفي الصفة مثل اتفرولو في كلمتين مثل واذا ذكر ربك والم اقل لكم وقل لهم وفي يظلم منكم بادغام احد المتماثلين في الاخر مع جعل المدغم والمدغم فيه حرفين في اللفظ والكتابة مع الوقوعهما في كلمتين على مقتضى قاعدة الخط كما مر آتفا او المتقاربان في المخرج مثل ودت طائفة وقالت طائفة بالطاء المشددة في اللفظ والاولى منقلبة من التاء والاصل ودت طائفة بسكون التاء المنفكة عما بعدها فقلبت طاء فاجتمع طاءان في اللفظ وكان الاول منهما ساكنا والثاني متحركا من غير فصل فالادغام واجب بالضرورة لكن لاعلى اطلاقه بل اذا لم يكن ذلك الثلاث همزتين فانهما لا يدغم احدهما في الاخرى وان كان الاولى منهما ساكنة مثل املائك بفك الادغام الا ان تكونا عينين فحينئذ تدغمان مثل سأل ورأس بتشديد الهزة فيهما وكذا اذا كان الاولى منهما حرف مد لا يدغم اما اذا كان الفاء ساكن اصلها فلزم ان يكون مثله ايضا ساكنا وعدم ادغام الساكن في الساكن ظاهر ولو حركت الثانية يلزم خروجها عن كونها الفاء او سلم

يُمتنع الادغام في الالف مطلقا مثل صحراء وحراء ونحوهما بلا ادغام اذ لا يتصور ان يكون مدغمة في  
من الحروف ولا ان يدغم فيها غيرها اما امتناع كونها مدغمة فلو جوب محافظة ما فيها من المدة ولو ادغم يزو  
ذلك واما امتناع كونها مدغمة فيها فلان المدغم فيه لا بد وان يكون متحركا والالف لا تكون الاساكنة واما اذا  
كان واوا مثل قول في مجهول قول فلا يدغم ايضا لما من كون مدتها فاصلة بين التلين لقيامها مقام الحرف  
حكما اولانه لو ادغم وقيل قول بتشديد الواو لم يعلم انه مجهول فاعل او مجهول فعل بتشديد العين من التفعيل  
وكذا في مثل في يوم مع اجتماع الياءين مع سكون الاولى وتحرك الثانية فعدم الادغام اما لكون مدة الاولى فاصلة  
او لمحافظة المدة كما قيل في مثل هذا المقام وسيجيئ من المصنف رحمه الله تعالى الاشارة اليه ان شاء الله تعالى  
(و) نحو امدة) بفتح الهمزة (و) كذا (مدة) بالكسر للنوع واصلها مدة بسكون الدال الاولى مع القح  
والكسر في الهمزة فادغم الاولى في الثانية وجوبا لاجتماع التلين مع سكون الاولى وتحرك الثانية فصار مدة فقها  
وكسرا (وكذا) اي مثل ما سبق من المفردين في وجوب الادغام (تثنيتهما) اي تثنية مدة ومدة مرة ونوما  
نحو مدتان رفعوا مدتين نصبا وجرا والفرق بحركة الهمزة (و) كذا حكم (جمعهما) فيما ذكر من وجوب الادغام  
والفرق نحو مدات بالحركتين فتحاو كسرا في الهمزة اصلها مدات بسكون الدال الاولى ادغمت الاولى في الثانية  
لما صار مدات (ولا يجوز تحريك العين في جمعهما) كما جاز في الصحيح (لثقل) اي ثقل جمعهما لدلالة  
الجمع على الكثرة مع تكرار التلين في التلفظ وتوالي اربع حركات ولو تقديرا والحاصل ان الادغام ضروري  
في هذا النوع لاجبال بركة بسبب من الاسباب ما لم يمنع مانع خارجي مما فصلناه آنفا ولو في كلمتين كما سبق امثلته منا  
ايضا (والنوع الثاني) من النوعين للقسمة الاول من الاقسام الثلاثة للمضائف (ما) مضاعف (تحرك فيه)  
الحرفان (الثلان) في الذات مثل مددا وفي الصفة مثل تافلا وفي المخرج مثل تدر المجتمعان في كلمة واحدة  
فلا يرد بمثل ضرب بكر واجاز زيد وقال لطفي بالحرفين التماثلين المتحركين المجتمعين مع ان الادغام ليس  
بواجب لاجتماع الحرفين المذكورين في الكلمتين لعدم لزوم تلاقي الحرف الاخير من الاولى بالاول  
من الثانية اذ ابدل مكان احدهما بالآخرى مثل بكر ضرب وزيد اجاز ولطفي قال في فصل بين التماثلين مع  
أن عدم الفصل بينهما شرط اعظم ولذا قال (من غير فصل) وتقريب بين التلين بحرف حقيقة او حكما مثل  
ززال واما مدود وفرار وتمديد وممدود ونحوهما فان الفصل مطلقا مانع للادغام لما بينهما من التضاد على ما عرفته  
من معنى الادغام (ولا يكون) الحرف (الاولى) من التلين (مدغما فيهما) اذ لو كانت (تلك الاولى  
(مدغما فيها يمتنع الادغام) مثل مدد بمدد تمديدا من باب التفعيل لامتناع اسكان الحرف الذي وقع مدغما فيها  
لان الساكن كاليت لا يظهر نفسه فضلا عن اظهار المدغم الساكن مع ان الحرف الواقع مدغما يجيب اسكانه  
ليكن اندراج في الثاني ولما لم يمكن اسكان الاول الواقع مدغما فيها امتنع ادغامه في الاخر (نحو مدد) بتشديد  
الدال الاولى لكونها من التمديد اي من باب التفعيل كما اشرفناه (و) كذا (تمدد) من باب تفعل بتشديد العين  
ماضيين معلوما او مجهولا لما كانت الدال الاولى من الدالين المتحركين فيهما مدغما فيها امتنع اسكانها ولما امتنع  
اسكانها امتنع ادغامها في الدال الاخيرة (وكذا) اي مثل حكمهما في امتناع الادغام حكم (سائر نصاريهما)  
اي باقي نصاريهما مدد وتمدد من المضارع والامر والنهي واسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان سواء  
مفردا او تثنية او جمعا مثل بمدد وتمدد ومدد وتمدد امر او لا يتمد ولا يتمدنها فهو بمدد وتمدد بكسر ما قبل  
الاخير اسم فاعل وبافتح اسم مفعول او زمان او مكان (و) ان حرفت ماله وما عليه فاعلم ان (هذا النوع)  
الثاني من النوعين للقسمة الاول الذي يجب فيه الادغام (لا يخلو اما ان يسكن فيه) اي في هذا النوع (ما) اي

حرف واقع ( قبل اول المثلين او يتحركو ) الحال ان الحرف ( الساكن ) على تقدير وقوع حرف ساكن قبله فلا يخلو ايضا ( اما ) ان يكون ذلك الحرف الساكن ( حرف علة او حرف صحيح فان كان ) ذلك الحرف الساكن الواقع قبل اول المثلين ( حرف علة ) اى مدة لان العلة تطلق على المتحرك ايضا كواو وعدويا يسر لكونها اعم من المد واللين اعم من المد على ما عرفت من الفرق بين العلة والمد واللين في المقدمة وسيجيئ منه رجه الله تعالى في الباب الرابع وما نحن فيه مفروض السكون فاذا كان اول المثلين حرف مدأولين ( بحذف حركة اول المثلين ) لامتناع نقل حركته الى ما قبله لعدم تحمله بالحركة مع اختلاف المدينة مثل خويصة ودوية في تصغير خاصة ودابة فان ياء التصغير لا تحمل الحركة لوضعها على السكون واما اذا كان غير المد فنقل الحركة اليه سواء كان واو او ياء مثل يودا صله يودا دغمت الدال الاولى في الثانية بعد نقل حركتها الى الواو الساكنة وكذا ايل بفتح الهزة والياء المشددة من اليل بمعنى قصر الاسنان العليا يقال رجل ايل وامرأة يلاءى في اسنانه العليا قصر او انعطاف الى داخل الفم بمعنى غير منتظمة اصله ايلل ادغمت اللام الاولى في الثانية بعد نقل حركتها الى ما قبلها وهو الباء الساكنة فعلم من هذا التفصيل ان المراد من حرف العلة التي قبل المثلين حرف المد الاخص من اللين والعلة لا شرط مجانسة حركة ما قبلها مع سكونها فيكون تعبير المصنف رجه الله تعالى بالعلة مجازا مرسل بذكر العام واردة الخاص واما لزوم الحذف فليمكن الادغام لان الحركة مانعة للانهاج لكونها فاصلة بين المثلين فلا يمكن اندراج احد المنفصلين في الاخر بأن يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة على ما عرفت مفصلا من معنى الادغام ( فيدغم ) اول المثلين في الثاني وجوبا ما لم يمنع للتخفيف عن نقل التكرار ( وان لم ) بسبب الادغام ( اجتماع الساكنين ) احدهما من حرف العلة الواقعة قبل اول المثلين والثاني من الحرف المدغم لكن يحوز هذا الاجتماع ( لانه ) اى لان هذا الاجتماع واقع ( على حده وهو ) اى والحال ان اجتماع الساكنين على حده ( جائز ) وفي الوصل بالاتفاق كما اذا دخل هززة الاستفهام على حرف التعريف مثل آ الحسن بسكون الالف واللام وكذا آ الآن وذى العرش وفي الوقف مطلقا مثل واللى وبحياى باسكان الباء الثانية مع الالف قبلها وكذا مثل زيد وعمر وبكر لكون الاخر محل التخفيف والتغيير ( وهو ) اى الاجتماع الواقع على حده ( ان يكون ) الساكن ( الاول ) من الساكنين ( حرف لين ) الذى هو اعم من حرف المد فدخل فيه خويصة ودوية في تصغير خاصة ودابة كما مر قريبا ( و ) الساكن ( الثانى ) منهما ( مدغما ) فى الاخر فان المدغم والمدغم فيه لكونهما بمنزلة حرف واحد متحرك لاستهلاك المدغم في المدغم فيه ولذا يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة من غير كلفة كما لا التقاء الساكنين الخالص سكونه ايل الساكن هو الحرف اللين فقط ولان المد الذى فى الحرف المد هو الساكن الاول يقوم مقام الحركة ولذا امتنع الادغام فى مثل قول مجهول قول وصحراء وفى يوم على ماسبق بخلاف الاجتماع على غير حده ( نحو ماد ) بالادغام وجوبا لتحقيق شرائطه حال كونه ( اسم فاعل ) فان أصله مادد فادغمت الدال الاولى فى الثانية بعد حذف حركتها لعدم امكان نقلها الى ما قبلها حرف مد فصار مادا مع اجتماع الساكنين من الالف والدال الاولى لكونه على حده ( و ) كذا مثل ( بمد ) من المفاعلة ( ومتماد ) من التفاعل حال كونهما ( اسم فاعل او اسم مفعول ) اوزمان او مكان او مصدر اسميائا التمام يذكرها اكتفاء لشمول اسم المفعول عليها للاشتراك فى الصيغة فأصلهما مادد ومتماد بالدين المتحركين كسرة فى الاولى اسم فاعل وقحة غيره فعلى كلا التقديرين ادغمت الدال الاولى منهما فى الثانية بعد حذف حركتها لعدم قابلية النقل الى ما قبلها ( قال لفظ ) اى لفظ اسم الفاعل وغيره ( متحد ) فى الصيغة بعد الادغام لزوال الفارق بينهما وهو حركة ما قبل الاخير ( والتقدير )



مثل ليمادا ليمادوا ولا يمداد ولا يمداد وماداو مادو وامادي ولاتمداد ولامداد او ندماليمداد وليتمداد او تمداد  
لادو او تمدادي معلوماو مجهولا وهكذ فيما يوجد المقتضى للادغام ولذا قال (ونحو احجار) بما كان من باب  
فصيل اول وهذا مبتدأ وخبره قوله مثل تمداد (وان لم يكن مضاعفا) في الحقيقة لعدم كون عينه ولا مه من جنس  
محد لكون عينه ميما ولا مه راء مثل جر (مثل تمداد) وماد (في) جريان حكم (باب الادغام) من التخفيف  
نذف حركة اول المثليين واندرجهم في الثاني وجوبا مع لزوم الاجتماع على حده (بلا فرق) بينهما التحق  
رط الادغام وهو اجتماع المتجانسين مع عدم المانع من الادغام والحاصل ان كل كلمة اجتمع فيها حرفان  
متجانسان في الذات او في الصفات او متقاربان في المخرج سواء كانا اصولا او لا ولم يكن بينهما فاصل يجب  
بالادغام تخلصا عن ثقل التكرار ما لم يمنع مانع ولكن لما كان اجتماع الحرفين بينهما تماثل او تجانس  
وتقارب في المخرج موجبا للادغام وجب تعريف مخارج الحروف اولا حتى يمتاز التماثل من التجانس  
وهما من التقارب وهو من المتباعد اذ كل منهما غير الاخر وان استعمل البعض مقام الآخر في اصطلاحهم  
تساهلا كالتعبير بالتجانسين عن التماثلين كما اشيرنا اليه في المقدمة اجالا فاستمع هنا تفصيلا \* واعلم ان الحروف  
الواقعة في لغة العرب اصولها تسعة وعشرون حرفا على ما صرح به عبد الرحمن البساطي في علم الحروف  
وان مخارجها خمسة عشر مخرجا باعتبار التقارب بين المخرجين والافلل حرف مخرج على حدة لانه  
لو لم يكن كذلك بل كان مخرج الكل واحدا لم يفرق حرف من الآخر لان من مخرج الباء بعينه مثلاً لا يحصل  
الا لباء لا غيره وكذا من مخرج الواو بعينه لا يخرج الا الواو وهكذا مع ان كل حرف غير الآخر فظهر  
ان لكل حرف مخرجا معيناً لذاته لوجود حروف مختلفة لانهم جعلوا مخارج بعض الحروف المتقاربة  
في المخرج كمخرج واحد بناء على شدة مقاربتها وتسهيل لضبطها فحصل خمسة عشر مخرجا بعد توحيد  
البعض ببعض ويسمى هذه المخارج مخارج المتقاربة واعتبروا ايضا اصول هذه المخارج الخمسة عشر  
اربعة مواضع الخلق والفم والشفتان ويسمى هذه المخارج الاربعة مخارجا كلية فيعتبر اشتراك بعض  
حرف في هذه المخارج \* فالخلق ثلاثة مراتب اقصاص ووسطه وآخره اي ادناه وحروفه سبعة فالمهمزة والهاء  
والالف من اقصى الخلق على هذا الترتيب والعين والحاء المهملتين من وسطه على هذا الترتيب ايضا والغين  
والخاء المهملتين من ادناه على الترتيب ايضا فلمجموع الحروف المنسوبة الى الخلق ثلاثة مخارج نظر الى  
التقارب وفي الحقيقة سبعة بمخارج على ما مر منه \* والمخرج الفم ايضا عشرة مراتب وحروفها على ترتيب  
المراتب القاف والكاف والجيم والضاد المعجمة واللام والراء المهملة والنون والطاء والدال المهملتين والتاء  
بقطة بن من فوق فهذه الثلاث متحدة والصاد والزاي والسین وهذه الثلاث واحدة ايضا والظاء المعجمة  
والتاء ثلاث نقط والدال المعجمة معا ايضا فهذه المخارج العشرة من الفم \* وللشفتين مرتبتان بين الشفتين  
والشاياب كمخرج الفاء وبين الشفتين فقط كمخرج الباء والواو والميم فصارت مجموع المخارج المتقاربة خمسة  
عشر \* وللحروف ايضا صفات لازمة كالمهمس والجهر والشدة والرخوة والاستعلاء والاطباق ونحوها  
فالْحُرُوف المذكورة تقسم ايضا باعتبار هذه الصفات الى ثمانية عشر صنفا وهذا الانقسام ليس من جهة  
واحدة بل من جهات مختلفة لكنها يتداخل فيها الحروف حتى ان حرفا واحدا يقع في صنفين منها واكثر بحسب  
ما يعرض عليه من الصفات كالخاء مثلا فإنه قد يعرض عليه المهمس فيكون من المهموسة وقد يعرض الاستعلاء  
فيكون من المستعلية فاذا عرفت هذا التفصيل فعرّضنا ان التماثلين هما المتحدان مخرجا وصفة كالباء  
مع الدال في مثل اب المتجانسين هما المتفقان في المخرج الكلى فقط كالبدال والتاء في مثل اد مع والمتقاربين

هما المتقاربان في المخرج او في الصفة معا كالدال والسين المهملتين المتقاربتين مخرجا لكونهما من مخرج  
 الفم و كالتاء والتاء المتقاربتين مخرجا و صفة لكونهما مهموستين مع اتحادهما في المخرج الفمى مثل اقعر  
 والمتباعدان معا هذه الثلاثة فاذا اجتمع الحرفان سواء كانا متماثلين او متجانسين او متقاربين مخرجا و صفة  
 او معايدغم الاول في الثانى ما لم يمنع مانع لان اجتماعهما مطلقا يستلزم الثقل والتخفيف مطلوب فظهر  
 من هذا التفصيل ايضا ان الادغام غير مختص بالمضاعف لان الادغام في كلمتين مثل فار بحت تجارنتهم بادغام  
 التاء الاولى في الثانية وكذا الحار واقشعر يقال لمثل هذا مدغما لا يقال مضاعفا بالمعنى المشهورى وكذا  
 قد يوجد المضاعف بدون المدغم مثل ززل ومددن ويقال لكليهما مضاعفا ولا يقال مدغما وقد يجتمعان  
 في مثل مد وعض فيبينهما عموم وخصوص من وجه هذا اذا كان الساكن الذى فيما قبل اول المثليين حرف  
 علة ( وان كان ) الحرف ( الساكن ) الذى وقع قبل اول المثليين ( حرفا صحيحا نقل حركة اول المثليين اليه )  
 اى الى ذلك الحرف الساكن الصحيح القابل للحركة ( لتلايلزم التقاء الساكنين ) من الحرف الصحيح الساكن  
 واول المثليين على تقدير الاسكان بالحذف للادغام ( على غير حده ) وهو ما لا يكون الاول حرف مد  
 وان كان الثانى مدغما فيه او يكون الاول حرف مد والثانى ايسر بمدغم فيه وهذا غير جائز لفقد الرابطة بين  
 الحرفين بالكلية لان الرابطة بين الحروف انما هى الحركات حقيقة او المدة حكما ولو فقدت الرابطة في اثنين  
 من الحروف لا يمكن ربط احدهما بالآخر فلا يحصل الكلمة لعدم التركيب مع انها مركبة من الحروف  
 فان قلت يمكن ازالة الالتقاء بحذف احدهما من الساكنين مع حصول التخفيف المطلوب قلت نعم لكن يلزم  
 الاجحاف اعنى انتفاص البناء وهو غير جائز مع ان الحرف الساكن محتاج الى الحركة مع تحمله بها لكونه  
 صحيحا وغير المد فينقل حركة اول المثليين ( فيدغم ) الاول من المثليين بعد الاسكان بالنقل في الثانى منهما  
 ( نحو بمد ) مضارا معلوما او مجهولا اصله يمد داد غمت الدال الاول في الثانية بعد الاسكان بنقل حركتها  
 الى الميم فصار يمد ( بمد ) بالفتح مصدر ميمى او اسم زمان او مكان او بالكسر اسم آلة اصله يمدد على وزن  
 مفعول بسكون الفاء فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم ثم ادغمت في الثانية ( و ) كذا ( امد بمد ) من باب  
 الافعال اصلهما امد يمدد فاعلا مثل اعلال مد ( بمد ) بضم الميم الاولى اسم فاعل من ذلك الباب اصله يمدد  
 بكسر الدال الاولى ( و بمد ) اسم مفعول او زمان او مكان من ذلك الباب ايضا يمدد بفتح الدال الاولى ( و )  
 على هذا القياس التخفيف بالادغام فى ( استمد ) ماضيا ( يستمد ) مضارا من الاستفعال اصلهما استمد يستمد  
 معلوما او مجهولا ( مستمد ) اسم فاعل من ذلك الباب اصله مستمد بكسر الدال الاولى ( مستمد ) اسم مفعول  
 او زمان او مكان من ذلك الباب بفتح ما قبل الاخير فنقلت حركة الدال الاولى الى الكل الى ما قبلها وهو الميم  
 ثم ادغمت في الثانية ( وكذا ) اى مثل ما سبق من الادغام وجوبا بعد نقل حركة اول المثليين الى ما قبله  
 من الحرف الصحيح الساكن ( حكم نحو اقشعر ) اى حكم ما جاء من باب الافعال من مزيد الرباعى  
 وان لم يكن مضاعفا اصلها اقشعر فنقلت حركة الراء الاولى الى العين لكونها حرفا صحيحا ساكنا  
 ثم ادغمت في الثانية ( و ) كذا ( اطمأن ) من ملحق اقشعر على مذهبه ومقتضى ترتيبه اصله اطمأن  
 فادغمت النون الاولى بعد نقل حركتها الى ما قبلها وهو الهزة فصار اطمأن ( بلفرق ) بين المضاعف  
 الاصلى وبين مثل هذين الكلمتين فى اجراء حكم الادغام ( وان لم يكونا ) هذا ان اللفظان ( مضاعفين )  
 فى الحقيقة لعدم كون عنيهما ولا ميهما من جنس واحد لان الاول مأخوذ من قشعر والثانى من طمأن مثل  
 دحرج بعينه فتدعو احتى قطمئن قلوبكم \* ولما فرغ من بيان النوعين الذين كان ما قبل اول المثليين فيهما ساكنا

رُوع في بيان ما كان متحركاً فقال ( والذي ) اى المضاعف الذى ( يتحرك فيه ) اى في ذلك المضاعف  
 اى حرف واقع ( قبل اول المثليين يحذف فيه ) اى في ذلك القسم من المضاعف ( حركة اول المثليين )  
 مكان النقل الى ما قبلها حينئذ مضع اقضاء الاندراج اسكانه ( فيدغم ) ذلك الحرف المحذوف حركته  
 اول المثليين في الثانى ( نحو مد ) ماضيا من باب نصره معلوما او مجهولا اصله مدد ( وانقد ) ايضا  
 فاعل اصله انقد ( وينقد ) مضارعا ايضا من ذلك الباب اصله ينقد ( متقد ) اسم فاعل وكذا اسم  
 الجرح الجرح مثل منقده والفرق باختلاف حركة ما قبل الاخر اصله منقد من ذلك الباب ( واعتد  
 ) مثل انقد يتقدم من قبله لان من الاعتعال ( فيتحذف بهما ) اى في هذين البابين من الاعتعال والافتعال  
 ( الفاعل والمفعول ) اى صيغة منهما بعد الادغام وكذا اسم الزمان والمكان ( ايضا ) اى كما تحذف لفظهما  
 فاعلة والتفاعل مثل عماد ومتماد ( ويختلف التقدير ) اى تقدير اصلهما فان ما قبل الاخر مكسور  
 فاعل الفاعل ومفتوح في غيره مثل معتد بكسر الدال الاولى اسم فاعل وبفتحها غيره من المفعول  
 الزمان والمكان والمصدر الميمى ( وكذا ) اى مثل ما سبق من ذلك البابين في اجراء احكام الادغام ما لم يمنع  
 منع ( حكم نحو اجر يحمر ) ماضيا ومضارعا ( ومحمر ) اسم فاعل او مفعول بتقدير حرف الجر مجاء  
 من باب الافعال من الخماسى الزيد على الثلاثى ( بلافق ) بينهما ايضا ( وان لم يكن ) مجاء من ذلك الباب  
 مضاعفا ( حقيقة لعدم كون عينه ولامه من جنس واحد اصل اجر مثلا جر فعينه ميم ولا مده راء لكن  
 عند النقل الى باب الافعال يجمع الثلاثان وقد صرفت مكررا ان مقتضى الادغام ليس الا الاجتماع سواء كان  
 مضاعفا او لا وقد تحقق ذلك ههنا فادغم الاول فى الثانى وجوبا لدفع ثقل التكرار مع تحقق شرطه ولذا  
 خرج احكام هذه الكلمات فى باب المضاعف بناء على اتحاد الاحكام الجارية بينهما وليس بيانه استطراديا  
 بالنظر الى الاحكام وان كان استطراديا بالنسبة الى الباب كما لا يخفى على اولى الالباب \* ولما فرغ من بيان القسم  
 الاول من الاقسام الثلاثة للمضاعف اراد الشروع فى القسم الثانى فقال ( والقسم الثانى ) من الاقسام  
 الثلاثة للمضاعف ( اعنى ) ان ابدل القسم ( ما ) اى مضاعفا ( يحوز ) اى لا يجب ولا يمنع لان الجواز على  
 ثلاثة اقسام اما بمعنى سلب الوجوب فقط واما بمعنى سلب الامتناع فقط واما بمعنى سلب الوجوب والامتناع  
 معا وهو المراد ههنا ويسمى امكانا خاصا عند المنطقيين ( فيه ) اى فى ذلك المضاعف ( الادغام ) والاظهار  
 ايضا لما سئل كره ان شاء الله تعالى فقوله اعنى ما يحوز فيه الادغام جملة معترضة بين المبتدأ وهو قوله القسم  
 بين خبره وهو قوله ( ماسكن الثانى ) من المثليين ( فيه ) اى فى المضاعف الذى يحوز فيه الادغام والترك  
 لا مطلقا بل ( بعارض ) اى بسبب عارض يعنى غير لازم السكون بل يمكن تحريكه وهو اما بالجزم بأى جازم  
 كان من الجوازم او بالوقف كفى الامر بغير اللام عند البصريين ( وذلك ) اى الساكن بعارض الذى يحوز  
 فيه الادغام ( الفعل المضارع الذى دخل عليه جازم ) من الجوازم الخمسة عشر حال كونه ( غير التثنية والجمع )  
 لذكر غالباً او مخاطبا ( والواحدة المخاطبة ) يعنى ما لم يتصل به الضمير المرفوع فانه داخل فى النوع الثانى  
 من القسم الاول اعنى ما وجب فيه الادغام لا قضاء هذه الضمائر حركة ما قبلها لثلا يلزم التقاء الساكنين  
 يكون الثانى من المثليين متحركاً بحركة لازمة وكذا غير الجمع المؤنث غائبة او مخاطبة لكونه داخلا فى القسم  
 الثالث اعنى ما يمنع فيه الادغام لوجوب سكون الثانى من المثليين لوقوعه قبل نون الجمع المؤنث مثل لم يعدد ولم  
 تعدد بالاظهار فيكون ما يحوز فيه الادغام خمسة كلمات الواحدة غائبة او مخاطبة او متكلما وحده او معه غيره  
 والواحدة المخاطبة ( نحو لم يعد ) فى الواحد الغائب وكذا لم تعد غائبة او مخاطبة ولم امد متكلما وحده ولم تعد

متكهما معه غيره وحكم الكل واحد ولذا اكتفى بالغائب لان الاختلاف بين هذه الخمسة في حرف المضارعة فقط فأراد بيان طريق ادغام احدها وأحال الباقي على المقايسة صريحاً في الآتي فقال (اصله) أي اصل لم يعد (لم يعدد) وكذا اصل لم تعدد ولم امد ولم تعدد ولم تعدد بسكون الدال الثانية علامة للجزم (نقل حركة الدال الاولى) من الدالين (الى الميم) ليتمكن الادغام (فالتقى) بعد النقل (ساكنان) وهما الدالان اما الاولى فللنقل واما الثانية فللجزم (فحرك الدال الثانية) منها الدفع الالتقاء (اما بالفتح خلفه) أي خلفه الفتح في نفسه كما ورد في قوله تعالى ولا تضار والدّة عن ولدها بفتح الراء (او) حركت (بالكسر لانه) أي الكسر (اصل في تحريك) الحرف (الساكن) لان الجزم الذي هو السكون في الافعال عوض عن الجراي الكسر في الاسماء لتعذر الجر في الافعال ولما ثبت بين السكون الجزمي في الافعال وبين الكسر الجري المختص بالاسماء تعويض وتبديل فيما احتيج الى التعويض من السكون جعل الكسر عوضاً عن السكون عند تعذره ومشابهة الكسر بالسكون في عدم وجودهما في جميع الاقسام للكلمات لان السكون الذي هو الجزم لا يوجد في غير الافعال وكذا الكسر لا يوجد في غير المنصرف على ما فصلناه في بحث همزة الوصل وغيره (او) حركت الثانية (بالضم لاتباع عينه) أي لاتباع حركة عينه وهي حركة الدال الاولى التي نقلت الى الميم وهي الضمة لكونها من باب نصر (قادغم) الدال (الاولى في) الدال (الثانية فصار لم يعد بحركات الدال) الثانية قحمة او كسرة او ضمة هذه لغة بني تميم (ويحوز) استعمال (لم يعدد بالظهار) أي بترك الادغام نظر الى عدم تحقق شرط الادغام في اول الامر وهو كون الثاني من المثليين متحرراً وهو هنا ساكن مع وجود الخلفة بسبب السكون اعني الجزم وهذا أي عدم الادغام لغة الجازيين وهو الاقرب الى القياس كما ورد في النظم الجليل بالفك ولا تمن تستكثر ولا نشط واهدنا وفليل الذي عليه الحق وهذه عطاؤنا فامتن وقليدد بسبب الى السماء وغيرها \* وما ينبغي ان يعلم ههنا ان جواز الادغام والظهار بالنسبة اليها والافند الجازيين بمنع الادغام وعند بني تميم واجب فان قيل لما حرك الثاني مع ان الاول ساكن يكون اول المثليين ساكناً والثاني متحرراً فيلزم ان يكون الادغام واجبا لدخوله حيثئذ في قسم الواجب فاوجه الجواز اقول وجهه جواز حركة الثاني فابتنى على الجواز يكون جائزاً فلم من هذا ان ماجاء من يفعل بضم العين في هذا القسم يجوز اربعة اوجه مثل لم يعد بالضم او بالكسر او بالفتح ولم يعد بالظهار واول صورة الاظهار على الادغام لكن اولى لقربه بالقياس انما لم يقدم رعاية لمنااسبة المقام فتأمل (وقس) انت ايها المخاطب (عليه) أي على لم يعد في اجراء الادغام جوازاً مع الحركات الثلاث والظهار احكام (لم تعد ولم امد ولم تعد) غائبة او مخاطبا ومتكلما وحده او معه غيره كما اشرنا اليه تأنيساً وتأليفاً لذهنك حتى لا يستغربك ههنا (و) كذا قس حكم (لا يعد) حال كونه (نهياً) غائباً او حاضراً بابدال تاء في الادغام جوازاً مع التحريك بالثلاث والظهار على اللفتين هذا اعني جواز الوجوه الاربعة اذا كان العين مضمومة (وان لم يكن عينه) أي عين المضارع الذي دخل عليه الجازم من المضاعف (مضموماً) سواء كان مكسوراً او مفتوحاً (لم يحز تحريك المدغم فيه بالضم) لعدم الداعي وهو الاتباع لحركة العين في الضم (بل) يجوز التحريك (بالفتح) فيما كان عينه مفتوحاً للخفة مع التبعية وفيما كان مكسوراً للخفة فقط (و) (الكسر) فيما كان عينه مكسوراً للاتصال مع التبعية وفيما كان مفتوحاً للاتصال (فقط) أي دون الضم لئلا يضر (نحو لم يفر) بفتح الراء او كسر هالانها من باب ضرب الذي عينه مكسور في المضارع اصله لم يفر فاعل اعلال لم يعد في غير الضم (ولم يعض) بالفتح والكسر ايضاً لانها من باب علم الذي عينه



فتح مفتوح اصله لم بعضض ( ولم يعد ) ايضا من باب الافعال اصله لم يعدد ( ولم ينقد ) من الاتفعال  
يعدد ( من الاتفعال ) ( ولم يستمد ) من الاستفعال فتحا وكسرا في الكل لكسر العين في الكل ( وهكذا )  
على هذا القياس من جواز الادغام فتحا وكسرا مع الظهار ( حكم نحو لم يحمر ولم يحمار ) اى حكم  
بأن من باب الافعال والافعال من مزيد الثلاثي خاسيا وسداسيا ( و ) كذا حكم نحو ( لم يقشعر ) بما جاء  
الافعال السداسي المزيد على الرباعى المجرد ( و ) كذا نحو ( لم يطمئن ) من الملحقات وان لم يكن هذه  
كورات مضاعفة في الحقيقة لما مر لكن الحكم مشترك بين ما سبق من المضاعف الحقيقى وبين هذه  
للكورات ولذا فسروجه الاشتراك بينهما بقوله ( اعنى ) انا بتشبيه حكم هذه المذكورات بما سبق انه  
( يجوز فيهن ) اى في هذه المذكورات من الامثلة الاربعة وامثالها ( الادغام ) لاجتماع المثلين مع عدم سكون  
الثانى ( مع ) جواز ( فتح اللام ) للخفة ( وكسره ) للاصالة والتبعية لكون العين فيها مكسورا دون  
الضم لعدم الداعى اليه ( و ) كذا يجوز فيهن ( الظهار ) اى ترك الادغام لما مر آنفا ( ومن هذا القسم ) يعنى  
المضاعف الذى يجوز فيه الادغام والظهار وهو القسم الثانى من الاقسام الثلاثة للمضاعف ( المفرد )  
دون التثنية والجمع ( المذكر ) دون المؤنث اذ كل من التثنية والجمع المذكر والمفرد المؤنث من القسم الذى يجب  
فيه الادغام لان اتصال الضمير الالف والواو والياء وجمع المؤنث فى قسم المنع على ما سيجئ فى المفرد المذكر  
فى جواز الادغام حال كونه ( من الامر ) دون النهى لانه داخل فى المجزوم الذى سبق بيانه ( المخاطب )  
دون الغائب لدخوله فى المجزوم ايضا ( المعلوم ) دون المجهول لدخوله فيه ايضا تفريقه  
هذه الصيغة اعنى امر الحاضر المفرد المذكر المخاطب المعلوم بحملة مستأنفة بقوله ومن هذا القسم الخ بما سبق  
مبنى على مذهب البصريين من ان الامر المخاطب المعلوم مبنى على الوقف ليس بمجزوم بلام مقدرة كما اثرنا  
اليه فى ابتداء هذا القسم بقولنا وهو اما بالجزم بأى جازم كان من الجوازم او بالوقف كما فى امر الحاضر عند  
البصريين فتنبه فتح الله عليك ( فان كان عين مضارعه ) الذى أخذ هو منه وهو صيغة الخطاب ( مضموما )  
بأن جاء من باب نصر او حسن ( جاز فيه ) اى فى ذلك الامر ( الظهار ) اى ترك الادغام نظرا الى عدم  
تحقق شرط الادغام فى اول الامر وهو كون الثانى متحركا وههنا ساكن مع حصول الخفة بسبب السكون  
فلا حاجة الى الاستخفاف بالادغام وقد عرفت ان هذه لغة الحجازيين وقدم ههنا نظرا الى قريته بالقياس  
الوارد عليه فى فصيح المقال كما سبق شواهد آنفا ( و ) يجوز ايضا ( الادغام ) نظرا الى اجتماع المثلين مع  
عروض سكون الثانى وهولفة بنى تميم ( مع ) جواز تحريك الثانى با ( الحركات الثلاث ) اى بالضم للاتباع  
والفتح للخفة والكسر للاصالة مثل لم يعد ( نحو مد ) بالحركات الثلاث فى الدال المدغم فيه مع ضم الميم فان  
( اصله ) اى اصل مد ( امدد ) كانهصر ( نقلت حركة الدال الاولى الى الميم فاجتمع ساكنان ) من الدالين  
( فحرك ) الدال ( الثانى باحدى الحركات ) الثلاث ( كما مر ) فى بيان لم يعد مقتضى الحركات الثلاث  
من التبعية والخفة والاصالة ( وادغم ) الدال ( الاولى فيه ) اى فى الدال الثانية ( فاستغنى عن همزة الوصل )  
لانها انما جيئت لتعذر الابتداء بالساكن وقد زال ذلك بسبب الحركة المتقولة من الدال الى الميم ( فصار مد )  
متحركا آخره ( بالحركات الثلاث ) لما مر مرارا والميم مضمومة فى الاحوال الثلاث وينحذف مجهول الماضى  
فى صورة الفتح والفرق بالاصل ( ويجوز ) استعمال ( امدد ) بالظهار لما مر آنفا فظهر منه ان ما جاء  
من يفعل بضم العين يجوز فى أمره ايضا اربعة اوجه مد بالفتح ومد بالكسر ومد بالضم مع ضم الميم فى الكل  
وامدد بالظهار هذا الجواز اذا كان عين المضارع مضموما ( و ) اما ( ان لم يكن عين مضارعه مضموما )  
سواء كان مكسورا او مفتوحا او كان من غير الثلاثى ( لم يجوز فيه ) اى فى ذلك الامر ( الضم ) اى ضم الثانى

لعدم الداعى وهو الاتباع بل يكتفى بالكسر والفتح ( نحو فر ) مما عين مضارعه مكسور لكونه  
ضرب والفاء مكسورة بالكسرة المنقولة من العين ( وعض ) من مفتوح العين في المضارع فانه من باب  
مع فتح العين لما ذكر اصلهما افرروا عضض كاضررب واعلم ( ونحو اعدوا نقد واعتدوا ستمد ) بحرف  
الثانى فتحوا كسر احوال كونها او امر من الافعال والافتعال وهذا حكم ما هو من المضاعف في الحذف  
( وكذا حكم ) ما تحقق فيه شرط الادغام وهو اجتماع الحرفين المتماثلين وان لم يكن مضاعفا في نفسه  
( نحو اجر واجار واقشمر والطمان ) وغيرها من هذه الابواب حال كون كلها ( اوامر ) دون  
المواضى فانها يجب الادغام فيها كما سبق ووجه الشبه بين الحكمين انه ( يجوز فيهن ) اى في هذه الابدان  
( الاظهار ) كما جاز في اوامر المضاعف لما مر ( والادغام ) ايضا ( مع فتح اللام ) للخفة ( وكسره  
اى جواز كسر اللام للاتصال والتبعية ) ولا يجوز الضم ( اى ضم اللام لعدم اداعى كما مر مرارا ) و  
لما فرغ من بيان القسم الثانى الذى يجوز فيه الادغام اراد الشروع في بيان القسم الذى يمنع فيه الادغام وهو  
( القسم الثالث ) من الاقسام الثلاثة للمضاعف باعتبار اختلاف العوارض ( اعنى ) انا بالقسم الثالث  
( ما ) اى مضاعفا ( امتنع فيه الادغام ) وذلك القسم ( ما ) اى مضاعف ( سكر فيه ) اى في ذلك المضاعف  
الذى هو عبارة عن القسم الثالث ( الثانى ) اى سكن المثل الثانى من المثليين ( بسبب اتصال الضمير اعنى  
انا بالضمير ) التاء المتحركة ) بالحركات الثلاث بالفتح للمخاطب والكسر للمخاطبة والضم للمتكلم وحده  
( ونون جمع المؤنث ) غائبة او مخاطبة ( ونون المتكلم مع الغير ) فى الماضى فان هذه الضمائر لكونها  
كأجزاء من الفعل يجب سكون ما قبلها الثلاث الى اربع حركات او لفرق بين هذه الضمائر التى للفاعل وبين  
الضمير المنصوب المتحرك مثل ضربك وما قبل هذه الضمائر ثمان المثليين والادغام يقتضى تحريكه ولما تمذر  
التحريك امتنع الادغام فيكون موضع الممتنع من الماضى تسعة اثنان فى المتكلم وستة فى المخاطب وواحد  
فى الجمع المؤنث الغائبة ومن المضارع اثنان جمع المؤنث غائبة او مخاطبة ومن الامر واحد اى يكون المجموع  
اثنا عشر موضعا ومواضع الوجوب من الماضى خمسة وهى المفردات الخمس كما سبق ومن المضارع اثنا  
عشر وهو ما عدا هذين الاثنين ومن الامر اربعة وهى ما عدا الواحد المخاطب ( والامتنع ) فاما المواضع  
المتنعة فى الماضى فهى ( نحو مددت ) متكلما او مخاطبا او مخاطبة ( ومددتم ) جمع المخاطب مذكرا  
( او مددتن ) جمعه مؤنثا ( ومددنا ) متكلما مع الغير و كذا مددن جمع المؤنث الغائبة ( و ) فى المضارع  
( يمددن ) جمع المؤنث الغائبة ( وتمددن ) جمع المؤنث المخاطبة هذا من الثلاثى المجرد ومن الزيد فيه  
( نحو امددن ) جمع المؤنث الغائبة ( و امددت ) بالحركات الثلاث متكلما وخطابا مذكرا ومؤنثا وكذا  
امددم و امددتن و امددنا من الافعال ( واعتددن ) الى اعتدنا من الافتعال ( واستمددن ) الى استمدنا  
من الاستفعال بالاظهار فى الكل قطعا ( وهذا ) الذى ذكرناه مما امتنع فيه الادغام من المضاعف وهكذا  
( حكم احررن ) منتهيا الى احررنا اى فى امتناع الادغام بعينه مواضى من الافعال ( و ) كذا ( يحمررن )  
وتحمررن مضارعين من ذلك الباب ( و ) كذا ( اجاررن ) منتهيا الى اجاررنا مواضى من الافعال  
( ويحماررن ) وكذا تحماررن مضاعفين منه ايضا ( واقشعررن ) الى اقشعررنا ( ويقشعررن )  
وتقشعررن من الافعال من السداسى الزيد على الرباعى ( وكذا ) اى مثل الامثلة المسبوقة ( ان فصل  
بين المثليين بحرف ) حقيقة مثل زلزل او حكما كدة حروف المد كما فى قوول فى مجهول قاول من المقالة  
على ما سبق فى ابتداء البحث ( يمتنع الادغام ) لمنع الفاصل من الادغام والادراج ( نحو يمددو امدادو يمددو )

لوقوع الواو والالف والياء فاصلة بين الدالين (و) كذا (استمداد) واحرار واحرار واسويداد واقشعرار واطمينان ونحوها مما وقع فيه بين المثليين فاصلة فتبصر واحفظ \* ولما فرغ من بيان المضاعف الذى كان واسطة بين المعتل والصحيح اراد ان يشرع في بيان المعتلات فقال

### ( الباب الرابع )

من الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب كأن (في) بيان احوال (المثال) من المعتلات انما قدمه في الوضع على ما عداها منها لتقدمه على غيره من كل الوجوه طبعاً لان المعتل ما كان فيه حرف العلة وهى اما ان تكون واحدة او متعددة ولاشك في تقدم ما كانت فيه واحدة على ما كانت متعددة لتقدم الواحد على التعدد وكذا ما كانت العلة فيه واحدة فلا يخلو من ان تكون العلة فيه فاء او عينا او لاماً من الكلمة فما كانت العلة فيه فاء مقدم على الغير لتقدم الفاء فلزم ان يقدم المثال على غيره في الوضع حتى يوافق الطبع ( وهو ) اى المثال في اللفظ مصداقاً للمماثلة بمعنى المماثل اى المشابه اسم فاعل على ما استطلع عليه من وجه التسمية به وفي الاصطلاح انه ( ما ) اى كلمة اشتقاقية لكونها قسماً من اقسامها ( كان فاؤه ) اى فاء فعله لاجنبه ولا لامه ولا كلاهما يعنى ( وحده ) اى منفرداً ( حرف علة ) فخرج عن التعريف ما كان فاؤه وعينه حرفى علة مثل ويل ويوم كما انه خارج عن المعرف لكونه من اقسام الكلمة الاشتقاقية ولو سلم يدخل في الفيف وكذا ما كان فاؤه ولا لامه حرفى علة مثل وقى او الكل حروف علة مثل يبي وواو فانه يسمى لفيفاً لامثلاً في الاصطلاح ولا مشاحة فيه ( نحو وعد ) مما كان فاؤه واوا ( ويسر ) مما كان ياء ولم يأت بما كان فاؤه الفا لعدم وجودها اصلية خصوصاً في الابتداء لتعذر الابتداء بالسكن لان الحرف المنطوق به اما معتد على حركته كياء بكر او على حركة مجاوره كيم عمرو أو على لين قبله يجرى مجرى الحركة كياء دابة وصاد خويصة فحتى لم توجد هذه الاعتمادات تعذر التكلم دليله التجربة وانكاره انكار العيان ومكابرة بالحسوس وجوز البعض الابتداء بالسكن واختاره السكاكى بأن التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشئ على ما يحصل بعده محال ورد بمنع انها بعده بل هى معه والا لامكننا الابتداء بالحرف في النطق بالحرف بعد ذهاب الذى قبله كما تخيله البعض حتى التزم وقوع الابتداء بالسكن ونقل عن السيد السند قدس سره في حواشى الكشاف ان الحق جوازه ومن قال بامتناء لا يسمع منه الاحكامية عن لسانه واذا استقرت لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالسكن المدغم لاسيما في لغة خوارزم الا انه غير واقع في لغة العرب هذا وما نحن فيه ايضا من تلك اللغة فلا توجد ما فاؤه الف اصلها او عارضها وللإشارة الى هذا يقال ( اعلم ) ايها الطالب وايضاً هذا تمهيد مقدمة لمباحث المعتلات مصدر الخطاب عام اي قاطن غفل وتنشيط لمن كسل وترغيباً الى طول الامل حتى وقف على اختلاف التعبير بحسب اختلاف التعبير ( ان حروف العلة ) ثلاثة ( الواو والياء والالف ساكنة كانت ) كل منها ( او متحركة ) غير الالف فانها لا تتحرك ابداً من حيث هى الف وسواء كانت بحانسة حركة ما قبلها ولا ووجه التسمية بالعلة قد سبق في المقدمة ولا نعيد لعلك تعود ( و ) ان ( حروف الهين ) ايضا ( هذه الثلاثة ) من الواو والياء والالف لكن لا مطلقاً بل حال كونها ( ساكنة ) سواء كانت بحانسة حركة ما قبلها ولا انما سميت هذه الحروف به حينئذ لكونها لينة بسبب السكون ولا تناسع مخارجها ( و ) ان ( حروف المد ) ايضا ( هذه الثلاثة ) لا مطلقاً بل حال كونها ( ساكنة ) بحانسة حركة ما قبلها ( اى حركة ما قبل هذه الثلاثة ( لها ) اى لتلك الثلاثة انما سميت به ايضا لما فيها حينئذ من امتداد الصوت وتطويله عند التلفظ بها فاعلم من هذا التفصيل ان الفرق بين التعبير بالعموم والخصوص المطلق

فالعلة اعم منهما لان كلاهما يقال حرف علة دون العكس وكذا الين اعم من المد لان كل حرف مدحون  
 لين وليس بالعكس لان حرف العلة اذا كانت ساكنة ولم تكن حركة ما قبلها مجانسة صدق انها حرف لين  
 ولم يصدق عليها انها حرف مدمثل قول وبيع مصدرين على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين لان المديّة  
 مشروطة بالمجانسة دون الين وعلم منه ايضا ان الالف حرف مددائما لسكونها وافتتاح ما قبلها ابدا والواو  
 والياء تكونان تارة حرفي لين كما ذكر واخرى حرفي مدمثل واو يقول ويا يكيل وتارة اخرى لا تكونان  
 حرفي مد ولا لين بل هما بمنزلة حرف الصحيح وذلك اذا وقع في اول الكلمة نحو وعد ويدر فان كل واحد  
 منهما بمنزلة الحرف الصحيح لعدم امكان الاسكان وقبول التغير ولذا سمي مثالا لمسايقته بالصحيح فيه (والالف)  
 من هذه الثلاثة (لا تكون) اى لا توجد حال كونها (اصلا في الفعل والاسم المتكمن) اى الاسم المرب  
 لتمكنه في الاسمية بقبوله الرفع والنصب والجرو بقاءه على اصله من غير مشابهة للفعل والحرف ولذا يسمى  
 المبني غير متمكن هذا جواب سؤال مقدر فكأنه سأل سائل بأن المثال من المعتل وهو ما كان احدا صوله  
 حرف علة وهى الواو والياء والالف فهل تكون كل منها على طريق الاصل في الكلمة ام لا فاجاب عنه  
 بان الالف لا تكون اصلا في الفعل والاسم المتكمن لان حروف الاصول حرف الماضى المفرد المذكر  
 من المجرد وهى من الثلاثى متحركة ابدا في الاصل والالف ساكنة ابدا ايضا فلا يصلح ان تكون اصلا  
 واما الرباعى فخروف اصوله ايضا تكون متحركة الا الثانى ولا يجوز ان يكون الثانى منه الفال لا يلتبس  
 بالماضى من باب المفاعلة او للحمل على الثلاثى الذى امتنع كونها اصلا فيه (بل تكون) اى توجد اذا وجدت  
 فيهما (اما زائدة كالف ناصر) ماضيا من المفاعلة او اسم فاعل من الثلاثى المجرد (او متقلبة من حرف)  
 اصول (كالف راس) متقلبة من الهمزة لسكونها وافتتاح ما قبلها فان اصله رأس مهموز العين اسما  
 او مصدرا وكذا الف قال وكال وغزار وحى متقلبة من الواو والياء وانما قبل الاسم بالتمكن لان غير المتكمن اى  
 المبني كتنى ومهما وما وكذا الاسماء العجيبة كجراوت وداد وكذا الحرف مثلى على وبلى وحتى وبأوت  
 وما شبه هذه المذكورات فقد تكون اصلية فيها فان هذه المذكورات لكونها غير مشتقة وغير متصرفة  
 لا يعرف لها اصول غير هذا الظاهر فلا يعدل عن الظاهر من غير دليل فلا يحكم في الف مهما مثلاً بأنها زائدة  
 لعدم اشتقاق يفقد فيه الفها ولا يقال ايضا انها بدل لكون الابدال نوعا من التصرف ولا تصرف لها فحكم  
 فيها باصالتها بناء على الظاهر (وانما سمي) ما كان فاؤه وحده حرف علة في الاصطلاح (مثالاً لماثلته  
 الصحيح) اى لمسايقته بالصحيح (في تحمل الحركات) الثلاث اى في قبولها اما الفتحة ففى (نحو وعد) ماضيا  
 معلوما بفتح الواو واما الضم ففى (وعد) بضم الواو ماضيا مجعولا واما الكسرة ففى الوعدة والوجهة  
 مصدرين على وزن فعلة بكسر الفاء (الى آخرهما) اى وعد معلوما ووعد مجعولا منتهين الى آخرهما  
 من الغيبة والخطاب والتكلم افرادا وثنية وجما وتأنينا وتذكيرا كعلم بفتح العين في المعلوم وضمها  
 في الجهول وكسرها في المصدر بخلاف ما كان عينه اولاه او كلاهما حرف علة كالاخوف والناقص  
 والفيف فانها لا تحمل بالحركات ولذا تغير على ما سيجئ كل منها في بابها ولما شابهته بالصحيح في عدم جريان  
 الاعلال في ماضيه الذى هو الاصل لعدم الاحتياج اليه فيه لان الغرض من الاعلال التخفيف والتسهيل  
 في التلفظ والتكلم قوى عند الابتداء بالتكلم لعدم عروض الفتور والكسله ولذا يبتدئون عند تعذر  
 الابتداء بالسكن بهمة الوصل مع انها تنقل الحروف لشدها في التلفظ ولذلك لا تغير اذا كان مبتدأ بها على  
 ما عرفته سابقا في بحثها وقيل انما سمي به لمسايقته امره بأمر الاجوف مثل عد وزن اما على وزن عل بحذف الفاء

امر حاضرين من الوعد والوزن واما على وزن فل بحذف العين ايضاً من العود والزينة فأصلهما على تقدير  
كونهما من المثال او عدوا وزن فحذفت الواو والياء تبعاً للمضارع ثم حذفت الهمة للاستغناء عنها وعلى تقدير  
كونهما من الاجوف اعدوا وزن فحذفت الواو والياء بعد نقل حركتهما الى ما قبلهما الكون فهما متحركتان  
وما قبلهما حرفاً صحيحاً ساكناً ثم حذفت الهمة للاستغناء وهما اللقاء فصارتا عد وزن اما على وزن فل  
بحذف الفاء او فل بحذف العين هذا اذا كان المثال من المثل بكسر الميم وسكون التاء او بفتحهما او من المثل  
على وزن الامير بمعنى المشابهة على ما هو المشهور واما اذا كان من المثل بمعنى الانتصاب كما يقال لعلم الامير  
مثلاً لا انتصابه امامه فوجه انتصاب حرف العلة في ابتداء الكلمة من غير رؤية شئ قبلها ويقال ايضاً اطرافاً  
لوقوع حرف العلة في الطرف هذا في الواوى ( وكذا ) اى ما سبق من الواوى المثال البائى في جميع ما ذكر  
من وجوه التسمية الا انه قليل بالنسبة الى الواوى ولذا فصل بينهما بقوله وكذا مثل (يسر) ما ضياع من اليسر  
معلوماً ومجهولاً الى يسرنا (ثم) اى بعد ما علمت المثال بتعريفه ووجه تسميته به ونحو ذلك اعلم ( ان المثال )  
واو يكان او يائياً غير المضاعف والمهموز (يحى) فى ألسنتهم قياساً ومطرذاً هذا مقتضى صيغة المضارع بقوله  
يحى وكذا فى بسقط وبحذف وامثالها فانهم يستعملان فى القاعدة والقياس صيغة المضارعية كالاسمية  
واما فيما خالفه فى بعض المواد فالماضية كما سيجئ من قوله وقد حذفت الا بالقرائن فتدبر هكذا قيل فى هذا  
المقام لعل الامر بالتدبر اشارة الى جواب سؤال مقدر اما السؤال فبان احتمال هذه المخالفة فى بعض المواد  
انما فهمت من كلمة قد الداخلة عليهما من الصيغة واما الجواب فبان كلمة قد الداخلة عليها مجرد التحقيق والتحلف  
يستفاد من نفس الصيغة ( من ابواب الثلاثى ) المجرد ( كلها ) اى دعائماً كان او غيره مثل وعد بعد ثانياً  
ووجل يوجل ثالثاً ووهب يهب رابعاً ووجه يوجه خامساً وومق يوق سادساً ( الابواب الاول ) اى  
لا يبحى من الباب الاول وهو ما كان عينه فى الماضى مفتوحاً والمضارع مضموماً ( فانه ) اى المثال ( لا يبحى منه )  
اى من ذلك الباب بالاستقراء الوجودي يجد فى لغة بنى عامر ومن باب ضرب فى لغة غيرهم وانما حذفت الواو  
من يجد فى لغة بنى عامر مع عدم وقوعه بين الياء والكسرة لكون ما بعده مضموماً بناء على ضعفية بحيثية  
بالضم لخروجها من القياس واستعمال الفصحاء فاتباع فى الحذف ليعديكون حذف الواو فى يجد على طريق  
الاتباع لا على طريق القياس ولذا ترك المصنف رحمه الله تعالى ذكره كما بين فى المراح وشروحه ( ويجمع )  
المثال فى كلمة واحدة ( مع مهموز العين ) بناء على جواز تدخّل الاقسام فى غير السالم اعدم المناقاة بينهما على  
ما صرح المصنف رحمه الله تعالى فى المقدمة سابقاً ( كوار ) من الوأر بفتح الواو بمعنى الاخافة يقال وأر  
الرجل وأرأ من باب ضرب اذا فرعه وزعره ويبحى بمعنى اللقاء فى الشر كما يقال وأر فلان اذا اللقاء فى الشر  
وبمعنى اعمال موضع الاحراق النار فيه يقال وأر النار وأر النار اذا عمل لها مرة هذا من الواوى ومن اليائى  
كئس من باب علم وانما لم يذكر مثلاً من اليائى المجتمع مع المهموز العين اشارة الى قلته بالنظر الى الواوى ( و )  
يجمع ايضاً مع ( مهموز اللام ) وهذا يبحى من باب فتح ( نحو وجأ ) يجرأ من الوجأ بفتح الواو بمعنى  
الضرب باليد او بالسكين يقال وجأ باليد او بالسكين كوضعه يضعه وجأ اذا ضربه هذا ما استفيد  
من القاموس وفى المطلوب شرح المقصود عدّه من باب ضرب لعل خطأ ومن هذا الباب ايضاً وطأ بطأ  
قال فيه ايضاً وهو من باب ضرب فى الاصل وقيل من باب علم والاول اصح هذا ومن باب حسن نحو وضاً  
يوضؤ ( و ) يجمع ايضاً مع ( المضاعف نحوود ) فى الماضى بود فى المضارع ( فحينئذ ) اى حين الاجتماع  
مع المضاعف ( يخصص ) ذلك المجتمع ( بالباب الثالث ) على مقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى وهو ما كان

عنه في الماضي مكسورا والمضارع مفتوحا مثل علم يعلم بناء على ما مر من ان المضاعف لا يجرى الامن في  
 الابواب وهى ما خالف حركة عينه في الماضي بحركة عينه في المضارع وهو ثلاثة ابواب وقد صرحت في  
 ان امثل لا يجرى من الباب الاول وهو احدى هذه الثلاثة فبقى اثنان واذا اجتمع احدهما مع الآخر لا يجرى  
 من الباب الثانى فبقى باب واحد وهو الباب الثالث على ما اشار اليه بعض الافاضل وفي القاموس الود  
 والوداد بالحركات الثلاث في الواو والودادة على وزن السعادة والمودة على وزن المحبة والمودة بكسر  
 الميم والمودة بالاعظهار والكسر ايضا والمودة فالكمل بمعنى الحب تقول ودته بكسر العين وودته  
 بقحها ووده بالقح فيهما وودا وودادا بالتثنية فيهما وودادة ومودة وموددة وموددة وموددة  
 من الباب الرابع والثالث اى حبيته فعلى هذا يلزم ان يكون تخصيص المصنف رحمه الله تعالى بالثالث  
 بلا تخصيص وتوجيه البعض بلاوجه لكن حل صاحب الاوقيانوس بجيئه من باب قح على الشذوذ مثل  
 عض يعض فيكون تخصيص المصنف رحمه الله تعالى ههنا بناء على هذا القياس تأمل وفي شرح المشارق  
 اول المحبة الموافقة ثم الميل ثم الود ثم الهوى ثم الوله فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب والمحبة للفؤاد  
 وهى باطن القلب والهوى غلبة المحبة والوله زيادة الهوى فمن اراد العشور على تفصيل مراتب العشق  
 والمحبة فليراجع الى المستطرف وههنا ليس مقامه ( ويسقط ) من الخط والتلفظ معا ( فاؤه ) اى فاء  
 المثال من اربعة ابواب صورتها والقياس منها بايان ( ان كان ) الفاء ( واوا ) لا ياء لعدم تعلق هذا المقتضى  
 بحذفها على ما ستطلع عليه ( من المضارع ) سواء كان مثبتا او منقيا مجزوما او منصوبا اولا ( و ) لذا قل  
 ( الامر والنهى ) غائبا او حاضرا ( المعلومات ) دون الجهولات لزوال المقتضى فيهما الاول من الابواب  
 الاربعة حذفه ( من الباب الثانى ) وهو ما كان عينه في الماضي مفتوحا والمضارع مكسورا ( نحو يعد )  
 اصله يوعد من الودع فحذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة لانه يستلزم الخروج من الكسرة التقديرية  
 التى هى الياء الى الضمة التقديرية التى هى الواو ومن تلك الضمة الى الكسرة التحقيقية وهى كسرة العين  
 وثقل هذا على اللسان ظاهر والتخفيف لازم بازالة هذه الثقل اما بحذف شئ او اسكانه ولا يمكن التخفيف  
 بحذف الياء لكونها علامة المضارعة وحذفها لخلال المقصود مع كراهة الابتداء بالواو ولا باسكانه لثلا يلزم  
 الابتداء بالسكان ولا بحذف كسرة العين لثلا يلزم التقاء الساكنين ولو بدلت بالضمة والفحة يلزم تغيير البناء  
 ولم يبق للتخفيف بالحذف او الاسكان شئ سوى الواو فحذف ( و ) حلت عليها اخواتها من التاء والهزة  
 والنون في حذف الواو اطراد الابواب وان لم يتحقق تلك العلة الموجبة للتخفيف فيهما مثل ( تعدوا وعدوا )  
 مضارعا مرفوعا مثبتا وكذا لم يعد ولم يعد وما يعد وما يعد ولن يعد مجزوما ومنصوبا منقيا وكذا يصل ويسم  
 ونحوها ( وليعد ) امرا غائبا ( ولا يعد ) نهيا غائبا وكذا سائر تصاريهما من الافراد والتثنية والجمع  
 مذكر او مؤنثا مثل يعد اليعدوا ليعدن فان قبل لم يحذفوا الواو في يوعد مضارعا أو وعد من الافعال مع انها  
 واقعة بين الياء المضمومة والكسرة فالعلة موجودة بل هى اثقل من يعد لكون يائها مضمومة وياء يعد  
 مفتوحة اقول ان المراد بوقوع الواو بين الياء والكسرة حال كونهما اصليتين وههنا ليس كذلك لان  
 اصل يوعدا يوعدا بالهمزة بين الياء والواو لان المضارع هو الماضى مع زيادة حرف المضارعة على ما سبق  
 في بحث المضارع فلما كان الماضى او عد كان مضارعه يأوعد فوقع الواو بين الهمزة والكسرة في الاصل  
 لابين الياء والكسرة مع ان العلة هذا ولما حذفوا الهمزة لثلا يلزم اجتماع الهمزتين في متكلم المضارع وحلا  
 عليه في غيره لم يحذفوا الواو فرار عن كثرة الحذف واعتبار بالاصل وان وقع بين ياء وكسرة ظاهرا فان قلت  
 لو سلم ان الواو قد وقعت في الاصل بين الهمزة والكسرة ولذا لم تحذف فيلزم الحذف في الحال لوقوعها بين

الياء والكسرة مع ثقله الضمة فكيف يكتفى باعتبار الاصل لان العلة الموجبة للحذف هي الثقله الحاصله في التلظف وما يتلظف في الحال هو الواو الواقعة بين الياء والكسرة اقول نعم لانها لو حذفت فيه يلتبس بمضارع الثلاثي وهو مانع قوى مع ان انقضاء الموانع معتبرة في القواعد العقلية \* فان قيل لم يعكس الامر بان يحذف الواو منه واباتهما في يعدم من الثلاثي حتى لا يلتبس مع ان يوعده من الافعال اشد احتياجا الى حذف الواو لكون الياء فيها مضمومة اقول انما لم يعكس لثلايلزم كثرة الحذف على هذا التقدير فانه حذفت الهمزة او لا ولو حذفت الواو ايضا يلزم ذلك بخلاف بعد فانه لم يحذف منه شئ غير الواو فاخياره بالحذف اولى من العكس (و) الثاني من الابواب الاربعة التي يحذف واو المثال من المضارع وغيره حذفها (من الباب الرابع) على مقتضى ترتيبه وهو ما كان عينه في الماضي والمضارع مفتوحا يعني باب فتح (نحو يهب) مضارعا (وليهب) امرا غائبا (ولا يهب) نهيا غائبا وكذا سائر التصاريف جمعا او نفيها حال او استقبالا وكذا سائر فروعات الكل والاصل بالواو مثل يوهب وليوهب ولا يوهب وكذا يضع ويقع ويسع ويدع وغيرها مما عينه او لامه حرف حلق لان الاصل يوهب ويوضع ويوقع ويوسع ويودع بكسر العين اعني من الباب الثاني في الحقيقة كما شرنا اليه ثمه فحذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة ثم قحت العين للتخفيف لثلايلزم الثقل على الثقل اى ثقل الكسرة في جوار حرف الحلق الثقيل حقيقة كما في الامثلة المذكورة او حكما في يذر بمعنى يدع لوجود الحلق فيه \* فان قيل فعلى هذا يلزم اعادة الواو المحذوفة لزوال علة الحذف وهي كسرة العين لان زوال العلة يستلزم زوال المعلول اقول انما لم يعيدوها بناء على ان الفتح عوض عن حرف الحلق والانما هو الكسر فاعتبروا الاصل والغوا الفتحه العارضة ولت تقول ان الثقله التي اوجبت حذف الواو حين الوقوع بين الياء والكسرة انما تشاهد عند التلظف ولما زال ذلك حين الفتح يلزم الاعادة بناء على استلزام زوال العلة زوال المعلول فالتأثير اعتبار الاصل بالتلظف لان العبرة بالتلظف في الحال فالجواب الشافي ما قاله المحقق الثاني العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني انه قد وقعت هذه الافعال محذوفة الواو ومفتوحة العين فاذا كروا من التأويلات لثلايلزم هدم قاعدتهم انما هي مناسبات عقلية وتعليلات بعد الوقوع وكذا جيع العلل المذكورة في هذا الفن والحاكم في الكل هو الواضع والعمدة هي السماع كما بينا عليه مرارا (و) الثالث من الابواب الاربعة التي تسقط الواو من المضارع وفروعاته (من الباب السادس) وهو ما كان عينه في الماضي والمضارع مكسورا (نحو يرث) يرثان يرثون وكذا ترث ارث ترث وكذا لم يرث لما يرث ما يرث لن يرث (يرث ولا يرث) في الامر والنهي وغيرهما ما ذكره فالاصل في الكل يرث ولا يرث من الوراثة باثبات الواو فحذفت لوقوعها بين الياء والكسرة وفي مثل ترث وأرث وزرث جلا على يرث (و) كذا (في مخاطب امر المعلوم) دون المجهول فانه لا تحذف لزوال العلة فيه كما في مجهولات المضارع والامر والنهي وغيرها (يحذف الهمزة من اوله) اى اول مخاطب امر المعلوم (ايضا) اى كما تحذف الواو لعدم الاحتياج الى الهمزة بعد حذف الواو وهذا بالنظر الى اثبات الواو فيه والا فلا حاجة الى هذا التكلف فان عدم لامر اى اصله تعدل فحذفت التاء بتي عداقن الواو والهمزة حتى حذفتا والحذف يقتضى وجودهما فان الواو قد حذفت في الاصل من المضارع ولم يؤثر الهمزة حين اشتقاق الامر لعدم الاحتياج اليها فاقبل (وقد حذفت) الواو على غير القياس (من الباب الثالث) على مقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى وهو ما كان العين مكسورا في الماضي ومفتوحا في المضارع وهذا هو الرابع من الابواب الاربعة التي تحذف الواو من مضارعها واثان من الباين الغير القياسيين ولذا لا تحذف مطردا بل تحذف (من لفظين فقط) اى لا غير (وهما) اى اللفظان

الذان يحذف الواو منهما فقط مع كونهما من الباب الثالث لفظ (يسع) مضارعاً من الوسع (ويطأ) يضا  
من الوطئ اى وسع يسع ووطى يطأ أصلهما يوسع ويوطأ حذف الواو فيهما لاستثقالها بين الياء وجوار  
حرف الحلق ولذا لم تحذف في وجل يوجل وفي الاوقيانوس يقال وسعه الشئ يسعه كبضعه سعة بفتح العين  
وكسرهما من الباب الرابع يعنى باب علم كاهننا ضد ضاق وتقول العرب ليس لك دارك وهو امر بالقرار فيها  
ثم قال ان الشارح يقول ان هذه المادة على ما بينه المصباح نجى من الباب الثالث يعنى باب فتح والرابع يعنى  
باب علم والخامس يعنى باب حسن يقال وسع الاناء المتاع يسعه سعة من الباب الثالث ويقال وسع المكان القوم  
ووسع المكان اذا اتسع يتعدى ولا يتعدى ويقال وسع المكان من الباب الخامس وكذا قل يقال وطأ بطؤه  
وطأ من الباب الرابع يعنى باب علم اذا دمه ويقال هم اى بنو فلان بطؤهم الرقيق يعنى ينزلون بقربه فيطؤهم  
اهله ويقال وطئ المرأة اذا جامعها ويقال وطأ يطأ من الباب الثالث يعنى باب فتح اذا هبأ فاذا صرفت  
هذا علمت ان حذف الواو منهما غير مختص بالباب الثالث مع ان الحذف على غير القياس فى الكل لعدم تحقق  
الكسر فيما بعد الواو وهو شرط فى الحذف ونقل فى المقصود شرح المقصود لغة من باب ضرب حكاية  
عن ابن الاثير (و) كذا (يحذف) الواو مطرداً (من المصدر الذى) جاء (على) وزن (فعلة بكسر الفاء  
وسكون العين نحو عدة) وزنة وصفة ومقة وثقة وجهة وغيرها مشروطا بشرطين احدهما كسر الفاء  
وثانيهما سقوط الواو فى مستقبله والافلا\* اما الاول فلان حذف الواو لثقل الكسرة عليها\* واما الثانى  
فلكون اعلال المصدر تابعاً لاعلال فعله فلما حذف فى المضارع تحذف فى المصدر مع تحقق الشرط الاول  
واو اتقى واحداً من الشرطين لم يحذف الواو مثل وعد مصدر اثبات الواو لكونها مفتوحة وان سقطت  
فى المضارع وكذا الوصال باثبات الواو ايضا وان كانت مكسورة لعدم سقوطها فى المضارع فانه من واصل  
يو اصل فاذا صرفت هذا فاعلم ان اصل عدة وعد بكسر الواو وحذفت الواو تبعاً للمضارع مع ثقله الكسرة  
عليها ثم كسرت العين لتعذر الابتداء بالسكون مع اصالة الكسر فى تحريك السكون ثم عوض التاء فى آخره  
من الواو المحذوفة فصار عدة وهكذا غيرها من الامثلة\* وقيل اصل عدة وعدة كشدته نقلت كسرة الواو  
الى العين لثقلها على الواو مع اعتلال فعلها ثم حذفت تبعاً له مع تعذر الابتداء بالسكون\* ولما فرغ من بيان  
تخفيف المثال بطريق الحذف والاسقاط شرع فى بيان تخفيفه بطريق القلب فقال (وتقلب) الواو (ياه  
فى نحو ميعاد) فيما كان الواو ساكناً ما قبلها مكسوراً كمجنأ وميلاد وميزان وميراث والاصل موعاد  
من الوعد قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفى القاموس ميعاد الشئ وقته وموضعه وكذا  
فى الصحاح وقس عليه اعلال مجنأ وميلاد وميزان وميراث والاصل موحأ ومولاد وموراث وموزان  
(وايعاد) اصله او عاد قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) كذا (استيعاد) اصله استوعاد  
(وايجل) اصله او جل امراً من الوجل كاعلم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (لان كل  
واو ساكنة اذا كسر ما قبلها قلبت ياء) وجوب اللين حريكة الساكن مع اقتضاء حركة ما قبلها التجانس  
بالحرف فيما بعده وذلك الواو سواء (فاء كان او غيره) اى غير الفاء بأن يكون عيناً او لاماً سواء كان اصلها  
اولاً (نحو اعشيشاب اصله اعشوشاب) قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وان كانت زائدة  
اعنى غير اصلية من الكلمة وكذا سواء كان السكون والكسر اصلين كما فى انحن فيه او عارضين نحو قبل على  
ما سيجئ\* ولما فرغ من بيان ما كانت الالة فيه واحدة شرع فى بيان ما كانت فيه اثنتين فقال (واذا جتمع واو ان  
متحركان فى اول كلمة) من المثال (وجب قلب اوليهما) من الواو بن (همزة) لثلا يلزم اجتماع الواوات



طف مثل هن فوارق ووواصل بجمع ثلاث واوات فكأنه يشبه نباح الكلب وهو مستكره  
 دفع ما استلزم الكراهة واجب ولان الواو لما كانت في حكم الضمتين يلزم توالى الضمات الكثيرة  
 خصوصا اذا تحركت الواوات وثقلها اظهر من الشمس فاذا قلب الاولى بالهمزة يزول ذلك الثقل  
 ( نحو واصل ) في جمع واصل اصله ووواصل بالواوين اوليهما فاء الكلمة وتانيهما منقلبة من الف  
 واصل حين زيدت الف آخر للجمع فانه اجتمع الفان أحدهما الف اسم الفاعل والثانية الف الجمع فلزم  
 اجتماع الساكنين منهما ولم يمكن دفعه بحذف أحدهما لئلا يلتبس بالفرد ولا بتحريك أحدهما لعدم قبولهما  
 الحركة فلزم قلب أحدهما بحرف متحرك ولم يقلب بالياء لئلا يقع الالف العلوى بين السفليين اعنى الياء والكسرة  
 مثل واصل لانه ثقل ايضا فقلبت الاولى منهما واوا حلا لا تكسير المتكبر على التصغير في القلب فان الالف  
 تقلب بالواو فيه ضرورة انضمام ما قبلها على ما سيحى فاجتمع الواوان المتحركان في اول الكلمة فلزم الثقل  
 لما رقتب الاولى منهما همزة لكونها نظيرة للواو في الثقل وتقيضة في المخرج وان كان فيه ثقل ايضا لانه  
 خفيف بالنسبة الى ثقل الواو لعدم كون الهمزة في حكم الضمتين ولعدم الاشتباه المذكور ( و ) كذا  
 ( وبصل ) في تصغير واصل فان اصله ووبصل بالواوين ايضا الاولى فاء الكلمة والثانية الواو المنقلبة  
 من الف اسم الفاعل لانضمام ما قبلها في تصغيره اذ الالف اذا انضم ما قبلها تقلب واوا كما اذا انكسر  
 ما قبلها تقلب ياء فاجتمع الواوان فابدلت الاولى منهما همزة وجوب الامر وكون هذا القلب واجبا اذا كانت  
 الواو ان متحركتين ( و ) اما ( اذا سكن ) الواو ( الثانى ) من الواوين ( لا يجب ) القلب المذكور  
 ( بل يجوز ) لحصول الخفة بالسكون نوعا مع كون احد الواوين غير اصلية من الكلمة واما جواز القلب  
 فلم يعدم زوال الثقل بالكلية بسبب الاجتماع ( نحو وورى ) بالهمزة المنقلبة عن الواو الاولى اذ أصله وورى  
 بالواوين في مجهول وارى من الموارات بمعنى الستر كقوله تعالى كيف يوارى سوءة اخيه لما جعل مجهولا  
 قلبت الف المفاعلة واوا لانضمام ما قبلها في المجهول فصار وورى بالواوين فقلبت الاولى منهما جوازا  
 بالهمزة نخلصا عن ثقل اجتماع الواوين فصارا ورى وانما قلبت الاولى اعنى الاصلية مع اولوية التغير  
 في الثانية لكونها زائدة فرار عن الابتداء بالواو لثقله ولذا تبدل كثيرا ما بحرف آخر اذا وقعت في الابتداء  
 مثل تجام وترات وتكلان والاصل وجاه ووراث ووكلان ( وكذا ) اى لا يجب بل يجوز القلب ( لو كان )  
 الواو ( واحدا مضموما ) حال كونها واقعة ( فى الاول ) اى فى اول الكلمة مبتدأ بها ما عدم الوجوب  
 فلم يعدم ثقل الاجتماع واما الجواز فلما ذكرناه من ثقل الابتداء بها خصوصا اذا كانت مضمومة فانه يلزم حينئذ  
 توالى ثلاث ضمات حكما بل ازيد ( نحو وجوه ) بالواو على الاصل ( واجوه ) بالهمزة المنقلبة عن الواو  
 وكذا يجوز القلب اذا كانت الواو مفتوحة كأحد اصله وحدا ومكسورة كأشاح اصله وشاح لما ذكرناه  
 من استئصال الابتداء بالواو مطلقا وانما كتفى المصنف رحمه الله تعالى عنهما لعدم اطرادهما وقلب  
 المضمومة قياسا مطردا \* ولما كان فى صيغة المصدر الميمى من المثال اختلاف اراد ان يبحث عنه فقال  
 ( والمصدر الميمى ) من الاقسام الخمسة للمصدر اى صيغته حال كونها ( من المثال الواوى غير المضاعف  
 بخلاف الصحيح ) اى لصيغته من الصحيح فى الوزن ( لانه ) اى المصدر الميمى من المثال الواوى غير المضاعف  
 ( يمحى ) من يفعل ولو بكسر العين على وزن مفعول ( بكسر العين ) بخلاف ما جاء من الصحيح والمضاعف  
 فانه على وزن مفعول بفتح العين من جميع الابواب الاما شذ مثل المرجع والمصير كما سبق تفصيله فى بحثه لكن  
 هذا ليس على اطلاقه بل مشروط بشرطين أحدهما كونه واويا وتانيهما سقوط فائه فى مستقبله واذقال

( ان سقط فاؤه ) وهو الواو ( في المستقبل ) من الابواب الاربعة المذكورة ( نحو موعدا ) بفتح الميم وكسر العين من بعد وكذا الموضع والموهب والمورث والموسع ونحوها مما ذكر سابقا وذلك لما زال الممانعة المثال بالصحيح بسبب سقوط الفاء في المستقبل التزم المخالفة بين وزنيهما في المصدر تنبيهها على زوال الممانعة بينهما واما اختيار الكسر بالفرق لكونه اخف مع الواو من الفتح معها لكون المسافة بين الواو والفتحة منفردة بخلاف الكسرة مع الواو \* لا يقال الفتح اخف الحركات والكسرة ثقلها فاستعمال الاخف مع الواو لكان اخف من استعمال الثقل معها لاننا نقول جاز ان يكون للثقل مع انشغال حالة موافقة بصير التلطف به ايسر مما ليس بين الخفيف والثقل لجواز كون حالة انفراد الثقل مغايرة لحالة اجتماعه يعرف من له ذوق سليم هكذا قيل قائل ( وان ثبت ) اي وان لم يسقط فاؤه في المستقبل كبوجل ( او كان ) المثال الواوى ( مضاعفا ) مثل يود من الود على ما سبق تفصيله ( فبالفتح ) اي فالمصدر الميمى من ذيك البناءين على وزن مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء ( كالصحيح ) اي كالمصدر الميمى من الصحيح من جميع الابواب ( نحو موجل ) بفتح العين تبع العين المضارع مثا ل ثابت فاؤه في المضارع قبل لكن قال سيويه من قال في مضارعه يوجل من غير اعلال واوه قال في المصدر موجل بالفتح ومن قال يجل او ياجل بقلب الواو ياء او الفا قال في المصدر موجل بالكسر وذلك لانه لما اعل واوه بالابدال شبه واوه بواو بعد الذى اعل بال حذف كما فصلناه في بحث المصدر الميمى فعليك المراجعة ان كنت من اهل المطالعة ( ومود ) من يود مضاعفا بفتح العين ايضا لعدم الخروج عن الممانعة بالصحيح فلم يحمل حكمه مخالفا لحكمه ولان مستقبله لما لم يخفف مع ثقله لكونه فعلا لم يناسب قصد التخفيف بحمل الكسر مع الواو في المصدر الخفيف لكونه اسما و لحصول الخفة بقيل فتحة الدال الاولى الى الواو للادغام لتقليل الانفراج بين الفتحة والواو فلا حاجة الى الكسر خصوصا مع الموافقة بفعله ( وكذا ) اي كالمصدر الميمى في المخالفة ( اسم المكان والزمان ) من المثال الواوى غير المضاعف ( مخالف ) في الوزن ( للصحيح لانه ) اي المثال الواوى غير المضاعف ( يجرى من جميع الابواب ) الستة لثلاثي المجرد ( بالكسر ) اي بكسر العين قياسا مطردا سواء ( ثبت فاؤه في المستقبل ) مثل يوجل في لغة ( او سقط ) فاؤه فيه مثل يوضع وبعد ( نحو موعدا ) على وزن مفعل بكسر العين مثال لما سقط فاؤه في المستقبل وكذا موضع فتحه للصحيح من جهة مجيئه من جميع الابواب بكسر العين والا فالصحيح من يفعل بكسر العين ايضا يجرى على وزن مفعل بكسر العين مثل مجلس ومضرب ( وموجل ) على وزن مفعول بفتح العين ايضا مثال لما ثبت فاؤه في المستقبل والقياس على الصحيح ينتضى ان يجرى بالفتح لكون مضارعه مفتوح العين لان المكان والزمان من يفعل بفتح العين اوضحهما بحيثان على وزن مفعول بفتح العين لكن لما كثر استعمال المكان والزمان بالنسبة الى المصدر الميمى جعلنا بكسر العين للتخفيف لما مر من كون الكسرة مع الواو اخف من الفتح مع الواو وانما قدم المصنف رحمه الله تعالى في التمثيل موعدا على موجل لموافقة الاول بالصحيح ( بعد ان لم يكن ) المثال الذى يخالف الصحيح فيما ذكر ( مضاعفا ) يعنى انما ثبت مخالفة المثال الواوى بدون كونه مضاعفا واما ان كان مضاعفا فليس كذلك ( فان حكمه ) اي حكم المثال الواوى المضاعف ( كحكم الصحيح ) في مجيئ الزمان والمكان من يفعل بضم العين اوضحهما على مفعول بفتح العين ومن يفعل بكسر العين على مفعول بالكسر ايضا للموافقة في المضارع لكن هذا على فرض وجود الكسر والا فالزمان والمكان من المثال المضاعف على وزن مفعول بالفتح ابدا لما مر من ان المثال المضاعف محقق بالبواب الثالث الذى عين مضارعه مفتوح \* ولما فرغ من بيان المثال الواوى شرع في بيان الباقى فقال ( واما )

(الباقى) ثبتت اذا وقعت في الثلاثى سواء كان ماضيا ومضارعا او امرا او غيرها وسواء كان عين  
 مفتوحا او مكسورا او مضموما لكون الياء اخف من الواو في نفسها وكذا وقعها بين الياء وبين الكسرة  
 يستلزم الثقل لما بينهما من المجانسة فلا حاجة الى التخفيف واما اذا وقعت فيما جاء من باب الافعال  
 ( فقلب واوا ) في الماضى المجهول فقط والمضارع مطلقا واسم الفاعلي والمفعول وغيرهما على ما سيصرح  
 بها ( نحو اوقظ ) ماضيا مجهولا من الايقاظ اصله ايقظ بضم الياء من يقط ( و يوقظ ) مضارعا معلوما  
 او مجهولا اصله يوقظ بضم الياء الاولى وسكون الثانية وكذا توقظ واوقظ ونوقظ خطا بار تكلموا الاصل  
 تيقظ وأيقظ ونيقظ بسكون الياء الاصلية في الكل مع ضم ما قبلها اى حرف المضارعة لكونها من الافعال  
 ( وموقظ ) اسم فاعل او مفعول او مكان او زمان من ذلك الباب والاصل ميظ فقلب الياء في الكل واوا  
 لسكونها وانضمام ما قبلها ( لان ) من القاعدة المقررة فيما بينهم ان ( كل ياء ساكنة اذا انضم ما قبلها )  
 كاهنا ( قلبت ) تلك الياء وجوبا ( واوا ) سواء ( فاء كانت ) الياء المذكورة ( او غيره ) اى غير  
 الفاء بان يكون عينا وسواء كانت اصلية او غيرهما قياس مطرد لانها من اقوى الحركات والياء اضعف  
 الحروف لكونها حرف علة مع اينة عربيتها بالسكون فاستدعى حركة ما قبلها وهى الضمة القوية قلبها  
 بحرف تجانسها لتوافق لها ما بعدها قلبت واوا مع ان الياء الساكنة المضموما ما قبلها يتعسر النطق بها  
 بشهادة الذوق والوجدان هذا حكم المثال الثالث من الافعال ( واذنبت ) انت ( افعل من المثال  
 واويا كان ) ذلك المثال ( اويايا ) يعنى اذا نقلت كلمة من المثال واويا او يايا الى باب افعل من الخماسى المزيـد  
 على الثلاثى ( قلبها ) اى قلب انت الواو اذا كان واويا او يايا اذا كان يايا ( فاء ) ازالة للثقل الناشئ  
 من المباشنة بينهما وبين التاء في الصفة لماصر في بحث حكم الاقتعال من ان التاء مهموسية والواو والياء  
 مجهوريتان وبينهما تاء فر وتضاد وجههما متعذر ودفعه لا يمكن الا بتدليل أحدهما بجنس الاخر \* ولما كان  
 الواو والياء مدغمتين والتاء مدغماتيهما لزم ان يبدلها بجنس التاء لكون التغيير من احوال المدغم وكذا  
 القياس تغيير الاول بجنس الثانى وان كانت التاء زائدة وهما اصليتين والتغيير بالزيادة اولى ولا نهما لولم  
 قلبا تاء يلزم المحذور الاخر اما فى الواو فلانها لو لم تقلب تاء يلزم قلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم  
 حينئذ كون الفعل مرة يايا كما في الماضى نحو ابتعد ومرة اخرى واويا كما في المضارع نحو يوتعد لعدم  
 موجب قلب الواو ياء في المضارع وانكسار ما قبلها ومع هذا يلزم ايضا توالي الكسرات الثلاث في الماضى  
 والاربع في المصدر بناء على ان الياء كسرتان فوجب قلب الواو تاء اما تخصيص التاء بالقلب فلنقرب  
 مخرجهما واما فى الياء فلانها يلزم التوالي المذكور ايضا وان فاتت المجهورية حين قلبها تاء فانها محذور  
 خفيف فلا شك ان القوى مرجح على الخفيف ( و ) اذا قلبت تاء ( تدغم ) التاء المنقلبة منهما وجوبا  
 ( فى تاء الافعال ) لاجتماع الحرفين من جنس واحد مع سكون الاولى وتحريك الثانى ( فى جميع تصاريفه )  
 اى تصاريفه هذا الباب من الماضى والمضارع وغيرهما من المختلفات والمطردات مهما امكن واستعمل  
 ( نحو اتعد ) ماضيا اصله اتعدو ( يتعد ) مضارعا اصله يوتعد ( متعد ) فاعلا ومفعولا اصله متعد  
 ( اتعادا ) مصدرا اصله اتعدا فقلب الواو فى الكل تاء لاذكر ثم ادغم التاء الاولى فى الثانية قبل هذا  
 فى لغة غير الحجازيين واما فى لغتهم فقلب الواو ياء فى الماضى مثل ابتنى اصله اوتنى قلبت ياء لسكونها وانكسار  
 ما قبلها فيصير ابتنى فانهم انما اختاروا قلب الواو ياء دون التاء لثلاثى صفة الجهر من الواو على تقدير  
 قلبها تاء لماصر من ان التاء من المهموسة مع ان محافظة بعض الصفات لازمة عندهم على ما فصلناه فى بحث  
 الاحكام المتعلقة بالافعال والتفعل والتفاعل واما الياء فهى كالواو فى صفة الجهر ثم حلوا الواو

في مضارعه على ماضيه في ذلك ثم قلبوا الياء الفاعلة في الاصل اى ماضى الثلاثى وانفتح ما قبلها  
فصار ايتعدا بعدا اعتبرا ذلك لتلازم كون الفعل مرة يايا كما في الماضى والاخرى واويا كما في المضارع  
على تقدير بقاء الواو فيه لعدم مقتضى تغييرها على ما عرفت آنفا وحلوا اسم الفاعل والمفعول وغيرهما  
من المختلفات والمطردات على هذا ثم قلبوا الياء واوا فيما كانت ساكنة وما قبلها مضموما مثل موتعد فاعلا  
او مفعولا او زمانا او مكانا والقارق هو القرائن وكسر ما قبل الاخر بين الفاعل وغيره فعلى هذا يلزم  
ورود قوله تعالى ان المتقين على لغة غير الحجازيين لقلب الواو اياه ثم ادغامها في تاء الافتعال اذ اصله متقين  
من الوفاية تأمل (و) كذا الحكم في الباقى ( نحو اتيسر يتسر متسار ) والاصل ايتسر يتسر ميتسر  
ايتسار بعد نقل اليسر الى الافتعال فقلب الياء اياه لما مر ثم ادغمت التاء المنقلبة في تاء الافتعال فصار ما صار  
وعلى لغة الحجازيين فلا حاجة الى القلب والادغام نحو ايتسر بلا تغيير ياتسر بقلبها الفا وموتسر بقلبها  
واوا ( وفي غير ما ذكر ) من المذكورات التى اعل في بعضها بال حذف وفي بعضها بالقلب وفي بعضها  
بالادغام بعد القلب ( لا يعل ) المثال سواء كان واويا وايايا وسواء كان كل من الواو والياء مفتوحين  
كافى وعد ويسر ماضيين معلومين او مضمومتين كما فيهما مجهولين ( بل يكون ) المثال مطلقا ( ك ) البناء  
الصحى ( في عدم التغيير ما اعدم المقتضى كافى ( نحو وعد ) ماضيا معلوما فى ( وعد ) ماضيا  
مجهولا و ( واعد ) اسم فاعل و ( موعود ) اسم مفعول كلها من الثلاثى المجرد و ( أوعد ) ماضيا  
من الافعال ( و ) اما الوجود المانع من التغيير كافى نحو ( تواعد ) ماضيا من التفعّل ( وتواعد ) ايضا  
من التفاعل ( واستواعد ) ايضا من الاستفعال معلومات او مجهولات مع وجود مقتضى الاعلال  
في الكل لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها في تواعد واجتماع الواو مع التاء في استواعد مع هذا المقتضى  
لم يعل في الكل اما في الاولين فلانه لو قلبت الواو فيهما أنفالتحركها وانفتاح ما قبلها يلزم التقاء الساكنين  
ولو حذف الالف يلزم الالتباس بالثلاثى في الصورة مع ان من شرط الاعلال عدم لزوم اللبس واما في مثل  
استواعد فلا امتناع الادغام بعد القلب لسكون الثانى هذا في المثال الواوى ( وكذا ) الحكم في الباقى مثل  
( يسر ) ماضيا معلوما او مجهولا من الثلاثى و ( ايسر ) ماضيا من الافعال ( وتيسر ) من التفعّل  
( وتيسر ) من التفاعل وغيرهما مما لا يوجد فيه مقتضى الاعلال كافى يسر أو وجد ولكن منعه مانع  
كافى تيسر وتيسر لما مر في تواعد وتواعد من التصاريح مختلفة او مطردة \* ولما فرغ من بيان ما وقع حرف  
العلة الواحدة فيه فاء اراد الشروع في بيان ما وقعت هي فيه عينا فقال

#### ( الباب الخامس )

من الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب ( في ) بيان احوال ( الاجوف ) اى معتل العين ولذا قدمه على  
النقص بناء على تقدم العين على اللام طبعيا ولصير روته في التكلم والمخاطب على ثلاثة احرف نحو قلت  
وبعت والنقص على اربعة احرف نحو غزوت ورميت والثلاثة مقدم على اربعة ومشابهة الاجوف  
بالصحى في عدم التغيير في بعض المواد على ما سيجئ بخلاف الناقص ( وهو ) اى الاجوف في اللغة الاناء  
الواسع من الجوف على وزن الخوف بمعنى وسط الشئ يقال جوف الحيوان بمعنى داخل بطنه  
وفي الاصطلاح ( ما ) اى كلمة اشتقاقية لما مر غير مرة ( كان عينه ) اى ما قبل ابل بعين فعله ( وحده )  
منفردا بمعنى دون عينه مع لامة مثل طوى وشوى ولا عينه مع قائمه مثل يوم وويل ولا عينه مع قائمه ولا لامة  
مثل واو فان هذه الثلاثة لفيف في الاصطلاح ( حرف علة ) سواء كانت متحركة او ساكنة متجانسة حركة

( ما قبلها )

ما قبلها ولا ( وانما سمي ) ما كان عينه وحده حرف علة في الاصطلاح ( اجوف لخلو وسطه ) الذي بمنزلة الجوف من الحيوان لما مر من المعنى اللغوي ( عن حرف صحيح ) لوقوع حرف العلة فيه ويقال ايضا ذو الثلاثة لصيرورته الى ثلاثة احرف في التكلم والخطاب كما عرفته آنفا ( ويجمع ) الاجوف في الكلمة الواحدة ( مع مهموز الفاء ) لجواز تداخل الاقسام السبعة كما صرح في المقدمة ( نحو أب ) على وزن قال كصام وقال ماضيا من الاوب بعد قلب الواو الفاتح كها وانفتاح ما قبلها من باب نصر يجئ لمعان بمعنى الرجوع يقال أب الرجل أب اوبا وايا او اوبة وايبة اذار جمع وبمعنى السحاب او الريح وبمعنى سرعة الدواب في المشي يقال ما عجب اوب قوائمه اى رجعها في السير وبمعنى القصد والعزيمة يقال آبه اوبا اذا قصده وبمعنى العادة يقال هذا اوبه اى عادته وبمعنى الاستقامة والنحل والطريق والجهة وغيرها من المعاني الاخر ( و ) كذا يجمع ( مع مهموز اللام نحو جاء ) على وزن قال ايضا مثل باع اصله جيا من الجيبة قلبت الياء الفاتحة كها وانفتاح ما قبلها فصارجاء ( ولا يجئ ) الاجوف من باب من الابواب بالاستقراء ( الا ) يجئ ( من دعائم الابواب ) وهى الابواب الثلاثة التى يخالف حركة عينها في الماضى بحركة عينها في المضارع وهى الباب الاول والثانى والثالث على مقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى في هذه المجلة المجلدة مثل قال يقول وكل يكيل وخاف يخاف وقد جاء نادران باب حسن واويا اويائا مثل طال بطول وهى يهئ ( والواوى منه ) اى من الاجوف ( لا يجئ من يفعل بالكسر ) اى بكسر العين بمعنى باب ضرب وحسب ( ولا ) يجئ الاجوف ( اليائى من يفعل بالضم ) اى بضم العين وهو باب نصر وحسن فلي هذا يجئان كلاهما مطردا ومتمدا من باب واحد وهو باب علم لان الاجوف مطلقا منحصر على دعائم الابواب وهى ثلاثة ابواب ولما سقط الاول من اليائى والثانى من الواوى يعنى الثالث وهو باب علم فتأمل وانما لم يجئ الواوى من يفعل بالكسر واليائى من يفعل بالضم فلئلا يلتبس كل منهما بالآخر على تقدير الجيبة فانه لو جاء كذلك يلزم قلب الواوى والياء واوا بعد نقل حركتهما الى ما قبلهما اى الفاء الذى هو ساكن في المضارع بناء على ان الواو والياء اذا تحركتا وكان ما قبلهما حرفا صحيحا ساكنا كها هنا ينقل حركتهما الى ما قبلهما بالضرورة فتكون الياء ساكنة وما قبلها مضموما والواو ساكنة وما قبلها مكسورا فقلب كل منهما بحسب حركة ما قبلهما واجب فيكون الواوى يائيا واليائى واويا وهو اخلال البناء بلا ضرورة \* ولما كان تسعة ابنية من الاقسام الثمانية عشرة للامثلة المختلفة من الاجوف لا يجرى فيها الاعلال الممانع عن الاعلال وان وجد مقتضى في بعضها او لعدم مقتضى في البعض الاخر على ما سنشير اليه في محله ان شاء الله تعالى اراد بيان هذه الابنية على وجه التعديل للاخراج من بين ما يجرى فيه الاعلال ولا بضاح المقام حتى يتكشف المرام بناء على ان الاشياء تنكشف باضدادها فاقشار الى الاول من التسعة التى لا يجرى فيها الاعلال بقوله ( ولا يعل منه ) اى من الاجوف واويا اويائا بل يصح على خلاف مقتضى تغييرات القياسية لمانع عنه او بحسب الاستقراء ( صيغتنا انجب ) وهما ما فعله وافعل به ( لعدم تصرفهما ) بالثنية والجمع والتأنيث والتذكير والمعلومية والمجهولية لجريانها مجرى ضروب الامثال لا يجرى فيها التصرف مع الاعلال نوع من التصرف فظهر ان عدم جريان الاعلال فيهما لمانع عنه مع وجود مقتضى ( نحو ما قوله وا قوله ) من الواوى ( وما يبعه وابع به ) من اليائى بلااعلال الواو والياء مع وجود مقتضى وهو كونهما متحركين وما قبلهما حرفا صحيحا ساكنا فان من القاعدة المقررة عندهم ان كل واوياه اذا تحركتا وكان ما قبلهما حرفا صحيحا ساكنا فلااعلال ينقل حركتهما الى ما قبلهما ثم تغييرهما بحسب الاقتضاء واجب مثل

اقام واكال ويقوم ويكبل وقد تحققت تلك القاعدة ههنا لكنهما لم تعالعدم تصرف صيغتهما في بعض شروح الشافية فانهما الواعلا لكان اعلاهما بالجل على فعلهما لكونه اصلافيه وهو اقال واكلا مثلا لكنهما لم يمتصرفا تصرف الفعل لم يحملا على المتصرف في الاعلال وقال الاخر لانهم قصدوا الفرق بين باب التمجيد وغيره في معتل العين بترك الاعلال في التمجيد والتزامه في غيره لكون باب التمجيد اولي بالصحيح اى الابقاء على الاصل بلا تغيير لمشابهته بالاسم في عدم التصرف وفي المراح ولا يعل مثل ما قوله واغليت المرأة واستحوذ حتى يدلان على الاصل يعنى لاتعل هذه الكلمات مع وجود مقتضى فيها ليدلان على ان اصلهن واوى اويائى كالا يعل مثل القود والصيد ليدل على اصل طائفة من الالفاظ وهى الاسماء فيكون عدم الاعلال فيما ذكر للدلالة على اصل طائفة اخرى منها وهى الافعال والى الثانية من الابنية اتسع اشار بقوله ( ولا ) يعل منه ايضا ما كان على وزن ( افعل سواء كان ) ذلك الوزن من الاجوف ( صفة مشبهة نحو اسود ) من الواوى ( وايض ) من اليائى وكذا اعور واحول والين وغيرها ( اول للفضيل نحو ) هذا ( احوط ) من ذلك من الواوى ( و ) هو ( اقيس ) من هذا من اليائى بلا اعلال مع ان القياس قبلهما ألفا بعد نقل حركتهما الى ما قبلهما لما ذكرناه من القاعدة المقررة مثل اقام واباع ( اثلا يلبس ) هذا الوزن من الصفة على تقدير الاعلال بما ذكر ( بالفعل المتكلم ) وحده من المضارع يعنى انما خولف فيما جاء على هذا الوزن من الصفات بتلك القاعدة المقررة احترازا عن الالتباس فانه لو اعل بقلب الواو والياء ألفا بعد نقل حركتهما الى ما قبلهما على مقتضى تلك القاعدة كافي اقام واباع يصير هكذا اسادو اباض واحاط واقاس فيلبس بمضارع المتكلم وحده من سادو اباض وحاط واقاس فلا يعلم ان كلامها صفة او فعل وقد عرفت غير مرة ان جريان مقتضى القاعدة العقلية مشروط بانتفاء الموانع وكذا مثل اعين وادور وانما يعكس الامر لكون الفعل اصلا في الاعلال لثقله وكثرة استعماله وانواعه وافراده ويمكن ان يقال في عدم جريان الاعلال فيه للتعبية على التمجيد لاجرائهما مجرى الواحد فيما يجب ويمتنع ويجوز كما اجريا في البناء حيث يجب بناؤهما من الثلاثى المجرد ويمتنع من اللون والعبوب على ما عرفت في بحثهما حتى قيل ان فعل التمجيد مشتق من افعل التفضيل ( و ) الثالث ( لا ) يعل منه ايضا ( المصدر الذى ) ورد ( على ) وزن ( فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو قول ) من الواوى ( وبيع ) من اليائى لان الغرض من الاعلال طلب التخفيف وهو حاصل فيه لكون الواو والياء ساكنة بسكون اصيلي فلا حاجة الى التغيير في مثله مع ان الاصل في نفس الامر هو الصحة لا التغيير ( و ) الرابع من تلك الابنية انه ( لا ) يعل منه ( بناء المرة ) اى المصدر العددى ( نحو قوله وبيعة ) بسكون الواو فى الاول والياء فى الثانى بلا اعلال ( لان الواو والياء اذا اسكننا سكونا اصليا ) احتراز عن العارضى بنقل حركتهما الى ما قبلهما كافي اقام واباع ويقول ويكبل فانه يعل بحسب اقتضاء الحركة المتقولة كاعلال تلك الكلمات ( وانفتح ما قبلهما لا يعلان ) لعدم الاحتياج الى الاعلال لحصول التخفيف المطلوب بسكونهما مع افتتاح ما قبلهما مع اصالة الصحة فى الكلمة فظهر منه ان عدم جريان الاعلال فيه لعدم وجود مقتضى اياه الا فى لغة الحارثية فانهم يلقبون كل ياء او واو ساكنة انفتح ما قبلها الفاكه قوله \* تب اليك فتقبل تابتى \* وصمت ربى فتقبل صامتى \* اى توتى وصومتى كما قال الواحدى فى الوسيط فى تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران انه قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه لغة بلحرث ابن كعب فى قال مصدرا اجمع النحاة بان هذه لغة حارثية وذلك ان بلحرث ابن كعب وحشما وزيدا وقبائل من اليمن يجعلون الف التثنية فى الرفع والنصب والجر على لفظ

واحد و يقولون اتاني الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بزيدان بناء على قلب الواو والياء الساكنتين الفا اذا  
انفتح ما قبلهما وهما تفصيل بين في المواقف في آخر بيان اعجاز القرآن ( ولا يجوز ) بل يمنع ( تحريك العين )  
واو الواو ( في جمع بناء المرة ) من الاجوف كما حرك بانفتح فقط في الصحيح على ما سبق ( للنقل ) اي لنقل  
الجمع ولو بانفتح لكون الحركة مطلقا قبلية على الحرف العلة الضعيفة ولذا تغير من حال الى حال في السنة  
قبائل العرب ( الا عند ) قبيلة ( بنى هذيل ) من البصرة اي يجوز تحريك العين عندهم ( نحو قولات )  
بفتح الواو ( وبيعات ) بفتح الياء عنده هذه القبيلة واسكانهما عند غيرهم ( و ) الخمسة انه ( لا ) يعلم منه  
ايضا ( بناء النوع ) اي المصدر النوعي بسبب من الاسباب ( الا ) بطريق ( ان يكون ) حرف العلة  
في بناء النوع ( واو افا ) حيثئذ ( قلب ) تلك الواو ( ياء ) ساكنها وانكسار ما قبلها ( بناء على ان  
من القاعدة المقررة فيما بينهم ان كل واو ساكنة اذا انكسر ما قبلها قلبت ياء لاستدعاء الكسرة فيما بعدها  
حرفا موافقا لها وهو الياء ( نحو بيعة ) بكسر الباء مع سكون الياء من الياء ( وميتة ) بكسر الميم وسكون  
الياء المنقلبة من الواو فان ( اصلها ) اي اصل ميتة ( موتة ) بكسر الميم وسكون الواو قلبت الواو ياء  
لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ميتة ( ويجوز ) اي لا يجب ولا يمنع ( في جمعه ) اي جمع بناء النوع  
( تحريك عينه بالفتح ) لكونه اخف الحركات كما يجوز بالكسر ايضا في الصحيح تبعا لقائه كما سبق في بحثه  
( و ) يجوز ايضا ( ابقاؤه ) اي ترك بناء النوع ( على ) حاله في المفرد من ( السكون ) اي سكون عين  
فعله مبالغة في التخفيف لكون الجمع في نفسه ثقيل لا سيما عند وقوع العين حرف علة فيكون احتياجه الى  
التخفيف اشد لثقل الحركة في نفسها ولذا لم يجوزوا توالي الحركات في كلمة ولو قححات وكذا قلب الفا  
وجوبا في مثل قال وكال وان كان الحركة فتحة ( نحو بيعات ) بفتح الياء لكونه اخف واسكونها مبالغة  
في التخفيف للمر ( و ) السادس منها انه ( لا ) يعلم من الاجوف ايضا ( مبالغة المصدر ) مع وجود مقتضى  
الاعلال فيه ( نحو قول ) من القول وكذا تسار وتبان وتكبال ونحوها بفتح الياء في الكل بلا اعلال  
لثلاثين بيس بمجهول المضارع على تقدير الاعلال بقلب الواو والياء القابعد نقل حركتهما الى ما قبلهما  
ثم حذف الالف المنقلبة لاجتماع الساكنين منها ومن الف المصدر فيصير كل منها تقال وتسار وتبان وتكال  
فلا يعلم انها مضارع قيل وسير وبين و كيل ام مبالغة مصدر اعل بما ذكر في الصورة لعدم العبرة  
بفتحة الابتداء بناء على ترك الاعجام فعمل ان ترك الاعلال فيه لمانع عنه وان وجد المقتضى للاعلال  
وهو كون حرف العلة متحركة وما قبلها حرفا صحيحا ساكنا ( و ) السابع انه ( لا ) يعلم من الاجوف مطلقا  
( صيغتا اسم الآلة ) وهما فاعل ومفعال بكسر الميم ( نحو مفعول ومخيط ) على وزن مفعول من القول  
والخياطة ( ومقوال ومخيط ) على وزن مفعال بزيادة الالف قبل الاخير ايضا بلا اعلال مع وجود  
المقتضى في الكل وهو كون حرف العلة متحركة وما قبلها حرفا صحيحا ساكنا ما عدم الاعلال في وزن  
مفعال مثل مقوال ومخيط فثلاثين بيس بوزن مفعول على تقدير الاعلال بقلب حرف العلة القابعد نقل حركتها  
الى ما قبلها ثم حذف تلك الالف لاجتماع الساكنين منها ومن الف الاصلية فانه لا يعلم حيثئذ انه على وزن  
مفعول ام مفعال فيفوت الغرض من زيادة البناء وهو زيادة المعنى مع ان من شرط الاعلال عدم استلزام الالف  
اذما لم ينف الموانع لا يتحقق الشرائط واما في وزن مفعول فللا تبايع على وزن مفعال في عدم الاعلال لكونه  
فرعا بحذف الالف على ما ذهب اليه السكاكي اعني ان مفعول منقوص مفعال بحذف الالف عنده فالاصل  
مفعال فلما اعل ما هو على وزن مفعول مثل مقول ومخيط يلزم من زيادة الفرع على الاصل بناء على ترك الاعلال

في الاصل لما ذكر وقد فصلنا بحث الاصلية والفرعية بينهما في باب الصحيح فنرجع اليه لا يضر (و) الثامن انه (لا) يعمل منه ايضا ( اسم الفعل نحو قول ) وكيال لثلاثين يس يقال وكان ماضيين على تقدير الاعلال بقلب حرف العلة الفاعل كرها وانفتاح ما قبلها ثم حذفها لاجتماع الساكنين منها ومن الالف الاصلية (و) التاسع من الابنية التسع التي لا يجرى فيها الاعلال اما لوجود مانع او لعدم الداعي انه (لا) يعمل من الاجوف مطلقا (ما) اي البناء الذي ( عدا اربعة ابنية من الزيد فيه ) وهو سبعة وعشرون بناء لان مطلق الزيد على الثلاثي احدى ثلاثون بابا واذا استثنى اربعة منها بقى سبعة وعشرون ولكن لا يجرى الاجوف من جميع تلك الابنية فيكون المراد ما جاء الاجوف منه مما عدا هذه الاربعة وهو ستة ابنية على ما ظهر من الامثلة فأراد اخراج المستثنيات الاربعة التي يجرى فيها الاعلال من الزيد بناء على اختصاره فقال بطريق التعداد ( افعل ) اي الاول من تلك الابنية الاربعة بناء فاعل من الرباعي الزيد على الثلاثي مثل اجاب يجب اجابة يجب بحجاب من الواوى وكذا الماع يدع اباعة من الياثى (و) الثاني بناء ( افعل ) من الخامس الزيد على الثلاثي مثل اجتاب يجتاب اجتيا بابا وامتاز بامتياز (و) الثالث بناء ( افعل ) ايضا مثل انقاد ينقاد انقيادا (و) الرابع بناء ( استفعل ) من السادس الزيد على الثلاثي ايضا مثل استقام يستقيم استقامة مستقيم واستلان يستلن استلانة من الين والذى لم يعمل فيه من غير هذه الاربعة المستثناة من الزيدات ثلاثة اصناف لان الزيادة اما في الاول او الاول او اما هزة او ناء فكان الزيادة فيه في غير الاول (نحو قول) من الواوى (وميز) من الباقي كلاهما من باب التفعيل معلوما او مجهولا فان اصلهما قول وميز بالاعطار كدحرج في مجرد اللفظ انما لم يعمل كي لا يلزم اعلان في كلمة واحدة من جنس واحد لعدم جوازها على ما سمعته منه رجه الله تعالى في النوع الاول من الانواع السبعة لاعلال الناقص فانها لو اعلت نقل حركة الثانيين الى الاوليين لكونهما كالصحيح لاصاتهما من الكلمة مع سكونهما ولتتوى الجنس مع الجنس على ما سبق في باب المهور ثم قلبهما الفافيزم حينئذ قلب الاولين ايضا الفا فحركهما وانفتاح ما قبلهما ولو فعل كذلك يلزم اجتماع الساكنين من الالفين المتقلبين ولو حذف احدهما يلبس بالثلاثي ولو لم يقلب الاولان يلبس بان اسم الفعل كفعال وهو من اثنائي قياس كاسق ولا عبرة بالاخر حتى يفرق به ومع هذه المحاذير يلزم محذور آخر وهو فوت الغرض الذي هو المجانسة بعينه اذ الاعتناء بهم للمعنى ايس كغيره (و) كذا ( قاول وسائر ) من المفاعلة بلااعلال لعدم امكانه فان الاعلال اما بالقلب او بالحذف او بالاسكان والكل ينتف لاتقاء الشرط فان شرط قلبهما الفاتح كهما مع انفتاح ما قبلهما لفظا او حكما من غير مانع مثل قام واقام وهما ليس كذلك لكون ما قبلهما الفاسا كذا بالوضع حيث لا يقبل الحركة وشرط قلب احدهما بالاخر كون حركة ما قبلهما من جنس الاخر وانته كليهما ظاهرا واما شرط الحذف اتقاء الساكنين وهما ليس كذلك ولو لم او حذف احدهما يلبس بالثلاثي وشرط اسكانهما تحركهما بالضم او الكسرة مثل يقول ويكيل وانتهما هذا ايضا باهر ومن العلوم البديهي ان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشروط وكذا الحكم في الواو في قبصر ( ولا يدغم ايضا ) اي كالا يعمل لا يدغم احد المتلين في الاخر ( في مجهوليهما ) اي مجهول قاول وسائر مع وجود مقتضى الادغام بعد قلب الالف واوا لانضمام ما قبلها في المجهول ولو بعد قلب الواو يا في مثل سوير مجهول سائر لاجتماع الواو والياء مع سبقة احدهما بالسكون على الاخر ومع هذا لا يدغم فيها ( لثلاثين يسا ) على تقدير الادغام ( بمجهول فصل ) بتشديد العين اي من التفعيل فانه لو قلت قول بالادغام في مجهول قاول وكذا سائر في مجهول سائر يلبس بان

( بمجهول )



بمجهول قول وسير من التقويل والتسبير وقد مر غير مرة ان انتفاء الموانع شرط في اجراء احكام القواعد (نحو قول) في مجهول قول بقلب الف المفاعلة واوا لانضمام ما قبلها (وسوبر) في مجهول ساير كذلك (و) الصنف الثاني من الاصناف الثلاثة التي لم يعمل فيها ما كان الزائد فيه في الاول تا، (نحو تقول) من التفعّل واويا كنتكلم (وتميز) ابضامه يابيا (وتقاوّل) من التفاعل واويا (وتمايز) منه ابضامه يابيا بلا اعلال في الجميع لعلّة المذكورة في المفاعلة والتفعّل (ولا يدغم ابضا) اي كما يعمل (في مجهولهما) اي مجهول تقاوّل وتمايز مع تحقيق مقتضى الادغام للمامر (لثلاثين) تقاوّل وتمايز على تقدير الادغام في المجهول (بمجهول تفعّل) بتشديد العين (نحو تقول) في مجهول تقاوّل (وتمايز) في مجهول تمايز بقلب الف تفاعل واوا لانضمام ما قبلها في المجهول وقد تحقق موجب الادغام فيهما وهو اجتماع الواوين من جنس واحد مع سكون الاولى في تقوّل واجتماع الواو والياء مع سبقة احديهما بالسكون على الاخرى في تمايز فان مقتضاها ايضا الادغام بعد قلب الواويا كعنى ومرعى (و) الصنف الثالث منهما ما كان الزائد في الاول همزة (نحو اسود) من الواوى (وايض) من البائى من الافعال (و) كذا (اسود وايض) من الانفعال بلا اعلال مع تحقق المقتضى للاعلال وهو كون الواو والياء متحركين وما قبلهما حرفا صحيحا ساكنا كما في اقام وابع فانهما لو اعلابنقل الحركة الى ما قبلهما ثم القلب الفاعل حذفها في الانفعال لا اجتماع الالفين الساكنين ثم حذف الهمزة في الجميع للاستغناء عنها بلبس الكل بفعل مضاعفا مثل ساد وباض بالادغام كما من المادة فيخلط الابنية بالكلية ولا يفرق بين الرباعى والنجاسى والسداسى (وكذا) اي مثل ما سبق مما لا يعمل ولا يدغم (جميع تصارييف هذه المذكورات) بماعد الابنية الاربعة من المزيد فيه وهو من نحو قول الى ابيض (من الامثلة المختلفة) من المضارع والامر والنهى واسم الفاعل والمفعول والمصدر (و) كذا (المطرده) اي مطردة هذه المذكورات من التثنية والجمع غائبا ومخاطبا ومتكلم مذكرا او مؤنثا فتصريف الكل كتصريف الصحيح بعينه \* ولما فرغ من بيان ما لا يعمل من الاجوف شرع في بيان ما يعمل فقال (ويعل) قياسا ومطردا (ما) كلمة اشتقاقية من الاجوف (عداها) اي ما تجاوزت تلك الابنية التسعة التي لم يعمل فيها (واعلاله) اي اعلال ماعد تلك الابنية المذكورة مطلقا (خسة انواع) فان اعلاله اما بقلب العين مطلقا او بنقل حركتها فالاول اما بالقلب الفاعل وهو النوع الاول او همزة وهو النوع الثالث او ياء وهو النوع الرابع وكذا النقل اما بنقل حركة كل من الواو والياء الى ما قبلهما وكان ما قبلهما حرفا صحيحا ساكنا وهو النوع الثانى او بالنقل ايضا لكن بعد سلب حركة ما قبلهما وهو النوع الخامس على ما ستطلع عليه من تفصيله \* وما ينبغي ههنا ان يعلم ان الغرض من الاعلال طلب التخفيف لان الاعلال تغيير حرف اللة للتخفيف وطريقه ثلاثة القلب والحذف والاسكان وهو يقتضى وجود الثقل قبل الاعلال فما كان ثقل فاحتياجه الى الاعلال اشد وذلك انقل اما من نفس الكلمة او من الخارج بسبب كثرة الاستعمال واقتضاه شيا آخر في الاستعمال كالفعل مع الفاعل ونحوهما ما يؤدى الى الثقل فاذا عرفت هذا قلنا لاصل في الاعلال الفعل لا استلزامه معه ومن اقسامه الماضى المفرد من الثلاثى لثقله بكثرة استعماله ثم المضارع منه ثم غير الثلاثى منه ثم الموازن له من الاسم ثم غيره فاحفظه فانه لا يخلو عن القوائد المهمة في المواضع العديدة لاسيما في الاطرادات والاحتجاجات الكثيرة النوع (الاول) من الانواع الخمسة (قلب عينه) اي تبديل عين الاجوف سواء (واواكان) عينه (اوياء الفا للتخفيف) وذلك (اي قلب العين مطلقا ألفا) بتحقيق لزوما (اذا تحركتا) الواو والياء (وانفتح ما قبلهما) فان كلاما الواو والياء في حكم الحركتين لكون

الحركات ابعاضهما واذا انضم اليهما حركتهما وحركة ما قبلهما وما بعدهما يلزم توالي خمس حركات في مثل قول وبيع على الاصل ولو تقديرا وثقله ظاهر مع الكثرة في الاستعمال كما مر فلزم تبدلها بأخف الحروف وهو الالف لسكونه وضعا ولجانسة حركة ما قبله ولذا كان هذا قياسا طردا فيما ذكر لكن لا ما قبل بعد بتحقيق الشروط السبعة \* احدها كونهما في وزن الفعل لما ذكرناه آفقا وبهذا يخرج مثل الحوكة في جمع الحايك لخروجه بالتاء المحركة عن وزن الفعل ونقل عن البعض جوازه فيها نقلا عن الصحاح حيث قيل فيه الحوكة بفتح الواو جمع حايك الاعلال وعدمه جائز ان فيه اما عدم الاعلال فلعدم تحقق شرطه واما الاعلال فبالظر الى تحريك الواو وانفتاح ما قبلها قال في مختار الصحاح حاك الثوب اي نسجه وبابه قال حوكا وحياسة فهو حائك وقوم حاكه وحوكة ايضا بفتح الواو \* وثانيها كون حركتهما اصلتين اذا عارض كالعدوم في هذا الفن ولحصول الخفة حينئذ بدون الاعلال مثل دعوا القوم وان كان الواو متحركة وما قبلها مفتوحا الان حركتهما ليست بأصلية بل عارضة لالتقاء الساكنين منها ومن اللام التعريف \* وثالثها ان لا يكون حركة ما قبلهما في حكم السكون اذ لا يبقى في الحركة حينئذ قوة استدعاء قلب ما بعدها بحرف من جنسها مثل عور واجتور فان ما قبل الواو فيهما في حكم عين أعور وألف تجاور \* ورابعها ان لا يكون في معنى الكلمة حركة واضطراب لثلاثيفوت الغرض من تحركهما على تقدير الاعلال فانها لا تميل حتى تدل حركة اللفظ على الحركة والاضطراب في المعنى وكذا ما قصد حله بطريق حل القبض على القبض مثل الموتان \* وخامسها ان لا يجتمع اعلالان من جنس واحد لئلا يؤدي الى اجماع الكلمة على ماسيجي في باب اللفيف تفصيله فيخرج طوى وشوى فلو اعل العين كاللام يلزم حذف احد المقلبين من الواو والياء لاجتماع الساكنين فيخرج للكلمة عن المقدار الصالح فلا تنظر الى الامر من الرؤية والولاية والوقاية ونحوها على ماسيجي \* وسادسها ان لا يلزم ضم حرف العلة في المضارع اذ هو مرفوض فلا يعل مثل حي اذ لو قلت حاي بقلب العين أفلا يلزم ان يقال في المستقبل بحاي بضم اللام وهو الياء كخاف \* وسابعها ان لا يفوت الدلالة على اصلهما على تقدير الاعلال فيخرج مثل الصبد والقود على ما مر وعدم هذه الشروط مانع من الاعلال وانتفاء الموانع معتبرة في اجراء احكام القواعد العقلية كما مر غير مرة فاحفظه فلا يتخلو عن الفائدة واذا مررت هذا فانظر ما قال ( نحو قال وباع ) من القول والبيع من الثلاثي المجرد ( وانقاد ) سواء من القود او القيد فالظاهر هو الاول من الانفعال ( واختار ) من الخير من الانفعال في المواضي ( وينقاد ويختار ) في المضارع معلوما او مجهولا ( منقاد ومختار ) اسم فاعل او مفعول وكذا الزمان والمكان ( و ) لكن ( يتحد فيهما ) اي في منقاد ومختار يعني اسم الفاعل وغيره ( افظ ) اي صيغة اسم ( الفاعل والمفعول ) سواء مفعولا او زمانا او مكانا كما يشعره تعبيره بالمفعول ( ويختلف التقدير ) يعني ان الفرق بينهما بحسب التقدير وهو كون ما قبل الاخر مكسورا في اسم الفاعل ومفتوحا في غيره في الاصل فان صلها منقود ومختير بكسر ما قبل الاخر وهو الواو والياء في اسم الفاعل وقمحه في غيره واصل الكل قول وبيع وانقود وانقيد واختير وينقود ويختير ومنقود ومختير قلبت الواو في الواوى والياء في اليائى الفاتحة كهما وانفتاح ما قبلهما مع تحقق الشروط المذكورة فصار متراها فان من القاعدة المقررة فيما بينهم ان كل واو او ياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا التاء ما لم يمنع مانع بالضرورة والعلة فيه ما فصلناه آتفا من النقل فان قلت ان كلمة ليس اصلها ليس بكسر الياء مع فتح ما قبلها فلم تقلب الياء على هذه القاعدة المقررة قلت نعم الان فيها مانع وهو كونها من الافعال الغير المتصرفه فانها لا يجئ لها غير الماضي من المضارع والفاعل

والمفعول وغيرها من المخلفات فكأنها غير فعل لعدم تحقق ما من خواص الفعل فيها وقد صرفت أنه شرط في الاعلال ولما جاء منها أربعة عشر بناء من الماضي وكان الكسر ثقبلا نفلوها الى حال لا تكون للافعال المتصرفه التي لها الماضي والمضارع وغيرهما من المخلفات وتلك الحال اسكان العين والادخال في وزن الحرف مثل ليت تنبيهها الى انحطاط رتبتها من المتصرفه قبل اصله لايس فخنف بحذف الهمزة ووصل اللام بالياء يقال فأتني من حيث أيس وليس اى من حيث هو ولا هو بمعنى من حيث وجد اولاً ووجد فان أيس بمعنى الموجود واذا دخل عليه لا التبرأ يكون لايس بمعنى لا موجود وكذا يضرب في المثل بأن يقال لا يعرف ايس من ايس بمعنى لا يفرق الموجود من غير الموجود فعلى هذا لا يرد السؤال المذكور وفي حق هذه الكلمة رسالة مستقلة لابن الكمال (ثم) اى بعد قبلهما ألفا (ان اجتماع ساكنان) احدهما من الالف المنقلبة والآخر من الآخر (يحذف الالف المقلوبة) من الواو والياء لدفع الاجتماع (نحو انقذن واخترن) فان اصلهما انقودن واختيرن قلبت حرف العلة فيهما الفاتحة كهما وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان احدهما من المتقلبة والثاني من لام الكلمة بسبب نون جمع المؤنث فحذفت الالف المنقلبة فصارتا متاه وهكذا كل ما وقع على هذا الحال اذا كانا (معلومين) دون المجهولين اذ لو كانا مجهولين يكون الاعلال بالنقل اى نقل حركتهما الى ما قبلهما بعد سلب حركته دون القلب مع ان ما نحن فيه هو الثاني مثل انقذن واخترن بكسر القاف والتاء فان اصلهما انقودن واختيرن بكسر الواو في الاول والياء في الثاني مع ضممة ما قبلها فقلت حركتهما الى ما قبلهما بعد سلب حركته لنقل الحركة المذكورة عليهما ثم حذفتا الاجتماع الساكنين منهما وبما في قبل نون جمع المؤنث فظهر ان جريان الاعلال فيهما بطريق القلب اذا كانا معلومين حال كونهما منتهيين (الى آخرهما) من المطردات مثل انقذت انقذتما انقذتم انقذتن انقذنا وكذا اخترت اخترتما اخترتم اخترتن اخترنا (و) كذا مضارعاهما مث (ينقذن وتنقذن ويخترن وتخترن) في جمعي المؤنث غائبة او خطابة (معلومات او مجهولات) فالاصل ينقودن ويختيرن قلبت الواو في الاول والياء في الثاني أنفاتها كهما وانفتاح ما قبلهما فاجتمع ساكنان من الالف المنقلبة ولام الكلمة فحذفت الالف المنقلبة وهكذا تنقذن وتخترن خطابا فظهر ان هذا الاعلال اعنى القلب والحذف في موضعين من المضارع وتسعة مواضع من الماضي (و) هكذا الحكم في فروعات المضارع من المجزومات (نحو لا ينقذ امرأغائباً ولا ينقذ) نهيا غائباً (ولم ينقذ) ولما ينقذ جمده مطلقاً ومتفرقا من الواوى (وليجتر) ولا يجتر ولم يجتر ولما يجتر ايضا من البائي فالاعلال على نسق واحد فاصل ليختر ليختير قلبت الياء الفاتحة كهما وانفاته ح ما قبلهما فاجتمع ساكنان من الالف المنقلبة والراء فحذفت الالف المنقلبة لدفع الاجتماع فصارتا متاه وقس عليها غيرها \* ولما فرغ من بيان اعلال ما لم يتصل به الضمير من الماضي وغيره شرع في بيان اعلال ما اتصل به ضمير المرفوع المتحرك من الماضي الثلاثى من الاجوف واو ياء او يائيا فقال (وفي ماضى الثلاثى المتصل به ضمير المتحرك) البارز تكلموا وخطابا مذكرا او مؤنثا افرادا او ثنية او جمعا (يبدل حركة الفاء) اى حركة فاء الفعل (من الفتحة الى الكسرة) يعنى يترك الفتحة ثم يحرك بالكسر (ان كان عينه) اى عين الفعل من ذلك الماضي (ياه او واو امكسورة) يعنى اذا جاء من فعل بكسر العين (لتدل) تلك الكسرة (على الياء) المحذوفة بعد قبلها الفاللقاء الساكنين احدهما من الالف المنقلبة والثاني من لام فعل الكلمة بسبب اتصال الضمير في البائي (او) لتدل على (البنية) اى بيان انه من باب فعل بكسر العين الذى هو الواو المحذوفة بعد قلبها الفاللقاء لما مر في الواوى (نحو بعن) على وزن فلن يحذف العين جمع المؤنث الغائبة للماضى من البيع

اصله يعن قلبت الياء الفالتحر كها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان من الالف المتقلبة ولام الكلمة وهذا هو  
ههنا حذف الالف لدفع الالة ثم بدلت فتحه القاف وهو الياء بالكسرة لتدل على الياء المحذوفة بعد القلب  
الياء بحانسة بالكسرة (و) نحو (خفن) على وزن فلن ايضا من الخوف اصله خوفن بكسر الواو وقلب  
نلك لو او الفالتحر كها وانفتاح ما قبلها ثم حذف الالف المتقلبة لدفع الاجتماع فصارت خفن مثل يعن ثم بدل  
فتح الحاء بالكسرة لتدل على البنية اى كسرة العين في البناء ويمكن تقرير الاعلال ههنا بوجه آخر وهو نقل  
كسرة العين الى القاف بعد سلب حركته لما ذكر ثم حذفها للاجتماع وهو الاخصر \* فان قبل يلبس الواوى حينئذ  
باليائى ولم يفرق بينهما مع ان الفرق لازم ولذا لم يحى اليائى من يفعل بضم العين ولا الواوى منه بالكسرة على  
ما مر يجب بأن مراعاة فرق البناء اولى من فرق احدهما من الآخر لتعلق البناء بالمعنى فتأمل هذا في الجمع  
المؤنث الغائبة وقس عليه باقى التصاريف مما اتصل به ضمير المرفوع المتحرك (الى آخرهما) اى آخر يعن  
وخفن مثل بعث بضم العين بعث بعثنا وخفت خفتم خفتم خفت خفتم خفت خفتنا (و)  
كذلك تبدل حركة القاف من الفتحه (الى الضمة ان كان عينه) اى عين فعل ذلك الماضى (واو مفتوحة لتدل)  
نلك الضمة للجسمية (عليها) اى على الواو المحذوفة بعد قلبها ألفا (نحو قلن) من القول انتهى (الى آخره)  
من المطردة مثل قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلت قلنا \* واعلم ان فى اعلال الماضى الثلاثى من الاجوف اذا  
اتصل به ضمير البارز المتحرك المرفوع مطلقا طريقين احدهما طريق القلب وهو مذهب المتأخرين وثانيهما  
طريق النقل وهو مذهب المتقدمين \* اما الاول فبأن قلب الواو او الياء الفالتحر كهما وانفتاح ما قبلهما  
ثم الحذف للاجتماع ثم تبدل حركة القاف لدلالة على المحذوفة كما فعلناه آنفا \* واما الثانى فبنقل فعل بفتح العين  
الى فعل بالضم فى الاجوف الواوى والى فعل بكسرهما فى الاجوف اليائى مثلا اصل قلن على مذهب  
التأخرين قولن قلبت الواو الفالتحر كها وانفتاح ما قبلها ثم حذف تلك الالف للاجتماع الساكنين منها  
ومن اللام فصارت قلن بفتح القاف ثم بدلت فتحه القاف الى الضمة لتدل الضمة على الواو المحذوفة بعد القلب  
الفافصار قلن بالضم وكذا يعن قلبت الياء القاف ثم حذف لما ذكر فصارت يعن بفتح الياء ثم بدلت  
الفتح الى الكسرة لتدل على الياء المحذوفة بعد القلب فصارت يعن \* واما على مسلك القدماء اصلهما قولن  
وبعن بفتح العين فيهما فقلت قولن الى فعلن بضم العين ويعن الى فعلن بكسر العين فصارت قولن بضم الواو  
وبعن بكسر الياء ثم نقلت حركتهما الى القاف بعد سلب حركتهما فاجتمع ساكنان من العين واللام ثم حذف  
ما وقع عينا وهو الواو فى الاول والياء فى الثانى لدفع الاجتماع فصارت قلن وبعن بضم القاف وكسر الياء  
وهذا الطريق اخصر لقلة العمل فيه الان فى النقل من باب الى باب شبهة تغير المعنى للاختلاف بين معانى  
بناء الابواب وما ينبغى ان يعلم ان هذا الاختلاف بينهم فى النقل والقلب اذا كان الاجوف من فعل بفتح العين على  
ما اشار اليه بتقييد الواو بكونها مفتوحة حيث قال واو مفتوحة واما اذا كان من فعل بكسر العين نحو  
خوف من الواوى وهيب من اليائى او من فعل بضمهما نحو طول على الشذوذ من الواوى ولا يوجد ذلك  
من اليائى فالاعلال فى الجميع ينقل حركة حرف العلة الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم الحذف كما اشرنا اليه  
فى بيان خفن بلانقل الباب الى الباب مثل خفن وهبن وطلن بكسر الحاء والهاء وضم الطاء فانظر الى أى  
مذهب ذهب الامام حتى ينكشف لك المرام (و) النوع (الثانى) من الانواع الخمسة فى اعلال الاجوف  
اعتلاله بطريق (نقل حركة العين) سواء كانت فتحه او ضمة او كسرة (الى ما قبلها) اى الى ما قبل العين سواء  
(واو اكان) العين (اوىاء) بلافرق بينهما فى هذا الحكم (وذلك) النقل انما يجري (اذا تحركتا)  
الواو والياء بأية حركة كانت (وما قبلهما) والحال ان ما قبل الواو او الياء حرف (ساكن صحيح) لقابلية

السكون ينقل الحركة اليه بل محتاج اليها دون العلة اذ حينئذ لا يجري هذا الاعلال لعدم  
 الحركة حتى نقلت اليها كما سبق مثل تقول وقول ودون الصحيح المتحرك فان اعلاله ليس من هذا  
 بهر فائدة التقيد بالصحة والسكون (نحو يقول ويبيع) اصلهما يقول ويبيع بضمة الواو وكسرة  
 سكون ماقبلهما فنقل حركتهما الى ماقبلهما لاستقلال الضمة على الواو والكسرة على الياء وان كانتا  
 بينهما لعدم تحمل العلة بالحركة لضعفهما مع ان ماقبلهما حرف صحيح ساكن يقتضى الحركة لكونها  
 مع اقتداره على تحملها فصارا يقول ويبيع بسكون الواو مع ضمة ماقبلها وسكون الياء مع كسرة  
 ما فتتا على حالهما لسكونهما ونجاس حركة ماقبلهما وقس عليهما اعلال الباقي من نحو (مبيع)  
 مكان او زمان او اسم مفعول من الثلاثى فلى هذا اصله مبيوع حذفت الياء بعد نقل حركتها الى الباء  
 فقام السالكين من الياء وواو المفعول ثم بدلت ضمة الباء كسرة لتدل على الياء المحذوفة فقلت و  
 بولياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار مبيعا (وابيع) مضارعا معلوما متكلما وحده من الثلاثى  
 واذ اذ وقع الهمزة ومن الافعال او ماضيا مجهولا منه اذا ضمت (ويبيع) مضارعا معلوما من الاباعة  
 استبيع) مضارعا متكلما وحده معلوما او ماضيا مجهولا من الاستفعال والفرق بفتح الهمزة مضارعا  
 ضمها ماضيا (ويستبيع) مضارعا معلوما منه (ويبيع) اسم فاعل من الاباعة (ويستبيع) اسم فاعل  
 من الاستفعال فالاعلال فى الجميع ينقل كسرة الياء الى ماقبلها ثم تمديدها على حالها لسكونها وانكسار  
 ماقبلها كما مر فى مبيع ولما كان اعلال المضارع المعلوم من الاجوف مطلقا ما بالانقل فقط كما سبق فى الامثلة  
 وبه وبالقلب او بالنقل والحذف او بالنقل والقلب والحذف اراد ان يشير الى هذا بقوله (وان كان العين)  
 على عين الفعل من الاجوف (واوا مكسورة فيقلب) ذلك الواو (بعد نقل حركته) وهى الكسرة  
 الى ماقبله) اى الى ماقبل العين (يا اسكونها) اى لسكون الواو بسبب نقل حركتها الى ماقبلها  
 وانكسار ماقبلها) بالكسرة المنقولة اليه من العين اى الواو فيكون الاعلال حينئذ بالنقل والواو لا تم القلب  
 تيا (نحو اقيم) ماضيا مجهولا او مضارعا معلوما متكلما وحده من الاقامة فأصله اقوم بكسر الواو  
 سكون القاف نقلت كسرة الواو الى القاف لكونها حرفا صحيحا ساكنا ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار  
 ماقبلها بناء على ان كل واو ساكنة اذا انكسر ماقبلها تقلب ياء لاقتضا الكسرة موافقة ما بعدهما وهكذا  
 اعلال كل من نحو (يقيم واستقيم ويستقيم ومقيم) فان اصل الكل يقوم واستقوم ويستقوم  
 ومقوم ومستقوم بكسر الواو مع سكون ماقبلها كما فى اقيم فاعل مثل اعلاله هذا على تقدير كون العين  
 واوا مكسورة (و) اما (ان كان العين) اى عين الفعل من الاجوف (مفتوحا) سواء (واوا كان)  
 عين العين (واوا) اى اعم منهما ولذا أتى باسم الظاهر فى موضع الضمير لسبق المرجع وهو لفظ العين  
 ثم تنبيه على المغايرة بينهما بالاطلاق والتقيد كما هو عادتهم (قلبت) العين المذكورة اى الواو او الياء  
 الفاعل بعد نقل حركتها) اى حركة العين وفى بعض النسخ حركتهما بالثنية فيكون راجعا الى الواو والياء  
 عين وقعتا عين الفعل (الى ماقبلهما) اى الى ماقبل العين وكذا ماقبلهما اى ماقبل الواو والياء (لتحركها)  
 لتتحرك العين او لتحرك الواو والياء (فى الاصل) اى قبل النقل يعنى حكما (وانفتاح ماقبلها)  
 هو ماقبلهما باعتبار العين او الواو والياء (الان) اى بعد النقل يعنى لفظا (نحو يقال) فى مجهول يقول  
 اصله يقول بفتح الواو وسكون القاف فنقلت فتحه الواو الى ماقبلها وهو القاف ثم قلبت الفا لما ذكر (و)  
 الى هذا القياس اعلال كل من الا واى من (يباع) مجهول يبيع من البيع (وبخاف) من الخوف

معلوماً أو مجهولاً ( ويهاب ) من الهبة أيضاً هذه أربعة أمثلة اثنان من الواوى أحدهما من مضموم العين في العلوم وهو يقال والاخر مفتوح العين وهو يخاف واثنان من اليأى أحدهما من مفتوح العين وهو يهاب والاخر مكسور العين وهو يباع واثنان للجهول واثنان اعمان هذان الثلاثى ( و ) كذا ما جاء من المزيدي مثل ( اقام ) ماضياً معلوماً أو مضارعاً مجهولاً للمتكلم وحده من الاقامة اصله أقوم بفتح الواو وسكون القاف ( واستقام ) ايضاً من الاستقامة اصله استقوم ( ويقام ) مجهول يقيم من الافعال اصله يقوم ايضاً ( ويستقام ) مجهول يستقيم اصله يستقوم ايضاً ( ومقام ) بفتح الميم من القيام وبالضم من الاقامة اصله مقوم فتحاً أو ضمّاً على القياس سواء كان ( مصدراً ) ميمياً ( أو اسم مكان ) أو اسم زمان أو اسم مفعول اكتفى بالمكان لعدم الفرق بينه وبين غيره في اللفظ فالاعلال في الكل بقلب العين الفاعل بنقل حركتها الى ما قبلها وبما ينبغي ان يعلم وهو ان اعلال هذه الكلمات ليس بلامزم لان الغرض من الاعلال التخفيف وهو يقتضى وجود الثقل وههنا ليس الثقل لان الفتح اخف الحركات فلا يستقل على الواو والياء خصوصاً بعد السكون مع انها في الوسط الذى ليس محل التغيير بل التزام الاعلال فيها ليس بالاتباع الفرع بالاصل في الاسكان مع بقاء الدلالة على البنية وذلك لان الفاء ليس لها حركة من تلك الامثلة واذ انحركت بالفتح واسكن العين يعلم ان تلك الفتحه انما هي فتحه العين فتأمل \* قبل الفرق بين المقام بفتح الميم الاولى والمقام بضمها انه اذا قبل اقام فلان مقام فلان ينظر الى الفلان الثانى فان كان المقام له يقال بالفتح سواء قرأ من القيام أو الاقامة وان كان المقام لغيره في نفس الامر يقال مقام بالضم ايضاً كالباء في حروف القسم لانها اصل فيه والواو بدل منها والتاء بدل من الواو فاذا قبل اقيم التاء مقام الواو يكون بالضم لان المقام ليس الواو بل للباء واذ قبل اقيم الواو مقام الباء يكون بالفتح لكون المقام لها لاصلتها في القسم فظهر فساد ما قبل ان المقام بالفتح من الثلاثى وبالضم من المزيد اى من الاقامة على ما حققه ابو السعود العمادى ( ويجمع ) كل من اسم الزمان والمكان أو المكان لعدم سبق الزمان بالذكر في المتن دون المصدر لانه لا يثنى ولا يجمع على ماسبق في بحثه ( بالالف والتاء ) اى بطريق جمع المؤنث السالم لعدم تحقق شرط الجمع بالواو والتون أو بالياء معها كما مر في بحثه سابقاً ( نحو مقامات ) بفتح الميم أو ضمها وان اقياس على الصحيح يقتضى ان يجمع اسم المكان من الاجوف الثلاثى على مقاوم مثل مناصر لاعلى مقامات انما يجمع على مقتضى القياس لثلايقع الكسر على الواو في الواوى وعلى الياء في اليأى مثل مهابات ومخافات ومستقامات بضم الميم في الاخير فقط ومع الفتح في الاولين على تقدير الجبئية من الثلاثى هذا ما وعدناه سابقاً فالاعلال في الجميع واحداً بالنقل والقلب مثل يقال وقد يكون الاعلال بالنقل والحذف والى هذا يشير بقوله ( وان اجتمع ساكنان بعد النقل ) اى تقل حركة العين الى الفاء ( يحذف العين ) المذكورة من غير القلب بشئ أو بعد القلب بحرف يحاكي حركة ما قبلها على تقدير وجود مقتضى فيكون الاعلال بالنقل والقلب والقلب والحذف فانهم ( نحو اقن ) على وزن افلن يحذف العين من الواوى جمع المؤنث الغائبة للماضى من الاقامة اصله اقوم معلوماً أو مجهولاً نقلت حركة الواو الى ما قبلها وهو القاف فاجتمع ساكنان من الواو والميم فحذفت الواو لدفعه أو قلبت الواو الفاعل بنقل حركتها الى ما قبلها اذا كان معلوماً لوجود مقتضى ثم حذفت المنقلة ايضاً فيكون الاعلال بالنقل أو لا والقلب ثانياً والحذف ثالثاً لكن الاول اسهل واقصر ( و ) هكذا اعلال ( استقمن ) ايضاً من الاستعمال اصله استقمن مثل اقوم سواء كانا ( معلومين أو مجهولين ) فالحكم واحد وكذا سائر تصاريهما منتها ( الى آخرهما ) من المطردات المتصل الضمائر

مثل اتمت اتمت اتمت واستمتم واستمتم واستمتم (و) كذا حكم المضارع المجزوم  
في سقوط العين واو الواو بعد النقل فقط او بعد القلب بعده لدفع اجتماع الساكنين من العين واللام لسكونه  
بالجزم (نحو لقل) على وزن ليفل يحذف العين امر الغائب من القول واويا (وليسع) كذلك من البيع ياينا  
(ولا بقل ولا بيع) نهى الغائبين وبالتاء نهى الحاضرين ايضا منهما (ولم يقل ولم بيع) ايضا جحد المطلقين  
وكذا الحكم فيما سكن لام الفعل لغير الجزم مثل (يقلن) جمع المؤنث الغائبة (وتقلن) جمع المؤنث المخاطبة  
من الواوى (ويعلن وتعلن) ايضا من اليائ معلومين او مجهولين (و) كذا الحكم (في) امر الحاضر  
(نحو قل) على وزن قل يحذف العين اصله اقول على وزن اقل (و) كذا (بع) اصله ابيع (وخف)  
من الخوف اصله اخوف (وهب) من الهبة اصله اهيب فحذفت الواو في الواوى والياء في اليائ بعد  
نقل حر كتهما الى ما قبلهما في الكل لا اجتماع الساكنين منهما ومن لام الفعل للجزم ولا اتصال النون  
او الوقف او بعد قلبهما الفاقيا وجد مقتضى فحاصل هذا المقام يرجع الى شيئين احدهما اسقاط عين  
وتابيهما اثباتها في كل موضع سكن فيه لام الكلمة من الاجوف سواء للجزم كما في المجزومات ولا اتصال  
نون جمع المؤنث او للوقف على قول البصريين كما في امر الحاضر حذف العين منه بعد نقل حر كتهما  
او بعد القلب بعد النقل لدفع الالتقاء كما في الامثلة المذكورة وفي كل موضع تحرك فيه لام الفعل لم تحذف كما في تنائي  
المذكورات وجوعها المذكر مطلقا مثل لم تقولوا ولم تقولوا وقولوا وقولوا وكذا اليائ مثل لم تبعوا ولم تبعوا  
وبعوا يبعوا فظهر ان علة حذف العين سكون اللام لكونه مؤديا لا اجتماع الساكنين وعلة اثباتها عدم  
السكون المذكور لعدم لزوم الاجتماع حينئذ (وبستغنى) مبنى للمفعول (عن الهزمة) اى همزة الوصل  
في امر الحاضر لزوال علة الاحتياج اليها (ب) سبب (حركة الفاء) لان علة لزوم الهزمة تعذر الابتداء  
بالساكن وقد زال ذلك بسبب الحركة المنقولة من العين الى الفاء وزوال العلة يستلزم زوال المعلول كزوال  
ضياء النهار بسبب زوال الشمس بعد الغروب فان اصل قل مثلا اقول فقللت حركة الواو الى القاف فحذفت  
الواو لسكونها وسكون اللام ثم حذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها بسبب حركة القاف الذى  
ابتدأ به وهكذا اعلال امثالها فان قلت قد صرفت آتفا ان علة حذف العين سكون اللام لكونه مؤديا الى  
اجتماع الساكنين ولذا لم تحذف في الثانى والجمع فلم تحذف العين في قوله تعالى وقل الحق بكسر اللام  
فلا يلزم الاجتماع قلنا نعم الا ان حركة اللام فيه في حكم السكون لعروضها بسبب الخارج وهو حرف  
التعريف في الحق لسكونه ايضا بسقوط همزة الوصل عند الوصل ومن المعلوم ان العارض في حكم  
المعدوم في هذا الفن فالسكون متحقق فتبصر (ويعوض التاء عن) الحرف (المحذوف في آخر مصدرى  
الافعال والاستفعال) من الاجوف مطلقا (نحو اقامة) من الافعال الواوى (واستقامة) من الاستفعال  
ايضا (اصلهما) اى اصل اقامة واستقامة (اقوام واستقوام) نقلت حركة الواو فيهما الى ما قبلها  
ثم قلبت القاف تحركها حكما اى فى الاصل اعنى قبل النقل وانفتاح ما قبلها لفظا اى الآن اعنى بعد النقل  
فاجتمع ساكنان احدهما من الالف المنقلبة والاخر من الالف الزائدة للمصدرية فحذفت الاولى على مذهب  
الاخفش لان من عادتهم انهم اذا التقى ساكنان يحذفون الاول بناء على ان الحذف بمنزلة الادغام في اعادة  
التخفيف فكما انهم يدغمون الاول فى الثانى كذلك يحذفون الاول من الساكنين ولان الالف الثانية انما زيدت  
للمصدرية وحذفها يستلزم فوت الغرض وهو الباطل او حذفت الثانية عند سيوبه بناء على ان النقل  
اتماما منها ولكونها زائدة اولى بالحذف بخلاف الاولى فانها اصلية لكونها بدلا عن الحرف الاصل

على ما تبصرح المصنف رحمه الله تعالى هذا الاختلاف بينهما في المفعول فالخاص حذف احدهما فصارا  
بعدا لحذف اقلهما واستقاما ثم عوضت عن الهزمة المحذوفة التاء في الآخر بناء على ان مادتهم يدلون التاء  
عن حرف العلة كالتراث والتجاه والتكلان والاصل الوراثة والوجه والوكلان فصارا قائمة فان قيل  
لم لم تعوض التاء موضع المحذوف من الاقوام والاستقوام مثلا قلنا لفرق بين البديل والعوض اذ البديل  
هو القائم مقام الشيء فكان من حقه ان يقع موقع البديل منه والعوض يجبر مانقصة من الكلمة فاذا وقع  
العوض فقد يحصل الجبر انما عين الزيادة بالآخر لكونها علامة التأنيث وحقة ان تقع في الآخر لكون  
الآخر محل الزيادة والتقصاص ولا يجوز حذف هذه التاء عند القراء الا عند الاضافة لان الاضافة تقوم مقامها  
كافي قوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكاة فان اقام مصدر اقام مضاف الى الصلوة فاصلها اقامة لما اضيفت  
الى الصلوة حذفت التاء لقيام المضاف اليه مقامها ومنه قول الشاعر \* واخلفوك عدلا امر الذي وعدوا \*  
اصله عدة الامر حذفت التاء التي عوضت عن واو وعد عند الاضافة الى امر الامر وعند سيويه يجوز  
مطلقا لكون التعويض عنده من الامور الجائزة ولما وقع الخلاف بينهم في تعيين المحذوف في مفعول الاجوف  
واويا كان او يائيا اراد بانه فقال ( وفي مفعول الاجوف ) واويا او يائيا حال كونه ( من الثلاثي المجرد  
يحذف العين ) اي عين فعل الاجوف مطلقا بعد نقل حركتها الى ما قبلها ( كما ) حذف ذلك ( في غيره )  
اي غير المفعول ( عند ) ابي الحسن ( الاخفش ) لكثرة عروض التغير عليها في غير هذا الموضع فحذفه  
ههنا ايضا والى من حذف واو المفعول الذي هو علامة المفعول ويكون التغير مطردا ( نحو مفعول ) على وزن  
مفعول يحذف العين اسم مفعول من القول اصله مفعول على وزن مفعول نقلت حركة الواو الاولى الى القاف  
بناء على القاعدة المقررة من انها كلما كان حرف العلة متحركة وما قبلها حرفا صحيحا ساكتا نقل حركتها الى  
ما قبلها ثم تعامل على مقتضى حركة ما قبلها كما فصلناه سابقا ولما نقلت حركة الواو ههنا الى ما قبلها فاجتمع  
ساكنان من الواوين احدهما عين الفعل والاخرى واو المفعول فحذفت الواو الاولى التي هي عين الفعل عند  
الاخفش لما ذكر فصار مقولا على وزن مفعول يحذف العين من مفعول هذا في الواوى ( لكن ) اذا اراد  
اجراء الاعلال ( في ) الاجوف ( الباقى يدل حركة ما قبل العين ) وهى الحركة المنقولة اليه من العين وهى  
الضمة ( الى الكسرة لتدل ) تلك الكسرة المبدلة ( على الياء المحذوفة ) بعد نقل حركتها الى ما قبلها لدفع الاجتماع  
( فينقلب واو المفعول ) بعد النقل والتبديل والحذف المذكورة ( ياء لسكونها ) اي لسكون واو المفعول ( وانكسار  
ما قبلها ) بعد التبديل فانه لو لم يعمل يلبس المفعول من الباقى المفعول من الواوى على تقدير عدم الاعلال  
بالقلب والابدال وهو باطل لاسيما عند وجود المتقاضى بدون الموانع ( نحو مكيل ) على وزن مفعيل يحذف العين  
( اصله ) اي اصل مكيل ( مكبول ) على وزن مفعول باثبات العين نقلت ضمة الياء الى ما قبلها وهو الكاف  
لما من القاعدة المقررة لاستقبال الضمة على الياء فاجتمع ساكنان من الياء واو المفعول فحذف الياء على  
مذهب الاخفش لدفع الاجتماع فصار مكبول بضم الكاف وسكون الواو ثم بدلت ضمة الكاف بالكسرة  
لتدل على الياء المحذوفة فقلبت واو المفعول بالياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مكيل فالمحذوف عند  
الاخفش عين الفعل وهى الياء ( و ) اما عند ( سيويه المحذوف ) ادفع الاجتماع هو ( واو المفعول ) لكن  
( يدل حركة ما قبل العين ) وهى ضمة الكاف التي نقلت من الياء ههنا وكذا ( في ) كل مفعول من الاجوف  
( الباقى بالكسرة لثلاثي قلب الياء ) على تقدير عدم ابدال ضمة ما قبلها بالكسرة ( واوا ) لسكونها وانضمام  
ما قبلها بناء على اقتضاء الحركة التجانس فيما بعدها ( ف ) او انقلب الياء واوا ( يلبس ) اسم المفعول من الاجوف



الباقى (ب) المفعول من الاجوف (الواوى) فيختلط البناء وهو باطل فوجب الابدال لسلامة البناء فاحصل هذا المقام ان المفعول المأخوذ من الاجوف يعقل بحركة العين الى ما قبلها ثم حذف العين لدفع اجتماع الساكنين من العين وواو المفعول على مذهب الاخفش وتعين الحذف بالعين لان واو المفعول علامة المفعول زيدت لتدل على بناء اسم المفعول وحذفها يطل هذا الغرض بخلاف العين فانها لا يفوت شئ من الاغراض بحذفها كما حذفت في غير المفعول بلا فوت شئ من الغرض ورد من جانب سيويه بأننا لانسلم كون الواو علامة بل هي اشباع الضمة لرفضهم مفعلا بضم العين وسكون الفاء في كلامهم الامكر ما رمعونا كما سبق في محله والعلامة هي الميم فقط ولو سلم انهما علامتان تدلان على بناء اسم المفعول فلا بأس بحذف الواو فانها وان حذفت بقيت الميم وهي تدل على بناء اسم المفعول مع انها اقوى دلالة على المطلوب لاستقلالها بدلالتها عليه في المجرد والمزيد مثل منصور ومذحرج ومكرم ومذحرج والواو لا توجد الا في الثلاثي ومع هذا لو كانت علامة لما ذكر لما تقلب ياء بعد ابدال ضمة ما قبلها كسرة على مذهب الاخفش في مثل مبيع فان الواو لما قبلت ياء فيه لم يبق ما يدل على بناء اسم المفعول وايضا لانسلم عدم فوت الغرض بحذف العين كيف ان العين تدل على اصل البنية بأنها واوية او يائية مع انها من اهم المقاصد لتعلقها بالمعاني هذا على ما ذهب اليه الاخفش من ان المحذوف في مفعول الاجوف هو عين الكلمة واما على ما ذهب اليه سيويه من ان المحذوف فيه هو واو المفعول مع ابدال ضمة الفاء بالكسرة وجوبا في الباقى لئلا يلتبس الباقى بالواوى بقلب الياء واوا لسكونها وانضم ما قبلها على تقدير عدم الابدال لاعتين الكلمة لان واو المفعول زائدة وعين الفعل اصلية والزائد اولى بالحذف مع ان بقاء العين مطلوب لدلالته على البنية لما عرفت آتفاقا قيل من القاعدة المقررة انها اذا اجتمع الاصلى مع الزائد فالمحذوف هو الاصلى كالياء مثلاً في نازوراض ورام بحذف اللام الاصلى مع ابقاء التنوين العارضى وكذا اذا اجتمع ساكنان وكان الاول حرف مديح حذف الاول كما في قل وبع وخف وكل ذلك يستلزم حذف العين دون واو المفعول يقال كل ذلك اذا كان الثاني من الساكنين حرفاً صحيحاً وههنا ليس كذلك بل كلاهما حرف علة والقياس مع الفارق واما قولهم مشيب في الواوى اى من الشوب بمعنى الخلط ومهوب من الباقى من الهيئة فن الشواذ والقياس على العكس اى مشوب ومهوب \* قبل ورجح مذهب سيويه بوجهين الاول ان انقلاب واو المفعول بالياء على مذهب الاخفش بعيد كما ان انقلاب الف الفاعل في حال المكبر منتف والثاني ان في حذف الاول على ما ذهب اليه الاخفش تغيير ان احدهما قلب الضمة كسرة والاخر قلب الواوى وفي القول بحذف واو المفعول على ما ذهب اليه سيويه تغيير واحد وهو قلب الضمة كسرة والاقل في التغيير اولى فعلى هذا وزن مقول عند سيويه مفعول بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين بحذف واو المفعول وعند الاخفش مفعول بفتح الميم وضم الفاء مع حذف العين وكذا المبيع والمجوب والمكيل وغيرها في الاختلاف بالوزن عندهما وبنونيم يثنون الياء لعدم ثقل اجتماع الياء مع الواو كما اجتماع الواوين وهذا قياس مطرد عندهم كقول الشاعر \* حتى يذكر رياض وهجة يوم \* رزاه عليه البرجن مقيوم \* وقال الاخر \* كان قومك يحسبونك سيدا \* واحلك انك سيد مغبون \* ولم يحج ذلك في الواوى لثقل الواويات عليهم تأمل فتح الله عليك وانما اطنت ههنا لقائل يقطع صروق الاشكال (و) النوع (الثالث) من الانواع الخمسة لاعلال الاجوف اعتلاله بطريق (قلب عينه) اى عين الاجوف سواء (واو اكان) عينه (اوىاء همزة وذلك) اى الاعلال بقلب العين مطلقاً همزة انما يحرى (في اسم الفاعل من الثلاثي المجرد) من الاجوف واوىاء واياً (نحو قائل) من القول (وكائل) من الكيل مثبها كل منهما (الى آخرهما)

بما يمكن ذلك من المطردات مثل قائل قائلان قائلون قائلة قائلتان قائلات وقوائل من الواوى وكذا الباقي  
 مثل كائل كائلان كائلون كائلة كائلتان كائلات وكوائل وكذا غيرهما من الاجوف مطلقا واصلا الكل  
 بالواوى فى الواوى والياء فى الياى مثل قاول وكابل قلبت الواو والياء همزة لوقوعهما بعد الف زائدة لانهما  
 اذا وقعنا بعد الالف الزائدة قلبان الفا فيجتمع ساكنا ولو حذف احدهما يلبس بالمضى فى الصورة فلزم  
 تحريك احدهما وهو غير ممكن ههنا لعدم قابلية الالف بالتحريك فلم يبق مجال بالخلاص سوى القلب بالهمزة  
 فان قيل ان الغرض من الاعلال التخفيف وهو غير حاصل حيث ثقل الهمزة ايضا قلنا نعم لكن ههنا مقتضى  
 آخر للاعلال وهو ان الاسم فرع الفعل فى الاعلال ولو ترك على الاصل يلزم مزية الفرع على الاصل  
 فوجب اعلاله انباعاله فان قيل فعلى هذا يلزم ان يعمل باعلال فعله وهو المضارع المعلوم لاستغناؤه منه  
 واعلاله بالنقل فقط مثل يقول ويكيل اوبه والقلب مثل يخاف على ما عرفته قلنا نعم لكنه لا يمكن ههنا لعدم  
 قابلية ما قبلها بنقل الحركة لكونه الفا وقد عرفت انها لا تقبل الحركة فاذا لم يمكن النقل فعدم امكان القلب  
 اظهر فانه فرع النقل فلزم حله على الماضى واعلاله ايضا بالقلب الفا وقد عرفت تعذره فيما بقى الا العدول  
 عن قياس الماضى ايضا الى ما هو اقرب الى الالف وهو الهمزة لانحادهما ذاتا وكذا صورة فى كثير  
 من المواضع فى الخط خصوصا اذا كانت مبتدأ بها مثل همزة اجد على ما ذهب اليه المصنف رحمه الله تعالى  
 وههنا طريقان آخران فى تقدير الاعلال احدهما بالقلب والاخر بالزيادة فعلى الاول ان اصلهما قاول وكابل  
 قلبت الواو والياء الفا كقلبنا فى الفعل لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حكما لانه لا عبرة بالف الفاعل لعدم  
 كونها حاضرة حصينة فى منع فتح ما قبلها كما فى قنية بقلب الواو ياء اذا صلها فتوة على ما سبق فاجتمع الفان  
 احدهما الف الفاعل والاخر الف المقلوبة ولم يمكن حذف احدهما لانه لو حذف الاولى منهما يلبس  
 بالماضى فى حقيقة الحروف وهو ظاهر ولو حذف الثانية يلبس به ايضا فى الصورة وان لم يلزم ذلك  
 فى الحقيقة بناء على ان الف الماضى مقلوبة من عين الكلمة والف الفاعل على تقدير حذف الثانية هى الالف  
 الزائدة للفاعل لالف الماضى حتى يلبس اليه فى الحقيقة ولم يمكن حذف احديهما وجب تحريك احديهما  
 ضرورة امتناع اجتماع الساكنين فحركت الالف المنقلبة فصارت همزة لان الالف اذا تحركت نهزبت  
 كاشبهوا حالهما بحال الهواء مع الريح كاسبق نعم ان الالف لا تقبل الحركة من حيث هى الف اعنى على  
 تقدير بقائها على حقيقة الفيتها وههنا ليس كذلك لصيرورتها همزة وانما عينت المنقلبة بالتحريك لكونها  
 جزءا من الكلمة ومتحركة فى الاصل دون الف الفاعل اذ هى زائدة وساكنة وتحريك ما هو متحركة  
 فى الاصل اولى ولان المنقلبة عين الكلمة وهى متحركة فى نظائرها من الصحيح كلام عالم وراء ضارب  
 وعلى الطريق الثانى وهو الاعلال بالزيادة فأصلهما قالو كال ماضيين فزيد بين الفاء والعين الف لاسم  
 الفاعل فاجتمع ساكنان من الالفين ايضا ولا سبيل الى حذف احديهما لما ذكرنا تفاقم قلبت الف المقلوبة همزة  
 لما رايضا فصارتا قائل وكائل وهذا الاخير ما ذهب اليه شمس الحقيقة فخر الملة وسراج الامة امامنا  
 الاعظم وهما منا الافخم رضى الله تعالى عنه فى المقصود فنل بالرجوع اليه جميع المرصود ومغايرتهما  
 بالاول غير مقصود ولا شك ان من لم يفرق بينهما فهو مشدود وقد جاء فى الشواذ حذف هذه الالف دون  
 القلب همزة كقواهم شاك والاصل شاوك من الشوكة حذفت الواو بعد قلبها الفا فصار شاك على وزن قال  
 بحذف العين وقيل بقلب المكان اى وضع العين موضع اللام ووضعها موضع العين فيصير شا كوثم يعمل  
 اعلال غازوراض على ما فصلناه فى او آخر باب المهور والحاصل ان فى تقرير اعلال مثل هذا اربعة طرق

أحد هما طريق الحذف بعد القلب الفال دفع الاجتماع كما هو عند البعض وثانيها طريق القلب المكاني كما هو عند صاحب الصحاح وثالثها طريق القصر كما هو عند صاحب الكشف حيث قال في تفسير قوله تعالى على شفا جرف هار وها روزه فعل قصر عن فاعل كخلف عن خالف ونظيره شك وصات في شائك وصانت والقه ليست بألف فاعل انما هي عينه واصله هور وشوك وصوت فعلى هذا لا يكون من الحذف ولا من قلب المكاني ورابعها طريق التهمز بعد القلب الفا كما هو عند المصنف رحمه الله تعالى ههنا وقد ظهر من تفصيلنا هذا ان اعلال الفاعل تابع باعلال فعله وجودا وعدمه فان اعل فعله فيعمل مثل قال وقائل وكال وكائل والافلا مثل عور واور وسود ساود وههنا بحث طويل تركته حذرا عن الاملال فمن اراد الوقوف فعليه المراجعة الى المفصلات (و) النوع (الرابع) من الانواع الخمسة الاعتلال بطريق (قلب عينه) اى عين الاجوف (يا مود ذلك) اى قلب العين يا مجار (في المصادر التى اعل فعلها) المأخوذ منها او هي منه على اختلاف المذهبين على ما مر باحدى طرق الاعلال لان اعلال الاسماء انما هو بالجل على الافعال بناء على اصالة الافعال فيه على ما نبهنا عليه في ابتداء البحث فيكون لاعلال الفعل مدخل في اعلال المصادر وغيرها وجودا وعدمه مثل قوام في مصدر قاوم وعاور وصايد في فاعل عور وصيد بلا اعلال لعدم اعلال الفعل لما مر وذلك القلب (اذا كان عينها) اى عين المصادر (واوا) لا يا. خلفتها تبقى على اصلها ولذا قلب الواو اليها اذا (كسر ما قبلها) اى ما قبل الواو (نحو قيام) من قام اصله قوام (وصيام) من صام اصله صوام بكسر الفاء فيهما اعل الواو فيهما بالقلب يا تبعا لفعلهما في مطلق الاعلال ولولم يوجد مقتضى الاعلال وههنا موجود وهو اقتضاء كسرة ما قبل الواو قبلها يا للموافقة فيما بعدهما مع كون الفتحة كالسكون في الينة (و) كذا (قيم) مثل صفر مصدر قام من النواذر المقبولة كة وله تعالى دين قيا وقال البيضاوى يرض الله وجهه قرأ ابن مامر وعاصم وحزة وكسائي قيا على انه مصدر نعت به وكان القياس قوما كعوض فاعل لاعلال فعله كالقيام انتهى (بمخلاف قوام) مصدر قاوم من باب المفاعلة بلا اعلال لعدم اعلال فعله وقد عرفت تبعية المصدر بالفعل وجودا وعدمه آتفا (لان فعله) اى فعل قوام (وهو) اى ذلك الفعل الذى اخذ المصدر وهو قواما ههنا منه (قاوم) على وزن فاعل ماضيا من المفاعلة (لم يعمل) لفظ قاوم لعدم امكان الاعلال على ما سبق قريبا في بحث الابنية التى لا يجرى فيها الاعلال فارجع اليه ولانه لم (و) النوع (الخامس) من الانواع الخمسة لاعلال الاجوف اعتلاله بطريق (سلب حركة ما قبل العين) لثلا يلزم تحريك المتحرك لاستحالة (ونقل حركته) اى حركة العين (اليه) اى الى ما قبل العين لاستحصال التخفيف سواء (واوا كان) العين (وايا مود ذلك) اى نقل حركة العين الى ما قبله بعد سلب حركته مجار (اذا كانا) الواو والياء الواقعتان عينا (مكسورين بعد ضمة كيا) وقعنا على هذه الحال (في مجهول الماضى من الثلاثي) المجرد مطلقا (وبابى الانفعال والافتعال) من الخماسى مزيد الثلاثي (نحو بيع) من البيع وكذا هيب وكيل وزيد ونحوها من الباقى الثلاثي (و) نحو (اختر) من الاختيار حال كونها (مجهولين) لان الاول مجهول باع والثاني مجهول باع واختار بسكون الياء المثنية لثنية فيهما مع كسر الياء الموحدة في الاول والياء المثنية الفوقية في الثانى اذا صلحهما بيع واختر بكسر الياء وضم ما قبلهما فيهما فنقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته فيهما فصار بيع واختر هذا على تقدير كون العين يا. (و) اما (ان كان العين واوا) (ينقلب) ذلك الواو بعد السلب والنقل (يا لسكونها وانكسار ما قبلها نحو قيل) من القول الواوى ثلاثي (وانقيد) من الانفعال حال كونها (مجهولين) فالاول مجهول قال والثاني مجهول انقاد

اذا صلحها قول وانقود بكسر الواو وضم ما قبلها فيهما فنقلت كسرة الواو فيهما الى ما قبلها بعد سلب  
حركته لاستقلال الضمة قبل كسرة الواو ثم قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي مثل بيع وقبل واخير  
وانقيد لغتان اخرى ان ضعيفتان احديهما بوع وقول واختر وانقود ببدال الياء او ابعد الاسكان في اليائي  
لسكونها وانضمام ما قبلها وبقاء الواو في الواوى وثانيهما بالاشمام اى بتلفظ حركة ما قبل حرف العلة  
بين الضمة والكسرة وتلفظ الياء بينهما وبين الواو تبعاً للحركة ما قبلها والافصح ما بينه المصنف رحمه الله تعالى  
من الياء الخالصة والكسرة الخالصة والاشمام فصيح والابدال في اليائي والبقاء في الواوى ضعيف ولذا  
اكتفى ببيان الافصح من هذه اللغات (ولو اجتمع) بعد النقل (ساكنان) كما في صورة اتصال الضمير  
المتحرك المرفوع لسكون اللام حيثئذ هرباً عن لزوم التوالى (يحذف العين) الساكن بعد نقل حركته  
لكونها حرف علة دون اللام لكونها حرفاً صحيحاً اولى بالبقاء (نحو قلن ويعن واخترن وانقودن) حال  
كون هذه المذكورات (مجهولات) فاعلال الكل بنقل حركة العين الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذف  
العين لاجتماع الساكنة من العين واللام فان اصلها قولن ويعن واخترن وانقودن فنقلت حركة الواو  
في قولن وانقودن وحركة الياء في يعن واخترن الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فاجتمع ساكنان  
احدهما من العين والاخر من اللام فحذفت العين اى الواو والياء لدفع الاجتماع على ما هو الشايع المشهور  
وفي مفرداتهن ثلاث لغات فان شئت الوقوف، فارجع الى شروح المقصود وما ينبغي ان يعلم ان الواوى  
من الثلاثى مشترك بين جمع المؤنث من الماضى وامر الحاضر فى المعلوم واليائى بين المعلوم والمجهول  
من الماضى وامر الحاضر من المعلوم بناء على عدم اعتبارهم بالاشتراك الصورى فى اللفظ والاكتفاء بالفرق  
التقديرى فان قلن مثلاً يحتمل ان يكون جمع المؤنث معلوماً او مجهولاً من الماضى او الامر الحاضر ايضا  
فعلى الاول اصله قولن وعلى الثانى اقولن وكذا يعن يحتمل ان يكون جمع المؤنث معلوماً او مجهولاً  
من الماضى او معلوماً من امر الحاضر فعلى الاول اصله يعن على وزن فعلن وعلى الثانى اي يعن على وزن  
افعلن وقس عليهما غيرهما مما اتصل به الضمير المتحرك ولما قضى الوطر فى بيان العين امال عنان البيان  
الى جانب اللام فقال

(الباب السادس)

من الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب (فى) بيان احكام (الناقص وهو) فى اصطلاح ارباب هذا  
الفن (ما كان لاه) اى لام فعله لافاء فعله ولا عينه (وحده) اى منفردا يعنى لامع الفاء والعين او الكل  
فيخرج الاقبيص بجميع اقسامه اما تسميته به فلتنقصانه فى الاخر بسقوط حرف العلة فى الجزم مثل لم يفر  
ولم يرم على وزن لم يفع يحذف اللام وسقوط الحركة فى الرفع مثل يفرز ويرمى بسكون اللام اول نقصان  
آخره من الحرف الصحيح كما قال فى الاجوف خللو وسطه من حرف صحيح ولا يلزم تسمية الاقبيص به ايضا  
لوجود هذه العلة فيه بناء على عدم وجوب الاطراد فى وجه التسمية بمعنى ان تسمية الشئ بالشئ لا يقتضى  
اختصاصه به وكذا يقال له ذو الاربعة لكونه على اربعة احرف فيما اتصل به الضمير المتحرك بعد الضمير  
جزأ من الكلمة مثل غزوت ورميت نعم ان الضمير المتحرك ليس من حروف الكلمة حتى تكون على اربعة  
احرف ولو سلم انه جزء من الكلمة لا يسلم كونه حرفاً لكونه ضميراً والضمير اسم والجواب عن الاول  
ان كونه على اربعة احرف مبنى على عد الضمير جزءاً من الفعل بناء على شدة اتصاله على ما سبق تفصيله  
فى بيان عدم جواز توالى اربع حركات متواليات واما التعبير بالحرف مبنى على الاطلاق عليه حرفاً فى اللغة

صح إطلاقه في الاصطلاح او نظرا الى ظاهره ومقتل اللام ايضا لكون لامه ح فاعلة (و) يجتمع  
 من (مع مهموز الفاء) لجواز التداخل بين الاقسام الستة من السبعة اى في غير الصحيح على ما صرحه  
 بنفس رحمه الله تعالى في المقدمة سابقا وحينئذ يبحث من اربعة مع اتفاق وزن المصدر والزمان والمكان  
 لجميع الاول من باب نصر مثل اسايأسو والثاني من باب ضرب مثل اقي يأتي من الاتيان والثالث من باب  
 مثل اسي يأتي والرابع من باب فتح (نحو ابى) يأتي من الاباء بمعنى الاكراه والامتناع يقال ابى الشيء  
 ويأبىه اياه واباءه على الشذوذ لعدم وجود حرف الحلق في عينه ولامه كما سبق في باب و من باب علم  
 و ضرب على القياس فتأمل ومثل ازي واناواوى ونحوها من مهموز الفاء ومقتل اللام (و) يجتمع ايضا  
 (مع مهموز العين) وهو يبحث من باب فتح فقط (نحو رأى) من الرؤية دون اللام لعدم الامكان وكذا  
 تأتى بنأى وغيرهما ولم يمين اجتماعه بالاجوف نحو قوى وحى وطوى لانه لفيف كما مر آنفا في تعريف  
 الناقص (ولا يبحث) الناقص (الواوى من) باب (يفعل بالكسر) اى بكسر العين في المضارع وهو الباب  
 الثاني والسادس (ولا) يبحث الناقص (الباقى من) باب (يفعل بالضم) اى بضم العين ايضا وهو الباب  
 الاول والخامس لثلاثين الواوى بالياء والياقى بالواوى بقلب كل من الواو والياء بالآخرى على تقدير  
 الجينية بناء على اقتضاء حركة العين فيما بعدها حرفا مجانسا لها على فصلناه في الاجوف ولا يبحث كلاهما  
 من باب فعل بفعل بالكسر فيهما بالاستقراء ويبحث مطلقا من الخمسة الباقية مثل دعى يدعو ورمى  
 ورضى يرضى وسرو يسرو فالواوى يبحث من اربعة ابواب بعد سقوط البابين المكسور العين في المضارع  
 والياقى من ثلاثة ابواب بعد سقوط الابواب الثلاثة التى عين المضارع فيها مضموم او مكسور في الماضى  
 والمضارع وهو الاول والخامس والسادس بالاستقراء (واسم الزمان والمكان) وكذا المصدر الميمى  
 (انه) اى من الناقص واويا وايايا (يبحث) كل منها على وزن مفعول (بفتح) الميمو (العين) وسكون  
 الفاء من جميع الابواب المذكورة ولذا قال (وان كان) كل من الزمان والمكان والمصدر الميمى (من) باب  
 (يفعل بكسر العين) بمعنى سواء كان عين المضارع مفتوحا او مضموما او مكسورا لانه لو لم يكن مفتوحا  
 فلا يخلو اما ان يكون مضموما او مكسورا او كلاهما غير جائز اما عدم جواز الضم لعدم وجود مفعول بضم العين  
 في كلامهم الامعوناو مكرما كما مر او اما الكسر فلا يثبت الواوى بالياء اذ الكسر فيما قبل الواو يقتضى  
 قلب الواو بالياء لاذ كرناه آنفا فيلتبس البناء وما فى الياقى فلنقله لانه يلزم توالى الكسرات الثلاث تحقيقية  
 او تقديرية اول ثلاثية الاشتراك بين التباينين اعنى الناقص والمثال ان يكون احدهما معتل الفاء والاخر معتل  
 اللام لان كلامهما يبحث بكسر العين في المثال من جميع الابواب على المشهور وغير المستثنى عند المصنف  
 رحمه الله تعالى على فصلناه مرتين في باب الصحيح والمثال فى بحثهما مع كون الفتحة من اخف الحركات  
 (نحو مغزى) من غزايغزو من باب نصر اصله مغزو بالواو قلبت الواو بالياء لوقوعها رابعة ثم الياء الفا  
 تحركها وانفتاح ما قبلها ولذا تكتب الالف المقلبة في صورة الياء لو قلبت الواو بالالف لكتب  
 في صورة الالف كما فى غزا بناء على مقتضى قاعدة الخط على ما سلفناه في باب قلسى من ملحقات دحرج (و)  
 نحو (مرحى) من الرمى من باب ضرب اصله مرحى بالياء المتحركة قلبت تلك الياء الفا تحركها وانفتاح  
 ما قبلها \* ولما كان بعض الابنية من الناقص لا يجرى فيه الاعلال كما فى الاجوف اراد تفريقها بما يجرى فيها  
 وقد اولى لبقائها على اصلها من غير تغيير ثم بيان ما يجرى فيها في صورة مضبوطة على عادته السميحة  
 قال (ولا يعمل الواو) من الناقص في ثلاثة مواضع بل ابقيت على حالها كالصحيح لعدم مقتضى الاول





ورعى وعصا وعفاودما تحتلها عند من لاوقوف بقاعدة الخط واذا انصل التاء مثل رميت وهديت  
وعفوت ودعوت يفرق الواوى من البائى على ماسبق منافى الدباجة بطرقه السبع كأنظم بعض الادباء  
\* اذا فعل يوما غم منك هجاؤه \* فالحق به تاء الخطاب ولا تقف \* فان تر قبل التاء ياء فكتبته \* ياءوا الا فهو يكتب  
بالالف \* ولا تحسب الفعل الثلاثى والذى \* تعدا والمهموز فى ذاك يختلف \* على ما فى اوائل الكلمات ( و )  
كذا ( غزى ) بالياء وكسر الزاى اصله غزو بالواو ايضا فانه ( مجهول غزا ) اصله غزو بالواو ومن الغزوة  
( وكذا اعطى ) فى مجهول اعطى اصله اعطو ( وغازية ) اصلها غازوة بالواو ايضا فقلبت الواو  
فى الجميع بالياء لتطرفها وانكسار ما قبلها لانها لما كانت فى آخر الكلمة الذى كان محل النغير والتبديل وكان  
كسرة ما قبلها تستدعى موافقة ما بعدها بتبديل الواو ياء لتجانس بين الياء والكسرة اوله لا يلزم الصعود  
من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية على تقدير ابقاء الواو من غير اعلال مع ثقل الكسرة قبل الواو  
ويدخل المثالان الاخيران اعنى اعطى وغازية فى الموضع الثانى الآتى لوقوع الواو فيها رابعة ولذا فصلها  
عما قبلها بما براد لفظ وكذا تدبر ( وثانيهما ) من الموضعين ما قبل الواو فيه بالقلب ياء ( اذا كانت ) الواو  
( رابعة ) من الكلمة ( فصاعدا ) اى متصاعدا الى الخامسة والسادسة ( ولم يكن ما قبلها مضموما ) طلبا  
للتخفيف فان الكلمة اذا زادت على الثلاثة تستقل بالضرورة لاستطالتها والواو ثقيلة فى نفسها فتحتمل  
الى التخفيف فاذا قلبت ياء يندفع ثلث الثقل بناء على خفة الياء بالنسبة الى الواو ولم تقلب بالالف مع كونها  
اخف من الياء لعدم وقوعها قبل الضمير المرفوع المتحرك لكون الالف المبدلة مقدرة بحركة مع ان ما قبل  
الضمير المذكر لا بد وان يكون ساكنا لئلا يلزم التوالى على ماسبق مفصلا فى باب الصحيح ( نحو اعطين )  
اصلها اعطون معلوما ومجهولا قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة وليس ما قبلها مضموما فصارا عطيتا منتهيا  
( الى آخره ) مما اتصل به الضمير المرفوع المتحرك من المطردات مثل اعطيت اعطيتا اعطيتا اعطيتا  
اعطيتا اعطيت اعطيتا فاذا كان معلوما يكون مثالا لما كان ما قبلها مفتوحا وان كان مجهولا لما كان ما قبلها  
مكسورا ( وكذا ) الحكم بالقلب ياء كفى اعطين ( نحو يغزيان ) بالياء اصله يغزوان ( ولغزيا ) ايضا  
اصله يغزوا قلبت الواو قهجا ياء لوقوعها رابعة حال كونها ذاك المثالان ( مجهولين ) لالمعومين اذا  
تقلب الواو فيهما ياء لكون ما قبلها مضموما مع فتحها فينبذ لامقتضى لاعلال يغزوان ولغزوا وقال امامنا  
الاعظم وهما من الافخم غرة الملة والدين رضى الله تعالى عنه فى المقصود وفى الناقص الواوى تقلب الواو  
ياء فى المستقبل والامر والنهى المجهولات لانهن فروع الماضى وفى الماضى المجهول تصير الواو ياء لتطرفها  
وانكسار ما قبلها مثل غزى فى مجهول غزا كما سبق فى الموضع الاول ايضا ههنا فعلى هذا يكون قلب الواو  
جلا على الماضى المجهول كما اشار اليه المصنف رحمه الله تعالى ههنا بالتقييد بقوله مجهولين فانهم لو كانا  
معلومين لا تقلب ياء لعدم قلب ياء فى معلوم الماضى لعدم كون ما قبل الواو مكسورا وان كانت متطرفة مثل  
غزا ( و ) النوع ( الثانى ) من الانواع السبعة لاعلال الناقص اعتماله بطريق ( قلب لامة ) سواء ( واوا كان )  
لامه ( او ياء لفا ) اى قلب لام الفعل الناقص مطلقا لفا ( وذلك ) اى قلب اللام المذكور الفجار ( اذا  
تحركتا ) الواو والياء لانهما لو ساكنتا لاتعلان مثل غزوت ورميت ( وانفتح ما قبلهما ) اى ما قبل  
الواو والياء يعنى ان قلبهما الفامشروط بشرطين احدهما تحركهما والاخر فتح ما قبلهما ولولم يوجد واحد  
من هذين الشرطين لم تقلبا الفامثل الغزوا والرمى مصدرين ولن يغزوا ولن يرمى بلا قلب فى الكل لعدم  
كون ما قبلهما مفتوحا وان كانتا متحركتين ومع هذين الشرطين الوجوديين شرط عدى آخر والى هذا



أثر بقوله ( ولم يكن مابعدهما ) أى مابعد الواو والياء ( الف الثنية ) مثل عزوا ورميا واعطيا ونحشيان ورضيان لانهما معهما لاتعنان لثلايلتيس الثنية بالمفرد على تقدير الاعلال بالقلب ثم الحذف لاجتماع الساكنين على ماسباتى ( اويأوها ) أى ياء الثنية وهى توجد فى الاسم مثل مغزين ورميين فى اسم المفعول نصبوا جرا من الافعال ( اوالف جمع المؤنث ) مثل غزوات ورميات فى جمع الغزو والرمى بلااعلال لثلايلتيس بغزات ورمات على وزن نحات فى جمع غاز ورام على تقدير الاعلال بالقلب والحذف للامر وفى بعض النسخ نون جمع المؤنث وهى توجد فى الفعل مثل غزون ورمين لعله سهو من قلم الناسخ فانه لا يكون مانحن فيه لكونهما ساكنين حيث لاقتضاء تلك النون سكون ما قبلها وكذا سائر الضمائر المتصلة المرفوعة المتحركة مثل غزوت ورميت على مامر غير مرة ومانحن فيه مشروط بالحركة مع قحة ما قبلها فتبصر فتح الله عليك ( ولم يلزم ) ايضا على تقدير الاعلال بالقلب ( اجتماع الاعلالين فى حرفين ) دون الواحد فانه يجوز فى الحرف الواحد اجتماع الاعلالين مثل رضى بقلب الواو ابتداء ياءم الياء الفا ( متوالين ) أى بلا فاصلة بينهما مثل طوى وشوى بلاقلب الواو فيهما الفاعل تحركها وانفتاح ما قبلها فانه قد قلبت اللام أى الياء فيهما الفا لوجودها فى محل التغير مع تحقق شرطه ولو قلبت العين أى الواو ايضا نظر الى تحركها وانفتاح ما قبلها يلزم حذف احدى المنقلبين لاجتماع الساكنين منهما وهو غير جائز لاستلزام اجحاف الكلمة فلا يجوز اجتماع الاعلالين فى الحرفين المتوالين واما اذا كان بين الحرفين فاصل فيجوز كما فى الفيف المرفوع مثل فاصله او فى حذف الفاء والمهزة مثل عد وكذا اللام مثل ارم فبقى على وزن ع بحذف الفاء والعين على حرف واحد فزيد الهاء للوقف فصارقه على ماسجى فى يابه ( فى كلمة واحدة ) لافى كلمتين فانه يجوز فيهما ايضا ( من جنس واحد ) صفة الاعلالين أى بطريق واحد من طرق الاعلال كالقلبين او النقلين والحذفين او الاسكانين يعنى انما لا يجوز اجتماع الاعلالين فيما ذكر اذا كانا من جنس واحد وامان الجنسين فيجوز كما قال ابن الحاجب عليه راحة الملك الواجب ان الاعلال تغير حرف العلة للتخفيف ويجعل بالقلب والحذف والاسكان أى لا يخلو عن احدها فاجتماع الاعلالين ليس بمستكره مطلقا لجواز الجمع بين الاسكان والابدال كيقال وبين الاسكان والحذف كقول وبين الابدالين كيدعى فان الالف فيه مبدلة من الياء وهى فى الواو لانها من الدعوة وبين الابدال والحذف كقلن وبين الحذفين مثل فاه حذف الفاء واللام وانما لا يجوز الجمع بتغير مخصوص وهو الجمع بين الابدالين او ابدال وحذف بعد ان يكون احدهما فى موضع والاخر فى موضع آخر على سبيل التعاقب كما فى ما ااصله موه قلبت الواو الفاءم الهاء همزة كفى دده جنكى ( نحو غزاورمى ) اصلها غزا ورمى قلبت الواو فى الاول والياء فى الثانى الفاءم تحركها وانفتاح ما قبلها فصارا غزا ورمى لكن تكتب الف رمى فى صورة الياء بناء على مقتضى قاعدة الخط فقاين الواوى والياءى كما مر غير مرة ( و ) كذا ( اعطى ) اصله اعطو قلبت الواو ياء او قوعها رابعة ثم الياء الفاء الماذكر آنفا ولذا تكتب الالف المنقلبة فى صورة الياء ( و ) كذا ( اشترى ) بالالف فى صورة الياء اصله اشترى بفتح الياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ( واستقصى ) اصله استقصو من القصوى قلبت الواو ياء لوقوعها سادسة ثم الياء الفا ( و امرورى ) اصله امرورى كاعشوشب من العرى قلبت الياء الفاءم ( و ارعوى وهو ) أى لفظ ارعوى ( ناقص ) و اوى ( من باب افعل ) بتشديد اللام من الخماسى المزيد على الثلاثى المشهور بباب الافلال مثل اجر واجرار فان ( اصله ) أى اصل ارعوى بالياء ( ارعوى ) بالواوين من الرعوى بمعنى الرجعة والكف

عن القبح والجهل فاجتمع مقتضيان احدهما مقتضى الاعلال وهو وقوع الواو الثانية خامسة فانه يقتضى قلبها ياء ثم الياء الفاتحة كما وانفتاح ما قبلها والاخر مقتضى الادغام وهو اجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين (و) لكن (لم يدغم) احد الواوين في الاخر يعنى ترك مقتضى الادغام (لتقدم) اى لرجحان مقتضى (الاعلال على) مقتضى (الادغام) لوجود \* الاول ان الغرض من التغير التخفيف وهو فى الاعلال اظهر واوفر \* والثانى ان الاعلال فى محل التغير من الكلمة اى فى الاخر دون الادغام لتحقيقه فى الوسط \* والثالث ان حصول الاعلال يتوقف على حرف واحد والادغام على الحرفين المتجانسين فلا شك ان ما يتوقف على الواحد مقدم على ما يتوقف على الاثنين بالطبع \* والرابع كون مقتضى الاعلال فى مثل هذه الصورة موجبا غير مختلف بخلاف الادغام لجواز تحلفه مثل حى بلا ادغام ونحوها وقد استوفينا هذا البحث فى باب الافعال مرة اخرى فليراجع ثمه (ثم) اى بعد قلب الواو الثانية ياء (قلبت) الياء المنقابة (الفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (فصار) المحصل (ارعوى) بالالف فى الاخر فى صورة الياء ايدانا لاصله القريب (ولم تقلب واوه) اى واو ارعوى وهى الواو الاولى (الفامع تحركها وانفتاح ما قبلها) يعنى ان من القاعدة المقررة ان كل واو او ياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما تقلبان الفا وجوبا كما مر مرارا وهما كذلك فلم تقلب فأجاب عنه بانها انما لم تقلب مع تحقق مقتضى (لثالبزم) على تقدير القلب (اجتماع الاعلالين) فى حرفين متواليين فى كلمة واحدة مع جنس واحد لانه لما كان الاخر محل التغير اعلت الثانية لوقوعها فيه خامسة بالقلب ياء ولو قلبت الاولى ايضا يلزم ما ذكر وقد عرفت آتقانه غير جائز والحاصل وان وجد ههنا مقتضى الاعلال لكن لم يتحقق شرطه ومن البين ان تحقق الشروط متوقف على تحقق الشرط هذا وما بأتى ايضا لما استثناء سابقا بقوله ولم يكن ما بعدهما الف التثنية او ياءها الخ (وكذا) اى مثل ما ذكر من القلب القابعد القلب ياء (نحو المغزى) اصله المقزوا بالواو قلبت ياء لوقوعها رابعة ولم يكن ما قبلها مضموما ثم قلبت الياء المنقلبة الفاتحة لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار المغزى (و) كذا فى مجرد القلب (المرمى) بالالف فى صورة الياء اذ اصله المرمى بالياء المتحركة والميم المفتوحة فيهما مصدرا ميميا او اسم زمان او مكان من غزا ورمى وان كان القياس فى المرمى بكسر الميم على ما عرفته فى بحثه وان كان الميم الاولى مضمومة يكونان اسمى مفعول او مصدر ميميا او اسم زمان او مكان من الافعال وانما يتبعها معرفين باللام لظاهر المماثلة بين المثال والمثل بظهور الالف المنقلبة لسقوط التنوين والا فحكم منكر يههما كذلك (ومرامات) حال كونهما (مصدرا من باب المفاعلة) اذ اصله مرامية مثل مقاتلة قلبت الياء الفاتحة لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ماراته (واذا كان بعدهما) اى بعد الواو والياء (الف التثنية) مطلقة مثل غزوا وبغزوا وغزوا وكذا ربما وبخشيان وارميا ومرميان رفعا كمعطيان (او ياءها) اى ياء التثنية مثل مرامين نصبا وجرا اسم مفعول وكذا امثلة المثنى (لا بعلان) الواو والياء (نحو غزوا وربما) من الثلاثى الجرد (واعطيا) من الرباعى المزيد على الثلاثى اى من الافعال فى الماضى (وبخشيان) من الخشية معلوما او مجهولا فى المضارع (وبغزوا) بالواو معلوما ايضا (وبغزوا) بالياء المنقلبة من الواو وحلا على الماضى مجهولا (واخشيا) فى تثنية اخش امر الحاضر (ومعطيان) اسم مفعول فى حالة الرفع فالكل مثال لما وجد بعدها الف التثنية (ومعطين) ايضا فى النصب والجزم مثال لما وجد بعدها ياء التثنية بلااعلال فى الجميع مع وجود مقتضى وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها فى الكل لما منع الاعلال اما فى مثل غزوا وربما فثلاثا يلبس بالمفرد على تقدير الاعلال بالقلب والحنف للاجتماع وكذا فى بخشيان وبغزوا فى النصب والجزم وان لم يلبس

(فى حالة)

في حالة الرفع لم يعمل ايضا اطرادا للباب وفي مثل اخشيا اتباما للمضارع وكذا في مثل معطيان ومعطين  
 للالتباس بالفرد عند الاضافة على تقدير الاعلال بالقلب والحذف في حالة الرفع وحل عليه النصب والجر  
 مثل معطى الامر هذا ما استفيد من سوق الكلام وفيه نظر فانه قد اعل الواو في مثل اعطيا وبغزيان ومعطيان  
 ومعطين فان اصل الكل مثل اعطوا ويفزوان ومعطوان ومعطون بالواو فتأمل (ثم) اى بعد ما علمت  
 اصول قلب الواو ياء ثم الياء الفافما جرى فيه الاعلال اعلم انه (بعد القلب) اى بعد قلب الواو ياء ثم الياء  
 الفاف وقلبهما الفامطلقا (ان اجتمع ساكنان) من الالف المنقلبة وما بعدها (تحذف الالف المنقلوبة)  
 من الياء المنقلبة من الواو او من الواو والياء مطلقا لدفع ذلك الاجتماع (وابقى ما قبلها) اى ما قبل ذلك  
 الالف (على الفتح) لاصالة ابقاء الشيء على ما كان عليه اول تدل الفحة على الالف المحذوفة (نحو  
 غزوا ورموا واعطوا واشتروا واستقصوا) فأصل هذه المذكورات غزروا بالواو وبزروا واعطوا  
 واشتروا واستقصوا بالياء والواو قلبت ما قبل واو الجمع من حرف العلة الفاتح كها وانفتاح ما قبلها مع  
 تحقق الشرائط وانتفاء الموانع فاجتمع ساكنان من الالف المنقلبة وواو الجمع فحذفت الالف دون الواو  
 اذهى علامة الفاعل لا تحذف لثلاثي الفوت الغرض من الفعل لعدم اقامته بدونه وابقى ما قبل واو الجمع على  
 الفتح لما ذكر مع صحة وقوع واو الجمع بعد الفحة (وكذا) اى مثل ما ذكر من الحذف بعد القلب لدفع  
 الاجتماع (المفردة المؤنثة) الغائبة من ماضى الناقص (نحو غزت) ورمت على وزن فعت بحذف اللام  
 اذ الاصل غزوت ورميت على وزن فعلت قلبت الواو والياء الفاتح كها وانفتاح ما قبلها فاجتمع  
 ساكنان من الالف المنقلبة وتاء التأنيث ولا يمكن تحريك كل واحد منهما لئلا يجزعا عن وضعهما الاصل  
 بسبب التحريك فحذفت الالف دون التاء لكونها علامة التأنيث (وكذا ثنيتها) اى ثنية كلمة غزت وكذا  
 رمت (نحو غزتا) وكذا رمتا على وزن فعتا بحذف اللام اذ الاصل غزوتا ورميتا على وزن فعلن قلبت  
 حرف العلة الفاتح كها وانفتاح ما قبلها فصار غزاتا ورماتا فحذفت الالف المنقلبة لاجتماع الساكنين  
 منها ومن التاء (و) لا يقال لاجتماع ههنا فالاولى ابقاء الالف فانه (لا يعتبر بحركة التاء لعروضها) بسبب  
 الف التنية لئلا يلتقى الساكنان فانها في الاصل حرف موضوع على السكون لكونها علامة التأنيث  
 في الفعل والعارض كالمعدوم او يمكن ان يقال في وجه الحذف انها ثنية وهى فرع المفرد وقد حذفت فيه  
 فلولم تحذف فيها يلزم مزبة الفرع على الاصل وههنا بحث اهم لمن له هم وقد فصلناه سابقا في بحث  
 الفرار عن توالى اربع حركات فليراجع اليه ومن العرب من يقول غزانا ورمانا باثبات الالف والتاء معا  
 اعتمادا على ظاهر حركة التاء (وكذا) اى مثل ما ذكر من القلب والحذف (نحو معطون ومصطفون)  
 اسمى مفعول من الاعطاء والاصطفاء في حالة الرفع وكذا معطين ومصطفين في النصب والجر اصلهما  
 معطون ومصطفون ومعطين ومصطفين قلبت الياء الفاء لتحريكها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان  
 احدهما من الالف المنقلبة والاخر من واو الجمع فحذفت الالف لما سبق فبقى معطون ومصطفون  
 ومعطين ومصطفين بفتح ما قبل واو الجمع (و) كذا (يخشون) معلوما او مجهولا اصله يخشون  
 (واخشون) جمع اخشى اسم تفضيل اصله اخشون حذفت الياء بعد قلبها الفاء لعلها المذكورة غير مرة  
 (و) النوع (الثالث) من الانواع السبعة الاعتلال بطريق (قلبهما) اى قلب الواو والياء يعنى تبديلهما  
 (همزة) كما قبلنا في مثل قائل وكائل بالهمزة ويردهنا ايضا ما ورد ثمه فارجع اليه حتى تدفع بما دفع ههنا  
 كى ينكشف لك المسالك (وذلك) اى القلب المذكور جار (اذا وقعتا) الواو والياء (بعد الف)

(زائدة)

زائدة ( وصف الالف بالزيادة بيان للواقع لمعرفته سابقا من انها لا تكون اصلية من الكلمة واحتراز  
عن المتقلبة فان وجودها في الكلمة منحصر بهما فانهما اذا وقعتا بعد هذه الالف المتقلبة من الحروف  
الاصلية فلا تقلبان اثلا يجمع اعلالان فانه غير جائز لما مر في النوع الثاني ( في الطرف ) اى حال كونهما  
واقعتين في نهاية الكلمة ( كما ) قلبت همزة لوقوعها بعد الالف زائدة في الطرف ( في نحو تغزاء ) مبالغة  
المصدر على وزن تفعال من الغزو واصله تغزوا و قلبت الواو همزة لوقوعها بعد الالف زائدة في الطرف  
وهكذا ترما وترجا وتلقاه بمعنى كثير الغزو والرمى والرجاء واللقاء ( و ) نحو ( مغزاء ) على وزن مفعال  
اسم آلة اصله مغزوا و فاعل مثل اعلال تغزاء ( و ) كما قلبت لوقوعها في الطرف ( في اسم الفعل نحو غزاه )  
على وزن فعال مثل نزال و تراك بكسر الهمزة المتقلبة لما مر في بحثه بمعنى اغز اغزاغز ثلاث مرات امر  
حاضر المخاطب اذ اصله غزا و قلبت الواو همزة لوقوعها في الطرف بعد الالف الزائدة وقد سبق في مثل  
قائل وكائل ان في اعلال الواو والياء الواقعين بعد الالف الزائدة قولين آخرين فتأمل ( و ) هذا القياس في  
( كل مصدر من المزيدية ) مطلقا الذي ( كان قبل آخره الف ) زائدة للمصدر وهو مصدر كل فعل زيد  
في اول ماضيه همزة وكذا بعض المصادر السماعية من الزيدات مثل فعال من المفاعلة كغزاه ورماه وفعال  
من فعللة كقيقاه وفعلاه من فعلى كسلفاه ( نحو اعطاه ) من الافعال اصله البعيد اعطاه والقريب اعطى  
( وارماه ) ايضا منه اصله ارماى من الرمى وفي بعض النسخ رماه كفعال من المفاعلة والقاعدة متحدة  
كما مر فيها ( و ) نحو ( اشتراه ) من الافعال اصله اشتراى ( و ) نحو ( استقصاه ) من الاستفعال اصله  
البعيد استقصاه والقريب استقصاى ( و ) نحو ( ارعواه ) من الافعال اصله البعيد ارعواه والقريب  
ارعواى ف قلبت حرف العلة همزة في الكل لوقوعها في الطرف بعد الالف الزائدة ( و ) النوع ( الرابع )  
من الانواع السبعة الاعلال بطريق ( سلب حركتهما ) اى حذف حركة الواو والياء ( وذلك ) السلب  
انما يقع ( اذا كان ) كل من الواو والياء ( مضمومين او مكسورين ) لامفتوحين لعدم ثقل الفتحة مثل لن  
بغزو وان رعى كما مر ( ولم يكن ما قبلهما مفتوحا ) لانه لو كانت مفتوحا لتقلبان الفامل نحوشى ويرعى  
فيكون الاعلال بالقلب لا بالسلب مع انه مما نحن فيه دون القلب ( نحو يغزو ويرعى ) اصلهما يغزو ويرعى  
بضم الواو والياء لخلو المضارع من النواصب والجوازم فسلبت حركتهما لاستئصال الضمة عليهما لما مر  
في النوع الاول من اعلال الاجوف ( و ) كذا ( ترمين ) وتغزين حال كونها ( مفردة ) مخاطبة احتراز  
عن الجمع المؤنث المخاطبة لانحادهما في الصورة والفرق بالتقدير فاذا كانت مفردة تكون على وزن تفعين  
بحذف اللام وان جعاف على وزن تفعلمن باثبات اللام اى بلا اعلال لعدم مقتضى اذلا حركة في الجمع المؤنث  
فضلا عن الضمة او الكسرة الثقيلة والاعلال بالسلب انما يطلب بعد ثبوتها فالاصل ترمين وتغزوين بالياء  
والواو على وزن تفعلمن حذف حركتهما للاستئصال ثم حذفت انفسهما للاتقاء بقيتا على وزن تفعين  
بحذف اللام مع تبديل ضمة الزى في تغزوين بالكسرة لصيانة ياء الخطاب عن التغير ( و ) كذا اعلال  
( الغازى والراعى ) اصلهما الغازى بضم الياء المتقلبة من الواو لوقوعها في الطرف بعد كسرة والراعى  
بضم الياء فحذفت حركتهما لثقل الضمة عليهما ( ثم ) اى بعد سلب الحركة ( ان اجتمع الساكنان فحذفان )  
الواو والياء لدفع الاجتماع ( نحو غاز ) وكذا رام فالاصل غاز وورامى فحذفت حركة الواو والياء لما ذكر  
فاجتمع ساكنان منهما ومن التنوين فحذفنا دون التنوين لانه زيد للدلالة على صرف الكلمة وتمكنها  
في الاعراب ولو حذف يفوت هذا الغرض ولانه حرف صحيح لكونه نونا ساكنا تابعة لحركة الاخرة

( لا لتأكيد )

لأن كيد الفعل فيكون أولى بالابقاء من كان زائداً (و) كذلك حذفت (رام) من (رمي) (و معط) من الاعطاء (ومشتر) من الاشتراء ولذا عممنا الحكم منه في بيان غاز فإلّا صل رامي ومعطى ومشترى بالياء المتحركة في الكل فحذفت حركتها لاستئصال الضمة عليها فاجتمع ساكنان من ثلاث الياء والتنوين فحذفت الياء لدفع الاجتماع دون التنوين لما ذكر واو ازيل التنوين عادت الياء ساكنة مثل هذا الغازي والرامي والمعطى والمشتري بناء على استئصال زوال العلة وهي الالتقاء زوال المعلوم وهو حذف الياء (وان كان بعدهما) أي بعد الواو والياء المسلوقة حركتهما (واو الجمع) المذكور مطلقا سواء كان ضميرا كافي الأفعال مثل رضا وخشوا ويفزون وتفزون وبرمون وترمون أو أفعالا كافي الأسماء مثل غازون ورامون (بضم ما قبلهما) أن كان مكسورا والابقى على حاله من الفتح كما سبق مثل غزوا ورموا أو الضم كاهما (بعد حذفهما) لدفع الاجتماع (ليصح الواو) أي لتسلم واو الجمع عن التغير على تقدير بقاءه على الكسرة فان ذلك الواو ساكن ولو كان ما قبلها مكسورا يلزم قلب ذلك الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها على ما مر غير مرة (نحو رضا وخشوا) جمع المذكر الغائب للماضي أصلهما رضوا وخشوا من الرضوان والخشية حذفت حركة الياء فيهما لاستئصال الضمة على الياء فاجتمع ساكنان من الياء وواو الجمع فحذفت الياء لدفع الاجتماع دون الواو لأنها علامة الجمع لا تحذف فصاروا رضوا وخشوا بكسر الصاد والشين ثم بدلت كسرتهما بالضمة لتصح الواو عن التغير لما ذكر آنفا ويمكن تقرير الاعلال بطريق النقل أي نقل ضمة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذف الياء لما مر وهذا أسهل من ذلك هذا مثال لما كان ما قبل الواو مكسورا ثم تبدل بالضمة لصحة واو الجمع (و) كذا (يفزون) على وزن يفعون بحذف اللام أصله يفزرون بالواو ين فاستقلت الضمة على الواو فحذفت فاجتمع ساكنان من الواو ين أحدهما لام الفعل والآخرى واو الجمع فحذفت الأولى دون واو الجمع الذي هو الفاعل لعدم جواز حذف الفاعل بل نائب فصار يفزون (و) كذا (يرمون) أيضا أصله يرميون مضارعا معلوما وان صح للمجهول أيضا لأنه خارج عما نحن فيه (وغازون) على وزن فاعون بحذف اللام جمع غاز اسم فاعل أصله غازيون أو غازوون بالواو من الغزو (ومعطون) على وزن مفعول أيضا جمع معط حال كون كل منهما (اسم فاعل) فأصل معطون معطوون من الاعطاء قلبت الواو الأولى في كل منهما ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غازون ومعطون ثم حذفت حركة الياء فيهما للاستئصال عليها فاجتمع ساكنان منها ومن واو الجمع فحذفت الياء لدفع فصار غازون ومعطون أو يقال نقلت ضمة الياء فيهما إلى ما قبلها بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء للالتقاء هذا حكم ما كان بعده واو الجمع (وان كان بعدهما ياء الضمير) ديدا للجمهور خلافا للاخفش اذ هو علامة الخطاب فقط عنده والضمير مستتر على ما فصلناه في باب الصحيح في بحثه (بكسر ما قبلهما) بعد حذفهما أن كان مضموما لحماية الياء عن التغير وان كان مكسورا فيبقى على حاله لعدم الاحتياج إلى تغيير عن أصله ولو قوعه على مقتضى الحال (نحو تغزين) على وزن تغعين بحذف اللام فان أصله تغزون حذفت حركة الواو لثقل الكسرة عليهما ثم حذفت نفسها للالتقاء ثم كسر الزاى لتصحيح الياء عن التغير أو يقال نقلت كسرة الواو إلى الزاى بعد حذف حركتها ثم حذفت نفسها للاجتماع فصار ماتراه (و) نحو (غزى) على وزن انبى بحذف اللام أيضا فان أصله اغزوى في واحدة الأمر فاعل مثل اعلال تغزين (و) النوع (الخامس) من الأنواع السبعة لا اعلال الناقص الاعلال بطريق (تبدل ضمة ما قبلهما) أي ضمة ما قبل الواو والياء

(كسرة فتقلب الواو) في الواوى (ياء) لتطرفها وانكسار ما قبلها في الحال وان كان عارضا (ثم) اى بعد  
انبدال والقلب (تحذف حركتهما) اى حركة الواو والياء والياء المتقلبة احدهما من الواو والاخر  
اصلية للاستتقال عليهما (وان اجتمع) بعد حذف حركتهما (ساكنان بخذفان) الواو والياء او اليان  
المتقلبة احدهما والاخر اصلية لدفع الاجتماع (ايضا) اى كما حذفت حركتهما (وذلك) اى الاعلال  
بالتبديل او لا والقلب فالحذف جار (اذا كانا) الواو والياء الواقعتان (في الطرف بعدضة) لاقحة  
ولا كسرة فان حكمهما غير حكم الضمة وقد عرفته في نوع القلب تأمل حال كونهما على هذا الحال (في الاسم)  
دون الفعل فان اعلاله بالاسكان مثل يغزو ويدعو بالواو المتطرفة بعد الضمة (كأ) وقع ذلك على تلك الحال  
(في مصدرى باب التفعّل والتفاعل) من الخماسى الزيد على الثلاثى لكون آخر ما قبلهما مضموما قياسا  
لما صر في بابه من ان كل فعل ماض زيد في اوله تاء القياس في مصدره ضم ما قبل الاخر فقاينته وبين الماضى  
(نحو التنى) على وزن التفعّل بضم العين بمعنى الارادة يقال تمنى الشي اذا اراده من المنى على وزن فعل  
بفتح الفاء وسكون العين بمعنى التقدير من باب ضرب اصله التثنية قلبت الواو ياء بعد تبديل ضمة ما قبلها كسرة  
لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم اسكانها لثقل الحركة عليها فصار التنى بالياء الساكنة فتأمل (و) هكذا اعلال  
(الترمى والتعاطى) من التفاعل اصلهما الترمى والتعاطى بضم ما قبل الاخر بدلت تلك الضمة كسرة  
ثم قلبت الواو في الواوى ياء ثم الاسكان لما ذكر آنفا \* هذه المذكورات امثلة لحذف الحركة فقط من الياء  
الاصلية في الترمى والمنقلبة في غيره وعلى هذا القياس التماشى والتصايب والنوائى والتراجى والتراضى  
من التفاعل وكذلك الحكم اذا جئن من التفعّل ولما اوضح ما حذف حركته فقط تلك الامثلة اراد ايضاح  
ما حذف نفسه فاستأنف بقوله (ونحو تمن وترام وتعاط) بحذف اللام في الكل كغازورام فان اصلهن  
تمنى وترامى وتعاطى بضممة ما قبل اللام لما ذكر فبدلت تلك الضمة كسرة ثم قلبت واو تعاطى ياء لوقوعها  
في الطرف وانكسار ما قبلها ثم حذف حركة اللام في الجميع لثقلها على الياء في الرفع والجرفا لتنى ساكنان  
احدهما من الياء والاخر من النون فحذفت الياء دون النون لما مر غير مرة فصرن تمن وترام وتعاطى  
على وزن نفع وتفاع بحذف اللام وقس عليهن الامثلة المسبوقة الزائدة آنفا وغيرها (و) النوع (السادس)  
من الانوع السبعة المذكورة الاعلال بطريق (اسقاطها) اى اسقاط الواو والياء ولو بعد القلب او في  
الاصل لكونهما بمنزلة الحركة الاعرابية في الصحيح تسقطان في معتل اللام (علامة للجزم) ولووفقا  
وفي بعض النسخ حالة الجزم والمال واحد (وذلك) الاسقاط جار (في الامر والنهى) مطلقا (وما)  
اى فى المضارع بقرينة المقام (دخله) احد (الجازم) من الجوازم الخمس عشرة (اذا لم يتصل بهن)  
اى بهذه الثلاثة من الامر والنهى وما دخله الجازم (ضمير) مرفوع وهو الف التثنية وواو الجمع المذكور  
مطلقا ياء المخاطبة ونون الجمع المؤنث ايضا فان هذه المذكورات لا يسقطان مثل اغزوا واغزو واغزوى  
واغزون ولا تغزوا ولا تغزوا ولا تغزى ولا تغزون ولم يغزوا ولم يغزوا ولم يغزوا ولم تغزوا  
ولم تغزوا ولم تغزون فان المحذوف فيهن انما هو نون الاعراب لان العامل الجازم او الناصب انما يسقط  
ما هو علامة الرفع وهى النون فيما عدا جمع المؤنث لكون الاعراب فيه محليا لا يسقط شئ من لفظه  
في الاحوال الثلاث وقد اوضحنا هذا البحث سابقا في فصل المضارع من الصحيح فليراجع اليه (نحو ليفز)  
امر غائب على وزن ليفع بسقوط اللام علامة للجزم فان اصله ليفزوعلى وزن ليفعل (و) كذا نحو (اغز)  
امر الحاضر على وزن افع بحذف اللام علامة للجزم عند البعض او الوقف عند الاخر اصله اغزوا وما لو

على وزن افعل (و) نحو ( لا يفر ) نهى الغائب بالياء ونهى الحاضر بالتاء الفوقية (و) كذا ( لم يفر ) جمح مطلق على وزن لم يفع لم يفع بحذف اللام ايضا هذا من الواوى (و) على هذا القياس البائى فى كل الحال ( نحو ليرم ولا يرم وارم ولم يرم ) بسقوط اللام فى الكل للجزم (و) كذا نحو ( لينش ) بحذف الالف المنقلبة عن الياء واكتفى به لظهور امر غيره من الامثلة المسبوقة فتدبر (و) النوع ( السابع ) من الانواع السبعة التخفيف بطريق ( الادغام ) اى اسكان اول التماثلين وادراجه فى الثانى وقد سبق حقيقته مفصلا ( وذلك ) اى التخفيف بالادغام انما يتحقق ( اذا اجتمع واوان ) من جنس واحد (و) كان ( الاولى ) من الواوين ( ساكنة ) والثانية متحركة فالادغام واجب لاجتماع الحرفين التماثلين مع سكون الاولى وتحرك الثانى ما لم يمنع مانع كالحاق والالتباس على ما سبق فى بحثه ( نحو مغزو ) بالواو المشددة اسم مفعول من الغزو فان اصله مغزو بالواوين الاولى وهو واو المفعول ساكنة والثانية وهى لام الكلمة متحركة فادغم الاولى فى الثانية وجوب التحقق شرطه مع فقد مانع فصار مغزوا \* قيل ومنهم من يقول فى الواوى مغزى ومعدى بقلب الواوين ياء لاستكراه اجتماع الواوين اقول الاولى ان يقال لوقوعهما رابعة وخامسة فانه يقتضى انقلاب الواو ياء على ما مر ثم الادغام على مقتضى القاعدة تبصر (و) يتحقق ذلك الادغام اذا ( اجتمع الواو والياء ) فى كلمة واحدة فلا يرد مثل يقضى وطرا ( والاولى ) سواء كان واو او ياء ( ساكنة ) والثانية ايضا متحركة لعدم جواز اجتماع الساكنين فلا يرد مثل طوى وشوى وكذا مضارعهما ( فتقلب الواو ياء ) ليمكن الادغام بحصول المثلية وهذا على تقدير عدم المانع ايضا والا فلا مثل سوير وتسوير فى مجهول ساير وتسائر بلا ادغام مع تحقق الاجتماع على الوجه المطلوب لوجود المانع من الادغام وهو الالتباس على تقدير الادغام بمجهول سير وتسير من التفعيل والتفعل وكذا اسبود وجديول فى تصغير اسود وجدول وانما عين القلب بالياء مع حصول المثلية بالقلب واو ايضا لكون الياء اخف من الواو مع ان الغرض من التغيير هو التخفيف ( ثم ) اى بعد قلب الواو ياء ( يكسر ما قبلها ) اى ما قبل الياء الاولى مطلقا تصح من التغيير بالانقلاب الى جنس حركة ما قبلها ( لو كان ) ما قبلها ( مضموما ) واما لو كان مكسورا فيبقى على حاله لعدم الاحتياج الى التبدل اصلا وكذا اذا كان مفتوحا اذ الياء الساكنة المفتوح ما قبلها لا تنقلب الفاحتى يحتاج الى التبدل كما مر مثل رمين ورميت وكذا فى صورة الادغام مثل طى وريان واصلهما طوى ورويان ( نحو مرعى ) اسم مفعول من الرعى ( اصله مر موى ) بتقديم الواو على الياء قلبت الواو بالياء ثم بدلت ضمة ما قبلها كسرة ثم ادغمت الاولى فى الثانية فالتبدل مقدم على الادغام اعنى ان يبدل ضمة ما قبلها كسرة اولانها يدغم لانه لا يتحقق بمجرد تحقق التثنية ما لم يسلم المدغم من التغيير بالانقلاب هذا مثال ما تقدم فيه الواو على الياء وهكذا ما تقدم فيه الياء على الواو مثل صبي اصله صبيو من الصبوة بمعنى الميل قلبت الواو ياء لما مر ثم ادغم الاولى فى الثانية فصار صبياء \* ولما فرغ من بيان انواع السبعة لاعلال الناقص الصرغ اراد بيان الناقص المجتمع مع مهموز العين فقال ( وتقول ) انت اياها الطالب ( فى مضارع رأى ) من الرؤية يعنى المضارع المأخوذ من الفعل الناقص المهموز العين ( رى ) مقول تقول على وزن يفعل بحذف العين فان اصله برأى على وزن يفعل باثبات العين قلبت الياء الفالحة حركتها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهزمة بعد نقل حركتها الى ما قبلها لالتقاء فصايرى بتقديم اعلال اللام على اعلال العين لما مر فى بحث المهموز او يقال حذف الهزمة بعد نقل حركتها الى ما قبلها وجوب التخفيف لكثرة الاستعمال واجتماع الهزمة مع حرف العلة فى الفعل الثقيل ثم قلبت الياء الفالحة حركتها وانفتاح ما قبلها لكن وجوب هذا التخفيف بالنقل والحذف

انما يتحقق بعد تحقق هذه الشروط الثلاث مجتمعة ولذا لم يجب في كل ناقص اجتماع مع مهموز العين مثل  
 بناء اصله بناء لعدم كثرة استعماله وكذا بصل اصله بسأل لعدم لاجتماع مع حرف العلة ومرى  
 اصله مرأى لعدم كونه فعلا بل التخفيف في امثال هذه المذكورات على طريق الجواز وقد فصلناه سابقا  
 في باب المهموز في بيان التخفيف بالنقل والحذف وجوبا فن اراد الوقوف فعليه المراجعة وهكذا سائر  
 المطردات مثل (ريان) على وزن يفلان بحذف العين اصله برأيان مثل يفتحان (ويرون) على وزن  
 يفون بحذف العين واللام جمع المذكراصله يرأون على وزن يفعلون قلبت الياء الفاتحة حركها وانفتاح ما قبلها  
 فاجتمع ساكنان من الالف المتقلبة وواو الجمع فحذفت الالف للدفع فصار يرأون على وزن يفعون  
 ثم حذفت الهزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها المامر فصار يرون و (ريان) على وزن تفلان بحذف العين و  
 (ترين) على وزن تقيز واحدة بحذف العين واللام او تفلن جمعا وثنا بحذف العين فقط فالاصل ترأيان  
 وترأين وترأين على وزن تفعلان وتفعلين وتفعلمن وكذا (ترون) مثل يرون اعلالا وتخفيفا (اروى  
 ونرى) على وزن اقل ونقل بحذف العين مثل يرى ايضا (فيتحد) بعد الاعلال والتخفيف (لفظ الواحدة  
 المخاطبة وجمعه) اى لفظ الواحدة المخاطبة يعنى صيغتهما في الصورة (والتقدير) اى اصلهما  
 (مختلف) بأن اصل الواحدة ترأين على وزن تفعلين واصل الجمع ترأين على وزن تفعلمن والفرق بينهما  
 ظاهر وقد عرفته من وزنيهما آنفا واراد بيان اعلال ما يحرى فيه بتقديم تخفيف الهزة على اعلال الياء  
 وان كان المناسب بالمقام عكسه فقال (فيحذف الهزة) للتخفيف (وجوبا) لاجتماع نقل الهزة مع حرف  
 العلة وكثرة الاستعمال في الفعل الثقيل (ونقل حركتها) اى حركة الهزة (الى ما قبلها) وهو الياء  
 (في الجميع) اى جميع الامثلة المطردة المذكورة لتحقق الشروط الثلاث المذكورة آنفا والاناسب  
 ان يقدم بيان النقل على الحذف لان الحركة لم تبق بعد حذف الهزة حتى نقلت الى ما قبلها (ثم) اى بعد النقل  
 والحذف (تقلب الياء) وهى اللام (في غير الثانى) جمع التثنية وهى اربعة غائبا مثل ريان او غائبة  
 او مخاطبا او مخاطبة مثل ترين وذلك الغير ثمانية في الاصل وستة في الصورة مثل يرى ويرون وترى ويرين  
 وترى وترين وارى ونرى وفي بعض النسخ في غير الثانى في مقام الثانى فيكون المعنى في غير ثانى الواحد  
 والواحدة يعنى ريان وترين غيبة وخطابا مذكرا او مؤنثا فالآل واحد فتأمل (الفا) اى قلب الياء الفا  
 (لحركتها) اى تحرك الياء (وانفتاح ما قبلها) بالفحة المنقولة اليه من الهزة (ثم) اى بعد القلب الفا  
 (تحذف) الالف المتقلبة (في الجمع المذكور) غائبا وخطابا مثل يرون وترون (والواحدة المخاطبة) مثل  
 ترين (لاجتماع الساكنين) اى لدفع اجتماع الساكنين من الالف المتقلبة وواو الجمع في الاول وبما الضمير  
 في الواحدة المخاطبة (كما) حذفت تلك الالف لدفع الاجتماع (في ينحشون) على وزن يفعون بحذف  
 اللام من الخشية فان اصله ينحشون على وزن يفعلون قلبت الياء الفاتحة حركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت تلك  
 الالف لدفع اجتماع الساكنين منها ومن وواو الجمع فصار ينحشون (وكذا) اى كما وجب حذف الهزة  
 في المضارع (يجب حذف الهزة) المذكورة (من امره) اى امر رأى او يرى مطلقا (ونهيده) كذلك  
 (ولا يجب) حذف الهزة (في غير هذه الثلاثة) من المضارع والامر والنهى لعدم الشروط الثلاثة  
 المذكورة مجتمعة في غيرها (وتقول) انت موافقا لفصحاء العرب (في مخاطب امره المعلوم) دون المجهول  
 لفقدا حد الشروط الثلاثة فيه وهو كثرة الاستعمال فان استعمال المجهول قليل مع ان اجتماع الثلاثة جميعا  
 شرط في الوجوب كما مر غير مرة (ره) في المفرد المخاطب (ورى) في الواحدة المخاطبة و (ريا)



في تثنيتهما (روا) في الجمع المذكرو (رين) في الجمع المؤنث والراء مفتوحة في الجميع بالفتحة المنقولة اليها من الهمزة (واصلره رأى) كاقبح (خففت همزته) الثانية التي هي عين الفعل بالحذف بعد نقل حركتها الى الراء وجوبا (ثم) اي بعد تخفيف الهمزة المذكورة بالنقل والحذف (استغنى عن همزة الوصل) لزوال الاحتياج اليها (بسبب حركة الراء) فان علة الاحتياج اليها تعذر الابتداء بالساكن وقد زال ذلك بسبب الحركة المنقولة الى الراء التي يتبدأ بها وزوال العلة يستلزم زوال المعلول على ما مر غير مرة (وسقط لامه) علامة للجزم عند الكوفيين او الوقف عند البصريين (فصارر) على وزن ف (على حرف واحد) وهو الفاء المفتوحة (فلزم) حيثما لحاق (الهاء) الموسومة بهاء السكيت (في الوقف) اي حالة الوقف لا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد لانه متعذر بناء على ان الوقف يقتضى السكون والابتداء التحرك واجتماعهما في حرف واحد بدبى الاستحالة وقس عليه اعلال البواقي من المطردات في حذف الهمزة (وكذا) اي كما رجب حذف الهمزة من هذه المادة من الثلاثي لما ذكر (يجب) ايضا (حذف همزته) اي همزة ما ذكر من تلك المادة (في جميع تصارييف) ما جاء من (باب الافعال) من الماضى والمضارع والامر والنهى واسم الفاعل والمفعول وغيرها مما يجرى فيه الاعلال (نحوارى) ماضيا على وزن أفعال العين وقلب اللام الفا (ورى) على وزن يفل بحذف العين واسكان اللام اذ اصلهما رأى رأى يفلت حركة الهمزة فيهما الى ما قبلها ثم حذفت وجوبا للتخفيف كما في المجرد ثم اعل لامهما كاعلال رى رى وفي الامر (لير) على وزن ليف وفي النهى (لاير) على وزن لايف بحذف العين واللام فان اصلهما ليرأى ولايرأى فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها للتخفيف وجوبا ثم حذفت الياء علامة للجزم فبقى ما بقى وكذا (مر) على وزن مف بحذف العين واللام اسم فاعل من الاراء فان اصله مرئى على وزن مفعل خففت الهمزة بالحذف بعد نقل حركتها الى ما قبلها ثم اعل كاعلال رام وكذا (مرى) على وزن مقابحذف العين وقلب اللام الفا اسم مفعول او زمان او مكان ايضا فان اصله مرأى على وزن مفعل قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها بعد تخفيف الهمزة توفيقا على قاعدته فصار ما تراء وفي المصدر (اراية واراءة) على وزن افالة بحذف العين وتعويض الناء عنها وافتاء بالحذف والتعويض ايضا مع تبديل الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد الالف الزائدة من ذلك الباب فان (اصلهما) اي اصل اراية واراءة (ارأى) على وزن افعال كاكرام (خففت همزته) الاصلية بطريق الحذف بعد نقل حركتها الى ما قبلها فصار ارايا (ثم) اي بعد التخفيف بالطريق المذكور (عوض عنها) اي عن الهمزة المحذوفة (الناء في الاخر) اي في آخر الباء في بعد التخفيف بالنقل والحذف كما عوضت عن الواو في مثل اقامة واجابة واستقامة وعن الياء في مثل امالة واسالة وقد سبق وجه التعويض وتخصيص الاخر به في بحث هذه الكلمات مفصلا فحصل بعد التعويض اراية (فخرج الياء عن) الوقوع (في الطرف) بسبب الناء المفتوحة على اعتبار تقديم حذف العين والتعويض عنه على قلب الياء (و) لذا (لم يجب قلبه) اي تبديل الياء (همزة) وان وقعت بعد الالف الزائدة لزوال مقتضى القلب وهو التطرف وان زال الموجب الا (لكن لما كانت الناء) التي عوضت عن المحذوفة (عارضة) اي غير اصلية عن الكلمة (فكان الياء) بهذا الاعتبار واقعة (في الطرف) لكون العارض في حكم المدوم فتحقق المقتضى للقلب حكما (فجاز قلبها) اي تبديل تلك الياء (همزة) لوقوعها متطرفة بعد الالف الزائدة فلا حاجة الى التبديل بالالف ولا ثم الالف بالهمزة بناء على اولوية الاختصار مهمما يمكن واهمية التسهيل خصوصا في مثل هذه الرسالة لكونها كفاية للمبتدى غير التحمل

بالاطالة \* ولما فرغ من بيان احكام الناقص الخالص اراد بيان احكام ما الحق به في الصورة بسبب عروض  
حرف العلة في آخره فقال ( وحكم سلقى ) ماضيا ( ويسلقى ) مضارعا وكذا قللى وقلسى من ملحقات  
الرباعى الجرد (و) كذا حكم ( اسلقى يسلقى ) من ملحقات احرنجم ( تحكم رمى برمى ) من الناقص الحقيقى  
في الاعلال بالقلب القافى الماضى والاسكان فى المضارع بلفرق (و) كذا ( حكم تسلىق يتسلىق ) وكذا  
تقلسى يتقلسى من ملحقات تدرج ( تحكم سعى بسعى ) من الناقص ايضا فى الاعلال بالقلب الفاعل  
الياء وافتتاح ما قبلها ( بلفرق ) بينهما فى اجراء الاعلال ونوعه ( وان لم تكن ) تلك الكلمات ( ناقصة )  
في الحقيقة لكون جميع حروفه الاصلية صحيحة لان كلها من السلقى \* ولما فرغ من بيان انواع الاعلال الناقص  
اصولا والحقا مفصلا اراد اجماله بذكر ضابطة مجملة يضبط بها جميع ما ذكر من تلك الانواع بايراد الفاء  
الفعلية فقال ( فظهر مما ذكرنا ) فى الانواع السبعة من طرق اعلال الناقص وما فى حكمه من الملحقات  
( ان كل ناقص ) حقيقيا او حكما مجردا او مزيدا اذا ( اتصل به ) اى بآخره ( واو اوياء ) سواء كانتا  
ضميرين او لاحال كونه ( اغير التثنية ) مثل غزوا ورميا وبغزوان ورميان وغازيان وراميان وغيرها  
فان امرهما خارج عن الحكم الذى يريد بيانه على ما وقف عليه ( بحذف لامة ) سواء كان واو اوياء وسواء  
( فعلا كان ) ذلك الناقص ( او اسما نحو غزوا ) جمع المذكر الغائب من الفعل الماضى ( وغازون ) من اسم  
الفاعل رفعامثالان لما اتصل بآخره واو من الفعل والاسم (و) نحو ( تغزين ) واحدة المخاطبة من المضارع  
( وغازين ) جمع المذكر لاسم الفاعل نصبوا جروا هما مثالان لما اتصل بآخره ياء ايضا فان اصل هذه الكلمات  
غزوا وغازون بالواوين الاولى لام الكلمة والاخرى واو الجمع علامة للرفع وتغزوين وغازوين  
بالواو الاصلية والياء المتصلة علامة للفاعل فى تغزوين وعلامة الجمع نصبا وجرا فى غازين فمحذفت لام  
الكلمة فى الكل بعد حذف حركتها لدفع الاجتماع فصار ما تراه ( وكذا ) اى كما حذف لامة على تقدير  
اتصال الواو اوياء بآخره كذلك يحذف ( ان اتصل به التاء ) التأنيث ( الساكنة ) التى من خواص  
الفعل دون المتحركة التى من خواص الاسم مثل غازية ورامية او علامة الضمير مثل غزوت ورميت فان اللام  
حينئذ لا يحذف ( ولو تحرك ) تلك التاء ( بأنف التثنية ) لتلازم اجتماع الساكنين فيحذف لامة ايضا  
لعدم الاعتداد بتلك الحركة لكونها عارضة لاسماء ان التخفيف مطلوب مهم ( اذا كان ما قبل لامة ) اى لام  
ذلك الناقص مطلقا ( مفتوحا ) لا مضموما ولا مكسورا فانه لا يحذف حينئذ مثل سروت وسرونا  
ورضيت ورضيتا باثبات الواو فى الاول لضم ما قبلها واثبات الياء فى الثانى لكسر ما قبلها لعدم موجب  
التغير على هذا التقدير ومثال ما كان ما قبل اللام مفتوحا ( نحو غزت وغزتا واشترت واشترتا ) على وزن  
فعلت وفعلنا واقعلت واقعلنا باثبات اللام اى الواو والياء فمحذفتا بعد القلب الفا ( بخلاف ) ما كان  
ما قبل اللام مكسورا نحو ( خشيت وخشيتا ) بكسر ما قبل اللام وهو الشين معلوما او مجهولا ثلاثيا  
( و) كذا ( اعطيت واشترت ) مجهولين بكسر ما قبل اللام ايضا مع فتح حرف العلة فى الكل من غير حذفها  
لعدم الاحتياج الى الحذف لعدم ثقل الفتح عليها مع مجانسة حركة ما قبلها ولا صالة الابقاء على الاصل مهما  
امكن (أو) اتصل به ( التنوين و ) الحال ( لم يكن ما قبل لامة ساكنا ) فانه لو كان ساكنا لا يحذف اللام  
لعدم جواز حذف حركة اللام حتى حذف للتقاء ولعدم الاحتياج اليه لحصول الخفة فى نفسه بدون  
الحذف مثل غزو ورمى مصدرين وداو وظي اسمين كما سبق ( نحو غاز ومعط ) على وزن فاع ومفع يحذف

اللام اسمى فاعل فان اصلهما غازى ومعطى كناصر ومكرم فحذفت حركة حرف العلة للاستئصال فاجتمع سا كان منها ومن التنوين ثم حذفت حرف العلة للدفع فصارا غاز ومعط ( او ) ان ( دخله ) اى دخل الناقص واحد من ( الجازم و ) الحال ( لم يكن فى آخره ) اى آخر ذلك الناقص ( ضمير الفاعل ) فان حكم ما كان فى آخره ضمير الفاعل قد سبق آتفا فى مثل غزوا وغزوت وغزون تأمل ( نحو لم يغز ولم يغز ) على وزن لم يفع ولم يفع بحذف اللام علامة للجزم من الواوى وكذا لم يرم ولم يرم بحذف اللام ايضا من البائى ( وفيما عداها ) من الصور الاربعة المذكورة مما اتصل به واو او ياء لغير التثنية او اتصل به التاء التانيث الساكنة اذا كان ما قبل لامه مفتوحا والتنوين ولم يكن ما قبل لامه ساكنا ودخله الجازم ولم يكن فى آخره ضمير الفاعل ( لامه ) اى لام فعل الناقص الذى اتفق فيه احد القيود المذكورة سواء كان واويا او يائيا ( ثابت ) على حاله من غير تغيير لعدم مقتضى كما اشرنا اليه فى الجميع من الصور الاربعة فتبصر فتح الله عليك وسهل الله امرك

### ( الباب السابع )

من الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب كائن ( فى ) بيان احكام ( الليف وهو ) اى الليف فى اللغة ما اجتمع من الناس من قبائل شتى ومنه قوله تعالى وجئنا بكم لفيقا اى مجتمعين ومختلفين باعتبار ان الليف بمعنى الملفوف اى فاعيل بمعنى المفعول ومن هذا المعنى نقل فى اصطلاح اهل هذا الفن الى ( ما كان الاثنان من اصوله حرفى علة ) يشمل لكل كلمة اشتقاقية كان الاثنان من حروفها الاصلية حرفى علة سواء كانا واوين او يائين او مختلفين وسواء كان ذلك الاثنان فاؤه مع عينه او عينه مع لامه او فاؤه مع لامه مطلقا دون الالف لعدم وجودها اصالة فى الكلمة كما سبق فخرج ما كان جميع اصولها حرف علة كواو وياى ( وذلك ) اى الليف المصطلح ( قسيمان ) لان حرفى العلة فى الكلمة اما ان يتوسط بينهما حرف صحيح فهو ( ليف مفروق ) لتفريق الحرف الصحيح بين حرفى العلة مثل وقى ولا يتوسط فهو ( ليف مقرون ) لاقتران احدهما من حرفى العلة بالآخرى من غير فارق بينهما فالاحتمال العقلى يقتضى ان يكون اقسام الليف مطلقا اربعة ثلاثة للمقرون وهى ما كان فاؤه وعينه حرفى علة مطلقا مثل يوم وويل ووولين وعينه. ولامه ايضا مثل طوى او فاؤه وعينه ولامه حروف علة مثل واو وياى وواحد للمفروق وهو ما كان فاؤه ولامه حرفى علة مطلقا لكن الاول والثالث من المقرون غير معتبر لعدم وجودهما فى الفعل لاسيما الثالث اذ ليس له الا المثالان وهما الواو والياى حال كونهما اسمين ولذا أخرجهما بتقييد العلة بالاثنين وهذا وجه الحصر الى القسمين والا فالاحتمال الوقوعى المطلق اربعة وقد صرفته كما بينه الفاضل العبد الوهاب عز الدين الزنجاني ومطلق الاحتمال العقلى بالنظر الى وجود حرف العلة يرتقى الى عشرين قمما ستة عشر للمقرون واربعة للمفروق على ما فصلناه سابقا فى المقدمة فليراجع اليها ( واما الليف المفروق ) ويقال معتل الفاء واللام وجهه ظاهر قدمه لكون فائه حرف علة وهو مقدم على العين ومن قدم المقرون على المفروق اعتبر كثرة ابحاثه واقسامه بالنسبة الى المفروق على ما عرفت آتفا لكل وجهة هو يوليها فاعتبر احسنها ( فما كان فاؤه ولامه ) اى ما يقابل بالفاء واللام من ( حرفى العلة ) فالقسمة العقلية تقتضى ان يكون للمفروق اربعة اقسام فان حرف العلة التى توجد فى الكلمة اصالة اثنان واو ياء وموضعها ايضا اثنان الفاء واللام فاذا ضرب الاثنان بالاثنين يصير الحاصل اربعة بأن يكون الفاء واللام واوين او يائين او الفاء واو واللام ياء او بالعكس لكن ليس فى كلامهم فعل كان فاؤه ولامه واوين او الفاء ياء واللام واو فبقى بعد

طرح هذين القسمين من تلك الاربعة اثنان وكذا ليس في كلامهم فعل كان فاؤه ولامه يابن الايدى بمعنى انهم  
فانحصر المرفوق في الاستعمال الكثير الى قسم واحد وهو ما كان فاؤه واوا ولامه ياء (ولايجئ) هذا  
القسم من اللقيف (الامن) ثلاثة ابواب بالاستقراء الاول منها (باب ضرب) وهو ما كان عينه في الماضى  
مفتوحا والمضارع مكسورا وهو الباب الثانى من الابواب الستة (نحو وقي بقى) من الوقاية بمعنى الحفظ  
مثل وعد بعدفاء ورمى يرمى لاما في جميع الاحكام بلافرق على ما بصرحه (و) الثانى (باب علم) وهو ما كان  
عينه في الماضى مكسورا والمضارع مفتوحا وهو الثالث من الابواب الستة المذكورة على مقتضى ترتيبه  
رحه الله تعالى (نحو وحي يوحى) كرضى يرضى ايضا من الوجى بالجيم المجمة على وزن العصى والغنى  
بمعنى المشى مريان الرجل في ارض صحبرة يقال وجى الماشى ووجا من هذا الباب اذا خفي او اشد منه ويحيى  
من باب ضرب بمعنى الالتقاء في محل لاخير ولا نفع فيه يقال سألت حاجتى فوجيتنى اى القيتنى في محل لاخير  
ولا نفع فيه (و) الثالث (باب حسب) وهو ما كان عينه في الماضى والمضارع مكسورا وهو السادس  
من الستة على الاكثر فلا يرد مثل يحسب ان لم يره من يفعل بفتح العين (نحو ولى يلى) من الولاية (ويجتمع)  
المرفوق من قسمى اللقيف (مع مهموز العين) دون الفاء واللام لكونهما حرفى علة لا غير (نحو وى يوى)  
من الوى على وزن الرأى بمعنى الوعد يقال وى أى الشئ وأيادى وعه من باب ضرب مثل وى يوى \* ولما فرغ  
من بيان اللقيف بأى شئ هو بكملى تسميه وبيان من أى باب يجئ المرفوق ولكون هذا القسم منه باعتبار  
الفاء داخلا في المثال باعتبار اللام في الناقص ارا ديان احكامهما بالمقايضة اليهما السابق بيانهما في بابهما فقال  
(وحكم فاه) اى فاه المرفوق (في الحذف والثبوت والقلب) على حسب الاقتضاء للتخفيف (تحكم فاه  
المثال) لاتحادهما باعتبار الفاء فحيث لا يعمل الفاء من المثال في الماضى واسم الفاعل والمفعول مثل وعد ويسر  
وواعد وياسر وموعد ووديسر كذلك لا يعمل فاه اللقيف المرفوق في هذه المذكورات ايضا (نحو وقي)  
وواق وموقى باثبات الفاء في الجميع لما مر في باب المثال وحيث يعمل الفاء من المثال بالحذف كما في المضارع  
اذا كان مكسورا العين مثل بعدو يصف بحذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة كذلك يعمل الفاء بالحذف فيه  
من المرفوق اذا وقعت بين الياء والكسرة مثل (بقى) فان اصله بوقى كيو صف و بعد فحذفت الواو لوقوعها  
بين الياء والكسرة فصارت بوقى وحيث يعمل الواو من المثال بالقلب ياء او تاء مثل ميعاد وميعات واتعدوا اتصل  
اذ اصل الكل مواعد وموقات واوتعدوا واتصل بالواو كذلك يعمل بالقلب من المرفوق مثل (مبقى واتقى)  
فان اصلهما موقى واوتقى كموعد واوتعد قلبت الواو في الاول ياء لوقوعها بين ياء وكسرة وفي الثانى تاء  
لمقتضى باب افتعل على ما مر في بحثه وكذا حيث تثبت الواو من المثال في المضارع في مثل بوجل لعدم مقتضى  
كذلك تثبت في المرفوق كيو جى باثبات الواو ايضا (وحكم لامه) اى حكم لام الفعل من المرفوق (تحكم  
لام الناقص في جميع الاحكام) المذكورة في بابيه من التغييرات على الانواع السبعة لدخول المرفوق باعتبار  
اللام في الناقص واتحادهما في كونهما معتل اللام ففي أى موضع يحذف لام الناقص كذلك يحذف لام  
المرفوق فيه ايضا مثل لم يبق وليق كلم يرم ويرم يحذف اللام فيهما علامة للجزم فان اصلهما لم يبق ولم يرمى  
بالياء وحيث تحذف حر كة لام الناقص كذلك تحذف حر كة لام المرفوق مثل يرمى ويلى يحذف ضمة الياء في كليهما  
للاستتقال وحيث تحذف اللام بعد نقل حر كته الى ما قبله في الناقص كذلك في المرفوق مثل ولوا كرضوا  
على وزن فعول يحذف اللام فيهما فان اصلهما وليوا ورضبوا جمع المذكر الغائب من الماضى فاعلا بالحذف  
بعد النقل كما مر في باب الناقص وحيث تثبت لام الناقص من غير تغيير لعدم مقتضى فكذلك لام المرفوق فيه

(مثل)

مثل ولى بالياء كرضى وحيث يقلب لام الناقص الفاف كذلك لام المفروق مثل وقي بالالف المتقلبة كرمى  
وهكذا سائر التصاريف منهما (و) اذا صرفت هذا (نقول في مخاطب امره) اى امر حاضر المقرون  
(العلوم) دون المجهور بل افرق على ما اشرنا اليه في اثناء التطبيق قبل اسطر فانظر حذاء جبهك حتى تراه  
(قه) في المفرد المذكر (وقيا) في التثنية (وقوا) في جمع المخاطب (وقين) في جمع المخاطبة على وزن عه  
عباء وامين بحذف الفاء واللام في الجميع (واصل قه اوقى) كأوعد وارى على وزن افع (حذف فاؤه)  
اى فاء وقي كما حذفت من عداذ اصله اوعد (و) لما حذفت الفاء (استغنى عن همزة الوصل كما) استغنى عنها  
بعد حذف الفاء (في) مثل (عد) لحركة ما بقى في الابتداء بعد الحذف لان الاحتياج الى همزة الوصل لئلا يلزم  
الابتداء بالسكون وقد زال ذلك بعد حذف الفاء الساكنة ههنا وكذلك زال الاحتياج الى الهمزة ايضا بناء  
على ان زوال الالة يستلزم زوال المعلوم (وحذف لامه) ايضا علامة للوقف او الجزم على اختلاف  
الرأين بين البصرية والكوفية على ما مر غير مرة (كما) حذف اللام ايضا (في) مثل (ارم) على وزن  
افع بحذف اللام اذ اصله ارمى كما مر آنفا (فبقى) بعد حذف الفاء واللام على وزن ع بحذف الفاء واللام  
(على حرف واحد) وهو القاف المكسورة (فلزمه) اى وجب الحاق (الهاء) للسكيت (في) آخره عند  
(الوقف) لئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد اذ لو اسكن يلزم الابتداء بالسكون والاي لزم الوقف  
على المتحرك وكلاهما يمتنعان على ما مر في آخر باب الناقص في مادة الرؤية فزيدت الهاء لئلا يبدأ بالحرف الباقي  
متحركا ويوقف على تلك الهاء كما كنه فصارقه وزيادة الهاء في غير المفرد ايضا جائز لاطهار المد على ما قاله  
السيد السند قدس سره وقس عليه احوال الفاء في المفردة والثاني والجمع ولم يحذف اللام اى الياء  
في التثنية مثل قيا علامة للجزم او الوقف لحصولها بسقوط النون واما في الجمع مثل قوا على وزن عوا بحذف  
الفاء واللام فان اصله اوقوا على وزن افعوا وحذفت الفاء والهمزة لما مر ثم نقلت ضمة الياء الى القاف بعد  
سلب حركتها لثقل الضمة على الياء لاسيما بعد الكسرة للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة فاجتمع  
ساكنان من تلك الياء وواو الجمع فحذفت الياء دون الواو لكونها علامة الفاعل لا تحذف فبقى قوا بضم القاف  
فعلمة الوقف او الجزم فيه سقوط النون كما في التثنية هذا الذى فصلناه الى ههنا اللفيف المفروق  
(واما اللفيف المقرون) وقد صرفت وجه التسمية باللفيفية والمقرونية (ها) اى كلمة اشتقاقية (كان عينه)  
اى عين فعله فتذكير الضمير باعتبار اللفظ وكذا في قوله (ولامه) اى لام فعله (حرف علة) مطلقا وقد  
سبق ان القسم العقلي المحتمل تقتضى ان يكون هذا النوع ستة عشر قسمالكن لما خصص المصنف  
رحمه الله تعالى بالعين واللام تنزل تلك القسم الى الاربعة بأن يكون كلاهما واو ين مثل قوا او ياء بن مثل حي  
او العين واو واللام ياء مثل طوى وبالعكس وهذا المبحث فى كلامهم بالاستقراء فبقى القسم الواقعة ثلاثة  
(ولا يبيح) المقرون من ابواب اثلاثى الجرد كلها (الا) يبيح (من) البابين الاول (باب ضرب) وهو ما كان  
عينه فى الماضى مفتوحا والمضارع مكسورا وهو الباب الثانى على مقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى (نحو  
طوى يطوى ليطوا طولا بطوا وطوى) مثل رمى يرمى ليرم وارم لاترم رام مرمى فى جميع الاحكام  
السابقة فى باب الناقص بل افرق فانه ناقص باعتبار اللام بعينه كما انه اجوف بالنظر الى العين دون حكمه  
ولما كان فى مصدره نوع خفاء لتغيره عن اصله آخره لتفصيله فقال (طى) مصدرا (اصله) اى اصل طى  
(طوى) عينه واو ولا ياء (اجتمعت الواو والياء) فى كلمة واحدة (و) قد (سبقنا احديهما) وهى  
الواو ههنا ملابسا (بالسكون فقلبت الواو ياء) للتخفيف فصار طيا بالياء بن (فادغمت) الياء المتقلبة

في الثانية الاصلية وجوب التحقق المقنضي وهو اجتماع الحرفين المتماثلين مع سكون الاولى وتحريك الثانية  
فصار طبا ولو كان السبوقه باء فالحكم هذا ايضا مثل صبي اصله صبيو قلبت الواو باء لاجتماع الواو والباء مع  
سبقة احديهما بالسكون على الاخرى ثم ادغمت الباء الاصلية في المنقلبة وجوب الما ذكر فصار صبيا وقد سبق  
التفصيل في النوع السابع من اعلال الناقص (و) الثاني (باب علم) وهو ما كان عينه في الماضي مكسورا  
والمضارع مفتوحا وهو الباب الثالث على مقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى (نحو روى يروى) ربا كرضى  
يرضى من الرى بالكسر او الفتح وهو خلاف العطش لا من الرواية التي بمعنى نقل الكلام عن الغير لانها  
من باب ضرب فهو ريان وامرأة رياورجال او نساورواه مثل عطشان وعطشى وعطاش واعلاله مثل  
اعلال رضى ويقال راووراوية فان الرى من الافعال الطبيعية فلم يحى منها الا الصفة المشبهة المبنية على  
الثبوت لان صيغة فاعل لا تدل الاعلى الحدوث والمعنى فيها على الثبوت لاعلى الحدوث فتأمل (ويجتمع)  
المقرون كالمفروق ايضا في الاجتماع (مع مهموز الفاء) دون العين واللام لعدم الامكان لكونهما حرفي علة  
(نحو اوى) ياوى بمعنى الرجوع من باب ضرب قيل ومصدره اوى باضم الهزمة وقد تكسر للتابع كذا  
في القاموس ولم يحى من مهموز الفاء ما عينه ولا مه واو للثقل (فان كانا) العين واللام او حرفا العلة  
(يا بن نحو حي) كرضى قال السيد السند قدس سره في شرح الزنجاني اعلم انهم اختلفوا في حي يحيى بأن  
عينه ولا مه يا آن او عينه يا ولا مه واو فذهب بعضهم الى انهما يا آن فعلى هذا ان حي يحيى جار على الاصل  
وذهب بعضهم الى ان عينه يا ولا مه واو فعلى هذا اصل حي حيو قلبت الواو باء لتطرفها وانكسار ما قبلها  
ومنع بأنه لم يوجد في كلام العرب ما عينه يا ولا مه واو ورد بأنه شهادة نفي لا تسمع كيف وقد جاء في كلامهم  
ما عينه يا ولا مه واو مثل حيوان فان قيل التمسك بالحيوان في مجي ما عينه يا ولا مه واو ضعيف لان اصل  
الحيوان حييان بالياء بن قلبت الباء الثانية واو الاستكراههم توالى الياء بن قلنا لو كان الامر كذلك لزم قلب  
الثقل الى ما هو اقل منه لكون الواو اقل من الباء وبطلانه ظاهر ولقائل ان يقال لو كان الاصل حييان  
بالياء بن المفتوحتين فلا بد من قلب احدهما الف التحر كهما وانفتاح ما قبلهما او ادغام الاولى في الثانية لتحقيق  
شرط الادغام وجوب ايضا وهو اجتماع الحرفين المتماثلين المتحر كين وبكليهما يتدفع الاستكراه المذكور  
من غير مخالفة لكلى القاعدتين ويمكن ان يجاب بأنهم انما لم يقلبوا احدى الياء بن او كليهما الفاو كذلك  
لم يدغوا لئلا يؤديا الى توالى الاعلالين او اللبس هذا فتأمل ولقد ظهر من هذا التفصيل ان الراجح ما في المتن  
(ويحوز) في حي (الادغام) نظر الى تحقق شرطه لما عرفته آنفا (و) كذلك يحوز فيه (الظهار)  
اى الفسك والبيان لئلا يلزم تحريك الباء في المضارع بالضم على تقدير الادغام في الماضي لاقتضائه  
ادغام المضارع ايضا وتفصيل هذا المقام ما قاله السيد السند قدس الله سره العزيز وهو ان العرب في حي  
لغتين احديهما الادغام لما ذكر وتانيهما اثبات الياء بن من غير قلب ولا ادغام اما عدم القلب الفاء مع تحريكها  
وانفتاح ما قبلها فلئلا يلبس بحاي واما عدم الادغام فلان القياس في ادغام المضارع ادغام ماضيه لكونه  
مقيسا عليه لاصلته فلا يكون فيه ما ليس فيه يعنى لو ادغم في الماضي يلزم الادغام ايضا في المضارع ولو ادغم  
فيه يلزم انضمام الياء المتطرفة ضرورة لوقوعها مدغما فيها خالية عن النواصب والجوازم وهو ممنوع للثقل  
فامنع الادغام في الماضي حلا على امتناعه في المضارع هذا لكن فيه شئ وهو ان الظاهر من هذا التقرير  
توقف ادغام المضارع على الادغام في الماضي لاصلته وهو لا يستلزم توقف ادغام الماضي على الادغام  
في المضارع ايضا لعدم توقف الاصل على الفرع حتى لزم امتناع الادغام في الماضي لئلا يلزم المحذور المذكور

في المضارع ولو سلم ان هذا القياس مشروط بوجود شرط الادغام في المضارع مع انه مفقود فانه اذا اعل بالقلب الفانحر كما وافتتاح ما قبلها من غير مانع قبل الادغام بناء على تقدم الاعلال على الادغام فلا يبقى فيه المثالان حتى لزم الادغام المستلزم لذلك المحذور فلا يمنع الادغام في الماضي وتقول على اللغة الاولى ( في ماضيه من الثلاثي المجرد ) لا من غيره ( نحو حي حيا ) بالادغام منتها ( الى حين ) بالفتح جمع الغائبة لا متناع الادغام فيه مثل حي حيا حيوات حيا بالادغام وعلى هذه اللغة ورد قوله تعالى ويحيي من حي عن بينة بالادغام في الماضي مع التخلف في المضارع ويحوز في الحاء من حي الفتح على الاصل والكسر بقل كسرة الياء اليه بعد حذف حركتها الاصلية ( و ) على اللغة الثانية تقول ( حي حيا حيوا ) بالفتح والاظهار منتها الى آخرها من المطردات مثل حيث حينا بلاادغام ولااعلال وقد جوز الاعلال في الجمع الغائب فقط ولذا قال ( ولا يعل غير حيوا ) من المطردات الاربع عشر لاسم ( فانه ) اي لفظ حيوا ( يحوز فيه ) ان يقال ( حيوا ) بحذف الياء الثانية التي هي اللام ( كرضوا ) يعني يعل حيوا على قياس اعلال رضوا بالنقل بعد السلب او التبديل بعد الحذف فان اصل حيوا حيوا حذفت ضمة الياء ثقلها عليها فاجتمع ساكنان احدهما من تلك الياء والاخر من واو الجمع فحذفت الياء لدفع فيحي حيوا بكسر الياء ثم بدلت كسرتها الى ضمة لحماية واو الجمع عن التغيير فصار حيوا على وزن فعوا بحذف اللام كرضوا هذا على اللغة الثانية اي عند من ترك الادغام واما على اللغة الاولى فتقول حي حيا حيوا بالادغام من غير حذف شيء مثل عض مضاعضوا ( ويحب ) الادغام ( في الصفة المشبهة ) من الحى ( نحو حي حيان ) مفردا وثنية بالادغام ووجه احياء بقلب الثانية همزة لوقوعها بعد الالف الزائدة ( ولا يحوز الادغام ) بل يمنع ( في غيرهما ) اي غير الماضي الذي لم يتصل به الضمير المتحرك والصفة المشبهة ( نحو حين ) في جمع الغائبة للماضي منتها ( الى آخره ) مما اتصل به الضمير المتحرك المرفوع من المطردات مثل حيث حيت حيتا حينم حيث حيتا حينت حيث حيتا بلاادغام في الجميع لا متناعه على ما سبق في باب المضاعف ( و ) يقال في المضارع على كلا اللغتين ( يحيي ) بقلب اللام الفانحر كما وافتتاح ما قبلها تقدم الاعلال على الادغام حين اجتمع مقضبا هما كما هما ( و ) تقول في تصرفه من باب الافعال ( احيي يحيي ) احياء كاعطى يعطى اعطاء بالافرق بينهما في التغييرات بالقلب في الماضي والاسكان في المضارع والتبديل همزة في المصدر للوقوع بعد الالف الزائدة وفي عدم تغيير المضارع في حالة النصب كما في قوله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى ( و ) كذا من باب التفعيل ( حي يحيي ) تحية ( و ) من المفاعلة ( حاي يحاي ) محاية ( و ) من الاستفعال ( استحيي يستحيي ) استحياء باثبات الياءين في المضارع مع اسكان الثاني على لغة الحجازيين وهو الاصل والشايع كما ورد في افصح النظم كقوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا لمرءة ويستحيون نسائك واما التيمية فيحذفون احدى الياءين لكثرة الاستعمال مثل لا ادر في لا ادرى بالياء ( ويعمل آخره ) اي آخر اللفيف ( كالناقص ) اي كاعلال الناقص على سبعة انواع لاسم ان اللفيف باعتبار اللام داخل في الناقص كما ان المفروق بالنظر الى فائه مثال والمقرون باعتبار العين وان كان داخلا في الاجوف الا انه خارج عن حكمه لعدم جريان تغيير الاجوف في عين المقرون بعد جريانه في لاهه على ما مر اسبابه مفصلا هذا الذي ذكرناه من التفصيل اذا كان العين واللام من المقرون ياءين ( و ) اما ( ان كانا ) العين واللام من المقرون ( واوين فلا بدغم ) احدى الواوين في الاخرى ( لا في ماضيه ولا في غيره ) من المشتقات مع تحقق مقتضى الادغام لرجحان الاعلال عليه ( الا في المصدر ) فانه بدغم فيه ( نحو قوى يقوى ) بالياء المنقلبة عن الواو فان ( اصلهما ) اي اصل قوى يقوى بالياء ( قو ويقو )

بالواوين فيهما ( قلبت الواو ) الثانية ( ياء فيهما ) اى قوى يقوى ( للمامر ) فى النوع الاول من الانواع السبعة  
 لاعلال الناقص من ان الواو اذا كان ما قبلها مكسورا او كانت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما كما هي  
 قلب ياء والحاصل ان اصل قوى قوو و قلبت الواو الاخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كرضى واصل يقوى  
 يقوو و قلبت الواو الاخيرة اىضاً ياء اما لوقوعها رابعة مع عدم كون ما قبلها مضموما او جلا على ماضيه اطرادا  
 للباب فصارى يقوى بالياء المضمومة ( ثم ) اى بعد قلب الواو الاخيرة ياء للمامر ( قلبت ) الباء المنقلبة ( فى المستقبل  
 الفاتحة كرها وافتتاح ما قبلها ) فصارى يقوى فأصله القريب يقوى بالياء واصله البعيد يقوو بالواو كرضى  
 يرضى بعينه ( و تقول فى المصدر ) اى مصدر قوى يقوى ( قوة بالادغام ) اى بادغام الواو الاولى فى الثانية  
 وجوبا لاجتماع الحرفين المتماثلين من جنس واحد مع سكون الاولى ونحرك الثانية مع عدم المانع من الادغام  
 وهذا الذى ذكرناه من بحث المقرون حكم لاه ( و ) اما ( حكم عينه ) اى عين اللقيف المقرون من التغيير  
 وعدمه ( تحكم ) عين ( الصحيح ) فى انه ( لا يعل ) اى فى عدم التغيير لئلا يلزم اجتماع الاعلايين فى الحرفين  
 المتواليين فى كلمة واحدة من جنس واحد بعد اعلال لاه لكونه محل التغيير كما سبق فى النوع الثانى من الانواع  
 السبعة لاعلال الناقص وكما قال العلامة التفتازانى وانما جاء فى هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا  
 لان العبرة فى هذا الباب باللام ولذا لا يعل العين ( وحكم لاه ) تحكم لام الناقص ( بعينه فى اجراء مقتضيات  
 التغييرات عند وجود المقتضى وعدمها عند انتفاؤه ( بلا فرق ) بينهما لكونهما متعديين باعتبار اللام فلا جرم  
 ان حكمهما ايضا متحد لعدم المانع عن الاتحاد دون الاجوف فان المقرون وان كان متحدا مع الاجوف باعتبار  
 العين ايضا الا ان فى اتحاد حكمهما مانعا على ما مر فته غير مرة ( واسم الزمان والمكان منهما ) اى من المفروق  
 والمقرون ( كما ) اى اسم الزمان والمكان الكائنين ( فى الناقص نحو موقى ) مفروق من الوقاية ( ومطوى )  
 مقرون من الطى ( بفتح العين ) من جميع الابواب فيهما وهو القاف ههنا فى الاول والواو فى الثانى يعنى ان  
 الزمان والمكان من اللقيف مفروقا ومقرونا وكذا الناقص على وزن مفعول بفتح الميم والعين وسكون الفاء  
 من جميع ابواب الثلاثى لكن ليس هذا على اطلاقه بل ههنا تفصيل وهو ان القياس فى وزن الزمان والمكان  
 من الثلاثى فى غير المثال والناقص واللفيف مطلقا محمول على عين المضارع فان كان عينه مفتوحا ومضموما فعلى  
 وزن مفعول بفتح العين وان كان مكسورا فعلى وزن مفعول بكسرهما واما فى المثال فعلى وزن مفعول بكسر العين  
 فى جميع الابواب واما فى الناقص ففعل بالفتح ايضا من جميع الابواب لتحصيل المجامعة بين الناقص والمثال  
 من كل الوجوه واللفيف المقرون لكونه داخلا فى الناقص تابع له لعدم العبرة بعينه واما المفروق لما كان  
 مشتركا بين المثال والناقص فاختلف فيه فنه من حله على المثال لكون المنظور اولاء الفعل فالخافه بما يناسبه  
 فى الفاء اولى كما منا الاعظم وهما منا الافخم نعمان ابن ثابت ثبت الله قوله الثابت مادام التكليف ثابتا  
 فى المقصود ومنهم من حله على الناقص اطراد للمقرون كالمصنف رحمه الله تعالى ههنا ولذا قال العلامة  
 التفتازانى ولى ههنا نظر لانهم يقولون معتل الفاء يكسر دائما ومعتل اللام يفتح ابدافلم يعلم ان معتل الفاء واللام  
 حكمه ايفتح ام يكسر وكثيرا ما ترددت فى ذلك حتى وجدت فى تصانيف بعض المتأخرين ان مفتوح العين  
 كالناقص نحو موقى بفتح القاف وفى كلام صاحب المفتاح ايماء الى ذلك انتهى فاذا عرفت هذا علمت ان حكمه  
 باتحادهما بالناقص ليس متفقا عليه وقد سبق منا فى بحث المصدر الميم نقلا عن الامعان لمصنف رحمه الله تعالى  
 ان قياس الميم والزمان والمكان من الثلاثى المجرد منحصرا على وزن مفعول بكسر وهو لمصدر المثال الواوى  
 المحذوف فاؤه فى مستقبله ولزمان والمكان من المثال الواوى ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتلا للام ومفعول



يشرح وهو غير ماذكر جميعا هذا فالفيف داخل في ذلك الغير لكونه معتل اللام هداما وعدته سابقا في بحثه والحمد لله على توفيقه بالوفاء مع اتمام الاصول باقضة لطفه المبذول وهو خير المأمول والصلوة والسلام على خاتم الانبياء والرسول وعلى آله واصحابه الذين هم اساس الدين في الفروع والاصول

( خاتمة )

اي هذه خاتمة الكتاب اي نهايته لان خاتمة الشيء آخره من ختم الشيء اذا ضرب عليه الخاتم وهذا انما يفعله بعد الانتمام والا كمال كما هو دأبنا في المراسلات المحررة ومنه خاتم الانبياء لسيد الكائنات ومفخر الموجودات عليه افضل الصلوات واكمل التحيات كما نقل عن العلامة التفتازاني في شرح الكشف فأتحة الشيء اوله وخاتمته آخره وتأوه لنقل لالتأنيث ( في احكام نون التأنيث ) قد سبق المراد من الاحكام في هذا الفن في بحث الاحكام المختصة بفعل وتفاعل واقفعل فليراجع منه التأنيث كيد بالهمزة والنون كيد بالواو لغتان فصيحتان لكن بالواو افصح كما في الصحاح وجمع البحرين للصغاني ومختصر اللغة ومعناه تقرير الحكم مع دفع الشك بالنسبة الى المحكوم عليه وقيل التأنيث يفيد تقوية ما يفيدها لفظ آخر ( اعلم ) ايها الطالب القابل للتكليف ( انه ) شان ( يدخل الفعل غير الماضي والحال ) حال كونه ( من الامر والنهي وغيرهما ) اي غير الامر والنهي ( بما ) اي من الفعل المستقبل الذي ( فيه معنى الطلب ) وجود او عدمه ولو غير وضعي بل لعارض كالاستفهام والتعني والعرض والقسم فان الامر لطلب ايجاد الفعل والنهي لطلب الترك والاستفهام لطلب الفهم والتعني لطلب لطلب ما يتناهى والعرض لطلب ما يعرض والقسم لطلب تصديق ما ادعاه ( او شابهه ) اي او من الفعل الذي لم يكن فيه معنى الطلب لكنه شابه بما فيه معنى الطلب كالنفي المشابه بالنهي في الصورة لكونهما غير موجبتين و لكون حرفيهما لا كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبين الذين ظلموا فان الفرق بينهما انما يظهر باثر كلمة لا في النهي لكونها عاملة فيه دون النفي على ما سبق في بحثه ( نونان ) المفيدتان بالوضع ( للتأنيث ) اي لتأنيث الحدث الطلبي الاستقبالي ولذا تدخلان على الماضي والحال لان الماضي قد فات وتأكيد الفاتت بمنع وكذا الحال فان فاعله لما اشتغل بايجاده فكأنه موجود ثابت والثابت لا يحتاج الى التأنيث لان الغرض من التأنيث اقدام الفاعل على ايجاد المطلوب من الفعل او الترك وذلك لا يكون الا في الفعل المستقبل الذي لم يوجد بالفعل الآن او امس هذا هو المشهور وفي الرضى قال سيويه تدخل بعد لم تشييهما لها النهي من جهة الجزم قال \* يحسبه الجاهل ما لم يعلم \* شيئا على كرسبه معمما \* وقد تدخل على الماضي اذا كان فيه معنى الطلب شاذ اقال \* دامن سعدك ان رجحت يتيما \* لولاك لم يكن للصبا بجانحا \* اي دام سعدك وقبل تدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيهه بالمضارع قال \* اريت ان جئت به املودا \* مرجلا ويكبس البرودا \* اقاتلن احضروا الشهود \* وقال آخر \* ياليت شمري عنكم حنيفة \* اشاهرن بعدنا السبوحا \* وانما تدخلان في الاخر دون الاول لثلاثي مجتمع الزبادتان في اول الفعل وهما النون وحرف المضارعة وتلك النون قسمان احدهما نون ( خفيفة ساكنة ) بناء على الاصل لكونها مبنيّة والاصل في البناء السكون لانه اخف ( لا تدخل ) تلك النون ( الثنية والجمع المؤنث ) عند الكوفيين وجهور البصريين لثلاثي التقاء الساكنين على غير حده من الف الثنية او الفاصلة والنون الخفيفة فانها وحذفت الالف بلبس الثنية بالمفرد ويجمع المثلان في الجمع من غير الادغام والكل غير جائز ولو حذفت النون لفات الغرض منها وهو التأنيث ونحريك احدهما غير جائز ايضا ( خلافا لبونس ) من البصريين فانها تدخلهما ايضا عنده لقيام زيادة مد الالف مقام الحركة هذا وفي الرضى وامابونس والكوفيون فجزوا الحاق الخفيفة بالثني والجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان تبقى النون عندهم ساكنة وهو

المروى عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لمدها من المدة كقراءة فاع بحياى باسكان الياء الاخيرة في حاله  
الوصل واما جوازه في الوقف فلا خلاف فيه وقراءة ابى عمرو والاي ولا شك ان كل واحد في مقام الشذوذ  
فلا يجوز اقباس عليه واما ان تحرك بالكمير الساكنين ودل عليه قوله تعالى ولا تتعبان بخفيف النون فتأمل  
حق التأمل وتأنيهما من تلك النونين نون (ثقلة) لكونها مشددة (مفتوحة) اى متحركة بالقبح اما كونها  
متحركة فلا يلزم انتقاء الساكنين دلي غير حده لان المدغم ساكن واو كان المدغم فيه ايضا ساكنا يلزم الانتقاء  
وهو الباطل واما كونها مفتوحة فلكون الفحة اخف الحركات مع شدة احتياج الثقلة الى التخفيف والتأكيد  
بالثقلة اشد واباغ من التأكيد بالثقلة دلالة زيادة الحرف على زيادة المعنى فيكون اضربن بالثقلية مثلا  
في قوة اضرب اضرب مرتين واضربن بالمشددة في قوة اضرب اضرب ثلاث مرات فالخاصل  
ان المشددة لكونها ثقلة انما هو معنى مفتوحة في جميع الواضع (الافى الثانية) مطلقا (والجمع المؤنث) ايضا مثل  
اضربان واضربان (قائما) اى النون الثقيلة (مكسورة فيهما) اى فى الثانية والجمع المؤنث تشبيها لها بنون الثانية  
في وقوعها بعد الف زائدة اولانها لم تكسر فلا تتخاو اما ان تسكن او تضم او تقص والكل غير جائز واما عدم  
جواز الاسكان فظاهر لا مر من هلة التحريك آتقا واما عدم جواز الضم فلثقله واما القبح فلا يلزم توالى الفحات  
الاربعة في كل واحد منهما لكون الالف بنزلة افهتين (وبزاد الف) بعد الحوق النون الثقيلة بينهما وبين نون  
الجمع (في جمع المؤنث) غائبة او مخاطبة (لتنصل) ثالث الالف (بين النونات) الداخلة لتأكيد والجمع لان  
الثقلة اذا دخلت في الجمع يجمع في جميع الصور مما ليس آخر حرفه نونا ثلاث نونات احدها نون الجمع واثنان  
نون الثقيلة وفي بعض الصور اربع نونات مثل صنان وكنان من الصون والكون او خمس نونات مثل اثنان  
من الانيز واجتماع النونين مستكره ولذا يفر منه الى الادغام فكيف اثلاث والاربعة والخمس ولذا يجب ادخال  
الالف بينهما لمنع الاجتماع واما مثل ما ذكر من مادة الكوز والصون والانيز مثل صنزوكين وانن للمذكر  
فتأذر ولا اعتدابه (وما قبلها) اى ما قبل نونى التأكيد حال كونها مقارنين (مع واو الضمير مضموم)  
لتدل دلي ان المحذوف واو فيما حذفت الواو وفيما لم تحذف الاطرا دلت على ان واو الجمع اذا كان ما قبلها  
مضموم لم تحذف لئلا يلزم انتقاء الساكنين ولانه اول لم يضم فلا يتخاو اما ان يسكن او يفتح او يكسر لاسيما الى  
الاول لئلا يلتقي الساكنان ولا الى الثاني لئلا يلتبس بالفراد لانه مفتوح فيه دلي مسيحي ولا الى الثالث  
لئلا يلتبس بالواحدة المخاطبة (ومع يائه) اى ياء ضمير المخاطبة (مكسور) لتدل على ان المحذوف هو الياء بناء  
على ان ما قبل الياء اذا كان مكسورا تحذف لئلا يلتقي الساكنان على مسيحي او لما ذكر في الضم من الترديدات  
( وفيما عدا ذلك ) من المفردات الخمس من مفرد المتكلم وحده او مع غيره والمخاطب والغائب والغائبة مثل  
لاضربن ولضربن واضربن وليضربن ولضربن وكذا اغزون وارمين واخشين مفردات والمثنى مثل  
اضربان وجمع المؤنث مثل اضربتان (مفتوح) واما قبح ما قبلها في المفرد فتركب الفعل مع النون وبنائه على  
الفتح عند الجمهور لكون النون بكزة السكنة وخفة الفحة واما عند سيويه واكثر الكوفيين فكلمتان  
برأسهما ركبنا مع كلمة اخرى عند الاتحاق ومن عاداتهم انهم اذا ركبا كلمة مع كلمة اخرى فهو آخر الكلمة  
الاولى نحو خمسة عشر واما فى الثانية والجمع المؤنث فلو جود الالف ضمير الوافاة (وتحذف من المستقبل  
بسبب دخولها) اى دخول الخفيفة والثقلة على طريق البداية (النونات) اى نونات ما دخلت عليه (سوى  
نون جمع المؤنث) فانها لا تحذف بحال من الاحوال فالباقى بعد الاستثناء خمسة امثلة وهى يملان وتعملان  
وتفعلون وتفعلمون وتفعلون اعنى نون انتثاني مطلقا وجمع المذكر ايضا واحدة المخاطبة فان هذه النونات

علامة الاعراب ونون التأكيد علامة البناء ولولم تحذف تلك النونات عند الحقوق يلزم اجتماع علامة  
 الاعراب والبناء معا وهو يستلزم كون الكلمة الواحدة معربة ومبينة في حالة واحدة وهو محال ولذا يجتمع  
 نون جمع المؤنث مع نوني التأكيد لكونهما علامة البناء معا كما قال السيد السند قدس الله سره العزيز \* واعلم  
 ان نون الخفيفة والثقيلة تؤثران في الفعل المضارع اذا اكد بهما تأثيرين لفظيا وهو اخراج المضارع  
 من الاءراب الى البناء وبصير الفعل بسبب دخولهما عليه مبني بعد ان كان معربا ومعنويا وهو تخصيص  
 المضارع بالاستقبال بعد ان كان يصلح للحال والاستقبال وانما يؤثر فيه البناء لان الاصل في الافعال البناء  
 والمضارع انما كان معربا بسبب المشابهة للاسم ونون التأكيدي سواء كان خفيفة او ثقيلة من خصائص الافعال  
 ولما دخلتا على المضارع ضعفت المشابهة فرجع الى اصله الذي هو البناء فصار بسبب دخولهما مبني هذا عند  
 الجمهور ومن ان المضارع بعد دخولهما مبني واما عند البعض انه باق على ما كان عليه قبل دخولهما من الاعراب  
 والبناء فحذفها لثلاث مجتمعات نونات (ويحذف) بسبب دخولهما وجوبا مع الخفيفة واطرادا مع الثقيلة (ايضا)  
 اي كما حذفت النونات من الامثلة المذكورة آنفا (واو الضمير) وهي واو جمع المذكر غائبا ومخاطبا (اكتفاء  
 بالضممة) اي بضممة ما قبل تلك الواو المحذوفة (وياؤه) اي يحذف ياء الضمير في الواحدة المخاطبة بعد دخولهما  
 ايضا (اكتفاء بالكسرة) اي بكسرة ما قبل الياء المحذوفة لدلالة الضممة على الواو المحذوفة والكسرة على الياء  
 المحذوفة لمناسبة التوارد بينهما للبالغة التخفيف وان كان القياس ابقاءهما مع الثقيلة لكون الاول حرف مد والثاني  
 مدغما كما ابقى الالف في التثنية معهما مثل اضربان لكن لما وجب حذفه مع الخفيفة فرار عن التقاء الساكنين حذف  
 مع الثقيلة ايضا اطرادا للباب كما اشرنا اليه آنفا فان قيل فلم حذفوا واو الضمير او ياءه من جمع المذكر والواحدة  
 المخاطبة اذا دخل الثقيلة عليهما ولم تحذفوا الف التثنية اذا دخلت عليهما مع ان الساكن الاول ايضا حرف مد  
 والثاني مدغم ايضا فقول لو حذفت الالف ايضا لبس التثنية بالمفرد بخلاف الواو والياء لبقاء ما يدل عليهما  
 بهم حذفهما ولذا لم تحذف النون لعدم الدليل على حذفها هذا الذي ذكرناه من الحذف بالاكتفاء بما بقي من آثار  
 المحذوف جار (في الصحيح والمهموز والمضاعف والمثال والاجوف) من الاقسام السبعة بمعنى غير الناقص  
 واللفيف (نحو هل ينصرون) بفتح الراء تخفيفا مع الخفيفة في الواحد الغائب من الصحيح المشتمل على الاستفهام  
 الذي يفيد الطلب و (هل ينصرون) بضم الراء في الجمع المذكر الغائب مع حذف واو الجمع اكتفاء بالضممة  
 لدلالتهما عليهما و (هل تنصرون) بالفتح ايضا في الواحدة الثانية وكذا المخاطب و (هل تنصرون) بالضم  
 في الجمع المخاطب مع حذف الواو ايضا و (هل تنصرون) بالكسرة في الواحدة المخاطبة مع حذف الياء اكتفاء  
 بالكسرة لدلالتهما عليهما ايضا و (هل انصرون و هل تنصرون) بالفتح ايضا للمتكلمين والكل مثال لما دخله  
 الخفيفة من الصحيح لادانته معنى الطلب بسبب الاستفهام (و) مثال ما دخله الثقيلة ايضا المذكر (هل ينصرون)  
 بالفتح تخفيفا في المفرد الغائب (هل ينصرون) بالفتح ايضا مع كسر النون الثقيلة تشبيها لها بنون التثنية  
 لوقوعها بعد الالف الزائدة في تثنية الغائب (هل ينصرون) بضم الراء مع النون المفتوحة المشددة للجمع  
 الغائب مع حذف واو الجمع اكتفاء بالضممة (هل تنصرون) بالفتح ايضا في الواحدة الغائبة و (هل تنصرون) مثل  
 هل ينصرون في تثنية الغائبة (هل ينصرون) بالالف الفاصلة بين نون الجمع وبين نون الثقيلة المكسورة تشبيها  
 لهما ايضا بنون التثنية في الجمع الغائبة (هل تنصرون هل تنصرون هل تنصرون) مثل هل ينصرون هل ينصرون  
 هل ينصرون في العلل للمخاطب واحدا وتثنية وجعا (هل تنصرون) بكسر الراء في الواحدة الحاضرة  
 مع حذف الياء اكتفاء بالكسرة ايضا (هل تنصرون) مثل هل ينصرون في الجمع المخاطبة (هل انصرون



والفيف من الاقسام السبعة ( واما ) اذا كان الفعل الذى دخل نونا التأكيد عليه من ( الناقص والفيف ) سواء كان الفيف مفروقا او مقرونا ( فيحذفان ) واو الضمير وبأؤه بدخول نونى التأكيد ( ايضا ) اى كما حذفنا فيما عدهما من الصحيح والمهموز والمضاعف والمثال والاجوف ( ان كان قبلهما ) اى ما قبل الواو والياء الضميرين ( مضموما او مكسورا ) يعنى ما قبل الواو مضموما وما قبل الياء مكسورا اى اكتفاء بهما لدلالة الضمة على الواو المحذوفة فى الجمع المذكور والكسرة على الياء المحذوفة فى الواحدة المخاطبة سواء كانت تلك الضمة او الكسرة اصلية ( نحو اغزن ) بالضمة الاصلية فى ما قبل النون لكونه من باب نصر مضموم العين فى المضارع او ماضية مثل ( وارمن وقن واطون ) بالضمة العارضة فى ما قبل النون وهو الميم والقاف والواو فان اصلهن وكذا اصل اغزن اغزوا وارموا وقيوا واطويوا فحذفت واواغزوا وهى اللام للالتقاء بعد حذف ضمتهما للاستتقال عليها وكذا ياء ارموا وقيوا واطويوا بعد نقل حركتهما الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فبقى اغزوا وارموا وقوا واطوا بضم الزاى اصلية والميم والقاف والواو ماضية لكونها متقولة من اللام مع واو الجمع فى الكل ساكنة ثم اكدن بنونى التأكيد فالتقى ساكنان من النون وواو الجمع فحذفت واو الجمع اكتفاء بضمة ما قبلها لدلالاتها عليها فصرن اغزن وارمن وقن واطون بضم ما قبل النون خفيفة او ثقيلة اذا كن جوتا واما اذا كن واحدة فبالكسرة العارضة فى اغزن والاصلية فى البواقي لكون عين المضارع مضموما وفى البواقي مكسورا فى الاصل فيكون اعلال الكل بحذف اللام للالتقاء وحذف ياء الخطاب للاكتفاء ولم يحذف النون للرفع لتلايفوت الغرض لعدم دليل يدل عليها على تقدير الحذف ( وان كان ) ما قبل الواو والياء الضميرين ( مفتوحا ) لا تحذفان لعدم دليل يدل عليهما فانه لا يدل على الواو المحذوفة الا بالضمة ولا على الياء المحذوفة الا بالكسرة لتولد هما منهما مع انهما مفقودان ههنا فلا تحذفان بل ( حرك الواو بالضم ) للجناس ( والياء بالكسر ) ايضا حذرا عن اجتماع الساكنين ( نحو اخشون ) بضم الواو مع النون المؤكدة مطلقا لجمع الخطاب فان اصله اخشوا من الخشية حذفت الياء بعد قلبها الفتحا حركها وافتتاح ما قبلها فبقى اخشوا بفتح ما قبل واو الجمع وهو الشين ثم اكد بنون التأكيد خفيفة او ثقيلة فالتقى ساكنان من واو الجمع ونون التأكيد ولم يمكن حذف احدهما اما النون فتلايفوت الغرض واما الواو فلعدم دليل يدل عليها بعد الحذف فحركت الواو بحركة من جنسها فصارت اخشون بالواو المضمومة مع النون المؤكدة ( و ) هكذا ( اخشين ) فى الواحدة الحاضرة بكسر الياء مع النون المؤكدة مطلقا فان اصله اخشين فحذفت الياء بعد قلبها الفتحا لمر فبقى اخشى ثم اكدت بالنون ايضا فاجتمع ساكنان من ياء الخطاب والنون المؤكدة ولم يمكن حذف احدهما لمر فحركت الياء بحركة من جنسها للمجانسة دفعا للاجتماع فصارت اخشى ثم اكدت بالنون المؤكدة من الناقص احدهما لمر فحركت الواو بالحق النون وتانيهما لياؤه ايضا ( و ) كذا الحكم فى الفيف مثل ( ايحون ) بالواو المضمومة للجمع ( وايحين ) بالياء المكسورة للواحدة المخاطبة مع النون المؤكدة فيهما من الفيف المفروق من الوجى كما مر به ومعناه فى باب فاصلهما اوجوا واوجي قلبت فاؤهما وهى الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصارتا ايحوا وايحيى ثم حذفت لامهما وهى الياء الا الى بعد قلبها الفتحا حركها وافتتاح ما قبلها حذرا عن الالتقاء فبقى ايحوا وايحيى على وزن افعوا وافعى بحذف اللام ثم اكدتا بالنون فاجتمع ساكنان من الضميرين والنون ولم يمكن حذف احدهما لمر فحركت الواو بالضم والياء بالكسر ايضا فصارتا ( ويعود اللام المحذوفة ) علامة ( للجزم ) مطلقا ( فيهما ) اى فى الناقص

واللفيف حال كونها ( مفتوحا ) خلفه الفتحمة اولثلاثين بالجمع على تقدير الضم والواحدة المخاطبة على تقدير الكسر فيما عينه مفتوح لبقاء الواو فيه مضمومة والياء مكسورة لما رأينا ( بدخولهما )  
 اى بسبب دخول نون التأكيد يعنى انه اذا دخل نون التأكيد مطلقا فيما حذف لامه علامة للجزم ترد اللام  
 المحذوفة لخروجه عن حكم الجزم بدخول النون لان الجزم من خواص العرب والمؤكدة تجعل  
 ما دخله مبني اعنى ان الجزم علامة الاعراب والنون المؤكدة علامة البناء واجتماعهما في محل واحد غير  
 ممكن ولما عيدت لزوم تحريكها لثلاثين ساكنان فحركات بالفتح للتحفة او لما ذكر هذا على مذهب سيويه  
 والمبرد وابى على وهنسا مذهبنا آخران فان اردت الوقوف فارجع بآخر الرضى شرح الكافية  
 وقد نهنا قريبا مرة أخرى ( نحو ليعززون ) باعادة الواو المفتوحة كما في الصحيح ( وليرمين ) باعادة الياء  
 ايضا ( و ) كذا في اللفيف مثل ( ليطوين ) باعادة الياء المحذوفة مفتوحة ( ولم يعززون ولم يرمين ) باعادة  
 الواو والياء المحذوفين علامة للجزم حال كونهما مفتوحين بسبب دخول نون التأكيد في الجحد  
 تشبيهه بالنهي في الجزم او النقي من الناقص ( و ) كذا ( لم يطوين ) باعادة اللام المحذوفة لما مر من اللفيف  
 بعناية الملك العزيز الاطيف \* والحمد لله على توفيقه بختام التبييض بفيوضات العلى الاعلى الوهاب \*  
 والصلوة والسلام على من اوتى الحكمة وفصل الخطاب \* وعلى من ارشدها سبيل الصواب \* واليه المرجع  
 والمآب \* ونسأل الله القبول عند جميع الطلاب \* بافاضة عبود لطفه المستعاب \* وان كان غير لائق  
 بالعرض على محضر اولى الالباب \* فانه اثر الفقير الى الطاف ربه القدير سليمان السرى بن عبد الله بن زهدى  
 ابن الحاج حسين حسنى عفاهم الله في سنة ثمان وتسعين بعد المائتين والالف في اربعة  
 وعشرين من شهر ذى الحجة الشريفة وقت الضحوة الكبرى في المدرسة  
 المشهورة بعينى نشاى محمد باشا غفر الله لمن يشاء

ثم طبعه في المطبعة العامرة وقد صادف ختامه في اواخر ذى الحجة  
 الشريفة سنة اثني عشر وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة النبوية













*Restored through  
a grant from*

**Morgan Guaranty Trust Co.**





32101 073506162